

الطبعة الثانية

محاكمة فرعون

خبايا محاكمة قنلة السادات

شوقي خالد

محامي المتهم الثاني في القضية



سينا للنشر

محاكمة فرعون

خيالاً محاكمة قبيلة السادات





الناشر

سهيلا للنشر

المدير المسئول

راوية عبد العظيم

١٨ شارع ضريح سعد - القصر العيني

ص. ب. ٢٦٧٤ - القاهرة - ج. م. ع.

تليفون : ٣٥٤٧١٧٨

محاكمة فرعون

خبايا محاكمة قتلة السادات

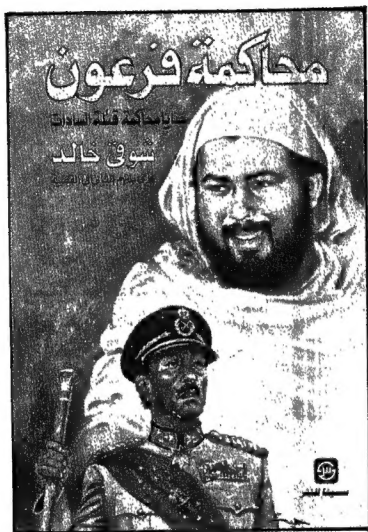
الغلاف للفنان ، هبة الله عنايت

الإشراف الفني ، محمود الشيخ

المراجعة ، السيد عبد المعطي

الطبعة الأولى

أكتوبر ١٩٨٦



محاكمة فرعون

خيال محاكمة قبيلة السادات

شوقي خالد

اهداء

إلى .. كل من يضيء شمعة في ليل
الوطن الظامىء لضوء الحقيقة ،
في وقت يأخذون فيه الشمع
والكبريت من أيدينا ، ويضربوننا
عليها .

شوقي خالد

مقدمة
الناشر
س

قبل أن تبسدا !!

سيصلم هذا الكتاب كل من يمسك به !

سيصلم من يقرأ عنوانه ، ومن يقرأ اسم ناشره ، ومن يقرأ مادته - من الغلاف إلى الغلاف - أيضا .

فمن يقرأ عنوان الكتاب ، سيتساءل : هل هناك جديد يمكن أن يقال في موضوع اغتيال السادات بعد كل ما قيل داخل وخارج مصر ؟ ... هل أصبح حادث السادات مثل حادث كيندى ، لا تتوقف الكتب التى تصدر عنه ، ولن تنتهى المفاجآت التى يستخرج منه ؟ !

ومن يقرأ اسم الناشر ، سيتساءل : هل يملك ان يصنف هذا الناشر بالذات أى جديد في تلك القضية ؟ .. لقد بدأ نفس الناشر نشاطه في عالم الكتب ، بكتاب عن نفس الموضوع (كتاب اغتيال رئيس) حقق أرقاما قياسية في توزيع الكتب السياسية ، وكشف العديد من الأسرار ، ووضع بعض النقاط تحت الحروف وفوقها ... هل يملك نفس الناشر - بعد حوالى العام فقط - ان يصنف جديدا في نفس الموضوع ؟ !

وهذه الأسئلة وغيرها طبيعية جدا .. مناسبة جدا .. بل وجذابة جدا .. والاجابة عليها سهلة جدا .. ان من سيبدأ في قراءة هذا الكتاب لن يأخذ وقتا طويلا ، حتى يكتشف بيسر وبساطة ان هناك جديد لم يقال من قبل ... وان ما قيل - على غزارة وأهميته - لا يزيد عن كونه قطرة في محيط .. ونقطة مطر في سيول أن الاوان أن تنهمر .

فالكتاب يقدم وثائق نادرة لم يقترب أحد منها من قبل .. ويذيع أسراراً مذهلة لم يجرؤ أحد على اذاعتها من قبل .. وي طرح رؤية جنائية وسياسية سنتر دهشة البعض وستفقد صواب البعض الآخر .. كنز من المعلومات والمفاجآت التى تغير الحسابات ، لا يجرؤ على مقاومة نشرها ، أى ناشر ينحنى للحقيقة ، ويشد إلى الحق ، حتى ولو كان قد طرق نفس الموضوع من قبل مائة مرة ... لا مرة واحدة ..

واذا كان لنا السبق في فتح ملفات هذه القضية بجرأة في مصر ، فانه سيكون لنا - بعد هذا الكتاب - الفضل في توثيقها ، وتقديمها كنمرة ناضجة إلى هذا

الجيل الذي يتلهف على الحقيقة .. وإلى الأجيال القادمة التي لها الحق أن تعرف كل ما جرى في وطنها حتى قبل أن تولد بقرون طويلة من الزمان .

حتى الذي لم يبدأ بقراءة مادة الكتاب ، سيكتشف بمجرد قراءة اسم المؤلف ومهنته ودوره في القضية ، أنه أمام كتاب لا يمكن تجاهله .. فمؤلف الكتاب (شوقي خالد) ليس كاتباً أو صحفياً عتريفاً وإنما هو محام له شهرته في عالم القضايا السياسية التي هزت الرأي العام ، وأثرت على النظام العام .. وقد كان محامى المتهم الثالث في القضية (عبد الحميد عبد السلام) ، وإتاح له هذا الموقع الهام - بجانب خبرته الطويلة أمام القضاء - أن يصبح شاهد عيان تاريخي على أخطر حادث جنائي عاشه جيلنا .. وإتاح له أن يرى ما لم نراه ، ويسجل ما لم نسمعه ، ويعيش تفاصيل حرمنا منها بحكم السرية ، ويطلع على أوراق كان من رابع المستحيالات أن نلمسها .. وإتاح له أن يعيش ساعات طويلة مع المتهمين ، يحاورهم ، ويتفلس معهم ، ويرصد انفعالاتهم فرصة نادرة أتاحت له - ولنا بكتابه - معرفة ما أخفوه عنا .. وما كان من المتوقع أن يظل غالياً عنا حتى الموت .

إن شوقي خالد بهذا الكتاب ، يفتح صندوق الأسرار في هذه القضية التي لا تزال تمتع بكثير من الغموض ، رغم أنها توصف بقضية العصر ، على الأقل في عالمنا العربي .. وهو يفعل ذلك بدقة ، وإمانه ، وصدق .. وبعيدا عن الاحتراف .. لقد سجل كل ما سمعه ، ورصد ما شاهدته ، ونقل ما أطلع عليه .. ثم صاغ كل ذلك في كتاب كان علينا أن نشره كما هو .. دون تدخل .. دون نقاش .. ودون تسجيل تحفظات وملاحظات كما نرى أن من اللازم تسجيلها ، والتوقف عندها ، حتى لا نفقد الكاتب أبرز خصائصه ... البراعة .

إن دور النشر ، تفخر بأن الكتب التي تقدمها ، مدعومة بالوثائق والمستندات .. وقد كنا نحن منها .. حتى كان هذا الكتاب الذي جعلنا نفخر بأنه - من أول سطر إلى آخر سطر - وثيقة لا فتل لنا ، أو لشوقي خالد فيها سوى جرأة نشرها .

ومن جديد نكرر : إن الله خير حافظ .

الناشر

الرجل المنتظر!



الليلة الأخيرة من (رمضان) ١٤٠١ هجرية .

ليلة من ليالى صيف ١٩٨١ ميلادية .

الهواء ساخن .. الرطوبة خانقة .. عيد (الفطر) بعد ساعات قليلة .. لكن أولئك الرجال الذين اجتمعوا فى مبنى نقابة المحامين لم يشعروا فى صدورهم بالفرح ولا بالبهجة .. كانوا يشعرون أن كابوسا ثقيلا قد حط على البلاد ، ونشر جناحين من الغم والرهق عليها .. من (السلوم) الى (شرم الشيخ) .. ومن (الأسكندرية) الى (وادى حلفا) وكان أولئك الرجال بالذات يشعرون بأن هذا الكابوس أقرب إليهم من غيرهم .. كانوا يشعرون أن أنياب هذا الوحش الكاسر قد استقرت فى عقولهم .. وأظافره ترمح وتعربد فى قلوبهم .. فهم محامون .. رسالتهم الدفاع عن حقوق الآخرين .. لكنهم عاجزون عن الدفاع عن حقوقهم .. لقد حل رئيس الجمهورية مجلس نقابتهم ، وعين لهم مجلسا آخر .. مؤقتا .. رغم إرادتهم .. ولم يسمح لهم بحق الاعتراض .. أو حتى (الاعتصام) .. فشل (عبد العزيز الشوريجى) المحامى الذى وقف للسادات بالمرصاد فى النقابة .. إبتذل فى تدبير مسيرة تجوب شوارع القاهرة .. وفشل فى نشر أى بيان يعبر عن المحامين الغاضبين فى الصحف .. فلم يعد أمامه — هو وزملاء الفضب — سوى الجلوس فى مبنى النقابة — بوسط القاهرة — وتبادل (الغيظ) ..

ويدو أن النار التى كانت فى صدر (الشوريجى) قد حرقت كل ضلوعه .. فصرخ فيمن حوله : (أليوجد فى هذا البلد رجل .. رجل واحد يخلصها ويخلصنا جميعا من هذا الفرعون) .. ورحنا جميعا نهديء من ثورته .. ونحن نؤكد له : أن مصر حبل دائما بالرفض .. وهى الآن تعانى آلام الخاض ..

فى ذلك الوقت كان (الشوريجى) قد جاوز السبعين من عمره .. وأتاح له هذا العمر الطويل أن يكشف الأغيب ومناورات السياسيين وأن يكفر بها .. وأن يشعر أن الخلاص أصبح معلقا على رجل واحد .. يأتى .. ليذهب كل شيء .. ولا أعرف لماذا خطر ببال ساعته .. أن الرجل المنتظر لابد أن يخرج من صفوف الجيش .. ولأذكر ما إذا كنت قد عبرت — للآخرين — عن هذا الخطر أم لا ؟

ولم تمر أيام طويلة حتى كان (عبد العزيز الشوربجي) تحت التحفظ .. اعتقل مع ١٥٣٦ شخصا من مختلف التيارات والجماعات والاتجاهات .. كانت الكشوف التي تضم أسماءهم معدة سلفا .. بخلاف كشوف أخرى تضم أسماء سبعة آلاف عضو من (الجماعات الإسلامية) قال السادات عنهم فيما بعد (في بيان ٥ سبتمبر ١٩٨١) إنه يعرفهم جيدا .

وخشيتنا أن يموت (الشوربجي) — الذى نقل إلى إحدى غرف العناية المركزة بمعهد القلب — قبل أن يأتي الرجل المنتظر .. لكن القدر شاء ألا يأتي ملك الموت قبل أن يأتي الرجل المنتظر .. أو الشاب المنتظر .. خالد أحمد شوقي الاسلامبولى الذى اغتال السادات في وضع النهار ووسط سلاحه وحراسه والذى دخل التاريخ من أوسع أبوابه باعتباره أول (مصرى) يقتل (فرعوناً) منذ عصر (الأهرامات) إلى عصر (الانفتاح) .

وشاء القدر أن يحضر (الشوربجي) إحدى جلسات محاكمة (خالد الاسلامبولى) .. وأن يعانقه .. وأن يعامل خالد معاملة الأبطال .. وبعد أيام من هذا اللقاء مات (الشوربجي) .. ونحولت جنازته إلى مسيرة شعبية .

وكما أحسست أن الرجل المنتظر سيخرج من الجيش .. أحسست — بما يشبه اليقين — أنني سأدافع — كمحام — عن الذين قتلوا (السادات) .. وظل هذا الإحساس يرافقنى كظلى ، حتى انتدبتنى نقابة (المحامين) الفرعية بالقاهرة مع محامين آخرين لهذه المهمة .. لكن .. بسبب ظروف خارجة عن إرادتى لم أشارك في الجلسة الأولى من المحاكمة .. والتي عقدت في ٢١ نوفمبر ١٩٨١ .. بإحدى المحطات العسكرية بمنطقة الجبل الأحمر .

وبدأ المشوار التاريخي مع هذه القضية — التى يمكن أن توصف بحق بقضية العصر — في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ .. تاريخ انعقاد الجلسة الثانية من المحاكمة .. كانت بداية متأخرة بعض الوقت .. وكانت آخر نسخة من ملف القضية تلك التى كانت من نصيبى .. وقد تسلمتها بعد أن قضيت أكثر من ثلاثة أيام في الملف والدوران لكى أحصل على تصريح دخول المحاكمة ..

ومن الصعب على أن أصف مشاعرى وأنا في طريق المحاكمة .. أول مرة .. إن كل مشاعر البشر وضعت — ذلك الصباح — في سلة واحدة حملتها في صدري وبين ضلوعى .. لكن .. من المؤكد أن إجراءات الأمن والدخول إلى منطقة المحاكمة كانت كفيلة بأن تجعل أى محام يندم على قبول هذه المهمة .. كان على المحامى أن يسلم حقيبة يده إلى رجل من رجال الأمن ، ثم يتوجه الى مجموعة أخرى من رجال الأمن لتفحصه ، وبعد الفحص تقدم له بطاقة خاصة مستخرجة من المخابرات الحربية تعلق على الصدر .. ثم يصعد سيارة أتوبيس يتسلم فيها الحقيبة .. ولا يمكن مغادرتها بأى حال من الأحوال .. وتتحرك السيارة بالمحامين ورجال الأمن .. وفي منتصف الطريق تقف ، ويفتش المحامون بأصابع مجموعة جديدة من مجموعات الأمن .. والتفتيش — هذه المرة — إما عشوائى أو للجميع .. والتفتيش هذه المرة يكون ذاتيا .. وعندما تصل السيارة إلى بوابة المحاكمة كان علينا أن نسير داخل سور لايسمح بمرور أكثر من فرد واحد ليم تفتيش جديد يشمل الحقيبة .. والثياب ..

وحتى الخذاء .. يتبعه تفتيش آخر بجهاز الكتروني يكشف الأسلحة والأجسام المعدنية والأشياء الغريبة ..

ولا يجوز الدخول بالأدوية إلا بعد مراجعتها بمعرفة صيدلى من جانهم .. حتى أقلام (الفلوماستر) كان يتعين فكها للتأكد أنها فعلا أقلام لاشئ آخر .

وبعد كل هذه الإجراءات كان على كل منا أن يدخل قاعة المحكمة بصحبة أحد رجال الأمن .. يوصله إلى استراحة خاصة للمحاميين لايمكن الخروج منها ، طالما دخلتها ، إلا حين يأذن رئيس المحكمة ببدء الجلسة .. وساعتها يوصلك رجل أمن آخر إلى داخل القاعة التى يفصلها عن حجرة المحامين (طرقة) بها دورة مياه ، منزوعة الأبواب وعلى نوافذها الحديدية من الخارج فوهة بندقية فى يد قناص .. وبدخلها يقف أكثر من جندى غير مستعدين للتفاهم بأى لغة .. وأيديهم على زناد أسلحتهم .. وقد شهروا (السونكى) من باب (الاحتياط)!..

داخل قاعة (الجلسة) يجلس فى نهاية كل مدرج من المقاعد وبالتقرب من أقفاص المتهمين رجال الأمن ويتنشر رجال الشرطة العسكرية رغم أن أقفاص المتهمين كانت داخل قفص أكبر منها .. أى أقفاص داخل قفص .. وكان القفص الخارجى لإبعاد أى شخص يقترب من المتهمين ..

والغريب أنه لم يكن مسموحا — على الإطلاق — لأى محام أن يتصل بالمتهم الذى يتولى الدفاع عنه على انفراد.. على أن الفترة الوجيزة التى سبقت دخول الضباط — القضاة كانت كافية للتعرف على المتهمين وحملت هذه الفترة الوجيزة مفاجأة للدفاع ، وضعت فى مأزق صعب .. فقد قرر المتهمون الأربعة الأول الذين فتحوا نيران سلاحهم على المنصة وقتلوا السادات (خالد الاسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام وعطا طاهيل وحسين عباس) أنهم لن يقبلوا أى دفاع عنهم ينفى عنهم (شرف قتل السادات) .. وأعلنوا أنهم سيتخلصون من المحامى الذى يرفض اعترافهم بما فعلوه .. لقد اعتبروا أنفسهم — منذ لحظة نجاح مهمتهم — فى عداد الشهداء .. وربما وصلوا إلى هذه القناعة قبل ذلك بقليل .. منذ أن فكروا .. وقرروا .. ودبروا .

وقبل الدفاع المهمة دون تردد .. وعلى صعوبتها .. ورغم اعتراف المتهمين بالقتل !

وسارع (خالد الاسلامبولى) — قبل أن تدخل هيئة المحكمة — بالاعتراف علنا .. حين قال : (أنا قاتل السادات) .. (أنا قاتل فرعون) .. (أنا قاتل الطاغوت) .. وراح رجال الاعلام يسجلون هذا الاعتراف .. بالصوت .. وبالصورة ..

وعندما سأله (رئيس المحكمة) السؤال التقليدى : (مذنب أم غير مذنب ؟) .. رد بصوت جهورى : (نعم أنا مذنب) .. وقبل أن ينتقل السؤال الى المتهم الثانى (عبد الحميد) كان لابد من أن يتدخل الدفاع لإيقاف هذه الاعترافات .. إن اعتراف عبد الحميد وباقي المتهمين (٢٤ متهما) أمر متوقع .. وهذا يعنى أن المحاكمة قد انتهت بمجرد أن بدأت .. وراح الدفاع يوضح الأمر أمام المتهمين لتكون الإجابة على السؤال وليدة فهم سليم .. (نعم خالد ورفاقه الثلاثة قتلوا السادات ..

وهم يفخرون بذلك .. ويشهدون عليه .. لكن .. التهم الموجهة إليهم أكبر من مجرد اتهام بقتل فرد واحد .. إن التهم الموجهة إليهم تتعدى ذلك وتصل إلى الاتهام بقتل كل من قتل أو أصيب مع السادات .. بل وتصل إلى الشروع في قتل كل من في المنصة .. والإقرار بالذنب لم يترك للدفاع شيئا .
يقوله في هذه التهم الإضافية) ..

وعندما فهم خالد ذلك .. قرر أنه غير مذنب .. وتبعه الباقون .. وتنفس الدفاع الصعداء !
ورحنا جميعا نعمل كفريق واحد .. وزعنا الأدوار كل حسب تخصصه .. فهناك محامون عسكريون أى محامون عملوا بالقضاء العسكرى ولهم خبرة في هذا النوع من القضايا .. وهناك آخرون لهم ماضيه وخبراتهم الواسعة بالقضايا السياسية .. بالإضافة إلى عدد لا بأس به من المتخصصين في قضايا الجنايات دون سواها .. وكانت هذه القضية في حاجة إلى كل هذه التخصصات لأنها كانت قضية جنائية .. لها جناح عسكرى .. وجناح آخر سياسى !!

والقضية بهذا التوصيف ليس لها سابقة في تاريخ مصر .

واتفق الدفاع على الوقوف أمام المحكمة وقفة رجل واحد .. محام واحد يتحدث نيابة عن الجميع .. لا يثير محام نقطة ما أمام المحكمة إلا ويدعمه باقي المحامين في هذه النقطة سواء بالكلام أو الأوراق أو الملاحظات .. ولا يأخذ أى محام موقفا إلا ويأخذ الباقي نفس الموقف .
ونجحت هذه الخطة ..

لكن .. تعنت المحكمة كان أكبر من أى نجاح ..

وكان أول الغيث .. الاكتفاء بأسبوع واحد للمحامين للاطلاع على ملف القضية .. ثم كان قرار سرية الجلسات (ابتداء من الجلسة الثالثة في ٥ ديسمبر ١٩٨١) (بدعوى) الحفاظ على أسرار القوات المسلحة الخاصة بنظام الخدمة والحراسات والتسليح وغيرها التى تتداول بالجلسات ومراعاة للنظام العام) .. وهو قرار لم تطلبه النيابة العسكرية .. صاحبة الدعوى .. ولم يطلبه الدفاع بالطبع .. وفيما بعد سجلت المحكمة في أسباب حكمها أنها اتخذت هذا القرار بعد أن استبان لها أن الدفاع كان سيخطئ له خطأ يتضمن التجريح في شخص رئيس الجمهورية المجنى عليه .. وأغلب الظن أن سرية الجلسات كانت بقرار من جهة عليا .. وهو أمر لم يفصح عنه أى محام في الجلسات العلنية الأولى والثانية .. فقد صرح وزير الدفاع — قبل انعقاد المحاكمة — أن القضية مستداول في سرية !
ومع تطور سير الدعوى ازداد التعنت ..

ووصل الدفاع والمحكمة — في كثير من الأحيان — الى طريق مسدود ..

ومن باب القفز على الأحداث أن تنورط الآن في رصد الوقائع والتطورات التى أدت الى هذا الطريق المسدود .. إن ذلك يعد طرقا مبكرا على هذا الباب .. وإن كانت هذه البداية قد أوصلتنا بسرعة إليه فإن الأمر كان إجباريا .. ولا بد منه .. حيث كان من الضروري وأنا رجل لأعترف

الكتابة أن اختار ضربة بداية ملائمة للمعبي .. مهنة الحمامة .. وأن تشرح هذه البداية وتفسر وتبرر علاقتي بتسجيل ورصد هذا الحادث .. الذى سمي بحادث المنصة .. والذى أنهى فترة من حكم مصر وأسدل الستار على بطلها الأول .

إن البداية التى اضطرت إليها .. كان لابد منها ..

لكنها .. لا تنفى أن هناك بداية أخرى .. أصبح من الضروري أن نلجأ إليها الآن .. وربما على جناح السرعة .. وخاصة أن الأبطال .. والكومبارس .. والمكان والزمان يلحون فى ذلك إلحاحا لا يمكن الفرار منه!

الابتسامة الباهتة

يستطيع أى شخص — بسهولة — أن يرى ويعاين المكان الذى قتل فيه السادات .

إن مسرح الأحداث التى وقعت فى منتصف نهار ٦ أكتوبر ١٩٨١ كان منصة العرض العسكرية الدائمة فى حى (مدينة نصر) .. شهدت هذه المنصة فى دقائق معدودة إحساس السادات بالزهو والقهر .. بالمجد والموت .. بالخطرة والضعف .. وفيما بعد ارتبط مقتل السادات ارتباطا وثيقا بالمنصة .. وأصبح من الشائع أن يسمى الناس حادث اغتيال السادات باسم (حادث المنصة) .

تقع المنصة على طريق عريض فى مواجهة (النصب التذكارى) للجندى المجهول .. تمر عليها فى كل لحظة من لحظات النهار مئات السيارات الخاصة والمركبات العامة فى تدفق وزحام يفرض على ركبها عدم الالتفات إلى ذلك المبنى الأعتى المكشوف الذى يبدو كما لو كان (مقصورة) ملعب كرة أو ستادا رياضيا ..^(١)

فى قلب المنصة توجد مقصورة الشرف الرئيسة .. حيث اعتاد أن يجلس فى صدرها السادات وحوله كبار الضيوف وكبار رجال الدولة .. وتبدأ مقصورة الرئيس بسور عرضه ٣٠ سنتيمترا وممكه ٥ سنتيمترات ، مغطى بطبقة من الجرانيت الأحمر بها عروق سوداء .. ويرتفع هذا السور عن الرصيف بتر ونصف المتر فقط .. أى أقل من طول الشخص العادى .

داخل المقصورة ترتفع الأرضية عن مستوى الرصيف بحوالى ٨٥ سنتيمترا فقط .. وتصيب المسافة بينها وبين السور أقل بنحو ٢٠ سنتيمترا .. وذلك حتى يتمكن المجالسون من رؤية ما يمر أمامهم بسهولة .. وحتى يرتفع مستوى صدورهم عن مستوى السور .. ثم يتدرج ارتفاع الأرضية فى ثلاث درجات ، ليتكمن أصحاب المقاعد الخلفية من رؤية العرض .

هذه المواصفات والارتفاعات سهلت — دون شك — نجاح عملية الاغتيال .. فانخفاض مستوى السور

(١) البيانات الفنية عن المنصة مصدرها معاينة النيابة العسكرية بعد الحادث .. وقد كانت هناك معاينة أولى قام بها العميد محمد عبد النعم حسن رئيس النيابة العسكرية يوم ٨ / ١٠ / ١٩٨١ ، وكانت هناك معاينة ثانية تمت يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٨١ بمعرفة العقيد حسين عبد القادر حسن .

جعل خالد الاسلامبولي ورفاقه يطولون السادات .. وجعل أحدهم يقفز وراء السور إلى داخل المقصورة ليتأكد من تنفيذ الخطة .. ومن أن السادات قد لفظ أنفاسه الأخيرة .

تنتهى المقصورة بمجدار خلفي .. يبعد عن السور الأمامي بنحو ٢٠ مترا .. مغطى بالجرانيت الأسود .. على منتصف جرنه العلوى صقر قرش الذهبى .. تحته باب زجاجى ، مقسم إلى ٦ دلف عرضه ٨.٥ متر وارتفاعه ٢.٥ متر .. وزجاج الباب من النوع البلورى النقى ، المركب داخل إطارات من النحاس الأصفر الذى كان يبرق مثل الذهب . وعند منتصف السور الأمامى للمقصورة رسم على أرض الطريق خط أبيض ، عمودى على المقصورة ، ويمتد — مخرقا عرض الطريق — حتى يصل إلى النصب التذكارى .. وعند هذه النقطة بالضبط ولكن خلف السور وقرب الأرضية ، يوجد لوحة رخامية بارزة تشير إلى مكان جلوس رئيس الجمهورية .

عرض الرصيف هنا حوالى ٨.٣٥ متر .. أمامه طريق صغير لوصول السيارات الرسمية عرضه ٦.٥ متر .. ويفصل هذا الطريق الضيق عن طريق العرض جزيرتان صغيرتان كل بعرض ٢.١٠ متر مزروعتان بأشجار النخيل . على جانبي المقصورة الرئيسية توجد أربع مقصورات فرعية .. اثنتان يمينا واثنتان يسارا .. والمقصورة الرئيسية منفصلة عن المقصورات الجانبية بمخاطين يمتدان من الخلف حتى نهاية المنصة .. ويوصل إلى المنصة من جانبها سلمان لكل منهما ٥ درجات . ويعلو المقصورة الرئيسية من الخلف ، مقصورة علوية ، مقفلة ومسقوفة ، خصصت لحرم الرئيس ولبنات زوجات المسئولين والضيوف وعائلاتهم .



حتى منتصف نهار ٦ أكتوبر ١٩٨١ لم يتصور أحد أن هذا المكان سيدخل التاريخ .. ولم يتصور أحد أن طول المقصورة وارتفاع الأرضية وملك الرصيف ونوع الجرانيت الذى يغطى السور ، أشياء ومقاسات ، سيتوقف عندها المؤرخون .. لقد كان ذلك — حتى بداية العرض — جزءا من اهتمامات المهندسين والمقاولين فقط .

قبل الساعة الحادية عشرة بقليل من صباح ذلك اليوم ، أقبل موكب السادات بسيارته المكشوفة التى يطل منها وإلى جانبه نائبه حسنى مبارك ، يحف بها من الجانبين ثمانية من الحراس الأقوياء .. ومثلهم من الأمام ومن الخلف .. نفس أسلوب الحراسة المألوف فى موكب الرئيس الأمريكى .

نزل السادات من السيارة الليموزين .. وراح يحيى ضباطه ومستقبله .. وكان « فى حالة ذهول تام وهو يتحرك كإنسان آلى » على حد وصف (دورين كايز) مراسلة إحدى شبكات التلفزيون الأمريكية فيما بعد .. وكان يرتدى « بزته الرمادية المائلة للزرقة المزينة بعشرات الأوسمة والنياشين والى صممت له بمعرفة أفخم بيوت الأزياء الأوربية . وإلى جانبه نائبه حسنى مبارك ووزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة بنفس الزى » .

توجه الثلاثة الكبار إلى ضريح الجندي المجهول ، وبينما الموسيقى تعزف السلام الوطنى ، كان السادات يضع إكليلا من الزهور على الضريح .. وبعد انتهاء هذه المراسم ، عادوا إلى المنصة ، وراح

كل منهم يأخذ مكانه في الصدارة .. انتظاراً لبدء العرض .. وقد كانت البداية ، نفس البداية المعتادة .. القرآن الكريم .. ثم خطاب قصير لوزير الدفاع .. ثم استئذان قائد الطابور ..

في مكانه في قلب الصف الأول ، حاول السادات أن يغالب اليأس والقهر بالمبالغة في التظاهر بالكبرياء .. وحاول أن يخرج من عزلته والأزمات التي تحاصره بابتسامة باهتة ، كانت تموت على شفثيه قبل أن تولد !!

إن الذين حاولوا قراءة وجه السادات في تلك الدقائق ، كانوا كمن يحاول قراءة لوحة فرعونية باللغة الهيروغليفية قبل اكتشاف حجر رشيد .. على أن هؤلاء وغيرهم اكتشفوا بسهولة اختفاء شبكة الحراسة أمام المنصة ، لاحظوا أن حرسه الأمريكي الخاص المكون من ١٢ خبيراً قد تراجعوا إلى الخلف ..

لقد بدأ العرض الآن .. وجلس الجميع في استرخاء يتابعون تدفق القوات .. ومراقبة الحركات الهلوانية المزودة بالألوان لأسراب طائرات الميراج .. وبينما طائرات الميراج تشد الأنظار إلى السماء كانت الدبابات والمدركات والشاحنات التي نجر المدافع تتوالى على الأرض .. وفجأة ..

وحوالى الساعة الثانية عشرة ظهراً .. وقفت إحدى عربات (الكراز) التي تقطر مدفعاً عيار ١٣٠ مم أمام المقصورة وقبل أن ينتبه أحد ، فتح باب من أبواب جهنم .. وراحت القنابل والرصاصات تهزم في اتجاه السادات .. وبعد حوالى ٤٠ ثانية كان قد فارق الحياة .

□ □

إن السيناريو الحقيقي لقتل السادات لا يبدأ بسرد تفاصيل تلك الثواني التي مرت على كل من كان في المنصة كالدهر .. فهذه التفاصيل — في الواقع — كانت تمثل المشاهد الأخيرة في هذا السيناريو المثير .. أما المشاهد الأولى فتبدأ قبل ذلك بساعات طويلة .. تبدأ في يوم الأحد ٤ أكتوبر .. قبل التنفيذ بليتين .. في مساء ذلك اليوم استقل خالد الاسلامبولي وعبد الحميد عبد السلام وعطا طليل وحسين عباس ، سيارة فيات (١٢٤) يملكها عبد الحميد وقادها خالد بنفسه ، واخترقوا حتى (مصر الجديدة) إلى حي (مدينة نصر) وعندما وصلوا إلى مكان المنصة ، نزلوا جميعاً من السيارة .. وراحوا يقيسون المسافة بين المقصورة والخط الأبيض الموازي لها ، والذي ستسير عليه السيارة الكراز .. وقاموا بعمل (بروفة) سريعة على كيفية إلقاء القنابل ، مستخدمين في ذلك الحجارة .. وكانوا وهم يقومون بهذه (البروفة) يتلربون على إسقاط القنابل على مسافة بعيدة عن المنصة ، لأن الهدف من إلقاء القنابل — كما قالوا فيما بعد — لم يكن القتل وإنما إحداث الفوضى والذعر ، حتى يمكن اصطیاد السادات بسهولة .. وكانت الحجارة التي التقطوها من الطريق في حجم قبضة اليد .

بعد (البروفة) اتفقوا على أن يتوجه عبد الحميد وعطا وحسين إلى منطقة الحيام ، خلف ستاد

القاهرة الرياضى ، حيث كانت تتمركز القوات المشتركة في العرض .. على أن يتأخر خالد بعض الوقت ويصل بعدهم حتى لا يشيروا الشك ..

قدم الثلاثة أنفسهم — في مقر وحدة خالد — على أنهم ملحقون من اللواء ١٨٨ مدفعية .. ويبدو أن خبرتهم العسكرية ، وأسلوبهم في الدخول ، واختيار هذا الوقت من الليل ، وقامة عبد الحميد المدينة ، ونظراته الفاحصة ، يبدو أن كل هذه الاعتبارات كانت كافية بأن تخلق لدى جنود الوحدة انطباعاً بأن هؤلاء الثلاثة ليسوا مجرد جنود عاديين .. أو أنهم لا يمكن إلا أن يكونوا من أفراد المخابرات العسكرية .. وكان هذا الانطباع كافياً ليسمحوا لهم بالدخول ، دون حاجة لإبراز خطاب الإلحاق المزور .. الذى تخلصوا منه بعد ذلك .

بعد منتصف الليل وصل خالد إلى مقر تمرکز وحدته .. وتم إخطاره بحضور الجنود الملقحين الثلاثة بدلا من الجنود المتغييبين .

وحتى يقضى خالد على أى فرصة شك يمكن أن تتولد حوله قام بـ (تكدير) زملائه الثلاثة (٢) عفايا لهم على تأخيرهم في الحضور .. فأمر أحدهم بالعمل (مراسلة) له ، ليكون في الظاهر في خدمته ويكون — في الحقيقة — بالقرب منه .. وذلك بدلا من جندى المراسلة المعين لخدمته من السرية الأولى .. الجندى ناجى لمى نظير ، الذى كان قد طلب أجازة في مساء السبت لمدة يومين ، على أساس أنه ليس مدرجا في كشوف قوات العرض .. وقد حصل بالفعل على تصريح الأجازة الذى كان ينتهى مساء يوم العرض (٣) على أن يعود إلى مقر الوحدة الأساسى .. ومن باب « التكدير » أيضا عين خالد « الجندى — الملحق » عبد الحميد ومعه « عطا » لحراسة مخزن الذخيرة الذى كان عبارة عن خيمة ، وضع السلاح — في صندوقين — داخلها . بعد أقل من ٢٤ ساعة .. وفي الساعة الخامسة من مساء اليوم التالى (الاثنين ٥ أكتوبر) كان جنود الوحدة في حركة دائبة .. كانوا يقومون بأعمال النظافة الشخصية ، ويجهزون ثيابهم التى سيرتدونها في العرض ، ويراجعون أسلحتهم بعد أن انتهوا من صيانتها .. في ذلك الوقت تقريبا ، استدعى خالد جنديا اسمه (سيد محمد أحمد خليفة) إلى مكتبه .. إن هذا الجندى هو المسئول عن عهدة سلاح الكتيبة .. وقد طلب منه خالد أن يسلم العهدة إلى الجندى الجديد الملحق (عزت عبد السلام) الذى هو في الحقيقة (عبد الحميد عبد السلام) .. الذى جاء إلى خيمة خالد ووقع ابصال استلام البنادق والرشاشات الخاصة بالكتيبة .. وكانت حجة خالد في نقل عهدة السلاح لعبد الحميد أن الجندى (سيد خليفة) سيضاف إلى القوة المشتركة في العرض .. وعليه أن يتفرغ للاستعداد لهذه المهمة .

وبثقة .. أمر خالد الجنديين عزت عبد السلام وسيد خليفة بنزع إبر ضرب النار — حسب

(٢) التكدير : تعبير عسكري يقصد به تأليب الرية الأكل أو تكليفها بأعمال فوق ما تكلف به عادة ..

(٣) أقر الملك الجندى ناجى لمى في صفحة ٦١٤ من التحقيقات ، وقال إنه تفاهم على الأجازة مع رقيب السرية الأولى سعيد السيد حسين .

التعليمات — من البنادق لتأمين العرض .. ثم أمر الجندي سيد خليفة بالتوجه إلى أفراد القوة لينبه عليهم بالنوم بجوار المدافع حتى الفجر .. واستدعى عطا الذى أصبح اسمه (أحمد) لمساعد عبد الحميد فى تمييز ثلاث بنادق ، لم تنزع منها إبر ضرب النار بوضع (كهنة) قطعة قماش قديمة ، فى فوهة كل منها ، بألوان تخالف ماوضع فى باقى فوهات البنادق .. هذا أمر طبيعى ، يحدث — عادة — حتى لاتدخل الأتربة فى فوهة البندقية ، التى غالباً ماتكون فى حالة تشحيم ، فيترتب على ذلك عطب فى الأجزاء الداخلية يستغرق وقتاً وجهداً فى إصلاحه .. وقد يترتب على اكتشاف التراب مجازاة الجندي ، وهذا أيضاً أمر طبيعى بالنسبة لخالد الاسلامبولى ، الذى اشتهر وسط جنوده بشدته كضابط وصرامته العسكرية .

تجمعت إبر ضرب النار الخاصة بتسليح الكتيبة .. تسلمها خالد .. وضعها داخل كيس نابلون فى حقيبتها السمسونايت .. ومن المؤكد الآن أن عدد إبر ضرب النار أقل بثلاث من العدد المطلوب ، فكان أن أضاف خالد العدد الناقص من إبر ضرب النار التى كان قد أحضرها له محمد عبد السلام فرج مع القنابل وخزائن الرصاص .. وقد فعل خالد ذلك ، حتى لايفاجأ بمن يمكن أن يفتش على هذه الإبر ، ويكتشف العجز فتعرض الحطة إلى الكشف .. وكانت القنابل (وعددها أربع) فى حقية السمسونايت ، فأخلعها ووضعها فى خوذة تحمى تحت السرير .. وراح يساعد عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس (اسمه الجديد كان جمال) فى تعبئة خزائن البنادق الآلية .



لا أحد يعرف كيف قضى الأربعة ليلتهم .. لكن .. الطبيعة الإنسانية تشير إلى أنهم لم يستغرقوا فى النوم .. وربما لم يعرفوا مذاقه .. فعندما راح أحد جنود (الوحدة) يؤذن لصلاة (الفجر) كانوا أول من قفز من الفراش وبشباط مذهل راحوا يفتسلون .. ووراء خالد الاسلامبولى أدى الجميع أولى فرائض ذلك اليوم .

انتهت الصلاة .. تناول الجنود إفطارهم .. اصطفوا فى طابور بجوار العربات والمدافع .. وفى تمام السادسة صباحاً كان كل شيء معداً .. كل جندي يعرف بدقة مكانه .. ويعرف ماذا سيفعل ؟ .. وكان خالد فى ذلك الوقت يقف أمام جنوده وفى يده (الخوذة) وبدأخلها القنابل الأربع .. أما خزانة (الرشاش) فكانت فى جواره .. لم يكن خالد يحمل سلاحاً .. وليس من حقه — أصلاً — أن يحمل أى نوع من الأسلحة ، حتى الشخصية ، لأن التسليح فى العروض العسكرية قاصر على الجنود وصف الضباط فقط .. وتسليح الجنود بندقية آلية رومى ، ماعدا سائقى العربات فتسليحهم رشاش .. ولأن خالد سيجلس بجوار السائق فى (كابينه) العربة الأولى ولأن رشاش السائق سيكون بينهما فقد رتب خالد نفسه على أن يحصل على الرشاش بعد أن يخرج الخزانة من جواره ويضعها فى الرشاش ليكون جاهزاً للاستخدام !!

أرسل خالد سائقة العربات ليشتري له (سنلوتشين) للإفطار .. واستجاب السائق .. فسارع خالد باستبدال خزانة الرشاش فوضع اللعبة مكان الفارغة .. ومد يده إلى عبد الحميد فى وقت

مناسب بقنيلتين .. واحدة له .. والأخرى لعطا طایل .. وبعد دقائق عاد السائق حاملا السندوتشين ليجد كل شيء قد تم دون علمه .. ولم يأكل خالد السندوتشين ، وإنما طلب من السائق أن يأكلهما نيابة عنه .. وربما مكافأة له .

حانت ساعة الصفر .. وبدأ (قول) العرض يزحف نحو الهدف :: لكن الهدف أمامه عوائق وأخطار .. والعوائق والأخطار مصدرها الأمن والتفتيش .. إن نوع الأمن والتفتيش يختلف من مرحلة إلى أخرى .. في مرحلة (التركز) يكون الأمن مسئولية قادة السرايا وقائد (عناصر الوحدة) وهو بالنسبة لكتيبة خالد الاسلامبولي .. كان خالد الاسلامبولي نفسه !!

المرحلة الثانية .. مرحلة (الخروج) من أرض التركز إلى أرض العرض ، فهي مسئولية المخابرات الحربية .. إن مندوبى المخابرات الحربية يستخدمون ما يسمى (التفتيش العشوائى) .. أو التفتيش بالعينة ، بأن يختار الواحد منهم بعض الأسلحة التى فى يد الجنود ويتأكد من خلوها من الذخيرة وإبر ضرب النار .. وقد حدث هذا التفتيش فعلا مع جنود الاسلامبولي .. جاء أحد الضباط وتفحص العربات واختار بعض الجنود للتفتيش على أسلحتهم ، لم يكن منهم عبد الحميد وعطا وحسين عباس .. بل لم تكن عربتهم هى التى اقترب منها الضابط .. وبعد أن انتهى التفتيش ركب الضابط دراجته البخارية التى جاء بها ، وانطلق فى عكس اتجاه سير العرض ليستكمل تفتيشه على باقى العربات .

أما المرحلة الثالثة .. فهى مرحلة الخطر الأكبر .. مرحلة دخول العربات منطقة تفتيش أمن رئاسة الجمهورية .. الجهاز التابع للرئيس مباشرة .. وفى هذه المرحلة يكون التفتيش أدق .. وغير عشوائى .. وبأجهزة الكترونية حديثة .. لكن هذه المرحلة مرت دون أى إزعاج لخالد ورفاقه بالمرّة (!!) ودخلت عربتهم إلى الخط الأبيض (الخط الحرام لمنطقة العرض) .. ثم تحركت بسهولة نحو الهدف ..

إن كل شيء أصبح جاهزا الآن للتنفيذ .. الرشاش ممتلئ بذخيرة الموت وكذلك البنادق الثلاث .. والقنابل الأربع نصفها فى كايينة العربية والنصف الآخر فى صندوقها .. وخالد من جانبه أعاد ترتيب جلوس الجنود فى الصندوق بما يسمح بتنفيذ خطته .. ونبه مجلهم بالنظر أمامهم فى صرامة .. وقال لهم : (كل واحد وشه قدام على طول) علشان لوحصل تصوير يبان إنكم قاعدين مضبوطين (٤) ونفذ الجنود الأمر بدقة .

أمام (القول) الذى يقوده الاسلامبولي كانت هناك عربة (تحشرج) وتسير بسرعة أقل ، نتيجة خلل فنى فى محركها ، لم يستطع السائق أن يعالجه وهو فى كايينة القيادة .. ولم يثر ذلك اهتمام أو فزع أحد لأنه قد سبقها حادث مشابه ، حينما تعطلت دراجة بخارية فى مقدمة طابور العرض ، ووقع

(٤) قال ذلك فى الصحيفات أحد أفراد العربة وهو الجندى صبحى عبد المقصود محمود ، وقد جاء فى الصحيفات أيضا أن خالد كرز هذا التيه وقال : (كل واحد بقعد مضبوط لغاية الساعين دول مايعندوا على غير) وطلب من الجنود أن يقرأوا الفاتحة على الشهداء .

قائدها عليها ، وحمله رجال الأمن بدراجه بعيدا .. لذلك لم يلفت وقوف عربة الاسلامبولى الانتباه .. ولا القلق .. وسهلت الأعطال السابقة المهمة بصورة غير متوقعة .. وأجهزت الطائرات — التى كانت تعوى وتتلوى فى ذلك الوقت فى السماء — على باقى الانتباه .

إن الطائرات كانت تسحب العيون ورائها إلى السماء .. وكانت تتحرك بعنف وانقضاض وعلى ارتفاع منخفض إلى حد أثار الرعب فى نفوس البعض الذى تصور أنها يمكن أن تقتحم المنصة الرئيسية وقد تدكها .. أو على الأقل يمكن أن ترتطم بها .. لكن .. الخطر فى الحقيقة لم يكن من الطائرات .. كان الخطر أمامهم على الأرض .. يزحف ببطء وهدوء وثقة ودون أى إثارة للمخاوف ..

وصلت العربة إلى المنصة الفرعية (على يسار المنصة الرئيسية) .. وفى تلك اللحظات كان المذيع الداخلى للعرض يعلن قدوم المدفعية .. قال (والآن تحيى المدفعية) .. وأضاف (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى) « صدق الله العظيم » .. ولأن صوت الطائرات جعل من المستحيل أن يسمع صوت المذيع فقد كان أسهل على خالد الاسلامبولى أنه يسمعه من راديو صغير على تابلوه العربة .. وما إن انتهت تلك العبارة حتى كانت السيارة فى نقطة منتصف المنصة .. وعند هذه النقطة توقفت العربة .. وبدأ الهجوم الجرىء .



أمر خالد السائق بالتوقف .. نزل من العربة .. ألقى بأول قنبلة .. سقطت القنبلة على بعد قليل من سور المنصة .. أنتصب عبد الحميد فوق العربة .. ألقى القنبلة الثانية .. سقطت القنبلة على بعد خطوات من مكان سقوط القنبلة الأولى .. انتصب عطا طليل وحسين عباس بدورهما فوق العربة .. صوبا بنلقيتيها إلى منتصف المنصة فى اتجاه السادات .. عاد خالد إلى العربة .. خطف الرشاش .. انطلق كالسهل فى اتجاه المنصة .. رصاصات عطا وحسين تشكل له ساترا من النيران يحميه .. عبد الحميد يقفز من العربة .. يلحق بخالد على يمينه .. خلفهما بثلاث خطوات كان عطا طليل من ناحية اليسار .. وأخيرا كان حسين عباس الذى تعطل نتيجة سقوطه تحت عجلات المدفع (الكورى) الذى تجره العربة .

تشكيل هجوى يسمى فى قاموس العسكريين برأس الحربة .. وهو نوع من التشكيلات التى تستخدمها أحيانا فرق كرة القدم ، ويعرفها كل من يتابع مباريات الدورى العام والكأس . ضغط خالد على الرشاش بتحكم مذهل .. وخرجت ثلاث رصاصات منه .. ثم فوجئ بمقعد من طراز (ايدىال) المعدنى يطير فى الهواء من المنصة ويصطدم بالرشاش الذى وقع على الأرض .. وعندما التقطه خالد من جديد وحاول استخدامه ، اكتشف أنه معطل .. ألقى خالد بالرشاش على الأرض وأخذ ببلدية حسين عباس منه ، بعد أن لاحظ أن الاجتهاد قد سيطر عليه ، بسبب مرض القلب الذى يعانى منه ، وأشار إليه بالانصراف وكان عبد الحميد قد التفت من يسار المنصة وقبل أن

يتقدم أكثر أصابته طلقات أحد الحراس في بطنه .. ولم يتردد عبد الحميد في أن يصوب سلاحه في مواجهة مطلق الرصاص ، لكنه فوجيء بالرجل يرفع طفلا صغيرا في وجهه .. يحتسى به ربما لنفاد ذخيرته وربما لأنه أحس بالخطر .. ابتسم عبد الحميد ابتسامة ذات مغزى ثم قفز داخل المنصة ليتأكد من أن السادات قد مات .. وكان سونكى بندقيته وهو يقفز مشهرا ومستعدا لأن يطعن به صدر ويطحن السادات إذا كان لا يزال حيا .. لكن السادات كان جثة هامدة !

في أقل من دقيقة انتهت العملية وقتل (الرئيس المؤمن) .. وقبل أن تكتمل ثواني تلك الدقيقة ... التى مرت كالدهر — كان عطا وعبد الحميد ينسحبان بسرعة من أمام المنصة في اتجاه مسجد « رابعة العدوية » .. وبعد أمتار قليلة تعرضا لرصاصات من أسلحة رجال المخابرات العسكرية .. وأصابتهما تلك الرصاصات^(٥) وسقطا على الأرض .. وما إن سقطا على الأرض حتى انهال رجال المخابرات والشرطة العسكرية بالاعتداء عليهما حتى كادا أن يقتلا ، لولا أن تدخل من أنقذهما حتى يمكن التأكد من شخصياتهما .. فى تلك اللحظة كان خالد بين المنصة الرئيسة والمنصة الفرعية ونتجه — دون أن يدري — من منطقة تتواجد فيها قوات الحرس الجمهورى بكامل تسليحها .. وعلى بعد لا يتجاوز ١٥٠ متراً من المنصة سقط خالد برصاصات جديدة أصابته فى أمعائه وقدمه بخلاف الرصاصات التى كانت قد أصابته عند المنصة .. وعومل بنفس المعاملة التى عومل بها عبد الحميد وعطا ، إن لم تكن أشد باعتياره آخر المقاومين .

□ □

من سخرية القدر أن خالد وعبد الحميد وعطا نقلوا إلى نفس المستشفى الذى نقل إليه السادات .. مستشفى (القوات المسلحة) على نيل ضاحية (المعادى) .. لقد نقل السادات فى طائرة عمودية هليكوبتر من طراز (جازيل) بينما نقل الآخرون فى إحدى السيارات العسكرية .. وفى مستشفى المعادى أعلنت حالة الطوارئ وانقسم أمهر الأطباء والجراحين الذين يعملون بها إلى فريقين .. فريق يعالج السادات وفريق يعالج الذين قتلوه .. لكن مهارة الفريق الذى حاول إنقاذ السادات لم تكن — وحدها — تكفى .. إذ أنه كان قد فارق الحياة بالفعل قبل أن يرفعوه من تحت مقاعد المنصة التى غطوه بها وكوموها عليه .

□ □

لسنا فى حاجة أن نعيد تصوير مشاهد الفزع والفوضى والاضطراب التى كان عليها كل من كان فى المنصة بعد الحادث .. فهذه المشاهد أصبحت محفوظة .. وربما محفورة فى أذهان الناس بعد ما شاهدوه من أفلام وصور ، وبعدما قرأوه فى كتب تصور ما جرى .. على أن من المفيد أن نذكر — الآن — أن جزءا مما حدث كان سببه تصور البعض أن عملية قتل السادات كانت جزءا من عملية

(٥) لم يكن مسموحا لرجال المخابرات العسكرية بالاقتراب من المنصة الرئيسة وهذا ما عثر تدخلهم حتى هرب خالد وعبد الحميد بعيدا عن المنصة واقتربا من المنطقة للسماح لرجال المخابرات العسكرية التواجد فيها .

أكبر ، للاستيلاء على السلطة .. وكان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية (المسعول الأول عن الأمن الداخلي) النبوى اسماعيل ممن آمنوا بهذا التصور فشاهد وهو يهرب وترك المنصة إلى غيباً أمين اختاره بنفسه تاركا زوجته فى المنصة وسط المولودين ، ولم يسترد الرجل شجاعته ، ولم يعد للظهور على وجه الأرض إلا بعد أن تأكد من خطأ إعتقاده .. وعندما راح يمارس عمله مره أخرى ، لم يستطع أن يتخلص من أوهامه ومن عاداته القديمة وراح يسطر التقارير الأمنية التى أظهر فيها أنه كان على علم بالمؤامرة قبل وقوعها ، وأن أحدا لم يسمع بنصيحته .. ومن باب الرهان على المستقبل .. أنهى تقريره بما يؤكد أنه الوحيد من بين رجال الأمن المؤهل لحماية الرئيس الجديد !!

□ □

ليس من الصعب أن نتخيل الصورة التى أصبحت عليها المنصة بعد الحادث .. وليس من الصعب أن نقارن بين صورتها قبل العرض مباشرة وبعد الاغتيال مباشرة .. إن هذه المقارنة لا تحتاج أن نتوقف عندها لأنها أصبحت جزءا من واقعة لن ينساها الجيل الذى عاصرها .. وإن كان من المفيد الآن أن نتابع معاناة النيابة العسكرية التى تمت صباح يوم ٨ أكتوبر ، بعد يومين تقريبا من الحادث .. إن تقرير المعالجة الذى كتب بمعرفة رئيس النيابة العسكرية العميد محمد عبد المنعم أحمد حسن يرصد بعض الملاحظات الهامة التى تكمل لنا صورة ما حدث :

١ - تبين عند إجراء المعالجة أن المنصة الرئيسية أخلت من المقاعد والأثاث وإن كان مازال بها بعض المصاطب الخشبية .

٢ - شوهدت آثار طلقات نارية بالحائط الأمامى للمقصورة الرئيسية .. كما شوهد كسر بالافريز الرخامى للحائط الأمامى للمقصورة .. وشوهدت آثار طلقات نارية بالخلفية الرخامية السوداء لصورة صقر قريش بخلفية المقصورة ، وبالباب الزجاجى الذى يؤدى إلى الصالون الملحق بالمقصورة .. وكان زجاج إحدى بواب مهبثا تماما ، كما كان زجاج ضلفة أخرى مهشما ومازالت بقايا قطع الزجاج متناثرة .. وشوهدت آثار طلقات فى مواضع مختلفة من سقف المنصة الذى كان فيه بعض الكسور الصغيرة ومن أرضية المنصة وفى الأجزاء العلوية من الحائطين الجانبين .

٣ - وجدنا بالرصيف الممتد أمام المنصة آثار حفرتين ملكتا حديثا بالملاط ، الأولى تقع على مسافة ١٨٠ سنتيمترا من سور المنصة وإلى يسار الخط الأبيض بحوالى مترين أبعادها ١٠ × ١٠ سنتيمترات ، والثانية تقع على بعد ٦٤٠ متر من سور المنصة وإلى يسار الخط الأبيض بحوالى ٥٠ متر بنفس الأبعاد .. وقد أخطرنا الرائد حسين حسن عمر المصاحب لنا فى هذه المعالجة أنه عقب الحادث شوهدت حفرة ثالثة فى الجزيرة الخضراء تخلفت عن إحدى القنابل الثلاث التى انفجرت فى الحادث وقدمت ترميم المكان .

وفى ما بعد أخذ على النيابة العسكرية أنها تأخرت ٤٥ ساعة بالضبط على المعالجة^(٦) .. وخلال تلك

(٦) على أساس أن القبض على خالد ورفاقه كان فى حوالى الساعة الواحدة من بعد ظهر ٦ / ١٠ / ١٩٨١ وأن النيابة العسكرية بدأت المعالجة فى الساعة العاشرة من صباح ٨ / ١٠ / ١٩٨١ .

المدة التي تعد كبيرة في عرف جهات التحقيق خاصة في حادث خطير يمكن أن تكون له أبعاد سياسية وأمنية مثل حادث اغتيال السادات اكتشفت النبأة العسكرية ترميم بعض آثار الحادث ، واكتشفت جمع فوارغ الرصاص ، والأسلحة ومعظم ماتخلف عن الحادث .

إن ماتخلف عن الحادث والذي وصل إلى النبأة العسكرية في صورة أحرار أشياء متنوعة .. ومتعددة .. وتثير الدهشة والاستغراب أيضا .

وحتى نرصد هذه الأحرار بدقة وأمانة فإننا لابد أن نعود إلى تقرير الطب الشرعى الذى قدم — فيما بعد — للقضية التي كان المتهمون فيها خالد الاسلامبولي وآخرين^(٧) وقد تضمن التقرير مايلي :

الأسلحة النارية :^(٨)

حسب التقرير كانت الأسلحة المضبوطة والخزنة عبارة عن ثلاث بنادق آلية متائلة عيار ٧٦٢ م ومدفع رشاش بور سعيد وخزنة خالية وخزنة بها طلقات .. ضبطت البنادق الثلاث بجوار المتهمين .. وبكل منها سونكي وقايش .. وهذا الطراز من البنادق طراز روسي « بماسورة مششخنة طولها حوالى ٤٠ سم مميزة بأربعة ميازيب يمينية » أما طول السونكي فحوالى ٢٠ سم .. والخزانة من النوع المقوس ، وتسع ٣٦ رصاصة .. والبنادق الثلاث المضبوطة حفر على أجهزة إطلاقها الأرقام التالية : رقم ٧٩٧٧ — ك ورقم ٤١٢٣ — م ورقم ٣١٠ — ٨١٥ — م .. وحسب التقرير كانت البنادق الثلاث سليمة (وقد نجحت تجربة إطلاقها للحصول على الأظرف المطلقة منها للمقارنة مع ماعثر عليه بمكان الحادث) .

وكان الحرز الخامس عبارة عن رشاش قصير ٩ مللى — طراز (بور سعيد) رقم ٧٧٥٠٩ وهو صناعة مصرية ، وماسورته مششخنة طولها ٢٢ سم (مميزة بوجود ستة ميازيب يمينية الاتجاه) .. « والرشاش كامل الأوصاف وجهاز إطلاقه سليم ، وصالح للاستعمال وقد نجحت تجربة إطلاقه للحصول على الأظرف المطلقة احتياطيا » ومع هذا الرشاش ضبطت خزنة خالية من الطلقات ، وأخرى بها ١٦ طلقة عيار ٩ م مما يستخدم فيه .. وخزانة هذا النوع — أصلا — تسع ٣٦ طلقة .. (والطلقات الموجودة متائلة وحية كاملة وسليمة وكبسولاتها خالية مما يمنع من صلاحيتها للاستعمال ، ونحفر على قاعدة كل منها (ج . ع . م . ٠ — ٧٨ — ٣٧) وطول الطلقة الحية ٣٩ سم وطول ظرفها النحاس ١٩ سم والمقنوف اسطوانى وقمته قمعية وبعد استخراجها وجد طولها ١٤ سم وقطره ٣٩ مم) .

(٧) يحمل التقرير رقم ٢ طب شرعى — سباد / ١٩٨١ ويقع في ١٣ صفحة ، ويحرر في تاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٨١ ، وموقع من د . رمزي أحمد محمد مدير مصلحة الطب الشرعى (وزارة العدل) و د . فرج أسعد نائب كبير الأطباء الشرعيين ، و د . صبحي اسكندر نائب كبير الأطباء الشرعيين و د . عبد الغنى سليم البشرى كبير الأطباء الشرعيين ومستشار وزير العدل .. وقد أعد التقرير بناء على مذكرة من نائب المدعى العام العسكرى الإجراء للمتابعة من وجهة نظر الطب الشرعى وللمسح الأسلحة وتخللات إطلاق النار .

(٨) ص — ٤ من التقرير .

طلقات البنادق: (٩)

طلب الأطباء الشرعيون من نائب للدعى العام العسكرى عينات من (طلقات حية) للبنادق الآلية المضبوطة ، فوردت لهم العينات بالفعل ، وتبين من فحصها أنها من طرازين أحدهما روسى والثانى مصرى يحمل الحروف الأولى من اسم (الجمهورية العربية المتحدة) وهو الاسم الذى استبدله السادات باسم (جمهورية مصر العربية) .

الطلقة الحية الروسى تتكون من مطروف نحاسى ارتفاعه ٣٩ مم وحول الكبسولة دائرة حمراء ، وهى معبأة ببارود عديم الدخان ومقذوف (رصاصة) مدببة القمة ومسلوقة القاعدة (أى زورقية الانسياب) طولها حوالى ٢٦ سم . أما الطلقة الحية المصرى فتتكون من مطروف نحاسى ارتفاعه ٣٩ مم خالية من العلامة الحمراء ، معبأة بكمية واضحة من البارود عديم الدخان ومقذوف (رصاصة) قمعية قمتها مدببة وارتفاعها حوالى ٢٣ سم .

ولأحد يستطيع أن يعرف أى رصاص قتل السادات بالضبط .؟ الطراز الروسى ؟ الطراز المصرى ؟ وليس لجنسية الرصاص أى دلالة سياسية بالطبع !

القنابل الدفاعية^(١٠)

حسب تقرير الطب الشرعى انفجرت ثلاث قنابل من التى أُلقيت على المنصة وبقيت الرابعة حية كما هى ، دون أن تنفجر .. وهذه القنابل دفاعية وليست هجومية .. صناعة مصرية .. غلافها الخارجى عليه طلاء أصفر وحول منتصفه شريط معدنى يماثل ويطابق فى جميع أوصافه الأشرطة الثلاثة التى عثر عليها بمكان الحادث .

وتتكون القنبلة اليدوية من هذا الطراز من سوسته وياى وإبرة ومفجر ومادة متفجرة عبارة عن صف من قطع معدنية على شكل أنصاف مكعبات هى التى تتطاير عند حدوث الانفجار .

مخلفات الرصاص والقنابل: (١١)

وحسب نفس التقرير عثر فى مكان الحادث على عدد من فوارغ الطلقات يزيد على الستين ، وعثر على بعض الطلقات الحية .. هذا بالنسبة لطلقات البنادق الآلية ، أما بالنسبة لفوارغ رصاصات الرشاش فكان العدد قليلا جدا .. وعثر على مقذوف وشظية ملوثة بالدم ، ضبطا فى مكان اغتيال السادات .

كما عثر على ٣ شرائط نحاس للغلاف الخارجى للقنبلة الدفاعية و٩ شظايا مربعة الشكل من الأجزاء الداخلية لنفس القنبلة ، وتم ضبطها فى المكان الذى اغتيل فيه السادات .

(٩) ص ٥ - من التقرير .

(١٠) ص ٦ - من التقرير .

(١١) ص ٦ - وص ٨ - من التقرير .

مضبوطات أخرى: (١٢)

وحتى تستكمل وصف المنصة بعد الحادث ، تؤكد أن هناك أشياء أخرى كانت بها وضبطت وحرزت بعد ذلك .. منها كتاب صادر من فرع الشؤون الدينية بإدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة عنوانه (من فيض الرحمن في تربية الانسان) عبارة عن أحاديث للشيخ متولى الشعراوى ، وكان الكتاب ملطخا بالدماء .. ومنها ١٠ صور (نيجاتيف) عندما طبعت كانت لصور فوتوغرافية أخذت لمكان الحادث ، أثناء الحادث .. ومنها منديل أبيض به خطوط خضراء وآثار دماء .. ومنها مجلة مصورة عنوانها الرئيسى (٦ أكتوبر القوة والسلام) بها ثقب قطره ٧ × ٤ سم ، وبها كميات من الدماء المتجلطة ، وعليها كارت باسم الفريق محمد عبد الحليم أبو غزالة .. ومنها (ملاية) بيضاء ٢١ × ٢ م بها آثار دماء متناثرة وفي أحد أطرافها ثقب قطره ٣ سم .. ومنها ورقة بيضاء عليها عبارة (مع نحيات الشؤون المعنوية للقوات المسلحة) وهى ملطخة بالدم من وجهها .. ومنها بطاقات دعوة ملطخة بالدماء للواء عبد الستار أمين ، والدكتور صبحى عبد الحكيم ، وفكرى مكرم عبيد وغيرهم .

□ □

لم يستطع أحد أن يفسر وجود (الملاية) البيضاء في المنصة !

وبدا وجودها مثيرا للدهشة .

وفي الصفحة السابعة من تقرير الطب الشرعى كان هناك لغز آخر .. فقد وجدت قطعة من معدن رمادى خفيف الوزن على هيئة أذن ، على جزء منها طلاء أسود وهى مخالفة لما يتخلف عن إطلاق الرصاص أو عما يتخلف عن القنابل المتفجرة في الحادث .

ثم .. راحت الألغاز تتوالى .. وراح الشك يتزايد .. وراحت التفسيرات تتوالى .. لكن .. الشئ المؤكد حتى الآن .. أن المنصة انقلبت من (كوشة) عرس إلى (ساحة) للموت !!

الأمم أول من
يعلم!

قبل اغتيال السادات ..

كان خالد الاسلامبولي معروفًا لدى أجهزة الأمن .. ومن المؤكد أنه كان من أصحاب الملفات في مباحث أمن الدولة .. والمخابرات الحربية ..

ففي ٨ يناير ١٩٨٠ ، أرسلت مباحث أمن الدولة إلى المخابرات الحربية كتابًا رقم ١٦٢ ، ذكرت فيه أن الملازم أول خالد أحمد شوق الاسلامبولي ، الضابط بالمدفعية ، يعتنق فكر « طه السماوي » ^(١) .. وأنه سبق أن اصطحب أمير الجماعة إلى بلدته .. نجح حمادى لحضور عقد قران شقيقته ..

وفي يوم ١٩ مايو من نفس العام ، استدعته المخابرات الحربية .. وناقشه أحد رجالها فيما نسب إليه .. وانتهى النقاش بأن كتب خالد بخط يده إقرارًا تضمن عدم انتهائه للطرق والجماعات المتطرفة ، وأنه لن يسعى - بعد الآن - إلى لقاء أبرز أمراء تلك الجماعات في نجع حمادى ، وعلى رأسهم : حلمى عبد المغيث ، وطه السماوي .

وفي اليوم التالي أوصت المخابرات الحربية بوضع خالد تحت المراقبة السرية النشطة ، داخل وحدته .. وإعادة التحرر عنه بعد شهرين للتأكد من أنه لم يعد يتصل بتلك الجماعات ، فعلا .. لكن التوصية الأخيرة عدلت بمعرفة نائب المدير ، لتكون المراقبة كل ٣ شهور في وحدته ، وسكنه !

وفي أول يونيو .. بعد عشرة أيام خرج « تنبيه » من المخابرات الحربية ، بوضع خالد تحت المراقبة ، وموافقة الإدارة بتقارير دورية ، شهرية عنه ، وعن ميوله ، واتجاهاته ، ونشاطه .

وبعد حوالى الشهر تضخم ملف خالد الاسلامبولي بالتقارير ..

ولا بد أن نشر بعض من هذه التقارير سيقول لنا الكثير مما يمكن قراءته بين السطور ..

(١) طه السماوي أحد الذين اهتموا بالطرف دينيا وسبق اعتقاله أكثر من مرة وأخرج عنه .. وفي الحقيقة لم يكن خالد الاسلامبولي على علاقة به .. كما أن السماوي لم يرد كتبهم في قضية اغتيال السادات ، أو في قضية « الجهاد » التي نظرت بعد ذلك .

التقرير الأول : (٢)

أخلاقه ممتازة ، محبوب من زملائه ، ولا توجد له مراسلات ، وعلاقاته بمروسيه ورؤسائه ممتازة ، ولم يوقع عليه جزاءات .. واتصالاته داخل الوحدة اتصالات عمل فقط .. ويواظب على الحضور . ولم تصدر عنه تعليقات على الأحداث الجارية خلال الفترة ، ويحترم اللقاءات وينفذ ما بها ، ولا يحاول التعرف على الموضوعات التي لا تخصه .

إنه شخص عادى وليس له أية نشاطات أو أى نشاط مشبوه !

التقرير الثاني : (٣)

(نفس التقرير الأول تقريبا)

وينتـهى بعبارة : « إنه ضابط عادى داخل الوحدة ومنضبط ومحبوب من رؤسائه » .

التقرير الثالث : (٤)

لم يخرج عن للمعانى السابقة .. بل وينتـهى بطلب رفع المتابعة عن خالد .

وتولت التقارير الشهرية من يوليو ١٩٨٠ حتى فبراير ١٩٨١ .. ومن ضباط الأمن إلى ضباط المخابرات .. وفى مارس ١٩٨١ ، ذكر التقرير الشهرى : « لا ضرورة للمتابعة والمراقبة » لكن المخابرات الحربية لم تستجب للطلب ، وقامت من جانبها بإعادة الفحص .. على أنها لم تستدل على أية معلومات إضافية .. وجاء تقريرها على النحو التالى :

تقرير المخابرات الحربية :

« خالد من مواليد مركز ملوى فى ١٤/١١/١٩٥٧ . والده مدير الشؤون القانونية بشركة السكر بنجع حمادى ومقيم بها .. ومعلومات مباحث أمن الدولة تفيد بأنه معتنق فكر طه السماوى ، ولا تعرف مباحث أمن الدولة معلومات عن وحدة خالد العسكرية » .

لم تكتف المخابرات الحربية بهذه المعلومات والتقارير ، وأرسلت إلى فرعها فى أسوان تطلب المزيد عن أيام خالد فى نجع حمادى .. وجاءت المعلومات - أكثر إثارة - من الجنوب ..

تقرير فرع أسوان :

خالد شقيق هو محمد الطالب بتجارة أسىوط ، تم القبض عليه فى العام قبل الماضى (١٩٧٩) لاشتراكه فى المظاهرات ، وقدم لمحكمة جنايات أسىوط وقضى ببراءته .. وخالد يقع تحت تأثير شقيقه الذى يسيطر عليه بأفكار معينة ، لأنه على علاقة بطله السماوى الذى يحضر على فترات للاجتماع بقيادة

(٢) تاريخ التقرير ١٩٨٠ / ٧ / ٣ .

(٣) بتاريخ ١٩٨٠ / ٨ / ٥ .

(٤) تقرير شهر سبتمبر ١٩٨٠ .

الجماعة ، ويتم استضافته بمنزل والد الضابط .. والضابط المذكور يطلق لحيته أثناء إجازته الميدانية ويرتدى الجلباب الأبيض والسرwal ويذهب يوميا للاجتماع بأمر الجماعة بمسجد التوحيد وهو المدعو حلمى عبد المغيث .

وجاء هذا التقرير ليعيد القلق إلى المخبرات الحربية من جديد .. فراجحت تفتش عن خالد فى جهة أخرى .. وكانت هذه الجهة الأخرى قيادة سلاح المدفعية ، التى نزع تقريرها القلق الذى سببه تقرير فرع المخبرات فى أسوان .

تقرير قيادة المدفعية :

« إنه ممتاز فى العمل وشخصيته عادية وجيد ولا يميل للمشاحنات ، ويمتاز بسمعة طيبة وأخلاقه ممتازة ، وهو متدين وليس متعصبا دينيا داخل الوحدة » .

وسرعان ما جاء تقرير آخر من أسوان ، عَدَسَ التقرير الأول ..

تقرير أسوان الثانى :

المذكور قرر البعد عن تلك الجماعة الدينية وذلك أنه يقوم أثناء إجازته الميدانية بقضاء بعض الأيام مع خطيبته وهى قهية له من عائلة من ملوى ، وذلك بعد أن عقد قرانه عليها منذ شهرين ولوحظ أن الضابط المذكور أصبح أنفصاله محدودا للغاية بالجماعة المذكورة إلا فى حدود علاقته بشقيقه . وقد أخطر خالد والدته وأسرتة أن أجهزة الأمن بالقاهرة قامت باستدعائه ، حيث قام والده بدور فعال فى منع المذكور قطعيا من الاتصال بالجماعة واقتنع المذكور بما قام به والده .

وهكذا .. أجمعت التقارير على أن أخلاق خالد كانت حسنة وانضباطه كرجل عسكري لا يهاب عليه .. وأن اتصاله بأمرء بعض الجماعات الدينية سرعان ما انقطع بعد أن أحس بالخطر القابع وراء هذا الاتصال .. ولو صدقنا هذه التقارير لكان من المؤكد أن خالد لم يكن عضوا فى أى تنظيم من هذه التنظيمات .. وأنه حتى النصف الأول من عام ١٩٨١ .. العام الذى اغتال فيه السادات ، لم يكن مستعدا لأن يضحى بمستقبله وحلمه كضابط فى القوات المسلحة .

لكن .. هذا لا يبرر اشتراكه فى العرض العسكري .. إن القاعدة الأمنية فى العرض العسكري ألا يشترك فيه أى شخص يكون مراقبا أو متابعا من أجهزة الأمن العسكري ، حتى ولو كانت نتيجة المراقبة سلبية .. وهذا ما أكدته ضباط المخبرات الحربية ، فيما بعد ، فى تحقيقات النيابة العسكرية حول اغتيال السادات .. فقال أحدهم : « المفروض ألا يعين أى فرد فى القوات المسلحة متابع فى أى مكان حساس » .. وقال آخر : « إنه طالما أن هذا الضابط (خالد) متابع بمعرفة جهاز الأمن فلا يعين فى العرض ، وحتى لو رفعت عنه المتابعة فالمفروض أن يعاد النظر فى أمره ، وكان من واجهم إخطارنا بواقعة القبض على شقيقه » .

وتكشف التحقيقات أن التعليمات التى صدرت بخصوص العرض العسكري تضمنت التأكيد بصفة

مستمرة على عدم وجود أفراد مشتبه فيهم .. واستبعاد جميع الأفراد المتابعين والمشبوهين في الوحدات العسكرية مع وضعهم تحت المتابعة الشديدة في المؤخرة !!

والمذهل أن خالد الإسلامبولي اعترض على تعيينه في العرض العسكري .. قال ذلك ضابط الأمن في مكتبته ، النقيب عبد الرحمن محمد سليمان ، الذي ذكر في التحقيقات أنه كان ضابط أمن الكتيبة من شهر يوليو ١٩٨٠ ، وكان في نفس الوقت قائما بأعمال رئيس عمليات الكتيبة بالنيابة .. وأضاف بالنص :

« مافيش أوامر كتابية جاتلى بخصوص الأسلوب اللى يجب اتباعه مع خالد ولكن كل اللى أعرفه إن ضابط الأمن السابق قال لى : إنه متابع لأنه متدين زيادة عن اللزوم .

وطلب ضابط أمن اللواء كتابة تقرير متابعة عنه ولكن أنا اكتفيت بتبليغه بما يظهر من متابعة .
س : متابعتك للمتعم المذكور بماذا أسفرت ؟

ج : التهم من يوم مراح مجموعة المخابرات وهو مافى بأسلوب سليم جدا ومفيش أى حاجة بتظهر منه عدا أنه كان يصلى ويصوم ويؤم الناس للصلاة ويتلو القرآن مع بقية الجنود .

س : ألم تصل لك معلومة بأن الملازم خالد يرغب في انتهاج سياسات دينية بحيث يدخل السياسة في الدين ؟

ج : لا !

س : ما أسباب طلبه من المخابرات ؟

ج : ... راح علشان ملزم بالدين أزيد من اللازم .

س : ألم يكن النشاط الأخير ، المكثف للجماعات الدينية المتطرفة مبعثا لك أن تزيد من مراقبتك له وأنت تعلم أنه متطرف دينيا ؟

ج : هو من يوم ماجه من المخابرات وهو هادى جداً .. وقائد الكتيبة عارف إنه راح المخابرات وإن الضابط اللى بيروح هناك مش ضابط عادى .

س : على الرغم من تطرفه ، قامت الكتيبة بتعيينه ضمن قوات العرض . ما أسباب ذلك ؟

ج : أنا يا فندم عايز أحكى بالتفصيل الموضوع ده . كان حصل إن شقيق الضابط خالد قبض عليه في أحداث الفتنة الأخيرة وحضر خالد ومعه جرنال وواضع خط تحت اسم شقيقه وعرض الأمر على قائد الكتيبة بمحضورى وطلب إنه ينزل أجازة ، فقام قائد الكتيبة وتوجه لقائد اللواء ، وطلب له أجازة أسبوع علشان ينزل ويشوف أخيه ولما رجع من الأجازة اشتغل مساعد لرئيس عمليات الكتيبة في المشروع اللى كانت الكتيبة مشتركة فيه لغاية ١٩/٩/١٩٨١ . وتانى يوم عرفت من قائد الكتيبة إن خالد معين في العرض ، فقممت من جانبي بالاتفاق مع الضابط سامى الرفاعى بالذهاب بدلا من الضابط خالد في العرض لظروف شقيقه وأنه لن يستطيع السيطرة والمتابعة على أفراد العرض وده كان تفكيرى .

عندما حضر قائد الكتيبة أخبرته بوجهة نظري ولكنه رفض لأن الملازم سامي سيكون مشغولا بتفتيش الحملة (عربات النقل) فعرضت على قائد الكتيبة تعيين الضابط عبد العليم فقال إنه سيحضر فرقة طوبوغرافيا ، فعرضت عليه الضابط شهف فقال إنه ملازم فقط وهم طالبين ملازم أول .. فعرضت عليه الملازم أول صبرى فقال إنه احتياط ومايقدرش يسيطر ، فقلت له أوامر سيادتك ، ثم تركت الكتيبة .

وصرح لى خالد أنه معترض على تعيينه ضمن قوات العرض ، فقلت له اتفاهم مع قائد الكتيبة .

س : لماذا لم يكن دافعك إلى عدم اشتراك الملازم خالد اعتبارات الأمن ؟

ج : كان الضابط خالد فى الفترة الأخيرة هادىء ومالوش أى نشاط ولمتزم وعلشان كده أنا ما أخذتش الموضوع من ناحية الأمن !

س : هل لاحظت إصراره على الاشتراك فى العرض ؟

ج : حتى اتصاله بالرائد مكرم (قائد الكتيبة) كان مصرا أنه مايروحش العرض .

س : ما إجراءات الأمن التى كانت موضوعة يوم العرض ؟

ج : قوات العرض كانت ملحقة على لواء آخر (.....) وفى هذه الحالة بتتخرج إجراءات الأمن عن اختصاصى .. وأنا نزلت أجازة ... يوم العرض كنت أجازة !

يوم العرض كان النقيب عبد الرحمن سليمان أجازة فعلا .. وراح وهو فى المنزل يشاهد تدفق قوات المدفعية فى التلفزيون .. وهب من مقعده كمن لدغته عقرب بعد أن سمع طلقات النار .. وأمسك بجهاز راديو ، وجاء صوت المذيع حادا وغاضبا .. يقول : « الحفنة ولاد الأح ... » .. ودون أن يدري ربط النقيب عبد الرحمن بين طلقات الرصاص ومرور عربات المدافع — ١٣٠ ، وبعد دقائق كان يأخذ طريقه إلى وحدته .. وفى الطريق إلتقى ببعض الضباط العائدين لوحدهم ودار بينه وبينهم نقاش عن احتمالات الموقف .. وتوقع النقيب عبد الرحمن أن يكون خالد هو الذى أطلق النار على أساس أنه كان فى مقدمة المدفعية — ١٣٠ ولأن شقيقه مقبوض عليه .. لكن الضباط الذين قابلهم استبعدوا هذا الاحتمال واستندوا فى ذلك على التفتيش الدقيق الذى تقوم به المخابرات على قوات العرض ، وعلى قيام قائد طابور العرض بجمع إبر ضرب النار قبل وقت كاف .. وبعد أن وصل النقيب إلى الكتيبة ساوره الشك من جديد فى خالد فراح يفتش مكتبه ، فلم يجد سوى بعض الكتب الدينية .. وبعد قليل أخبره قائد ثان اللواء أن خالد هو الذى « فعلها » .. ولم يتردد النقيب أن يسجل كل ذلك فى تقرير قدمه للمخابرات ، وللنيابة العسكرية .

وقد روى ذلك أيضا قائد الكتيبة الرائد مكرم عبد العال رمضان فى نهاية أقواله أمام النيابة العسكرية .. وكان قائد الكتيبة قد أكد فى بداية هذه الأقوال أنه لم يكن يعلم أن خالد مطلوب مراقبته وتسجيل تقاريره دوية عنه .. وأضاف :

— أنا ما عنديش فى الكتيبة أية أوراق رسمية تطلب منى متابعة أو مراقبة الملازم أول خالد !

س : هل تعلم ما يشاع عن نشاطه الدينى ؟

ج : أبوه هو استدعى للمجموعة (.....) فى شهر ٥ / ١٩٨٠ واستدعى خلال المشروع القتالى (المناورة) - ٢٢ / ٩ / ٨١ - ولما رجع سألته ، فقال : مقيش يا فندم ، شوية نصائح بأنى مقعدش مع ناس معينين لأننى ضابط فى الجيش ، ولا أردى جلالية .. وطبعا أى ضابط بيروح المخابرات بتغير صورته داخل اللواء .. وخالد ضابط عادى ويؤدى كل المهام المطلوبة منه .

س : هل أعيرك أن له شقيقا محبوسا ؟

ج : هو جاب المجرنالى وطلب ينزل يطمن على والده ووالدته وقائد اللواء منحه أجازة ٣ أيام .

س : ألا تتبرك أمنيا بمعلوماتك عنه والقبض على شقيقه المتطرف ، فى تعيينه فى طابور العرض ؟

ج : هو لما جه من المخابرات كان ضابط كويس وكان بيطلع معاها المشاريع (مناورات) بالذخيرة وعلى كده أنا كنت باهس له على إنه ضابط عادى .

س : هل حاول التخلص من العرض ؟

ج : أنا لما عتته قاللى « اشمعى يا فندم أنا أطلع » وشرحت له ظروف كل واحد فاتفق ولم يفتح هذا الموضوع مرة أخرى .

س : ألم تصدر أوامر بالمرور على قوات العرض ؟

ج : لا ..

س : ألم تصدر أوامر تنظيم أمن قوات العرض ؟

ج : لا .. بالنسبة لى .. جازيز يكونوا أصدروها لقائد أمن الكتيبة .

س : هل لديك أقوال أخرى ؟

ج : أحب أن أقول إن كل ما أقوم به يكون عن طريق قيادة اللواء ، وبخصوص خالد - سواء فى تعيينه فى العرض أو فى نزوله أجازة - كنت بارجع لقيادة اللواء التى لم تقل نعم ، أو لا !

انتهت أقوال قائد الكتيبة ..

ومن الطبيعى الآن أن نعرف كيف كان خالد الاسلامبولى ينظر إلى تلك الأحداث من وجهة نظره !

لقد انتهت آخر مناورة بالذخيرة الحية ، اشترك فيها خالد يوم الثلاثاء ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ ، وبدأ « اللواء » الذى يخضع لقيادته فى اختيار أطقم المدافع التى ستتقل إلى منطقة تركز قوات العرض .. وفوجيء خالد - بالضبط فوجيء - بأن اسمه فى كشف المشتركين فى العرض ، وأن عليه أن يقود أفراد الكتيبة ٧٧٠ - مدفعية التى يعمل قائدا لإحدى سراياها ..

إن إحساس خالد بالمفاجأة طبيعى جدا ، لأنه كان يعلم أنه تحت المراقبة وكل خطواته محسوبة عليه .. ولأنه يعلم أن موقفه أصبح أكثر حساسية بعد أن قبض على شقيقه محمد ، وعرف قائد الكتيبة (وقائد ثان اللواء) بذلك ..

ومن حقه أن تدور برأسه - كما حدث - حسابات كثيرة .. وأن يتساءل في دهشة : لماذا هو في هذه الظروف ، وهناك ضباط آخرون ؟ .. هل يمكن أن يكون وراء اختياره ما هو أكثر من الاشتراك في العرض ؟ .. إن شقيقه محمد قد ارتكب جريمة لا تغتفر .. مزق صورة الرئيس السادات في محطة المنيا ، فهل اشتراكه في العرض يخفى ما يمكن أن يصيب شقيقه بالضرر والعقاب ؟ !

ولم يستطع خالد أن يجد إجابة على هذه الأسئلة التي راحت تعلن في رأسه ، وراح يفتش عن الإجابة عند ضابط أمن الكتيبة ، لكن الرجل ، حوله إلى قائد الكتيبة ، وقائد الكتيبة أمره بتنفيذ ما أسند إليه واصطحب قواته إلى أرض العرض .

ونفذ خالد الأمر .. وتوجه إلى موقع تمركز قوات العرض (خلف ستاد القاهرة) يوم الخميس ٢٤ سبتمبر ١٩٨١ .. وعندما راح يرتب أفراد وحدته ، اكتشف غياب ثلاثة جنود .. وكان هؤلاء الثلاثة هم :

١ - جندى عمر على خليل .. تغيب من يوم ٢٠ سبتمبر ولم يحضر إلا صباح يوم العرض ، واشترك فيه .

٢ - جندى ميلاد سمير أنيس .. تغيب من يوم ١٤ سبتمبر وسلم نفسه يوم ١٨ أكتوبر .

٣ - جندى عادل البسطاوي .. تغيب من يوم ٣٠ أغسطس وقبضت عليه المخابرات الحربية يوم ٢٦ أكتوبر في مدينة طنطا .

وفيما بعد .. قالت النيابة العسكرية وأجهزة الإعلام المصرية إن خالد كان قد أعطاهم - مع جندى رابع - أجازة ليتسنى له إدخال شركائه الثلاثة في قتل السادات بدلا منهم .. وليس هذا صحيحا بالمرة .. إذ أن هؤلاء الجنود كانوا متغييبين بالفعل .. وكان غيابهم جزءاً من ترتيبات القدر التي انتهت بمصرع السادات ..

في صفحة ٦٧٦ من التحقيقات قال الجندى سيد خليفة :

« الضابط خالد قال أنت حشترك في العرض لأن عندنا عجز في الأفراد .. حشترك بدل عمر على خليل .. لكن ده (يقصد الجندى المتغيب) جه قبل العرض واشترك هو ولم أشترك أنا !

والجندى سيد خليفة ليس من كتيبة خالد وإنما من كتيبة أخرى في اللواء .

وقال جندى آخر اسمه ناجي لمي :

« أخبرنى شاوليش السرية أنني لست مقيدا في العرض ، لكن في نفس اليوم استدعاني وأخبرني أني سوف أطلع الاستعراض معهم .

وتسأل النيابة الجندى الذى تغيب « ميلاد سمير أنيس » :

س : هل طلب منك أحد الغياب عن الوحدة لحين الانتهاء من العرض العسكري ؟

ج : لا !

أما الجندي الرابع الذي قيل إن خالده منحه أجازة .. الجندي على عبد الفتاح ، فيقول :

• لم أكن ضمن طاقم الضابط خالد .. كنت ضمن طاقم آخر .. وكنت مأمومة لإحضار مرتبات الضباط وتسليم أوراق خاصة بعربات ، لمدة ٣ أيام ، ولما رجعت يوم الأحد بالليل سألتني الضابط خالد عن المنحة بتأخيره فادبتها له ، وقال لي روح ودي مرتب الضابط صبحي إلى مراته عيانة ...

إن خالد حتى يوم الخميس ٢٤ سبتمبر لم يكن قد فكر في قتل السادات .. وكان هذا اليوم ، هو اليوم الذي اكتشف فيه غياب الأفراد .

وفي اليوم التالي .. أضاف القدر ترتيباً جديداً ..

كان اليوم التالي يوم الجمعة .. وتوجه خالد لأداء صلاة الجمعة بأحد مساجد عين شمس حيث تسكن شقيقته ، وحيث يعيش رفيق طفولته وصباه عبد الحميد عبد السلام الذي صحبه إلى المسجد .. إن عبد الحميد ضابط سابق .. ترك الخدمة وقلب سيارته الخاصة إلى تاكسي ، ثم فتح مكتبة لبيع الكتب الدينية .. وبينه وبين خالد سنوات طويلة من الصداقة والارتباط الوثيق ..

أثناء خطبة الجمعة فوجيء عبد الحميد بخالد يهمس في أذنه :

• إن هاتفا حدثني الآن وقال لي إن اشتراكك في العرض العسكري لتخليص مصر من فرعون ! رفض عبد الحميد هذا الكلام ، وطلب من خالد ألا يفكر في أي موضوع خارج الصلاة لأن ذلك مكروه ويطل الصلاة .

وبعد انتهاء الصلاة عاد خالد يناقش صديق عمره فيما جال بخاطره .. لكن عبد الحميد قال له :

• إن الهاتف الذي جاء لك هاتف شيطاني .

فرد خالد :

• وهل تدخل الشياطين المساجد ؟!

يبتسم عبد الحميد .. ويهدي العجب من تهور خالد وجنونه وهو الذي اشتهر بالدقة والحرص .. ويقول :

• إنك تفكر في الانتحار .. وهذا أمر مكروه دينياً .. حرام !

ثم .. ينهي عبد الحميد الحوار ، ويخبر خالد أن محمد عبد السلام فرج بمصاب في منزله ومن الواجب أن يزوره ليطمئن عليه .

إن محمد عبد السلام فرج هو الذي عرفنا - فيما بعد - أنه زعيم تنظيم « الجهاد » وهو الذي أعد كتاب « الفريضة الغائبة » وقد تعرف خالد عليه قبل حوالي ستة شهور .. وفي قول آخر ، من سنة !

شيء ما كان يتحرك في ضمير خالد دفعه إلى الإسراع بلقاء محمد عبد السلام فرج في ذلك اليوم ..

لكن .. قبل أن نترك خالد يذهب للقاء زعيم تنظيم « الجهاد » علينا أن نحسم قضية أثر حولها كثير من الجدل ... قضية انتاء خالد لتنظيم « الجهاد » .. إن وجهة النظر التي انتهى إليها هذا الجدل ، أن خالد كان عضواً في التنظيم .. وهذا في الواقع غير صحيح ..

ففكرة اغتيال السادات نبتت من خالد ، الذي ذكر الحقائق التالية ، فيما بعد .. في صفحة ٦٧ من التحقيقات :

- ١ - لم أتعرف على محمد عبد السلام فرج إلا منذ ٦ شهور أثناء البحث عن شقة .
 - ٢ - كان قصدي من وراء قتل السادات ردع أى حاكم لا يلتزم بكتاب الله .. وكل واحد يأتي بعده يرتدع ويأخذ عيرة . (كان هدف تنظيم الجهاد اعلان الثورة الشعبية الإسلامية الشاملة) .
 - ٣ - لم يكن قصدي أن يكون هذا العمل بداية لانطلاق أحداث أخرى في نفس الاتجاه .
 - ٤ - أنا ماكنتش حاطط خطة بديلة لتنفيذها . مكنتش حاطط نسبة للفشل في الخطة لأني عارف إيه اللي بيحصل في العرض وأنا اشتكرت قبل كده مرتين ولا أعرف عناصر أخرى تقوم بالتنفيذ في حالة فشل (لاحظ العبارة الأخيرة) .
 - ٥ - لم يكن هناك احتمال للهروب .
 - ٦ - ليس لي من يتبعني (يقصد يتبعه تنظيمياً) .
 - ٧ - أنا فكرت في الاغتيال بعد تبيني (في العرض) بيومين .. يوم الجمعة .
 - ٨ - أنا كنت سايبها لله لو فتح الحرس علينا النيران .
 - ٩ - لم أكن أقصد قتل غير الرئيس .
- ١٠ - السادات نص على الشريعة في الدستور ليظهر أنه حاكم مسلم يريد أن يطبق الشريعة وليضحك بها على الشعب .

وفي التحقيقات نفى عبد الحميد أنه عضو في تنظيم « الجهاد » وبرر ذلك بأن « علم خالد أقل من علمي ، وعلمي أكثر من علم محمد عبد السلام » .. والمقصود بالعلم هنا .. العلم بأمور الدين .. وإحساسه بأنه أكثر علماً من محمد عبد السلام فرج ينفي الخضوع لزعامته ومبايعته على إمارة « التنظيم » .. وبصراحة أكثر يقول عبد الحميد : « أنا لا أتنتمي لجماعة إسلامية ولا أستطيع أن أقول إنه يوجد أمير يقول أنا أمير جماعة إسلامية » .. ويضيف : « خالد هو الذي عرض على الموضوع .. كنت أشك في نجاح الخطة ثم بعد تفكير وافقت » .. كانت النية قتل السادات وحده ليكون عيرة لمن يأتي بعده » .

يقول عطا طليل في تحقيقات النيابة أيضاً :

أنا غير مرتبط بأي جماعة إسلامية .. علاقتي بمحمد عبد السلام فرج سببها إننا من بلد واحدة (الدلتاحات) وزملايل دراسة .. وأنا قررت قتل السادات لاحتمال قيام حاكم مسلم بعده .. ولم نقصد سوى قتل الرئيس .. ولم نوجه صراحتنا سوى للرئيس » .

أما « حسين عباس » .. الشريك الرابع .. فلم يكن أيضا عضوا في التنظيم .. إنه رقيب متطوع وقناص بارع ، نقل بسبب لفظ في القلب إلى الدفاع الشعبي ، ويرتبط بصلة نسب بأحد الذين اهتموا بأنهم من قيادات التنظيم ، وهذه الصلة هي التي رشحته للمهمة .. وقد قبلها على الفور لأنه كما قال في التحقيقات ' تميت أن أكون أحد الذين يمرون أمام منصة الظالم .. ودعوت الله سبحانه وتعالى بهذا .. إلى أن قابلت خالد الذي قال لي : هناك مهمة استشهاد في سبيل الله .. فرجبت بالفكرة » .. وأنا لا أقبل كلمة جريمة .. ما تم بالنسبة لي ليس جريمة وإنما عملية اغتيال الظالم .. وأنا لا أنتمى للإخوان المسلمين أو أى جماعة أخرى ولم أكن أقصد سوى قتل السادات فقط » .

إن الأربعة الذين اغتالوا السادات لم يكونوا بالقطع من أعضاء تنظيم « الجهاد » ولم يكونوا على دراية بأهدافه .. بل إنهم لم يعرفوا على بعضهم البعض إلا قبل تنفيذ العملية بأيام ، فيما عدا خالد وعبد الحميد بالطبع .. وكان القدر - هو وحده - الذى ألقى بهم في طريق هذا التنظيم ، وكانت البداية ، ذلك الإحساس - غير المفهوم - الذى دفع خالد لزيارة محمد عبد السلام فرج بعد صلاة الجمعة ..

لقد وجد خالد ، محمد عبد السلام فرج مصابا في حادث ، ويضع ساقه في الجبس ، ووجده قلقا يشعر أن هناك من يسعى للقبض عليه .. ويبدو أن هذه الحالة جعلت خالد يفتاحه بما يدور في نفسه .. ويبدو أن هذه الحالة دفعت محمد عبد السلام فرج لقبول الفكرة .. وراح الاثنان يدخلان في تفاصيل التنفيذ .. إن مطالب خالد متعددة .. ثلاثة أفراد يحلون محل الأفراد الثلاثة المتغييبين وكمية مناسبة من الذخيرة و ٣ إبر ضرب نار ، وعدد من القنابل اليدوية .. وكان على « محمد عبد السلام فرج » التنفيذ .

ولأن محمد عبد السلام فرج كان يبحث عن مخبأ جديد بعيداً عن عيون مباحث أمن الدولة فقد عرض عليه خالد أن ينتقل إلى شقة شقيقته .. وبالفعل انتقل إلى هناك .. ثم تركها إلى شقة عبد الحميد في نفس البيت .. ومنها إلى عيادة طبيب أسنان في الزيتون ، تملكها أصلا شقيقة زوجته التي تعمل في إحدى الدول العربية .. وكان هذا الطبيب هو عضو التنظيم صفوت الأشوح .

وفي يوم ٢٨ سبتمبر عرض محمد عبد السلام فرج فكرة اغتيال السادات على من أسموهم قيادات التنظيم .. وفيما بعد روت هذه القيادات - في تحقيقات النيابة - ما حدث .. بالتفصيل ..

قال كرم زهدى :

« أول مرة نسمع بفكرة الاغتيال كانت يوم ١٩٨١ / ٩ / ٢٨ من خالد الاسلامبولي . لم يكن عندنا مسبقا هذه الفكرة بل كانت فكرتنا هي عمل متكامل تمكين شرع الله . والمسألة كان من الممكن أن تتم بدون اغتيال الرئيس كما حدث في إيران !

وقال طارق الزمر :

« أنا فكرت لوحدي قبل كده أن أقوم باغتيال الرئيس - بمفردي - وهو في طريقه إلى مؤتمر جامعة القاهرة بإلقاء قنابل على عربته أثناء الموكب لكن لم أجد قنابل وماقدرتش أنفذ الفكرة .

وقال عبود الزمر :

« قلت إن هذا العمل فردى من مجموعة صغيرة وإنهم سيموتون حتما برصاص الحرس وعلى أى حال أنا لم تتح لى فرصة لمناقشة هذا الأمر وإنما جاء فى صحيفة تبليغ !

وفيما بعد .. قال محمد عبد السلام فرج :

« الأخ خالد هو الذى عرض على أمر اغتيال الرئيس !

وكانت زوجته قد قررت أن زوجها لما عرف بمصرع السادات أصبحت نظراته غريبة !!

وقالت زوجة عبد الحميد :

« إن زوجها لم يخبرها بأى شئ . فقط أفهمها أنه سيسافر إلى دمياط يوم الاثنين (قبل الاغتيال بيوم) وسيعود يوم الوقفة أو يوم العيد صباحا .. ولأنه « أخبرنى بنية قتل الرئيس لكنت منعتة بأى طريقة .. مكنتش جليته يرمى نفسه فى النار » .

وكان يوم اغتيال السادات ، يوافق يوم الذكرى الثالثة لزواج عبد الحميد !!

أول القصيدة!

لم يكن من المتصور أن يقتل السادات وسط جنود وضباط الجيش ، الذين كان يسميهم كعادته المفرطة في استخدام ضمير الملكية — (أولادى) .

ولم يكن من المتصور أن يكون قاتلوه من العسكريين ، الذين كانوا يحتفلون — في يوم الاغتيال — بعيد العبور والانتصار العظيم ، بعد ٨ سنوات على حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

إن العرف جرى على أن يكون الاغتيال السياسى من تدبير وتنفيذ الجماعات السياسية .. وقبل هذا الحادث لم يكن العسكريون يلجأون الى هذا النوع من القتل الفردى .. وحركتهم كانت دائما تأخذ طابع التحرك الجماعى .. إن هذا الحادث سيكون نقطة تحول فى تاريخ العنف العسكرى المصرى ، وخاصة أن القتل كان القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وضابطا سابقا وقديما فى الجيش .

ولعل هذه (الصدمة) كانت السبب المباشر وراء إنكار وجود أكثر من رجل عسكرى واحد بين فريق الاغتيال .. فقبل قرار الاتهام فى القضية التى حملت رقم ٨١/ ٧ أمن دولة عسكرية عليا ، راح العديد من المسؤولين يدلون بتصريحات علنية تدور جميعها حول معنى واحد : (أنه ليس من بين المتهمين بقتل السادات إلا ضابط واحد هو خالد الاسلامبولى وأن شركاءه فى واقعة الاعتداء من المدنيين الذين استطاع إدخالهم إلى منطقة العرض) .

وبرغم ما فى هذه التصريحات من إدانة صريحة ، وقاطعة فى نفس الوقت لنظام الأمن بالقوات المسلحة الذى يسمح بدخول مدنيين إلى منطقة عسكرية ، فإن هذه الإدانة بدت أرحم من تهمة تأمر وتقرر العسكريين ، وكان المقصود من هذه التصريحات التأكيد على أن رجال القوات المسلحة (ليس بينهم إلا خائن واحد هو خالد الاسلامبولى ، الذى خرج على يمين الولاء للقائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس المؤمن محمد أنور السادات) .

وعندما أذيع قرار الاتهام كال واضحاً أن الذين صاغوه ، حاولوا تأكيد هذه التصريحات مهما كان الثمن .

إن قرار الاتهام تخطى جماعة الاغتيال الأربعة (خالد وعبد الحميد وعطا وحسين عباس) وامتد

ليضم — فى مفاجأة — أسماء ٢٤ متهمًا بزيادة ٢٠ شخصا عن المتوقع ، وهؤلاء اتهموا بالمشاركة فى التدبير والفتوى ، وجلب الأسلحة والذخائر والقنابل : وكان من بينهم ضباط احتياط وعاملون ، لكن قرار الاتهام تجاهل ذلك .

ومن هؤلاء المقدم عبود الزمر ، الضابط بجهاز المخابرات العسكرية ، ومنهم ملازم أول طبيب احتياط محمد طارق إبراهيم .. وهو طبيب أسنان من المقرين لمحمد عبد السلام فرج .

لقد صيغ قرار الاتهام وأذيع ونشر على نحو يخفف من ثقل ووجود العسكريين فى القضية فكان خالد الاسلامبولى هو الوحيد الذى ذكر قرار الاتهام أنه ملازم أول بالقوات المسلحة بينما أشير الى الملازم أول احتياط مهندس بأنه مهندس فقط .. ولم يذكر أن عبد الحميد عبد السلام كان (ملازم أول سابق) وذكر أنه صاحب مكتبة فقط ^(١) واكتفى بذكر أن طارق إبراهيم طبيب أسنان .. ومن باب تخفيف الصدمة أيضا وصف حسين عباس بأنه رقيب متطوع بالدفاع الشعبى ^(٢) .

وفيما بعد علق المحامون فى القضية على صياغة قرار الاتهام على هذا النحو بقولهم : (يبدو أن أول القصيدة كفر !) .

□ □

يقول قرار الاتهام :

(إن المتهمين من الأول إلى الرابع ومن خالد إلى حسين عباس) قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد رئيس جمهورية مصر العربية الراحل محمد أنور السادات بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله غدرا وغيلة أثناء وجوده بالمنصة الرئيسية فى العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ لتكريم القوات المسلحة الباسلة ...

إذ استغل المتهم الأول تعيينه مسفولا عن العناصر المشتركة فى العرض من الوحدة العسكرية التى يخدم بها ، فتمكن بطريق التحايل والتزوير من استبدال المتهمين الثانى والثالث والرابع بدلا من جنود الطاقم الأصيل للعبات قاطرة المدفع عيار ١٣٠ مم ، كما تمكن بإساءة استغلال وظيفته أيضا من إدخال الذخائر خاصة البنادق الآلية تسليح الطاقم ، وكذا الرشاش القصير تسليح السائق الى أرض العرض العسكرى ومن الاحتفاظ بإبر ضرب النار خاصة الأسلحة المذكورة ، وذلك على الرغم من التعليمات القاضية بسحب تلك الإبر وعدم تواجد تلك الذخائر أثناء العرض ..

(كما تمكن من إدخال أربع قنابل يدوية شديدة الخطورة تحتوى كل منها على عدد كبير من الشظايا إلى أرض العرض) .

ومرة أخرى ... رفض قرار الاتهام الإشارة إلى (عسكرية) أحد من المتهمين بخلاف خالد الاسلامبولى الذى بدا واضحا أن من الصعب تجريده من ربه وثيابه العسكرية .

(١) استقال عبد الحميد من الخدمة احتجاجا على إتفاقية كاسب ديفيد .

(٢) نقل حسين عباس من التشكيلات الى الدفاع الشعبى بسبب حالته الصحية .

ويبدو أنه لا مفر أمامنا ، بعد هذا الإصرار ، من أن نقرب من أولئك العسكريين أكثر من إقتراب قرار الاحكام ، وجهات التحقيق ، لنعرف كيف تحولوا من الدفاع إلى الهجوم ولماذا استداروا بأسلحتهم في اتجاه القائد الأعلى لهم ، أو لأغلبهم !

□ □

ولد خالد الاسلامبولي في نوفمبر ١٩٥٧ في مدينة (ملوى) بصعيد مصر الأوسط .. كان أصغر أبناء أسرته الأربعة .. الأب أحمد شوق الاسلامبولي كان محاميا في الإدارة القانونية بشركة (السكر والتقطير) بنجح حمادى .. وكان عضوا سابقا في جماعة (الإخوان المسلمين) .. في الثانوية العامة حصل خالد على مجموع لايزيد على ٥٦ ٪ ، لكنه كان كافيا ليحقق حلمه ويصبح ضابطا .. فدخل الكلية الحربية ، وتخرج فيها عام ١٩٧٨ / ٧٧ ... وكانت درجة التخرج (إمتياز) فاختير للخدمة في سلاح المدفعية .. بالتحديد في اللواء ٣٣٣ بها كمتب .

انتقل خالد من الصعيد إلى القاهرة وأصبح قريبا من شقيقته المتزوجتين اللتين تقيمان في العاصمة .. ويعترف خالد بأنه كان شابا عاديا .. أى (كان يكره التزمت في الدين وتكفير المسلمين ، وكان يبحث عن زوجة بعد حل أزمة السكن) .

ومما لاشك فيه أن شقيقه الأكبر (محمد) كان وراء تحوله .. فقد قدم له كتب ابن تيمية وأبى الأعلى المودودي ، وكان ذلك قبل عام ونصف العام من اغتيال السادات .. وعن طريق شقيقه ، تعرف على محمد عبد السلام فرج .. وعن طريق محمد عبد السلام فرج تخلص من السادات .. وخالد يعتبر محمد عبد السلام فرج (فقيه) .. (عنده علم بالأمور الدينية .. ربنا فتح عليه ويعتبر عالم .. وأكثر من ذلك أسترخ له) .

وفيما بعد ... سئل خالد عن الأسباب التي دفعته إلى اغتيال السادات .. فقال : إن هناك ثلاثة أسباب دفعتني إلى ذلك العمل .. السبب الأول هو أن القوانين التي يجري بها الحكم في البلاد لا تتفق مع تعاليم الإسلام وشرائعه ، وبالتالي فإن المسلمين كانوا يعانون كافة المشقات .. والسبب الثاني أن السادات أجرى صلحا مع اليهود .. أما السبب الثالث فهو اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم وإهانتهم .

□ □

قبل أن يتخرج عبد الحميد عبد السلام في الكلية الحربية لم يكن له — باعترافه — أى قراءات دينية ، وإن كان مواظبا على الصلاة (ولم يفتنى فرض والحمد لله) ... و (كنت أهوى الصيام يومي الاثنين والخميس في الليالي القمرية) .. ويضيف عبد الحميد في تحقيقات النيابة العسكرية : (وعندما تخرجت تعينت في نجع حمادى قائد سرية م / ط وهناك ساعدنى الفراغ على القراءة وحفظت جانباً من القرآن) .. وفي نجع حمادى أمضى عبد الحميد كل مخدمته القفعمية في الجيش (وقد قدمت استقالتي وأطلقت لحيثي وعرضت على قائد الفرقة وقوع على جزاء شديدا بسبب إطلاق لحيثي ثم قبلت استقالتي) .

بعد أن استقال عبد الحميد من الجيش ، سافر للعمل في إحدى البلاد العربية البترولية وعاد ليشتري سيارة (فيات — ١٢٤) ملاكى ، وكان يعمل عليها — دون ترخيص — كسيارة (أجرة) .. ثم .. افتتح مكتبة لبيع الكتب الدينية !!

س : لماذا قتلت الرئيس ؟

ج : ليكون عيرة لمن بعده !

س : ما سبب تردك يومين في الاشتراك مع الآخرين لتنفيذ الخطة ؟

ج : كنت أشك في نجاحها !

كما كان خالد على صلة قديمة بعبد الحميد ، كان عطا طایل حميدة رحيل على نفس درجة الصلة بمحمد عبد السلام فرج .. إن عطا مهندس وضابط احتياط .. وعمره وقت الحادث كان ٢٦ سنة !!

س : ما صلتك بالمدعو محمد عبد السلام ؟

ج : هو كان زميل في المدرسة الثانوى في الدلنجات — بحيرة .. وكان يسقنى بسنة وهو دخل هندسة القاهرة وأنا هندسة الاسكندرية .. وهو بلدياى .

لم يكن عطا يعرف خالد من قبل .. لقد ذهب عطا للسؤال على محمد عبد السلام فرج بعد أن عرف أنه أصيب في حادث ، وعندما لم يجده في شقته ، سأل عنه نسييه ، وعرف أنه في منزل عبد الحميد ، وذهب إليه ، وهناك التقى بخالد ، وتعرف عليه .

س : هل محمد عبد السلام هو الذى أدخلك في عملية الاغتيال ؟

ج : الذى أدخلنى في هذه العملية خالد !

إن اللقاء الأول بين خالد وعطا كان لقاء غريبا .. إذ أنهما بمجرد أن تعارفا ، اتفقا على التنفيذ .. هكذا بسرعة مذهلة .. وبدون مقدمات طويلة .

س : لماذا قتلت السادات ؟

ج : لاحتال قيام حاكم مسلم بعده ، يحكم بما أنزل الله ، ويقيم شرع الله .

□ □

لم يبق من العسكريين الذين نفذوا عملية اغتيال السادات ، سوى حسين عباس . إن عمر حسين عباس وقت الحادث كان حوالى ٢٨ سنة .. وقد دخل حسين القوات المسلحة متطوعا ، وركب إلى رتبة رقيب .. وفى منتصف السبعينيات أبرز موهبة غير عادية فى القنص وإصابة الأهداف ، وحصل على إحدى دروع الرماية على مستوى القوات المسلحة .. لكن بسبب إصابته بلفظ فى القلب نقل إلى الدفاع الشعبى ، حيث المجهود الذى يمكن أن يبذله أقل وكان عمله الجديد تدريب طلبة المدارس الثانوية على أعمال (الفتوة) فى منطقة شرق القاهرة التعليمية .

فى مسجد (النور) تعارف حسين وعبد الحميد وقويت العلاقة بينهما .. وقبل ساعة الاغتيال بنحو أربعة أيام مر عليه عبد الحميد فى بيته ليعطيه مبلغا من المال لأخته زوجة نبيل المغربى المترجم بمجلة (الدعوة) وأحد أعضاء ما سُمى بتنظيم (الجهاد) البارزين ، وكان قد قبض عليه فى ٢٤ سبتمبر ..

ويقول حسين : ان عبد الحميد أخذه معه الى بيته ولما (دخلت بيته وجدت هناك أخى خالد ، فعرض على الفكرة فرحبت بذلك ، فشرح لى تفاصيل الأمر .. وقال لنا سنركب العربية ، وتقف العربية أمام المنصة ، ويبدأ الضرب) .. وفي يوم الأحد ذهب حسين مرة أخرى الى بيت خالد ، (ودخل علينا عطا الذى لم أراه من قبل) وقال خالد : (إنه سيشارك معنا . أى عطا فرحبت) .

وفيما بعد قال حسين :

حدثتني نفسى وتميت أن أكون واحدا من الذين يمرون أمام منصة الظالم ودعوت الله سبحانه وتعالى بهذا .. إتنى لم أصدق نفسى عندما عرفت أننى سأحقق هذا الحلم !

لقد قال خالد لحسين وللآخرين فى أول لقاء جمعهم معا : (ان هناك مهمة استشهاد فى سبيل الله) .. فوافقوا على الفور .. ودون تردد !

وحسين عباس متزوج من السيدة (ماجدة عجمى) ، وقبل مقتل السادات بأسبوع رزق بولد اسمه (قابيل) قدر له أن يموت رضيعا بعد الحكم على أبيه بالإعدام رميا بالرصاص .

□ □

ونأتى إلى عبود الزمر ..

إن هناك هالة إسطورية أحاطت — ولاتزال — بهذا الرجل .. فقد نسب له البعض أنه العقل المخطط والمدير ، والقائد الحقيقى لكل ما حدث ابتداء من حادث المنصة إلى ما بعد القبض عليه .. ونسب له البعض الآخر أنه رسم كل شيء بناء على معلوماته وإتصالاته وجوده داخل جهاز المخابرات الحزبى .. وبما لاشك فيه أن هناك عناصر متعددة جعلت عبود الزمر فى بؤرة الضوء وفى مراكز الكلام والدرشة .. ومنها أنه مقدم .. أى رتبة كبيرة بالنسبة لخالد وعبد الحميد وعطا وحسين عباس بالطبع .. ومنها أنه فى المخابرات العسكرية ... جهاز الأمن الحساس فى القوات المسلحة الذى يحظى ضباطه بأهمية تفوق أهمية رتب أعلى منهم فى وحدات أخرى .. ومنها فارق السن .. حيث كان عمره وقت الأحداث ٣٥ سنة .. أى أكبر من خالد بأكثر من ١٠ سنوات .. إنه ظل يقاوم عمليات القبض عليه لفترة لابأس بها وأنه قاوم قوة الشرطة التى هاجمت مسكنه (الذى كان يحتبىء فيه بمنطقة الهرم) مقاومة فيها كثير من البراعة والاحتراف ، مستخدما الرصاص والقنابل بسرعة مذهلة .

كل هذه العوامل وغيرها دعمت الاعتقاد بمخطورة عبود الزمر .. وكان الإحساس المتضخم بأهميته وراء التعذيب الذى تعرض له ، والاعتداء الذى وقع عليه من رجال الشرطة .. وقد كان اللواء مختار شعبان ونائب المدعى العام العسكرى ، حريصا على إثبات إصابته فى محضر التحقيق الذى فتح معه فى الساعة العاشرة من مساء يوم الأول من نوفمبر ١٩٨١ بمقر إدارة المدعى العام العسكرى .. وحسب ما جاء فى ذلك المحضر ، كانت هناك إصابات برأسه ورسغه وكوعه وظفر (قدمه) اليمنى وإليته وركبته اليمنى .. وأضاف عبود الزمر إن هناك كسرا بأحد ضروس فكه الأيسر الأعلى .

وكرجل عسكرى .. وكرجل مخابرات ، أجباب عبود الزمر عن كل ما وجه اليه من أسئلة واتهامات ..

قال : إن اسمه بالكامل عبود عبد اللطيف حسن الزمر .. (وعنواني معروف للوحدة) .. وقال : إنه ظل يضرب يوميا لمدة ٣ أسابيع بسجن القلعة من ضباط مباحث أمن الدولة ، القائمين على أمر هذا السجن .. (كنت أظل واقفا لمدة ٤٨ ساعة متصلة ، محروما من الطعام والشراب ، عدا القليل من الماء للإبقاء على الحياة) .. وشرح أنواع التعذيب الأخرى التي تعرض لها ، ومنها التعليق في باب من الأيدي بعد ربطها من الخلف ثم الضرب بالعصا والسوط على الأقدام ، واللكمات على الوجه ، فضلا عن ألفاظ السباب التي وجهت إليه^(٣)

س : كيف بدأت علاقتك بمحمد عبد السلام فرج ؟
ج : من حوالي ثلاث سنوات سابقة على حادث المنصة بدأت أصلي في مسجد (أنس بن مالك) بحي (المهندسين)^(٤) ونتيجة لتأثري بشيخ المسجد بدأت أبحث في الكتب الإسلامية ، وأعددت مكتبة إسلامية .. كان دخولي هذا المسجد من خلال ابن خالتي ونسيبي في ذات الوقت طارق الزمر .. وظللت أدرس أكثر من سنة هذه الكتب ورحت أتأمل الجماعات الإسلامية حتى تعرفت على محمد عبد السلام فرج ، وكان ذلك أيضا بواسطة طارق الزمر .

في أغسطس ١٩٨٠ ، وفي منزل طارق الزمر ، التقى عبود بمحمد عبد السلام فرج وفي خلال لقاءات عديدة بينهما كان النقاش يدور حول الدولة الإسلامية والدولة الحالية .. وفيما بعد أكد عبود الزمر : أنه راجع كل الحجج الشرعية التي كان يرد بها محمد عبد السلام على الذين ينتقدون أفكاره من بعض أفراد الجماعات الإسلامية ، فبين لي سلامتها !

وفي التحقيق ، أكد عبود الزمر أن وجهة نظره كانت تلتخص في إعلان الثورة الشعبية الإسلامية ، لاستحالة جميع ضباط القوات المسلحة على فكر (الجهاد) .. إلا أنه كرجل عسكري لم يتردد في أن يقدم خبرته في شأن إمكانية السيطرة على المؤسسات الحساسة في الدولة ، وأجهزة الأمن فيها ، تمهيدا لإذاعة بيانات وهمية عن تأييد وحدات القوات المسلحة لثورة الشعب في الشارع .

وكان عبود الزمر يقدر للثورة 'شعبية' أن تقوم بعد سنتين .. وكان يرى أن تكمل الثورة الشعبية خططها بالسيطرة على الأهداف الحيوية ، ثم يتم اغتيال أنور السادات ... ببس العكس .. أى يتأجل قرار قتل السادات عامين تقريبا .. على أن يكون اغتياله في (القناطر الخيرية) على أساس أنه كان يقيم هناك بصفة شبه مستديرة .. وقد سئل عبود :

س : كيف كنت تتوقع قتل السادات في القناطر الخيرية ؟

(٣) فيما بعد ، ول قضية تنظيم الجهاد قرر الرائد عصام القمري وهو أحد ضباط القوات المسلحة ، أنهم بقلب نظام الحكم ، وصدر حكم ببراءته من المحكمة العسكرية ثم أُلقي عند التصديق عليه ، وحمت قضيتة إلى قضية الجهاد ، قرر في محضر إحدى الجلسات أنه تعرض لتعذيب بسبع من ضباط الشرطة وأنه كان يعاني بأنه من أفراد القوات المسلحة .. وأنه يظن أن التجارب التي أجريت في الاعتداء عليه والاضطرار في تعذيبه يرجع لكونه من ضباط القوات المسلحة .. وفيما بعد أبدى اعتراف قاض تلك القضية بوقوع تعذيب على المتهمين وألغى الأدلة التي رويت على التعذيب .

(٤) مسجد أنشاء الشيخ (إبراهيم عز) - - - - - في ١٩٨٣ - - - - - وركز فيه على ما يسمى بالدعوة والتبليغ وهذا يعني خروج مجموعات من الأشخاص تقطع مسافة معينة ، ويكون هدفها تبليغ الناس الذين يقابلونها بالإسلام والصلاة والالتزام بتعاليم الإسلام .

ج : إن وضع هذه الخطة كان أمراً سابقاً لأوانه ! لأن مثل هذه الثورة لا يمكن التمهيد لها أقل من عامين !

إذن عملية (النصصة) — طبقاً لاعتراقات الزمر — لم تكن جزءاً من خطة الثورة الشاملة ، كما كان يتصورها هو !

لكن .. لماذا وافق عبود الزمر على هذه العملية إذا كان الوقت — في رأيه — غير مناسب للثورة الشعبية ؟

.. أو بمعنى أصح : ما علاقته بهذه العملية ؟ !

عبود الزمر كان هو الشخصية العسكرية الوحيدة ضمن جماعة محمد عبد السلام فرج بل كان أكبرهم سناً .. إذن فإخطاره بأمر عملية وافق عليها محمد عبد السلام ابتداءً ، ودون الدخول في التفاصيل ، وقبل الرجوع إليه ، يكون — بالقطع — مجرد تبليغ لأكثر .. يعنى للعلم فقط !

وقد اعترض عبود على الفكرة .. تماماً ! وكان اعترضه مبنياً على أسباب أمنية ، أى أسباب قائمة على أسباب تتعلق باستحالة التنفيذ .. (ماذا يفعل ملازم صغير وسط هيلمان الأمن الذى يحيط بالسادات ؟) هكذا رد عبود على رسول محمد عبد السلام الذى أبلغه بالخطة .. وأعلن أنه غير موافق على التنفيذ .. لكنه عاد وأبلغ محمد عبد السلام أنه موافق .. وكان انتقال عبود من مدينة (لا) إلى مدينة (نعم) .. من الاعتراض إلى التأييد له — بالطبع — ما يبرره .. فقد تفهم أن العملية التى يقوم بها ظافر (الاسم الحركى الذى اختاره محمد عبد السلام لخالده) ستنفذها مجموعة صغيرة ليس لها علاقة بالتنظيم .. وأن أفرادها — بالتأكيد — سيموتون ولن يكشفوا من يقف وراءهم ؟ .. ويقول الزمر فى التحقيق : إنه اطمأن بعد أن أخبروه أن عبد الحميد وعطا وحسين دخلوا إلى منطقة العرض العسكرية ! .. ثم راح يبلهم بمنهج من النصائح .

وموافقة عبود الزمر على اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، تكون خطة الثورة الشعبية قد ماتت قبل أن تولد .. ماتت وهى لاتزال جنيناً فى رأسه .. ولعل هناك أسباباً أخرى دفعته إلى تأييد اغتيال السادات أسرع مما كان يخطط ، وأجهزت هذه الأسباب نهائياً على حلم الثورة الشعبية .. على رأس هذه الأسباب القبض على نبيل المغرنى^(٥) الذى ذكر اسم عبود الزمر صدفةً فى التحقيقات التى سجلت بالصوت والصورة ، بواسطة (الفيديو) وعندما شاهد السادات شريط الفيديو الذى قدمه له النبوى إسماعيل ، قام بتحذير عبود الزمر فى خطبة رسمية^(٦) وفهم عبود التحذير !!

لكن .. لماذا لم يفكر عبود الزمر — وقد اطمأن لإجراءات إدخال الثلاثة الذين مع خالده لأرض العرض العسكرية — فى الإسراع بالثورة الإسلامية الشاملة كما تصورها ؟ !

(٥) نبيل المغرنى معروف بالتجاهلات الدينية ، وقد قبض عليه أكثر من مرة ، وهذا يعنى أن واقعة التسجيل بالفيديو يمكن أن تكون مصطنعة ، ولقد تصادف هذا الشك فى حيوات الحكم فى قضية الجهاد ، فيما بعد .. وقبل القبض عليه كان يعيش مع عبود الزمر وعند تقبض البيت حرب الزمر ، وعثر البوليس على أسلحة وذخائر جعلته يتصور أنها لا يمكن أن تستخدم إلا لقتل رئيس الجمهورية .

(٦) حديث السادات أمام مؤتمر الحزب الوطنى قبل وفاته بأسبوع .

ألم يكن اغتيال رئيس الجمهورية ضربة بداية ناجحة تلغىه الى تنفيذ خطته ؟

في الحقيقة لم يكن عبود الزمر يعرف الكثير عن خطة اغتيال السادات .. وأغلب الظن أنه كان يشك في نجاحها .. حتى بعد دخول عبد الحميد وعطا وحسين إلى أرض العرض .. ولم يقل له رسول محمد عبد السلام فرج سوى (إن ظافر ورفاقه سيقتلون السادات) .. وفهم عبود — على ما يبدو — أن العملية لإقصاء بها سوى السادات .. السادات فقط ! أى إنها عملية (اغتيال) لاعلمية (انقلاب) .. إن عملية الاغتيال تعنى الاكتفاء بالسادات .. أما عملية الانقلاب فتعنى التخلص — بضربة واحدة — من كل رؤوس الدولة .. الذين كانوا يحيطون بالرئيس في المنصة .. نائب الرئيس .. وزير الدفاع .. وزير الداخلية .. رئيس الوزراء .. رئيس الأركان .. قادة الأسلحة ... الخ .. كل أركان النظام . الذين كان من السهل اصطادهم جميعا في عملية واحدة .. فلماذا لم يفكر عبود الزمر في هذه العملية ؟ .. لماذا لم يفكر — على الأقل — في المحاولة ؟ .. لماذا لم يرسل أحد جناحيه (طارق الزمر وعبد الله سالم) إلى محمد عبد السلام فرج ويبلغه بتعديل الخطة من قتل السادات إلى تدمير المنصة كلها ؟ .. لماذا لم يطلب ذلك وهو يعرف جيدا — كرجل مخبرات — أن الثمن في النهاية واحد ؟ .. لماذا لم يطلب ذلك وهو يعرف جيدا — كرجل مخبرات — أن من السهل عليه — بعد تدمير المنصة — أن يحرك التنظيم للاستيلاء على مؤسسات الحكم — ربما بدون ثورة شعبية وخروج الجماهير في الشوارع — لأن الشلل كان سيصيب الجميع ؟

إن السر لازوال في صدر عبود الزمر .. إلا أن الظاهر من استقراء الأحداث أنه ربما استخف بالعملية .. وربما كان يقدر لها الفضل أكثر من النجاح .. ربما .. ربما !!

ويبقى أن نتساءل : هل فات عبود الزمر أن فشل محاولة اغتيال السادات كان يساوى فشل تدمير المنصة بمن فيها ؟ .. هل فاتته أن فشل اغتيال السادات كان كفيلا بأن يكون الانتقام أبشع مما يتصور أحد ؟ .. هل فات عليه أن النتيجة واحدة في كلا الأمرين : اغتيال فرد أو اغتيال مجموعة ؟ !

لانتقد أن عبود الزمر لم يفكر في هذه الأمور ، على هذا النحو .. وأغلب الظن أنه فكر في بديل آخر من عنده .. كان هذا البديل التدبير لعملية أخرى تتم على التوازي مع عملية خالد الاسلامبولي .. بحيث إذا فشلت واحدة ، نجحت الأخرى .. وهذا يتفق مع طبيعته العسكرية التي تفرض عليه بلوغ الهدف بوضع أكثر من خطة .. خطة أصلية ، وخطة بديلة .. خطة أساسية وأخرى احتياطية .. ولو صدقنا هذا الكلام ، فهل كان عبود الزمر على اتصال بمجموعة أخرى كان عليها أن تحطف النجاح الذي حققه خالد الاسلامبولي (وهو ضابط صغير) وتسرق الأضواء التي مستطعت عليه ؟ !

ويبدو أن هذا التساؤل لم يفت رجال الأمن وراحوا يفتشون — بعد القبض على عبود — عن إجابة عليه .. ويبدو أن إصرارهم على الإجابة جعلهم يذهبونه طويلا .. فقد قرر عبود الزمر أنه عذب لمدة ساعتين لاتنزع اعتراف بشأن العلاقة بين مرور الطائرات فوق المنصة وبين الهجوم على من فيها^(٧) .

وقرر أيضا أنه عذب لمعرفة العلاقة بينه وبين عدم وجود قناصة حول المنصة ، كما كان يحدث دائما في العروض العسكرية السابقة^(٨) .

لكن عبود الزمر لم يحترف .. وأصر (في التحقيقات وجلسات المحاكمة) على أنه أخطر فقط بأن عملية المنصة هي عمل فردي ، من مجموعة صغيرة ، وأنهم سيموتون حتا برصاص الحرس .. (وأنا على أى حال لم تتح لى فرصة لمناقشة هذا الأمر الذى جاء لى فى صيغة تبليغ)^(٩) .

□ □

إن عبود الزمر — كما عرفنا — قد قفز اسمه الى الأسماع قبل أن يقتل السادات .. واتهم طبقا لما أعلن وأذيع قبل ٦ أكتوبر ١٩٨١ — أنه كان وراء محاولة قتل أنور السادات فى المنصورة .. فما حقيقة هذا الاتهام الذى لم يناقشه أحد من قبل ١٩ ؟

فى ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ — وبعد استئذان نيابة أمن الدولة العليا — قبض على نبيل المغرى وثلاثة عشر آخرين ، منهم واحد أصيب فى العملية^(١٠) أثناء القبض عليه .. وبتفتيش منزل هذا الشخص ، كانت المضبوطات التى تم تحريزها فى محضر مستقل ، بعد ذلك ، تدعو للدهشة .. كانت عبارة عن :

٧ (سبعة) عصي خيزران بأطوال مختلفة .

١ (واحد) ساندلز (سوسته) لتقوية عضلات الصدر والبطن .

٢ (اثنين) دنيلز حديث (مما يستخدم لتقوية عضلات المراعين) .

وفى نفس الوقت ، فتش رجال الشرطة الشقة رقم ٥ بالعقار رقم ٩ بشارع (عفيفى) بالجيزة .. بعد أن قيل فى محضر التحريات إن نبيل المغرى كان يعيش فيها^(١١) ولم يجد رجال الشرطة فى الشقة سوى امرأتين .. إحداهما شابة والأخرى أمها .. وأسفر التفتيش عن ضبط بعض الأسلحة ، كانت عبارة عن :

— رشاش واحد عيار ٩ ملى (بورسعيد) ممبأ بطلقات^(١٢) .

— طبنجة ٧٦٥ مم مما يستعمل فى القوات المسلحة .

— ٤ طبنجات بروحين .

— ١ بندقية تشيكى .

— عدد من الطلقات مختلفة الأعيرة النارية من بينها طلقات مما تستخدم فى البنادق الآلية التى استخدمها خالد ورفاقه فى مهاجمة المنصة .

(٨) ص — ١٥٨ من التحقيقات .

(٩) ص — ٢١٣ من التحقيقات .

(١٠) نل هذا الشخص مصابا الى مستشفى الشرطة ، وكان مجهول الهوية ، وقيل وفاته متأرا بجراحه ، علم أنه السيد محمود السيد .

(١١) أعد نبيل المغرى كمين وهو يشتري رشاش بورسعيد ، ثبت فيما بعد أنه من أسلحة الشرطة ، ولبت كذلك أن الذى كان يعرض عليه الرشاش شخص يدعى صابر عبد الحمم وشهرته (سمير) وأنه كان يعمل مع الشرطة .

(١٢) فى ضبط التنبؤ الذى سجل لبيل المغرى ، قال وهو يحمل الرشاش فى يده : إن أول طلقة مستخرج من هذا السلاح ستكون موجبة جد أنور السادات .. لكن المحكمة (التى نظرت قضية الجهاد) وشاهدت الشريط لم تأخذ به كدليل وحككت لى صحته .

هذه الأسلحة والذخائر — بالإضافة إلى مطواة — التي ضبطت في تلك الشقة التي يتردد عليها نبيل المغربي، اتضح أنها لعبود الزمر، وقد ذكرت ذلك زوجته عند تفتيش الشقة .

وما لاشك فيه أن هذا الاكتشاف — لرجال الشرطة — كان مذهلاً .. فهاهم يضعون أيديهم لأول مرة على غيظ يوصلهم إلى أن ثمة ضابطاً بالقوات المسلحة .. بل وفي المخابرات العسكرية، على صلة تنظيمية بتنظيم منطوف .. كان هذا الاكتشاف مثيراً جداً .. وقد أثار لعاب وزير الداخلية النبوي إسماعيل الذي قادته الصدفة لاكتشاف أحد عناصر المخابرات العسكرية في مؤامرة ضد رئيس الجمهورية، فكان لابد من انتهاز هذه الفرصة الذهبية واستثمارها ليؤكد للسادات أنه هو الوحيد الذي يحميه .. والوحيد المخلص له .. والوحيد الذي يسهل الليل على أمنه، وراحته حتى من رجال قواته المسلحة .. وكان أن أسرع النبوي إسماعيل إلى السادات نبأ اكتشافه مؤامرة جديدة ولم يكن من الصعب عليه — وقد اشتهر بتفليق القضايا — أن يطبخ المؤامرة، ويضيف إليها كل ما تحتاج من بهارات حتى يأكلها السادات باستمتاع .. وكان أن قيل إن الداخلية اكتشفت مؤامرة لاغتيال الرئيس في المنصورة وكان أن أعلن السادات النبأ بنفسه، مهدد عبود دون أن يذكر اسمه، وقال : (الواد بتاع المنصورة سامعنى) .

وهكذا .. وجد عبود الزمر نفسه متهماً باغتيال السادات في المنصورة .. دون أن يملك فرصة الدفاع عن نفسه !

فما هي — بالضبط — الحقيقة ؟

إننا إذا سلمنا أن عبود الزمر كان يرتب لثورة شعبية، فإن تدبيره لعملية (المنصورة) لا يكون مبرراً .. كذلك ينفي اتهامه بهذه العملية، رفض أن يقتل السادات في المنصة، وموافقته مضطراً بعد ذلك، لأن هذه الخطوة ستقضى على فرص إندلاع الثورة الشعبية .. وقد قال عبود الزمر: إن تحفظه على قتل السادات ليس راجعاً للناحية الشرعية لأنه يقر أن محمد عبد السلام فرج أكبرهم في هذه الناحية، ولكن تحفظه من الناحية الحركية لأن اغتيال السادات لن يحقق الإحكام والسيطرة على الأهداف، نظراً لعدم توافر الأفراد ولا المعدات، ولا المعلومات ولا الخطط لهذه الأهداف مما يستحيل معه تحريك الثورة الشعبية .. (ولكن وافقته أخيراً بعد أن علمت أن هذا العمل ستقوم به هذه المجموعة من الأفراد فقط ولا تدخل بالجماعة) .. وكان هذا الإبلاغ قبل خمسة أيام من واقعة الاغتيال، وكان بواسطة طارق الزمر على مقهى يسمى (التحرير) في حي (شبرا)، والذي كان قد هرب إليه عبود الزمر بعد علمه بتفتيش منزله، وبعد أن أصبح مطلوباً من مباحث أمن الدولة، والمخابرات العسكرية، والشرطة العسكرية !!

إذن .. عبود الزمر لم يكن له يد أو علاقة بما سُمي (محاولة المنصورة) .. والأمر كله — من أوله إلى آخره — لا يعدو أكثر من قصة وهمية، لأساس لها من الصحة، أراد السادات من ورائها، الظهور بمظهر البطل الذي لا يهاب الموت والرئيس المؤمن بقضاء الله وقدره فهي أجهزة الأمن تحذره من

(١٣) ص ١٥٦ — من تحقيقات النيابة العسكرية .

مؤامرة على حياته في المنصورة .. وهاهو يصير على النعاب وإتمام الزيارة .. وقد صدرت التعليمات إلى الحزب الوطني بالمنصورة ، بإخراج عمال المنصورة من المصانع لاستقبال الرئيس ، مقابل مضاعفة (اليومية) وصرف بدل غذاء وانتقال .. وكان ذلك من أجل أن يثبت السادات أنه لإنزال مؤيدا من الجماهير ، رغم إجراءات (سبتمبر) اللعينة التي بعدها أودع كل رموز مصر في السجون^(١٤) .

وفيما بعد .. في المحاكمة ، سأل المحامون عبود الزمر — أكثر من مرة — عن واقعة المنصورة ، فكان يتشم اتسامة ذات مغزى ، ولايرد !



بعيدا عن محاولة المنصورة الوهمية ، هل حاول عبود الزمر التخلص من السادات ؟

إن هناك إشارات تكررت كثيرا عن اغتيال السادات أثناء توجهه لحضور مؤتمر الحزب الوطني الأخير في جامعة القاهرة .. وعن محاولة أخرى لاغتياله في استراحة القناطر الخيرية .. ولم تغل هذه الإشارات من اتهام عبود الزمر من تديبها !

بالنسبة للواقعة الأولى ، لم يثبت — على الإطلاق — وقوعها من أحد من المتهمين في القضية .. وكل ما قيل بشأنها كان على لسان طارق الزمر ، الذي قال في محضر تحقيق يوم ٤ نوفمبر ١٩٨١ :

(أنا فكرت لوحدي قبل كده أن أقوم بعملية فردية لاغتيال الرئيس وهو في طريقه إلى المؤتمر في جامعة القاهرة ، بإلقاء قنابل على عربته أثناء المركب ولكن لم أجد قنابل وماقدرتش أنفذ الفكرة) .. وقد ذهب طارق الزمر وشاهد موكب الرئيس متجها لافتتاح المؤتمر .. وكان ذلك يوم اثنين ويوم الأربعاء التالي ، اتجه موكب الرئيس مرة أخرى إلى جامعة القاهرة ليحضر الجلسة الختامية ، وفي هذه الجلسة وجه تحذيره الى عبود الزمر .. مما يعني أن ذلك كله كان بعد تفتيش شقة عبود الزمر .

ونأتى للواقعة الأخرى .. واقعة اغتيال السادات في القناطر الخيرية .. وهذه الواقعة لم يظهر لها أى أثر في تحقيقات قضية الاغتيال إلا ما أشار إليه عبود الزمر في ص — ١٥٩ ، حيث قال :

(كانت الخطوة التي اتفقت عليها أنا ومحمد عبد السلام فرج ونبيل المغري أنه سيقتل (يقصد السادات) في استراحة القناطر الخيرية ، ولم تكن وضعنا خطة تفصيلية ، تنفيذية ، حيث كان الوقت بعيدا لتنفيذها .. إلى توجهت إلى القناطر قبل تفتيش مسكني لاستطلاع المكان ، ووجدت صعوبات ضخمة لوجود حراسات على الكبارى ، وأفراد مباحث في المناطق المجاورة ، وتبين أن الأمر يحتاج إلى تخطيط تفصيلي) .

(١٤) اسقط السادات العصب على إجراءات سبتمبر ١٩٨١ ، ودللت هذه الإجراءات حول دعم مصروفاته والقبض على السياسيين ورجال الدين ، ومصادرة الصحف والمجلات النجية .. الخ . وقد جاءت نتيجة الاضطهاد — كما حلها له الهوى إسماعيل إلى ميت أبو الكوم — بالتأيد ، وزعم أنه اسقط الشعب المسلم على التحفظ على الأثبات شتوة ، واسقط المسجونين على اصحاب رجال الدين الإسلامى . فقد أراد السادات — كماذهب — أن يحصل بواسطة الاضطهاد للزور على شرعية قراراته الخائذه .

أى إن المحاولة كانت فكرة بلا خطة .. والوقت كان بعيدا لتفيلها ، حيث أن الاغتيال والثورة الشعبية كانا عند عبود الزمر شيئا واحدا .

لكن .. فيما بعد .. فى قضية (الجهاد) قدمت مباحث أمن الدولة ، ضمن تحرياتها : أن نبيل المغربى كان يعد لقتل السادات فى القناطر وأنه لتنفيذ ذلك فإنه جند أحد أفراد القوات المسلحة الذين يخدمون هناك لعمل رسم كروكى لاستراحة الرئيس .. إلا أنه أثناء المحاكمة ، ثبت أن هذا الرسم قد تم فى السجن أثناء التحقيق مع هذا الشخص ليكون دليلا على هذه العملية الوهمية ، التى قال عنها أغلب المتهمين أثناء نظر قضية الجهاد ، إنهم لم يكونوا على علم بها .. (وأن نبيل المغربى كان يحلم) !!

□ □

ويبقى أن نعرف — من تصرفات وأفكار عبود الزمر — ما شكل الثورة الشعبية التى كان يسعى الى إشعالها ؟ !

إن طارق الزمر — أقرب شخص لعبود الزمر — يضع ملاحظة أولية — لابد أن نأخذها فى الاعتبار — وهى أن الجماعات الإسلامية لا ينبغي أن يسيطر عليها الإخوان المسلمون (لأن المنهج يتابعهم الى وضعوه بالنسبة للإسلام الصحيح متطور لدرجة إنه يخرج عن بعض النصوص التى نادى بها السلف) .. وهو مايفقد — فى رأيه — قوة هذه الثورة فى حالة قيامها .

· أما عبود الزمر فكان يقترح لقيام هذه الثورة^(١٥) :

— عمل خطة إحكام وسيطرة على الأهداف الحيوية مثل وزارة الدفاع ومبنى الإذاعة ، وقيادة الأمن المركزى ، ووزارة الداخلية .. وقتل بعض الشخصيات الهامة بحيث يؤدى ذلك القتل الى إرباك القيادات ، وفقد السيطرة على الدولة .. من هذه الشخصيات وزير الداخلية .. ووزير الخارجية .. وقائد الأمن المركزى .. فضلا عن قتل الشخصيات المؤثرة فى الأحزاب الشيوعية (حتى لاتركب الموجة وتستغل الحركة الإسلامية لصالحها) .. علاوة على شل شبكة المواصلات فى القاهرة والمحيزة .. ثم إخراج الشعب المسلم فى مظاهرات لتأييد الثورة الشعبية بعد إعلان البيانات الخاصة بانفجارها من خلال الإذاعة .. ثم القيام بمواجهات عنمدودة مع عناصر الأمن المركزى التى تتعرض للمظاهرات ، بغرض كسر حاجز الخوف أمام الجماهير لكى تنطلق .. وكذلك فقد اتزان القوات المسلحة بإعلان بيانات وهمية — فى الإذاعة — بوصول تأييدات للثورة من بعض قادة الفرق !!

وكانت هذه الخطة متوقفة على جمع المعلومات اللازمة وتدريب أفراد ينفذون كافة خطواتها !

ويبدو أن عدد الأفراد الذين جمعهم عبود الزمر حوله ، لم يكن كافيا ، لأنه عندما سأله المحقق عن عدد أفراد جماعته ، قال : (نحن لازلنا فى بداية تجميع الأفراد وأنا لأستطيع تحديد العدد) .. وفيما بعد ثبت أن عدد الذين اتهموا فيما سمي بتنظيم (الجهاد) وقدموا للمحاكمة ، كان ٣٢٢ (بمن فيهم الأربعة

الذين اغتالوا السادات) وقد توفي بعضهم وقيل إن البعض الآخر قد هرب .. ومثل ٢٨٢ منهما في أقباص الأعمام ، ثبتت براءة معظمهم !

□ □

بعد تفتيش شقة عبود الزمر بشارع عفيفي ، انتقل إلى شقة أخرى في شارع المدينة المنورة بالمهم .. وفي هذه الشقة عرف عبود الزمر خبر اغتيال السادات .. وبعد الاغتيال بأيام .. بالضبط يوم ١٣ أكتوبر .. الساعة العاشرة صباحا ، أثبت عميد شرطة نييل عباس صيام ، في محضر تحريات رفع إلى رؤسائه : أنه تواترت معلومات تفيد أن المطلوب القبض عليهم ، عبود وطارق الزمر ، يقيمان بالشقة الكائنة بالدور الأرضي في العقار رقم ٦ في الشارع المذكور .. وعلى الفور تحركت قوة مناسبة للقبض عليهما .. وبمجرد أن اقتبست القوة من العقار ، فوجئت بوابل من الطلقات النارية من أسلحة آلية من الموجودين في الشقة إلى أفراد القوة ، فعمد الاشتباك ، حتى قام الموجودون في الشقة بتسليم أنفسهم بعد مقاومة بالنيابن استمرت ٧٠ دقيقة ... وتم ضبط كل من محمود محمد البرعي .. طارق الزمر .. عبد الناصر عبد العزيز .. عبد الله محمد محمد .. محمد محمود محمد البرعي .. وعبود الزمر .. وأصيب في هذه العملية خمسة من أفراد القوة (ثلاثة ضباط وجنديان) .. وأصيب طارق الزمر ، الذي نقل إلى مستشفى الشرطة .

وأُسفر تفتيش المسكن الجديد لعبود الزمر عن ضبط كميات من الأسلحة والذخائر ، كانت :
٤ طبنجات أعيرة مختلفة .. اثنتان منها عيار ٩ مللي وأخرى (أسكار) .. والأخيرة عيار ٦٥٧ م .
٣ طلقة عيار (٦٢٥ × ٧٩) تسليح بندقية روسي .. ٢٧ طلقة عيار ٩ م طويل ، و٢٦ طلقة عيار ٦٥٧ م .

١٩ قنبلة منها ٦ قنابل دخان ، وقنبلتان قيل إنهم ألقيها على القوة وكذلك عبوتان صناعة محلية بالقتيل .

وأُسفر التفتيش عن ضبط كتاب بعنوان (الحرب الفدائية في فلسطين) ، تأليف المقدم (محمد الشاعر) .. وسبعة شرائط (كاسيت)^(١١) ، ذكر أن الشريط الأول منها يتضمن (على الوجه الأول) تسجيلاً صوتياً (يرجح أنه لعبود الزمر) .. يتضمن :
أصواتاً تردد نداء (لبيك اللهم لبيك ، إن الحمد والنعمة لك ، لاشريك لك) .. ثم صوت شخص يقول :

(بسم الله الرحمن الرحيم) .

﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ﴾ ..

(يعلن مجلس الثورة الإسلامية تفجير الثورة الإسلامية وقيام الدولة الإسلامية ، التي غابت عن سماء

(١١) لم نشر الحاضر إلى ضبط جهاز تسجيل !

هذه الأمة ، وبعد فترة من السواد والظلم والجاهلية القسوى ، ساد فيها الظلم وعلا فيها الفساد ، وعذب فيها المسلمون وجعل كلمة الله هى المؤخرة إلى أن أصبحت مصر ، وهى قلب الأمة الإسلامية أمة تنكل بالعلماء وكل الدعاة المخلصين والشباب الصالح وتلقى به فى السجون على أيدى الطغاة ، ولذلك تنفيذنا لأمر الله ، قرر مجلس الثورة الإسلامى إعلان الثورة مرضاة لرب السماء والأرض ، وبقوة الله نعلن إن أى إنسان تسول له نفسه التصدى لهذه الثورة سوف يواجه بكل قوة) .

(والثورة الإسلامية تشيد بمواقف التأييد والمؤازرة التى تلقىها من قادة القوات المسلحة وتناشد جماهير شعب مصر المسلم فور سماع هذا البيان بالخروج إلى الشوارع مهللين ، مكبين ، فرحين بحمد الله) .

بيان رقم (٢) ..

(يعلن مجلس قيادة الثورة الإسلامية البيان التالى) :

(حل مجلس الشعب ، والشورى ، ومجلس الوزراء ، ويقرر مجلس قيادة الثورة الإسلامى استنادا إلى حكم الله بعدم شرعية جميع المؤسسات الخاصة بنظام الطغيان الذى أنزل بأمتنا الذل والمهانة) ..

(ونداء إلى جميع عناصر التخابر الإسلامى المتواجدة فى جميع ثكنات القوات المسلحة والشرطة .. اضربوا أى قوة معادية تحاول أن تتحرك أو تتآمر على ضرب الشعب المسلم الثورى) ..

(وسوف تحاول قوة البغى الشوشرة على الإذاعة ووسائل الإعلام فى محاولة يائسة لضرب الثورة الإسلامية فى مهدها وعلى شعبنا الواعى ، المؤمن ، عدم الالتفات إلى أى بيانات معادية للثورة ، لأنها ثورة كل مسلم غيور) ..

(إلى شعب مصر المسلم .. وصلتنا الآن برفقيات تأييد لقادة الثورة الإسلامية من بعض قادة تشكيلات القوات المسلحة الراضين لحكم الظلم والمهانة .. وسوف نوالى تباعا نشر أسماء الأخوة المسلمين المؤيدين للثورة) .

(من مجلس قيادة الثورة الإسلامية الى جنود وضباط الشرطة ، لقد تم إخلاء جميع الميادين والشوارع من جنود نظام الطغيان والتكتاتورية الكافرة الذى حكم شعبنا بالحديد والنار والذى أذل كل الأحرار .. إن الوحدات الفدائية الإسلامية سوف تقوم بنفس وتدمير وقتل أى عناصر تقف فى وجه المسيرات الشعبية المباعدة للثورة الإسلامية) ...

وقيل إن باقى الشرائط مسجل عليها آيات من القرآن الكريم .. وأناشيد دينية .

والغريب أن عبود الزمر لم يواجه بهذا الشرط .. ولم يسمعه الدفاع فى قضية اغتيال السادات ولاحتى فى قضية تنظيم الجهاد ، فيما بعد .. ولاتعرف ما إذا كانت أجهزة الشرطة تحتفظ بهذا الشرط حتى الآن أم لا ؟ .. غير أن المهم أن تلك الأجهزة نسيت أن ترفق — ضمن الأحرار المضبوطة — جهاز التسجيل الذى لابد أن عبود الزمر قد استخدمه فى تسجيل هذا الشرط !

□ □

هؤلاء هم العسكريون ، الذين خرجوا عن طبيعتهم ، ووقفوا في وجه السادات .
بعضهم — وقف بسلاحه — أمام المنصة .
والبعض الآخر — وقف بأفكاره وخبرته — وراء الذين وقفوا أمام المنصة .

النيابة تبدأ
متأخرة!



الجمهورية العربية السورية
الوزارة العامة للشرطة
مديرية الأمن العام
مكتب المخابرات العامة
مكتب المخابرات العامة
مكتب المخابرات العامة

على غير العادة ، بدأت النياية متأخرة ...

في العاشرة من صباح الخميس ٨ أكتوبر ١٩٨١ ، افتتح اللواء (مختار شعبان) نائب المدعى العام العسكري التحقيق .. كان ذلك بعد ٤٥ ساعة بالضبط من وقوع الحادث .. على اعتبار أن الواقعة بالكامل (بما فيها القبض على القتلة والمشاركين) قد انتهت في تمام الساعة الواحدة ظهرا . ولا يمرر يذكر لتأخر النياية طوال هذه الساعات التي تقترب من اليومين الكاملين تقريبا .. وخاصة أن :

- ١- الجريمة كبيرة . الضحية فيها رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة .
- ٢- من الممكن أن يكون الهجوم على المنصة بداية لعملية أكبر تمز أركان النظام .
- ٣- العمل داخل النياية العسكرية لا يعرف الفرق بين الليل والنهار ولا بين الأيام العادية وأيام العطلات .
- ٤- النياية العسكرية في القوات المسلحة هي المهيمنة على الدعوى العمومية ولرجالها ما لرجال النياية العامة من سلطات الضبط القضائي .
- ٥- الحادث وقع في أرض عسكرية وفي مكان مخصص للعسكريين ، كما قالت النياية بنفسها فيما بعد أمام المحكمة .
- ٦- طوال تلك الفترة لم يثبت لإبلاغ النياية العامة .

ويزداد الأمر غرابة عندما نعرف أن النياية العسكرية لم تجر معاينة مكان الحادث (المنصة) إلا في نفس ساعة وتاريخ فتح محاضر التحقيق أيضا .. وهو وقت كاف لاختفاء معالم أرض الجريمة بالطبع .. إن المواطن العادي يلاحظ سرعة حضور الشرطة العسكرية إذا ما وقع حادث لسيارة عسكرية أو لفرد من أفراد القوات المسلحة يقوم بمشاجرة عابرة .. فلماذا تأخرت النياية العسكرية - كل هذا الوقت - في هذا الحادث الذي لا يمكن أن يهون أحد بشأنه ؟

ان جهة واحدة من جهات التحقيق المسئولة في مصر لم يكن لديها ما يفيد الإبلاغ عن جريمة قتل رئيس الجمهورية لمدة يومين تقريبا .. في الفترة من الساعة الواحدة ظهر الثلاثاء ٦ أكتوبر وحتى الساعة العاشرة صباح الخميس ١٠ أكتوبر ١٩٨١ !

وقد بدأ التحقيق بتسجيل بلاغ إدارة المخابرات العسكرية والاستطلاع ، والذي كان بعنوان : (مذكرة بخصوص حادث الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية) .. وقد أرفق مع هذه المذكرة كشف بأسماء القتلى والمصابين في الحادث .

وتضمن البلاغ أسماء المتهمين الذين قبض عليهم وهم خالد وعطا وعبد الحميد وتضمن اسم حسين عباس مع عبارة أنه (جارى البحث عنه) .. وتضمن البلاغ تلخيصا للحادث .

أخذت هذه الاجراءات - التي كانت بمثابة مقدمة بيروقراطية ضرورية - من النيابة ثلاث ساعات الا ربعا .. وفي الساعة الواحدة و ٤٥ دقيقة بدأ اللواء مختار شعبان ، التحقيق .. بحضور المدعي العام العسكري .. وكان أول من تعرض للاستجواب العقيد محمد فؤاد حسن - بإدارة المخابرات الحربية .. الذى قال :

« انه تم ضبط خالد وعطا بعد إطلاق النار عليهما عند وصولهما الى المنصة الفرعية ، حيث يتواجد أفراد المخابرات العسكرية .. وبعد إصابتهم تدافع الضباط والجنود للقبض عليهما .

« إن الجريمة وقعت من راكب العربة قاطرة المدفع قبل الأخيرة من الصف اليمين تجاه المنصة .. وأنه اتضح بعد ذلك أنهم أربعة أشخاص .

« إنه قد أطلقت التران على الجنازة خشية أن يقوموا من جانبهم بإطلاق التران من أسلحتهم .

س : كيف عرفت بتفاصيل الحادث ؟

ج : توجهت إلى المستشفى وقمت بسؤال عبد الحميد عبد السلام الذى عرفت منه اسم حسين عباس !

كان عقيد المخابرات العسكرية يعتقد أن بعض شركاء المتهمين قد قتلوا ، وقد نقل هذا التصور إلى عبد الحميد ، الذى اعتقد أن حسين عباس قد استشهد .. فلم يجد أى حرج وهو يتحدث عنه بعد إضافة لقب (الشهيد) إلى اسمه .. وفيما بعد .. وطوال جلسات المحاكمة كان زملاء حسين ينادونه بالشهيد وهم يضحكون .

س : لماذا بدأت بعبد الحميد ؟

ج : لأنه تعدر سؤال الآخرين لسوء حالتها الصحية (١) !

□ □

(١) من المؤكد أن عقيد المخابرات الحربية سأل خالد وعطا رغم ما قرره من سوء حالتها الصحية .. وكان سؤاله لهما قد سبق هذا التحقيق معه .

في التاسعة والرابع من مساء نفس اليوم أمر اللواء المحقق باستدعاء عبد الحميد إلى مكتبه بإدارة المدعى العام العسكري بمدينة نصر .. لكن .. عندما أكد مدير المستشفى (في اتصال تليفوني معه) استحالة ذلك .. قرر المحقق الانتقال بنفسه إلى المستشفى .

قبل الانتقال إلى المستشفى ، وردت تحريات جديدة تتضمن : اسم المتهم الرابع هو حسين عباس محمد .. وأنه مقيم في مسكن بعين شمس ويتردد على بعض المحلات القريبة .. ومطلوب الآن ضبطه .

□ □

في الساعة الرابعة من فجر الجمعة ٩ أكتوبر توجه المحقق والمدعى العسكري إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي لاستجواب عبد الحميد .. ووقع الطبيب المعالج (على فهمي دويدار) - الجراح بالمستشفى بإمكانية الاستجواب .

وفتح المحضر ... وأثبت المحقق :

(توجهنا ... حيث توجد غرفة الانعاش (!!) التي يوجد بها المتهم .. وبمناظرته تبين أنه شاب دون الثلاثين من عمره ، حليق الشعر على النحو الذي يراعى بالنسبة لجنود القوات المسلحة .. ولاحظنا أنه راقد في سرير .. ولاحظنا أن يديه مربوطتان بمشجع لاصق في جانبي السرير .. (١) وقد أبقينا السيد الطبيب السالف الذكر داخل الغرفة للملاحظة الحالة وأخرجنا كافة ضباط الحراسة (٢) وبقي فردان للأمن من الجنود .. وقد أفهمننا المتهم بمهمتنا .. ولما سألناه عما إذا كان قد وكل محاميا للدفاع عنه ، أجاب بالنفي (!!) .. وقد قرر أن ما ورد بمحضر المخابرات الذي ذيل بتوقيعه هو كلامه ... (٣)

ويقول عبد الحميد للمحقق :

• قتل السادات هو عيرة لمن يأتي بعده (٤) .

• وضعت في خزانة البندقية ٣٢ طلقة فقط حتى لا يحدث بها عطل (٥) .

• تعرضت للتعذيب بوضع سلك كهربائي في أذني ثلاث أو أربع مرات (أول أمس يوم

٧ / ١٠ / ٨١) في غرفة الانعاش وقد هددوني بوسائل أخرى (٦) .

(٢) الشريط اللاصق كان ليهبط عبد الحميد بالسرير .. وقد حدث نفس الشيء مع الآخرين أثناء وجودها بالمستشفى .

(٣) كانت الحراسة داخل غرفة الانعاش حولها أكثر من جهة أمن ومن ركب مخففة ، وليلة ٢٤ ساعة كاملة بلا إلتطاع .. وقد سرت شائعة بأن هناك محاولة لتريب الثلاثة من المستشفى أو قتلهم للتخلص منهم حتى لا يكشف التحقيق معهم أي شيء .. ولما بعد ثبت عدم صحة الشائعة .. لأنه كانت ثمة حراسة مشددة قد وضعت على أبواب المستشفى وفي الأتوار المخففة وحول المستشفى من جميع الجهات .. وقد حدث ذلك بمجرد نقل جثة السادات إلى المستشفى .

(٤) لم يتردد عبد الحميد في الإصحاح عن كل ما حدث بسهولة .. وعرض مخابراتي المشار إليه حرر بعملة الرائد أحمد حلمي السيد في الساعة الثالثة والنصف يوم ٨ / ١٠ / ٨١ وهو نفس اليوم الذي كان عقيد المخابرات محمد فؤاد يقف فيه أمام النيابة .. رغم أن من المقروض حسب أقوال العقيد أنه تم في معاد سابق على استجوابه .. الأمر الذي جعل الدفاع - فيما بعد - يشير إلى وجود تزوير في التقرير .. أو في التاريخ على الأقل .. لكن المحكمة لم تأخذ بهذه الإشارة .

(٥) و (٦) و (٧) ص ١١ - ١٥ من تحقيقات النيابة العسكرية .

• أصبت بطلقات في بطنى عند صعودى للسلم من العجين^(٨) .

ومن يطالع محضر التحقيق مع عبد الحميد ، يجد على الهامش ملاحظة من المحقق تفيد أن عبد الحميد أخطأ في تلاوة آية من آيات القرآن الكريم وذلك كدليل على عدم علمه بالقرآن .. ولم يسجل المحقق أن هذا الخطأ يمكن تبريره بسبب الحالة الصحية التى كان عليها المتهم ، وبسبب التعذيب الذى تعرض له ، ولم يقل المحقق إن هذا الخطأ كان ضمن حديث طويل لعبد الحميد لم يلتقط فيه أنفاسه !!

□ □

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر نفس اليوم .. وبعد ١٢ ساعة على فتح المحضر مع عبد الحميد ، بدأ المحقق فى استجواب عطا طایل .. وذلك بعد أن وقع محمد محمد صقر طبيبه المعالج بإمكانية ذلك . ولاحظ المحقق أن المتهم مقيد الى سريره بقيود حديدية .. فأمر برفعها .. بعد أن قرر الطبيب أن عطا أجريت له عملية جراحية دقيقة ، لترميم ثقبوب بالأعضاء الدقيقة والغليظة فى يوم الحادث .

أقر عطا بأقواله التى جاءت بمحضر تحريات المخابرات وقال :

• إنه سقط فى صندوق العرية أثناء توقفها ، وسقط تحت العجلات والبندقية بجواره وهو يقفز من العرية .. وعندما لحق بخالد عند المنصة وجد كل مقاعدها خالية .

ولما سئل عن إمكانية كشف القنابل والذخيرة قبل العملية .. قال : كان ممكنا .. لكنهم لم يحسبوا حسابا لذلك .. وكان (قدرا بيد الله) .

ويؤكد عطا طایل : (إننا لم نوجه رصاصنا إلا للرئيس .. الرئيس فقط) .. ولأن المحقق لم يكن يعرف طبيعة التنظيم الذى كان يقف وراء المتهمين ، فقد سأل عطا عن رأيه فى جماعة (التكفير والمهجرة) .. فرد : (إنها جماعة تكفر المجتمع كله وأنا ضدها) !

□ □

أثناء وجود طاقم التحقيق فى المستشفى قدمت المخابرات الحربية محضر تحريات مؤرخا بنفس تاريخ اليوم (الساعة العاشرة والنصف) ومكونا من ٤ صفحات فولسكاب عن خالد الاسلامبولي يتضمن اعترافا كاملا بالوقائع والأشخاص .. والغريب أن المحقق توجه لسؤال خالد بعد ذلك ، لكن الطبيب المعالج (د . أحمد عبد الله) أكد أن حالته الصحية لا تسمح باستجوابه (!) .

□ □

(٨) قال لى عبد الحميد إن الذى أطلق عليه النار هو الرائد حمدى عبد العظيم من حرس الرئاسة وأنه عرف اسمه بعد أن توجه إليه بالمستشفى ليذكره على عدم الرد عليه وأصابته رغم أن ذلك كان فى امكانه . ولقد رفض عبد الحميد أن تسعديه للشهادة للدليل على أخلاقه وللتأكيد أن نهم كانت قبل السادات فقط .

في مساء ذلك اليوم قبض على حسين عباس .. وعلى الفور حررت المخابرات الحربية محضرا أوليا بأقواله ثم بمعرفة الرائد (وفائق أبو السعود) .. ولم تستطع النيابة العسكرية استجوابه إلا في الثالثة والرابع من عصر اليوم التالي .. السبت ١٠ أكتوبر ، بعد أن تعذر إحضاره في الصباح بسبب إجراءات الأمن الخاصة بمنزلة السادات .

أمام النيابة بدا حسين محاصرا بالحرس .. وقد وضعت أشرطة طبية على جبينه ورأسه ، قرر أنها نتيجة ضربات قوات الأمن التي انتهالت عليه بعد أن قاومها .

والغريب أن حسين كان يتحدث عن عطا باعتباره شهيدا .. (لأنني رأيت صورته في إحدى الصحف وهو مصاب وملقى على الأرض) .. أما خالد فكان يقول عنه (أخونا خالد) .

وقد رفض حسين وصف ما حدث بأنه جريمة .. (اغتيال الظالم ليس جريمة) .. وبعد أن كرر سرد ما حدث .. قال : إن خالد تسلم منه السلاح لشعوره بتعب .. وأنه مشى وسط الجماهير بتسكين عادي حتى وصل إلى مبنى الجهاز المركزي للإحصاء (وهناك استقل وسيلة مواصلات (أتوبيس ، منزله .

□ □

حتى ذلك الوقت لم يكن هناك ما يشير إلى وجود شريك آخر للأربعة .. ولم يكن هناك ما يشير إلى وجود تنظيم وراءهم .. وحتى ذلك الوقت لم تكن تحريات أجهزة الأمن (بما فيها مباحث أمن الدولة) قد وصلت إلى شيء .. لكن .. ما إن استقرت الأمور حتى خرج نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللواء النبوي اسماعيل ، يعلن أنه حذر الرئيس الراحل من مؤامرة تحاك لاختياله وأنه عرض عليه الدليل مسجلا على شريط فيديو .. لكن الرئيس لم يأخذ بنصائحه ..

وفيما بعد .. وأثناء محاكمة تنظيم الجهاد ، ثبت أن هذا الشريط لشخص آخر بعيد تماما عن أولئك الأربعة .. وقد رفضت المحكمة الأخذ بهذا الدليل .. واعتبر — مثل الاستفتاءات التي اشتهر بها — وهما .

□ □

في الساعة الرابعة والثلث من مساء يوم ١١ أكتوبر تمكنت النيابة العسكرية من استجواب خالد بغرفة الإنعاش .. كان خالد مرهقا من يديه بأشرطة طبية مثبتة في جانبي السرير .. وعلى هذا الوضع راح يلقي باعتراضاته .. وفي هذه الاعترافات جاءت أول إشارة إلى محمد عبد السلام فرج .. الذي قال عنه أنه تعرف عليه قبل ٦ شهور فقط أثناء بحثه عن شقة للزواج .. وأنه عرض عليه استغلال اشتراكه في العرض لعمل شيء !

س : لماذا عرضت الفكرة على محمد عبد السلام فرج ؟
ج : لأنه فقيه .. عنده علم بالأمور الدينية وربما فاتح عليه ويعبر عالم وكنت أسترخ له ..

وقد استشفيت ذلك من خطب الجمعة والدروس الدينية التي كان يلقيها وأظن أنه موظف في جهة ما لا أعرفها لأنني سمعته يتكلم في المراتب .. ولا أعرف صلة عبد الحميد ولا حسين عباس به أما عطا طایل فأظن أنه بلدياته .

س : ماذا كان قصدك من وراء عملية الاغتيال ؟

ج : كان هدلي ردع أى حاكم لا يلتزم بكتاب الله .. وكل واحد يأتي بعده يرتدع ويأخذ عبرة !

س : ألم يكن هناك احتمال بفشل العملية ؟

ج : أنا مكتش حائط خطة بديلة لتنفيذها . مكتش حائط نسبة للفشل في الخطوة ، لأنى عارف إيه اللى يحصل في العرض ، وأنا اشتركت قبل كده مرتين في العرض .. ولا أعرف عناصر أخرى تقوم بالتنفيذ في حالة فشل .

س : هل فكرت بالهروب ؟

ج : لا ... لم يكن هناك احتمال في الأصل للهروب ^(٩) .

ويقرر خالد إن اغتيال السادات ليس بداية لانطلاق أحداث أخرى في نفس الاتجاه ... وأكد : (ليس لي من يتبعني) !

وتنتهي ردود خالد على استجواب المحقق العسكري .

وهكذا .. يكون التحقيق قد انتهى مع المتهمين الأربعة .. فماذا حدث مع المتهم الخامس .. محمد عبد السلام فرج ، الذى لم ترد إشارة عنه إلا في أقوال خالد !

□ □

في ١٥ أكتوبر ١٩٨١ أخطر المدعى العام العسكري بضبط محمد عبد السلام فرج ، قبل يومين ، بقرية (الطود الجنوى) - محافظة (البحيرة) .

وفي الساعة الحادية عشرة والربع من صباح نفس اليوم استدعى محمد عبد السلام الى مقر النيابة العسكرية وبدأ استجوابه .. وكان هذا الاستجواب سلسلة من الإنكار .. فقد أنكر محمد عبد السلام أنه يعرف خالد .. وأنكر أنه يعرف الثلاثة الآخرين .. وأنكر صلته باغتيال السادات .. وعندما واجهه المحقق بأقوال خالد واعترافه عليه .. قال : (الله أعلم) .. وعندما سئل عن شخص يدعى (الزمر) قال : إنه يسمع عن عائلة اسمها (الزمر) !

وذهب محمد عبد السلام إلى أبعد من ذلك .. وذهب إلى استنكار قتل السادات .. لكن .. عندما سأله المحقق : (هل قتل السادات مظلوما ؟) أجاب : (الله أعلم .. وقد يكون في هذه الواقعة ظلم

(٩) حدد خالد كيفية تنفيذ الخطة فقال : (أنا أرى قبلة يدوية بمجرد نزول من العربة والثانية وراها على طول وعبد الحميد يضرب واحدة من العربة والرابعة للدفاع ثم تقدم ، عبد الحميد وعطا من جهة يمين بالنسبة لنا وأنا في المنتصف وحسين في الشمال) .

ولكن مرتكبها قد يكونون متأولين) .. أى يجوز أنهم قرأوا أو استندلوا على أنه حلال قتل السادات ..
لكنه أضاف : أما فى منهاجى وشرعى فإن ما حدث حرام !

أكثر من ذلك أعلن محمد عبد السلام أنه مستعد أن يواجه خالد ورفاقه بكل ما قالوه !
وقبل أن يكمل المحقق .. طلب محمد عبد السلام توكيل عام .. وحلّد اسم المحامى وعنوانه
واستجيب لطلبه .. وفى فجر اليوم التالى (١٦ أكتوبر) كانت هناك قوة من الأمن تطرق باب
المحامى ... وتقبض عليه !

فى مساء اليوم التالى .. بالضبط فى تمام الساعة السابعة مساء عرض على النيابة محضر مؤرخ ١٥
أكتوبر ١٩٨١ ، تضمن أقوال محمد عبد السلام فرج أمام رائد المخابرات الحربية أحمد حلمى وبعد
قليل كان فى الطريق إلى النيابة محضران آخران بأقوال إضافية .. وفى هذه المحاضر الثلاثة سجل
محمد عبد السلام اعترافاته التفصيلية .. اعترف بزيارة خالد .. وتدمير الأسلحة والذخيرة .. وكيفية
الحصول على القنابل .. وذكر لأول مرة اسم كل من نبيل المغرى وعبود الزمر وطارق الزمر .. وهكذا ..
جاءت ف قدم « ما أسمى بتنظيم الجهاد فى القضية .. خالد يشير إلى عبد السلام فرج .. وعبد السلام
فرج يشير إلى أقطاب التنظيم .. ومن السهل بعد ذلك أن نفسر لماذا تضاعف عدد المتهمين فى قضية
اغتيال السادات وزادوا بكثير عن عدد المتفذين المباشرين ؟ !

على أن محمد عبد السلام فرج عاد - أمام النيابة العسكرية يوم ١٧ أكتوبر - وأكرر هذه
الاعترافات .. نفى كل ما جاء فى أوراق المخابرات العسكرية جملة وتفصيلا .. وقال ببساطة : ان هذه
الأقوال أملت عليه تحت وطأة التعذيب الشديد .

وكان التعذيب واضحا عليه .. وقد استمر ذلك التعذيب فيما بين مرحلة عرضه على النيابة
العسكرية .. ونيابة أمن الدولة .. وتنقله بين السجون .. استمر التعذيب حتى مثل من جديد أمام اللواء
غفار شعبان .. وقال له :

« أنا استخرت الله عز وجل فشرح صدرى لأن أتكلم وأشرح موقفنا الشرعى وأثبت أننا دعاة
حق) !

ثم فجر ... قبلة دوت فى أرجاء التحقيق ..
قال :

« أنا المشارك الرئيسى فى عملية اغتيال الرئيس !

س : لماذا ؟ لماذا اعترفت الآن ؟ !

ج : لأن الأمر أصبح أمرا واضحا للجميع وأنا لا أتكر منه بعد أن اتضح للجميع !

لماذا أنكر محمد عبد السلام فرج .. وأصر على إنكاره ٣ أسابيع رغم المهانة والتعذيب ، ثم عاد
واعترف ؟

هل كان يخشى من نهاية مأساوية تقضى على الجماعات الإسلامية التي كان أول من ساهم في قيامها وهو طالب .. ورعاها بعد تخرجه ودعمها بعد تعيينه في إدارة الجامعة وأصبح قريبا من الطلاب ؟
لقد قيل إن كل خيوط الجماعات الإسلامية - على مستوى البلاد - كانت تتجمع في يده .. وإنه نصح بأن يحافظ على حياته ! ويحترف .. وكفى تعذيرا :

وقيل إنه انتظر زحف الجماعات الإسلامية من أسبوط إلى القاهرة بعد يوم ٨ أكتوبر .. وعندما لم تأت أحس باليأس (١٠) !

هل كان الإصرار على الإنكار ينجيه .. أم أنه لم يجد فائدة من الإنكار ؟
من الناحية القانونية لم يكن مؤكدا أن الإنكار ينجيه .. فالغالب أن المحكمة كانت ستأخذ باعترا ف خالد ورفاقه عليه .. (خاصة أن هذه المحكمة ، محكمة عسكرية .. استثنائية .. وعليا)
وربما كان السبب .. أن كثيرين عابوا عليه إنكاره وكذبه وهو رجل مسلم ، يتمسك بإسلامه .. وداعية وخطيب ومفسر .

وربما يكون قد استند في موقفه إلى سند شرعى يبيع له ما فعله ، طالما يحقق له ذلك النجاة !
إن أحدا لم يعرف حتى الآن سر هذا الموقف الإنقلابى ل محمد عبد السلام .. وحتى أعدم لم يكشف هذا السر بنفسه لأحد .. لكن .. من المؤكد أنه كان - طوال المحاكمة - رابط الجأش .. قليل التأثر .. وكان أكثر المتهمين هدوءا وإثباتا وتفكيرا .

□ □

كان من السهل بعد اعترافات محمد عبد السلام فرج أن تمتد ذراع التحقيق إلى الآخرين من أعضاء تنظيم الجهاد .. بل .. وأن تمتد الذراع إلى عائلاتهم .. فقد قبض على شقيقة خالد التي كان يقم عندها (زوجة حامد سعد رشوان) وقبض على زوجة عبد الحميد ، وعلى زوجة محمد عبد السلام .. وتحفظ عليهن في أماكن خاصة لا يدخلها الرجال

وهكذا ...

اتسع نطاق القضية .. وتضخمت أوراقها .. وبدت أكبر من أن تكون قضاء وقدر !

(١٠) بعد اغتيال السادات ترك محمد عبد السلام فرج القاهرة وسافر إلى قريته التي قبض عليه فيها .. ولم يثبت أنه سافر إلى أسبوط قبل الأحداث الشهيرة التي وقعت هناك يوم ٨ أكتوبر - صباح يوم عيد الأضحى .. كما أنه لم يهد إلى القاهرة إلا مكبلا بالأصفاد .

أمام الكاميرا

كان (السادات) يدمن (الكاميرات) .

كان يعرف سحر الأضواء ، وتأثير (التلفزيون) ، وخطورة (الأقمار الصناعية) التى تنقل كل ما يجرى فى العالم - بالصوت والصورة وفى التو واللحظة - إلى غرف النوم .

وكان يعرف زوايا وخبايا التصوير .. وكان يختار (الملابس) المناسبة .. و (لديدكور) المناسب قبل أن يعطى إشارة البدء ، وتلدور الكاميرات ^(١) .

فى قرينه (ميت أبو الكوم) كان يختار (أريف) كديكور ، والجلباب والعباءة كثياب ، قبل أن يروى - أمام كاميرات التلفزيون - قصة حياته .. وفى (الإسماعيلية) كان يرتدى ملابس (سيور) ويختار الخضرة والمياه والسفن العابرة ، كخلفية تصوير مناسبة وهو يدلى بتصريحاته للمراسلين الأجانب .. وفى زيارته لإحدى مزارع الدواجن ارتدى (بالطو) أبيض ووضع على رأسه (خوخة) من (البلاستيك) - كالتى يستخدمها عمال المناجم - وأمسك بدجاجة وراح

(١) من المعروف أنه فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ كان الفريق أحمد إسماعيل الذى رقى لرتبه مشير لهما بعد - وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة ، وكان الفريق سعد الشاذلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة بينما كان اللواء عبد الغنى الجمسى رئيسا لهيئة عمليات القوات المسلحة .

ومع ذلك خلت - تماما - الصور التى نشرت للسادات وهو يدبر المعركة فى غرفة العمليات ، مرتبيا بزته العسكرية المرموعة بالتيارين ، خلت من شخص زنى الأركان الفريق سعد الشاذلى بينما تواجد بها الفريق أحمد إسماعيل إلى اليمين واللواء الجمسى إلى اليسار .

ولعل أحدا لم يعرف أن هذه الصور قد التقطت بعد المعركة بفترة طويلة فى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٧٣ ، إذ تحركت بعض السيارات المظاة بالساتر وبدخلها بعض الصحفيين لإنجاز مهمة لم يفصح عنها أحد .

واكتشف الصحفيون أنهم يدخلون إلى غرفة العمليات الرئيسية للقوات المسلحة ، ويهروا بالأضواء التى غلغأ المكان ، وحارت بهم التفسيرات بل كادت تغلق عندما شاهدوا عددا من كاميرات السينما والتلفزيون وبعض من الأمريكان فى المكان .

وكانت المفاجأة عندما راح اخرج يوجه البطل (السادات) ليقوم بدوره فى الفيلم الممد لإحدى شبكات التلفزيون الأمريكى ، وهو (أى السادات) يدبر المعركة . لها هو يمسك سماعة التليفون الآخر بيده اليمنى بينما سماعة التليفون الأسود بيده اليسرى وعسا المارشالية يشي بها إلى مواضع مختلفة من الخريطة .. ويضحك تارة ويقطب أخرى .. ثم يلقى نظرة على ورقة يدخل بها أحد الكومبارس .. ويوقع عليها .. إلى آخر ما تصوروه اخرج الأمريكى لازما لحبكة الفيلم .

يضغط بأصابعه على مؤخرتها ، وطلب من المصور أن يقترب بعدسة الزوم (عدسة تقرب المسافة دون أن تتحرك الكاميرا) وأكد بذلك أنه لا يدمن التصوير فقط وإنما يفهم في أسرارها أيضا !
لقد كان (السادات) أول حاكم في تاريخ مصر يأق مسلحا بالكاميرات وبطاريات التلفزيون !!
لذلك .. لم تكن صدفة أن يقتل وسط أصوات الرصاص والقنابل والكاميرات .. ولم تكن صدفة أن يتخلف عن الحادث عدد كبير من الجثث والصور وأفلام الفيديو .

وقد كانت الصور وأفلام الفيديو أحرزا في القضية .. وكانت جزءا من ملفها الضخم .

ففى الساعة الثانية من ظهر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٨١ ، حرر اللواء (عز الدين رياض) من إدارة (المدعى العام العسكرى) محضرا مستقلا ، رصد فيه مشاهد أفلام (الفيديو) التى التقطت للحادث .. وضم المحضر إلى أوراق القضية .

وكانت المشاهدة قد تمت في مكتب (المدعى العام العسكرى) .. بحضور مندوب عن (المخابرات الحربية) قام بإحضار أربعة شرائط ، وتولى مهمة تشغيل جهاز (الفيديو) .. وثبتت بعض المشاهد .. حتى يمكن - كما يقول المحضر - التركيز على تحركات ، وتصرفات (الحناة) وحساب الزمن الذى استغرقه ارتكاب الحادث .. ورصد مقاومة الحرس ورد فعله والتعرف على المجنى عليهم وإصاباتهم ، إن أمكن ذلك .

وكانت الشرائط الأربعة قد صورت بكاميرات التلفزيون (المصرى) ، و (الإنجليزى) ، و (الأمريكى) وتلفزيون (ألمانيا الغربية) ..

وحسب محضر (المشاهدة) تعرض - فيما يلى - لتابع اللقطات في هذه الشرائط ..

الشرط المصرى :

يبدأ بظهور الطائرات المشتركة في العرض^(١) .. أنز الطائرات يختلط بصوت فرقة ... ثم ... بصوت طلقات رصاص متتابع .. أقرب لأصوات الرصاص المنطلق من مدفع (رشاش) أو بندقية آلية .. تظهر صور مشوشة .. دخان يتصاعد من منطقة (المنصة) ويبدو صادرا من داخلها ... أفراد يتحركون في اتجاه المنصة .. تحت المنصة يظهر شخصان ، يجريان ، أحدهما إلى اليمين والآخر إلى اليسار ، وسرعان ما يختفيان من أمام الكاميرا دون أن يتمكن أحد من تبين ملاحظتهما أو هويتهما .. أصوات صرخات .. أفراد يتحركون أمام المنصة ويشهرون سلاحهم .. أصوات طلقات نارية .. أحد الجناة يرجع إلى الزواء خطوتين من أمام المنصة .. ثم يعود للضرب والتصويب ناحية المنصة .. بجواره شخص آخر واضح أنه من الجناة أيضا .. الضرب ينتهى ..^(٢)

الكاميرا تستقر على المنصة .. تظهر كراسى ساقطة ومقلوبة وأفراد ينبطحون على الأرض .. شخص

(١) اختار كاتب المحضر هذه اللحظة لحسب - كما قال - زمن ارتكاب الحادث واستخدم لللك ساعة عادية بها عقرب لوان .

(٢) حتى هذه اللحظة استغرق الزمن ٤١ ثانية بالضبط .

ممدد على ظهره على سلم المقصورة الأيمن بالنسبة للجالس فيها (١) .. شخص يرقد على الأرض داخل المنصة يبدو أنه (فوزي عبد الحافظ) السكرتير الخاص للسادات .. يظهر العميد (أحمد سرحان) من رئاسة الجمهورية ، يتحرك وهو سليم .. يظهر وزير الدفاع وعلى وجهه إصابة بسيطة وآثار دماء على وجنته اليسرى .. نسمع صوتا يقول :

(الرئيس أين ياخونة .. يا ولاد الكلب) ؟ !

يظهر شخص يرتدى ملابس (التشريفة) وهو ينكفيء على الأرض .. يظهر (محمود عبد الناصر) جالسا على الأرض ويمد ذراعه اليمنى المصابة لإصابة بليغة .. كسر كامل على ما يبدو .. يظهر شخص آخر يرتدى ملابس (التشريفة) ومنكفئا هو الآخر على الأرض ، ويده تحتلج اختلاجة ضعيفة ، يشبه في أنه الرئيس الراحل ، إذ أن وجهه ليس ظاهرا .. ويظهر شخص عار من الملابس ، وهو يرقد على الأرض .

تخرج الكاميرات من المنصة ، وتطارد بعدساتها أشخاصا تجرى من بعيد .. تقطع الكاميرا على شخص راقد بلا حراك ، يرتدى (عمامة) وفيما يبدو أنه (عربى) الجنسية .. وفي النهاية صورة جندي من جنود الحرس الجمهورى يسك بندقية ويواجه الكاميرا .. ومن خلفه جندي آخر يعطى له ظهره .

الشريط الإنجليزي :

يبدأ بظهور ثلاث عربات (لورى) تجر خلفها مدافع .. العربة الأمامية تبدو واقفة .. على ظهر هذه العربة فردان لم يتبين ملامحهما .. الفردان يقفان وفي يد كل منهما (شىء) يبدو أنه بندقية .. الفردان يطلقان الرصاص بصوت مسموع .

شخص يندفع من ناحية باب (العربة) التى تحمل الشخصين .. يندفع هذا الشخص من ناحية الباب الأيمن للعربة .. يتقدم عدة خطوات بسرعة .. يتوقف فجأة .. يلقي بشيء في يده ... يستدير ناحية العربة .. يتناول شيئا .. ثم ... نسمع طلقات رصاص متتابعة .

ثلاثة أشخاص يحملون سلاحا .. يجرون منسحبين من أمام المنصة .. شخص آخر يجرى في نفس الاتجاه .. يظهر في نفس المشهد ، شخص يأتى - وهو يعدو - من ناحية النصب التذكارى ، ويده اليمنى ممتدة أمامه بمسدس يصوبه الى الأشخاص الذين ينسحبون .. شخص ثالث يجرى في نفس الاتجاه .. أربعة أفراد من الحرس الجمهورى يحملون بنادقهم ..

داخل المنصة الرئيسية مصابون وقتل ومقاعد مقلوبة !

الشريط الأمريكى :

عربة لورى .. شخص يغادرها .. شخصان يقفان على ظهرها بمسكان سلاحا .. صوت طلقات

(١) فيما بعد ثبت أنه (محمد رضوان) المصور الصحفى برئاسة الجمهورية .

نارية .. ثلاثة أشخاص يجرون في اتجاه المنصة يحملون أسلحة تشبه البنادق .. شخص رابع يتبعهم في نفس الاتجاه .. شخص مدني يتجه يسارا في اتجاه المنصة .. شخص يجري من يسار الكاميرا .. يتجه إلى اليمن الكادر .. على بعد أمتار منه ثان .. ثم ثالث تحركات لأشخاص كثيرين .

شخص مسجى على ظهره على سلم المقصورة الأيمن .. لقطة قريبة لوجهه .. آثار طلقة في منتصف جبهته بين عينيه .. هو - على ما يبدو - المرحوم محمد رشوان .

كردون من الحرس الجمهوري .. تظهر البنادق في أيدي الحرس .. جنود وضباط من الشرطة العسكرية .. سيارة ملاكى تجرى بسرعة .. يوفرف على السيارة علمان من الأمام .. سيارات أخرى تتبعها .. سيارة (جيب) تتحرك وعليها جنود ، ويبدو أنها تحمل أحد الجناة .. تتحرك (الجيب) من ناحية باب الخروج من منطقة العرض .

الشرطة الألمانية :

الرئيس (السادات) يشعل (الباب) .. خلفه مباشرة يقف اللواء (حسن علام) .. عربة لورى تسير في طريق العرض العسكري .. تتوقف .. شخص يأتي من ناحية بابها الأيمن .. وجهه في اتجاه المنصة .. يلقي شيئا .. يعود إلى العربة .. شخصان ينزلان من على ظهر العربة ... ثلاثة أشخاص يتقدمون جريا ناحية المنصة .. شخص منهم يقف أمام المنصة ومعه سلاح .. يصوب سلاحه في اتجاه المنصة .. ثلاثة أشخاص يجرون منسحبين من أمام المنصة ، ناحية اليمن شخص يجري من يسار الكاميرا حتى يمينا .. شخص آخر يتبعه .. شخص ثالث يلحق بهما .. شخص مدني يأتي من ناحية النصب التذكاري ويطلق النار من مسدسه في اتجاه المارين .

وتنتهى الشرطة .

وتعاد المشاهدة بالسرعة المعتادة والسرعة البطيئة (سلو موشن) .. وتقرر النيابة العسكرية الاعتقاد على الشريط (المصرى) في حساب الزمن الذى استغرقه الحادث (٤١ ثانية) .. وتقرر أن الأشرطة جميعها تتكامل وتتطابق في كثير من المشاهد ، والأحداث التى نجحت في تسجيلها .

وطبقا لهذه الشرائط يكون تسلسل الأحداث قد بدأ بتوقف عربة اللورى الأولى .. التى نزل منها أحد الجناة .. وتقدم خطوتين أو ثلاث بسرعة ، وألقى شيئا ثم عاد إلى العربة والتقط شيئا وعاد من جديد - جريا - إلى المنصة .. وفي نفس الوقت كان فردان من الجناة واقفين على ظهر العربة يطلقان النار من سلاح يشبه البندقية .. ثم نزلا إلى الأرض وتقدما مع ثالث نحو المنصة وفى أيديهم جميعا الأسلحة ..

ولم تستطع هذه الشرائط أن تميز وجود الجناة وإن أظهرت أن اثنين منهم يميلان إلى الضخامة وقوة البنية ... وأن أحدهم كان عازى الرأس .. ولم تمكن الشرائط النيابة من ضبط تسلسل تحركات الجناة

أمام النصبة ولم تثبت وجود مقاومة لهم حتى لحظة انسحابهم ... ولم تميز نزع السلاح المستخدم .. ولم تجمع في النقاط صورة واضحة للسادات ، وإن أمكن التعرف عليه واقدا على الأرض بطريق الاحتمال والاستنتاج !

وقد حرزت الشرائط الأربعة على ذمة القضية وقدمت إلى المحكمة .. التي اعتبرتها دليلا يؤخذ بما فيه .

لكن .. في جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٨١ ، فوجيء الدفاع بورود مظروف أصفر (أميري) .
(مشمع بالشمع الأحمر) في خمسة مواضع ، عليه (خاتم) يقرأ (جعفر أبو الحمد) مدون عليه :
أن بداخله (فيلم فيديو كاسيت ماركة سوني - ٢٥٠ مسجل عليه مونتاج استشهاد السيد الرئيس) .

ووجه المفاجأة هنا أن الاسم الذي على الخاتم لم يرد من قبل في محضر عرض أشرطة الفيديو .. ولم يكن اسم الشخص الذي فتح المحضر بالطبع .. كما أن محرر المحضر لم يثبت فيه أنه أعاد (تحريز) الأشرطة ووضع عليها أختاما من أى نوع .. والاحتمال الوحيد هنا ، أن يكون مندوب (المخابرات الحربية) الذي أدار الأشرطة هو الذى وضع الأختام عليها .. وهذا بالطبع إجراء غير قانوني .

وفي هذه الجلسة عرضت الأفلام بمقاعة المحكمة .. وبعد العرض سأل رئيس المحكمة ، خالد الاسلامبولي :

« يا خالد .. هل لديك تعليق على ما شاهدته في هذه الأفلام ؟

فقال خالد :

« اننى أترك التعليق للمحامى !

وتكرر نفس السؤال على عبد الحميد وعطا وحسين .. وكانت إجاباتهم نفس إجابة خالد .

وقرر الدفاع أن يزجح ملاحظاته على الأفلام .. وأن يتولى عرضها على هيئة المحكمة (عبد الحليم رمضان) نيابة عن الدفاع والتهمين .. فقال :

أنا مضطر بعد مشاهدة هذه الأفلام إلى القول بأن ما أذيع مونتاج لهذه الأفلام والمونتاج بالطبع يعنى التدخل .. ويفسد الدليل .

تدخل ممثل الإدعاء مقاطعا :

« الفيلم المصرى لم يحدث له مونتاج !

فقال الدفاع :

« إن المونتاج يعنى ان ما شاهدناه مجموعة صور من أشرطة مختلفة أو من شريط واحد ، تم الربط بينها بالوسائل الفنية ، ويعنى ذلك - واقعيًا - فى علم الناس كافة وفى علم الفنانين خاصة أن هناك

مشاهد استبعدت من هذه الأشرطة ، وقد يكون ما استبعد منها لاثبات أن الحادث كان يهدف للقضاء على كل الموجودين بالنصبة من مسئولى الدولة .

وأضاف :

• إن الصور لا تظهر أبداً ملاح أى من الجناة .. كما أن السيارة التى كان يقف فوقها هذان الشخصان لم توضح الصور ماركتها ولا رقمها ولا ملاحها .. ولا يمكن القطع بذلك تحديدا .

قاطعته رئيس المحكمة .. قائلا :

• إن ما يديه الدفاع يدخل فى عداد المرافعة وليس من باب التعليق على الدليل الذى طرح بالجلسة .. كما أن قرار المحكمة كان مقصورا على تعليق المتهمين الأربعة الأول ، ودفاعهم فقط !

فرد الدفاع :

• إن الأفلام لم يظهر منها واقعة إلقاء القنابل .. لا صوتا ولا صورة .. لا مكانا ولا هدفا .. ولم تظهر الصور الحدث الأساسى ، وهو كيفية إصابة الرئيس الراحل .. ولا كيفية توجيه النيران إليه .. وهذا هو لب القضية .. ولذلك فالصور عديدة أجدوى .. لأنها لم تظهر شخص القاتل ولا شخص الجنى عليه .

ومن المعروف أنه قد تم تصوير مكان الحادث فوتوغرافيا ، أثناء معاينة النيابة العسكرية للحدث ، وكان ذلك فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ (بعد الحادث بيومين) .. كذلك أعيد تمثيل الواقعة من جديد (بنفس الأدوات والأسلحة التى استخدمت من قبل ، وجرى تصوير هذه التمثيلية فوتوغرافيا .. فهل جرى تصويرها بالفيديو أيضا ؟ ! وهل استخدمت لقطات من هذا الفيلم الجديد ولصقت (بواسطة المونتاج) على الأفلام الأولى الواقعية ، التى عرضت أمام النيابة العسكرية وأمام المحكمة ؟

ومما لاشك فيه أن هناك بعض التناقض بين الشروط التى عرضت أمام الإدعاء العسكرى وبين تلك التى شاهدها المحكمة .. فحسب محضر المشاهدة الذى كتب بمعرفة النيابة العسكرية تظهر أفلام الفيديو شخصا كان عاريا فى النصبة .. وهو ما لم يظهر أبداً أثناء عرض الأفلام أمام المحكمة .. وهذا يعنى واحدا من احتمالين : إما التدخل فى هذه الشروط بالمونتاج وأما أن يكون ما عرض أمام المحكمة الفيلم الذى صور عند إعادة تمثيل الحادث مع بعض المشاهد من أفلام أخرى .

وهكذا .. شك الدفاع فى قيمة شرائط (الفيديو) كدليل .. وكان ذلك بعد ١٠ أيام بالضبط من تشككه فى دليل آخر .. من نفس الطراز تقريبا ..

ففى جلسة ٩ ديسمبر ١٩٨١ قدمت النيابة العسكرية لهيئة المحكمة ١٠ صور فوتوغرافية ، قالت عنها : إنها تصور الحادث .. وعلى ظهر كل صورة كتبت النيابة شرحا لها .. وتعليقا يصفها .. وذلك على النحو التالى :

• الصورة الأولى : عبد الحميد بندقية آلية فى الأمام .. خالد برشاش قصير فى الخلف .

- الصورة الثانية : عبد الحميد على السلم اليمين .. خالد على المنصة .
- الصورة الثالثة : عبد الحميد على اليمين .
- الصورة الرابعة : عبد الحميد ينزل من السلم .. خالد أمام المنصة .
- الصورة الخامسة : عبد الحميد يقف تحت السلم .. خالد يقترب من المنصة .. حسين يلمس طاقية (١)

• الصورة السادسة : خالد أمام المنصة .. عبد الحميد يتوجه الى أمام المنصة .. حسين يتحرك لصعود سلم المنصة الأيسر وجندى يتكئ على وجهه على السلم الأيسر وهو من الحرس الجمهوري .

• الصورة السابعة : على اليمين طاول يتقدم للمنصة .. على اليسار عبد الحميد يطلق الرصاص .. خالد يثبت أمام المنصة .. حسين يتوجه الى المنصة بعد أن عدل عن صعود السلم .

• الصورة الثامنة : عبد الحميد وطاول يكملان إطلاق النار على المنصة .

• الصورة التاسعة : عطا طاول وعبد الحميد يكملان إطلاق النار .. حسين لا يزال يتقدم الى المنصة .

• الصورة الأخيرة : بدون تعليق ١

وقد أضاف الدفاع على هذه التعليقات (التى ننشرها بالنص) تعليقات أخرى على الصورة الثانية والرابعة والخامسة .. تفيد وجود شخص (غير الجناة) يطلق النار من الخلف !!

وأمام المحكمة ، قال الدفاع :

• إن كل هذه الصور شاحبة .. غير واضحة .. ليس فيها صورة واحدة تحدد ملامح متهم واحد من المتهمين !!

ورفض الدفاع الاعتداد بأى واحدة منها .. ودفع باحتمال أن تكون قد التقطت من بعد للمجموعة التى قامت بتمثيل الحادث .. ودلل على ذلك بأن الصورة الخامسة وصفت الشخص الذى يرتدى الطاقية بأنه حسين عباس ، فى حين ثبت أن حسين عباس ألقى بخروخته من فوق العربة ولم يكن يرتدى طاقية .

ومادما قد كررنا — أكثر من مره — هنا الإشارة إلى (التمثيلية) التى جرت لإعادة تصوير الحادث .. فإنه لا مفر — على ما يبدو — من أن نعرف كيف جرت أحداث هذه التمثيلية^(٥) !

فى الساعة الواحدة وخمسة وثلاثين دقيقة من بعد ظهر يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ ، إنتقل رئيس النيابة العسكرية ، العقيد (حسين عبد القادر حسن) ومعه مساعد (وصول) يسمى (ممتاز) إلى ساحة العرض العسكرية (بمدينة نصر) برفقة اللواء (عز الدين رياض) — الذى رصد من قبل مشاهدة (الفيديو) ووصفها فى (المحضر) الخاص بها .

(٥) سجلت هذه (التمثيلية) فى محضر خاص ، وأمامه رئيس النيابة (محضر مستقل بشأن إعادة تمثيلية لواقعة التحدى على منصة العرض العسكرية يوم ١٠/١٠/١٩٨١) وهذا المحضر . مصدقاً فى هذا الجزء .

وهناك كان في انتظارهم أفراد من المجموعة ٧٥ - مخابرات حربية .. قاموا بالتمثيل .. حسب تعبير النيابة العسكرية .. وفق تصور ضباط المخابرات ، ولقطات الصور والأفلام التي التقطت للحادث ، وعرضت عليهم .. فأحضرُوا عربة (نصر) - لورى ، صعد عليها ٨ أفراد من المخابرات الحربية .. جلسوا على نحو يتفق مع رواية الشهود .. فجلس من يمثل دور (عبد الحميد) خلف السائق .. وجلس من يمثل (عطا) خلف (خالد) في مواجهة (عبد الحميد) .. وجلس من يمثل (حسين) في أقصى يسار (المقعد) الذى يجلس عليه (عطا) في مواجهة (النصب التذكارى) ..

وكان هذا الترتيب - فى الواقع - مخالفا لما قرره شهود الحادث من ركاب العربة ١١ أوقفوا العربة فى ذات المكان الذى قيل إن عربة خالد توقفت فيه .. على بعد ٢٩ مترا من المقصورة (المنصة الرئيسية) وبدأوا .. فى تكرار ما حدث كما تصوره ..

بدأت التمثيلية بالتفاتة من (عطا) جهة المقصورة (ظهر لها) وألقى قبلة من داخل العربة ، وقعت على بعد ١٠ أمتار ثم وجه بندقيته - بعد أن وقف - إلى المقصورة .. ووقف معه حسين فى ذات الوقت (ظهره للمنصة طبقا لهذا التصور) وأطلق الاثنان النيران معا .. وأثناء ذلك قام الشخص الذى يمثل دور عبد الحميد بإلقاء خوذته خارج العربة من جهة النصب التذكارى .. وفى نفس الوقت نزل خالد من الكابينة وترك الباب مفتوحا ، وعلى بعد مترين من السيارة ألقى قبلة ، قيل إنها انفجرت على بعد متر ونصف من المقصورة وترك انفجارها حفرة صغيرة فى الأرض .. وقفز عبد الحميد من العربة ، من وسط عطا وحسين واتجه ناحية المنصة بعد أن ألقى القبلة التى كانت فى يده ، سقطت على بعد ٣ أمتار من سور المنصة ^(٦) . وتقدم عبد الحميد خالد بخمس خطوات وعلى يساره بخطوتين .. ووجهها نيرانها إلى المقصورة .. ثم تقدم عبد الحميد إلى مدخل المقصورة الأيسر وصعد الدرج الثالث موجها بندقيته فى اتجاه السادات .. ووصل خالد إلى سور المنصة ووقف مرتكزا على السور أمام مكان تواجد الرئيس الراحل .. وقرر عطا وحسين النزول .. تأخر حسين ٣ ثوان بسبب وقوعه بين العربة والمدفع .. ثم تقدم الاثنان فى اتجاه المنصة .. ليجدا خالد يتعامل مع رجال الحرس الذين وجهوا نيرانهم إلى عبد الحميد . الذى اتجه إلى مكان خالد ليعطيه الفرصة للتقهقر إلى الخلف لانحشار طلقة فى مخدعه ..

كانوا واقفين أمام المنصة .. عبد الحميد فى اليمين .. عطا فى اليسار ^(٧) وحسين يتجه إلى السلم الأيمن .. وبعد أن وصل إليه حسين عاد إلى منطقة الوسط .. ثم بدأت عملية الانسحاب للجميع من بين المنصة .. خالد .. ثم عبد الحميد فحسين ، فعطا بفارق ٤ خطوات بين كل منهم والآخر .. استغرقت التمثيلية ٣٥ ثانية .. مع ملاحظة أن التمثيل لم يتضمن إطلاق نار فعلى .. ومن ثم لم يحسب الوقت الذى استغرقه إطلاق الرصاص وإلقاء القنابل .. ولم تشر التمثيلية الى القبلة الرابعة

(٦) ترتيب القنابل على هذا النحو كىس والحقا .. فلقبلة التى أطلقها عطا لم تكن الأولى (كما صورت التمثيلية) وإنما .. كانت الثالثة
قبلة أطلقها عبد الحميد وليست الثالثة !!
(٧) بالمسبة للجاسين فى المنصة .

(التى قيل إنها أُلقيت داخل المنصة ولم تنفجر وقال خالد إنه ألقاها دون نزع الفتيل لإثارة الرعب فقط) .. ولم تشر أيضا إلى التوقيت الذى ترك فيه حسين سلاحه إلى خالد .. ولم تشر كذلك إلى توقيت إصابة عبد الحميد وعطا وخالد .. ولم تحدد — وهذا هو الأهم — كيف سقط السادات قتيلا ؟ ولا متى ؟ !

والغريب أن هذه التمثيلية جرت بعد وقت بعيد نسبيا (٩ أيام) .. وقد كان من الممكن أن يكون العذر مقبولا لو كان سبب التأخير أن يقوم المتهمون أنفسهم بالتمثيل .. وهذا ما يسميه القانون (إعادة معاينة الحادث) .. لكن .. ذلك لم يتم .. ولهذا طعن المحامون فى صحة هذه التمثيلية أمام المحكمة .

على أن ذلك لم يمنع الاستفادة من محضر (التمثيلية) فى تقديم بعض الحقائق ... منها أن السادات كان يجلس فى منتصف المقصورة تماما ، وملاصقا لسورها الأمامى .. ومنها أن طول المقصورة يصل إلى ٧٠ مترا ، وعمقها — حتى الباب الزجاجى — ١٩ مترا .. ولها من اليمين واليسار سلمان ، كل سلم يتكون من ٥ درجات .. وينتهى العمق بقاعة على جانبيها أبواب خشبية تؤدي الى استراحات .. وفى نهاية هذه القاعة أبواب زجاجية كان أحدها مكسورا .. وهذه الأبواب الزجاجية تؤدي إلى الساحة الخلفية للمنصة بكاملها ولم يحدد المحضر من الذى كسر الباب .. وإن كان النقيب (روف توفيق عمار) — أحد عناصر المخابرات — قد قرر أنه كان متواجداً خلف المنصة الرئيسية يوم العرض ، حيث كانت تتمركز مجموعة الإرهاب الدولى التابعة للحرس الجمهورى ، وتتخذ لها مكانا على جانبي الرصيف الدائرى (خلف المنصة) على مسافة ٨٠ خطوة من الجزء الأمامى للمقصورة ، حيث كان يتمركز السادات !

شاهد مالک !



فجأة .. دخل القضية .

فجأة .. خرج من القضية .

بلون مقدمات تردد اسمه بين قفص المتهمين ومنصة المحكمة ومقاعد المحامين . وبدون أى نتائج قانونية خرج من القضية كما تخرج الشعرة من العجين .

هو ضابط مهندس برتبة مقدم فى الجيش المصرى اسمه بالكامل ممدوح عزم حسن أبو جبل .. وشهرته ممدوح أبو جبل . والاسم غير معروف تقريبا لغير الذين تابعوا القضية .. لكنه كان بمثابة اللغز بالنسبة للذين تابعوا القضية .. لم يأت اسمه على لسان خالد الاسلامبولى رغم سؤاله عنه أكثر من مرة .. ولم تأت سيرته فى أقوال عبد الحميد ، وعطا وحسين أمام النيابة العسكرية .. ولم يشر إليه محمد عبد السلام فرج ، ولا عبود الزمر ، ولا أى شخص من الذين فملتهم التحقيقات .. فى الفترة من ٨ - ٣١ أكتوبر ١٩٨١ .

لكن ...

فى ٣١ أكتوبر .. بالضبط فى الساعة العاشرة صباحا .. فوجئ كل أطراف القضية بنائب المدعى العام العسكرى (اللواء مختار شعبان) يبدأ التحقيق فيما قيل إنه بقرار مقدم من المقدم ممدوح أبو جبل بتاريخ نفس اليوم .. ٣١ أكتوبر ١٩٨١ .

وبناء على هذا التقرير فتح التحقيق معه .

قال أبو جبل للمحقق :

— إنه بدأ الإلتزام (يقصد الإلتزام دينيا) فى بداية السبعينيات ... أى قبل أحد عشر عاما تقريبا من واقعة اغتيال السادات ... وفى عام ١٩٧٧ بدأ يواظب على خطب ودروس « الدعاة » أمثال الشيوخ كشك والبدرى والملاوى وطه السماوى ... واعتنق فكر الحاكمية .

وحسب أقوال أبو جبل : إنه فى شهر مارس ١٩٨١ ، التقى بالملازم أول عطا طابيل رحيل ، أثناء تواجدهما معا فى مسجد الوحدة العسكرية التى كان يخدم بها .. وتعرفا .. وبقاها .. وأحس كل منهما

بالتزام الآخر .. ومن خلال عطا تعرف أبو-جبل بمحمد عبد السلام .. ولم يمض الوقت طويلا حتى تمتعت جذور العلاقة بين أبو جبل ومحمد عبد السلام ، وراح كل منهما يزور الآخر زيارات لما معنى .. حتى وصل الأمر إلى حد انضمام أبو جبل إلى جماعة محمد عبد السلام التي عرفت فيما بعد باسم تنظيم « الجهاد » .. وكانت إحدى مهام أبو جبل مد الجماعة بالأسلحة والذخائر التي تحتاجها .

أبو جبل يواصل روايته ... يقول :

— في ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ حضر إليه عطا طائيل ومعه ظافر (الاسم الحركي لخالد) وركب معه سيارة عبد الحميد الذي لم يكن يعرفه ، وتوجهوا إلى سكن عبد الحميد ، حيث وجدوا محمد عبد السلام ... بعد ثوان من التحية .. بدأ خالد يتحدث في خطة الاغتيال .. قال خالد لهم : إنه سيقرب من المنصة بالعربة لمسافة ٢٠ مترا ، ليصوبوا جميعا النيران على الرئيس والنائب وباقي القيادات بتركيز ١٢ .. وما إن انتهى خالد من شرح خطته ، حتى طلب هو وزملاؤه إمر ضرب نار ، وخزنة رشاش بور سعيد وانفض اللقاء .. وبعد أيام حضر إليه عطا وطلب منه ١٠٠ جنيه ، سلمه منها ٥٠ جنيا .. وفي نفس اليوم أحضر الذخائر المطلوبة منه من مخلفات المعهدة ، وسلمها إلى مندوب جاء اليه من محمد عبد السلام وهو صالح جاهين .

وتقفز أبو جبل فوق الأحداث ..

إنه — كما أضاف — قد وجد ورقة في بيته مكتوبا عليها « اتصل بأبو ابراهيم » .. وكان ذلك في يوم عيد الأضحى .. بعد أيام من الاغتيال .

ومن رواية أبو جبل نعرف أن « محمد عبد السلام أخفى عنه كل شيء متعلق بعبود الزمر » .. ومن تلك الرواية — التي جاءت على النحو السابق بسيطة وواضحة — نعرف أنه يدين المجموعة .. أو على الأقل تعطي تلك الرواية الانطباع بأن هناك تنظيما كاملا وراء عملية الاغتيال .. ويدعم هذا الانطباع ، ويؤكد ، قوله المدهل : « إن هناك ضابطا بحريا برتبة مقدم كان من الممكن أن يقوم بتسهيل هروب الإخوة للخارج » .



حتى ذلك الصباح ، لم يكن في أوراق التحقيق ما يشير إلى وجود علاقة بين أبو جبل وحادث الاغتيال .. وكان من الممكن — بالطبع — أن يظل أمره خافيا لو لم يتقدم هو بنفسه — كما فعلنا — إلى الإدلاء بأقواله .. كشاهد لإثبات .. فما الذي جعله يتقدم إلى جهة التحقيق ليقول ما عنده ؟ .. ما الذي أغراه أن يتحول من متهم إلى شاهد ؟ .. ما الذي جعله يضمن أن يخرج — كالشجرة من المعجن — من القضية ١٢ ؟

إن الدفاع حاول — فيما بعد — أمام المحكمة أن يكشف حقيقته .. وحقيقة من الذي يقف وراءه ؟ .. وقد كان ملفتا للنظر أن التقرير الذي قدم فيه اعترافاته والمؤرخ في ٣١ أكتوبر لم يتضمن — في أوراق التحقيق — ساعة تقديمه ، كالمعتاد في مثل هذه الأحوال .. وخاصة أن التحقيق معه كان في

نفس اليوم الذى قدم فيه التقرير .. وكان ملفتا للنظر أنه قال فى نهاية أقواله ، لتبهر الأسباب التى دفعته إلى تقديم التقرير :

« أنا أحسست بالذنب ، وندمت على تورطى مع محمد عبد السلام فرج ، وتيقنت أن من واجبى كشف النقاب عن كل ما يتصل بهذا المرض الفكرى لتجنب الأمة هذه الفتنة المظلمة ، وإتقاء لإزاحة الدماء فى هذا الوطن المفقدى وهذا البلد الآمن .. » .

كانت هذه العبارة — التى تمتلئ بالبكاء والندم — دعوة للتأمل .. ومفتاحا من مفاتيح حل هذا اللغز المفاجيء الذى أضيف إلى باقى ألغاز القضية .

إن من غير المتصور أبدا أن يكون الندم وحماية الوطن المفقدى هما السبب فى تحول أبو جيل من متهم إلى شاهد ملك^(١) فقد اعترف بتسليم التهمين إیر ضرب النار ، قال إنها من مخلفات (كهنة) عهدته^(٢) واعترف أنه دفع ٥٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه طلبها منه عطا طایل .

أى إنه لو كان نادما حقا .. وصادقا حقا ، لكان قد أبلغ عن التهمين فى وقت مناسب .. قبل الاغتيال .. لا بعده كما فهمنا .

ويؤكد ذلك العبارة التى قال فيها : إنه وجد « ورقة مالية مكتوبا عليها أتصل بأبو إبراهيم .. تليفون رقم ... » .. وكان قد أضاف « ولم أتصل وأبلغت ذلك لجهات الأمن الحرة .. » .. فقد كان ذلك فى تاريخ حدده بنفسه .. تاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨١ « يوم عيد الأضحى » ! فلو كان هذا التاريخ هو التاريخ الصحيح الذى أتصل فيه أبو جيل بالأمن الحرة ، وهو تاريخ لاحق لإرتكابه الجرائم التى أدت لاغتيال رئيس الجمهورية ، فلماذا لم تأت سيقته فى التحقيقات إلا بعد ٢٢ يوما فى ٣٠ أكتوبر ؟

إن القانون يعفى المتهم من العقاب لو أدى اعترافه — الذى يجب أن يكون قد بادر به — إلى كشف أدلة جديدة ، أو متهمين آخرين .. هذا صحيح .. لكن اعترافات وأقوال أبو جيل التى تمت فى ٣٠ أكتوبر ، لم تأت بمجديد .. فلم تؤد مثلا إلى إمالة اللثام عن خالد أو عبد الحميد أو عطا أو حسين ، الذين قبض عليهم بعد الاغتيال بدقائق .. ولم تؤد أيضا إلى إضافة أى جديد — غير معلوم — عن محمد عبد السلام فرج ، أو عن عبود الزمر الذى كان معروفا من قبل حتى للسادات نفسه ، والذى قبض عليه فى ١٣ أكتوبر ، وفش مسكنه — بعد القبض على نبيل المغربى — فى ٢٥ سبتمبر .. فلماذا أصبح أبو جيل شاهد ملك (أو شاهد إثبات) رغم عدم انطباق الشروط عليه ؟ سؤال لا إجابة عليه .. لكنه — على كل حال — يحمل كثيرا من الغمز والقلق ! !

□ □

(١) شاهد ملك هو الشخص الذى يكشف أسرار تنظيم كان يسعى إليه ، ولى العادة يكون بلاغه قبل وقوع الحادث لا بعد وقوعه كما فى هذه الحالة .

(٢) من الغريب أن خالد الإصلاحي قد احتاط من إیر ضرب النار التى أرسلها أبو جيل ، ولم يزع الاثر الأصلية من البنادق الثلاث التى استعملها عبد الحميد وعطا وحسين .

لقد قيل الكثير عن ممدوح أبو جبل من خلال تلك القضية — الفريدة من نوعها .
وكان كل ما قيل عنه احتمالات وتفسيرات تجمل الصدق والكذب .. الصواب والخطأ .. الوجود
والعدم !

قيل إنه يمكن أن يكون قد أبلغ عن واقعة الاغتيال قبل حدوثها .. لكن الذين تلقوا بلاغه لم يتحمسوا
له .. أو لم يكن من مصلحتهم الحماس له .
وقيل إنه أُرشد عن تنظيم للجماعات الإسلامية داخل القوات المسلحة ، صفى على أثره أفرادوه دونه
إعلان ولا ضجيج .

وقيل إنه كان حلقة الوصل بين خالد وجموعته ومن يهجم قتل السادات .. ولهذا فقد كُوِّفء
بإخراجه من قفص الاتهام إلى مقعد الشاهد .

وقيل .. وقيل الكثير ..

وكان أغلب ما قيل مثل الزيت الذى يضاعف من اشتعال نيران الشك والقلق في هذه القضية !

على أن الغريب الملفت للنظر هنا .. أن أبو جبل إن لم يكن من المفروض عقابه كمتهم ساعد في قتل
السادات ، فهو على الأقل كضابط في القوات المسلحة كان من المفروض عقابه لأنه « علم ولم
يلغ » .. إن قانون الأحكام العسكرية يعاقب أفراد القوات المسلحة على أى جريمة علموا بها ولم يبلغوا
عنها .. وقد علم أبو جبل بجريمة اغتيال السادات ولم يثبت أنه أبلغ عنها قبل وقوعها . والعقوبة هنا :
الإعدام .. فلماذا أفلت أبو جبل من هذه العقوبة .. وخاصة أننا عرفنا فيما بعد — أثناء المحاكمة —
أنه كان محجوزاً بالفعل في السجن الحرى .. وأنه كان — لخطورة موقعه — تحت حراسة مشددة !؟

والغريب هنا أيضاً .. أن أوراق القضية تتضمن مذكرة ترحيات ، أخذت رقم « سرى جدا » معنونة
« مباحث أمن الدولة » ومؤرخة ٢٠/١٠/١٩٨١ ، تتضمن معلومات عن أبو جبل ، لم تعرض على النيابة
العسكرية إلا في ١/١١/١٩٨١ ، أى بعد ١١ يوماً من تحريرها .. وقد قام رئيس النيابة العسكرية بالتأشير
عليها في ظهر الصفحة الأولى بكلمة « نظر » وتوقيع يقرأ : مقدم — رئيس النيابة العسكرية .

وتقول المذكرة :

— إن المتهم محمد طارق ابراهيم (ملازم طبيب بالقوات المسلحة) اعترف أن المذكورين بعد من
أعضاء التنظيم وهما :

١ - المقدم / ممدوح أبو جبل ويعمل بسلاح

٢ - مساعد / حمد ويعمل بسلاح

إذن فطبقاً للاوراق الرسمية فإن أبو جبل قد عرف لأجهزة الأمن .. وتم مخاطبة النيابة العسكرية بشأنه

في موعد سابق عن الموعد الذى قيل إنه قدم فيه تقريره وإعترافاته .. ولا نعرف لماذا تأخر عرض هذه المذكرة على النيابة العسكرية — فى هذه القضية الهامة — ١١ يوما ؟! ولا نعرف سر عرض هذه المذكرة فى نفس اليوم الذى قدم فيه أبو جبل تقريره بنفسه !؟

إن الأمر كان يفرض عرض مذكرة مباحث أمن الدولة على النيابة العسكرية فى نفس اليوم ، أو فى اليوم التالى على الأكثر .. ثم تأمر النيابة بالمجموعة ٧٥ مخابرات عسكرية (التى تتولى مهمة إلقاء القبض وإحضار المتهمين فى القضية) بضبطه وإحضاره كمتهم ، دون أن يتأجل ذلك حتى ٣١ أكتوبر (نفس تاريخ تقريره) فيترك حتى يأتى بنفسه ، ويعامل كشاهد إثبات !

□ □

وتزداد الغيوم كثافة ..

فالذين قالوا إن أبو جبل يمكن أن يكون قد أخطر جهة ما مسئولة بالواقعة قبل حدوثها .. يدللون على ذلك بأنه عندما يُطلب منه محمد عبد السلام فرج (بناء على طلب خالد الإسلامبولى) ثلاث إبر ضرب نار (خاصة ببندق آليّة) لتركب مكان الإبر التى ستزعم من البنادق التى سيحملها الثلاثة الذين سيدخلون منطقة العرض ، وثلاث خزن لتلك البنادق وخزنة للرشاش « بور سعيد » وأنه وعد بإحضارها وتسليمها يوم ١٩/٩/١٩٨١ إلا أنه لم يف بوعده فى ذلك الموعد ، ولم يتوجه للمقابلة مندوب محمد عبد السلام الذى سيتسلم منه هذه الأشياء أمام مسجد « رابعة العدوية » حسب الاتفاق .. وعندما توجه إليه صالح جاهين فى منزله ليسأله عن السبب ، استمهلهم لليوم التالى (وكان قبل العرض العسكرى يومين) .. وفى اليوم التالى قام بتسليم ثلاث إبر ضرب نار ، لا تصلح إلا للرشاش الخفيف « مع علمى بأنها لا تصلح للبندق الآليّة »^(٣) أى لا يمكن تركيبها على البنادق الآليّة .. ومع هذه الإبر قدم ٣ خزن للبندق وأخرى للرشاش .. وقد ذكر خالد : أنه عندما تسلم الثلاث إبر ضرب النار فهم أنها لا يمكن أن تصلح .. لكنه أخذها .. وهو يضحك وفكر بسرعة فى البديل^(٤) .

فهل سلم أبو جبل هذه الإبر وهو يعلم بعدم صلاحيتها على أساس أن خالد — ضعيف الخبرة فى أعمال التسليح — سيركبها وعندما يتوجه إلى المنصة تفشل المهمة لصعوبة إطلاق النيران من الأسلحة ... ثم تستخدم هذه العملية بعد فشلها كعملية دعائية للسادات تدعم موقفه وتبرر إجراءاته (التى عرفت بقرارات سبتمبر) والتى أثارت عليه غضب الكثيرين فى الداخل والخارج !؟

وبضيف أنصار هذا رأى : أن أبو جبل فى لقاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ كان قد علم بتفاصيل الخطوة .. وتعرف على أطرافها بمن فهم الثلاثة الذين سيدخلون أرض العرض .. كان يعرف كل شيء بالتفاصيل .. ويعرف كل شخص بدقة .. بل وكان يعرف ما فيه الكفاية من أمور جماعة محمد عبد السلام فرج ، الذى اعترف أبو جبل أنه كان يعرض عليه دائما بعض الأمور التى تم الجماعة بقصد

(٣) نص عبارة أبو جبل فى تقريره سابق الإشارة إليه .

(٤) تحقيقات النيابة العسكرية .

الاستشارة ومنها شراء السلاح .. ومنها عملية الاختيال بالطبع^(٥) .. باختصار كان ما يعرفه أبو جبل عن الجماعة وعن عملياتها أمرا لا يمكن أن يجعل منه شخصا عاديا !!
وتزداد الغيوم كثافة أكثر .. وأكثر ..

ويصل التطرف بالبعض إلى حد اعتبار أبو جبل قد أبلغ بما يعرفه قبل الحادث .. لكن الذين تلقوا بلاغه سمحوا بأن تمر العملية دون تدخل منهم في الوقت المناسب .. ذلك أن من غير المعقول أن يسمح لخالد ورفاقه بالاقتراب من المنصة ثم يفشلون في إطلاق النار .. فهذا التصور لا يفترض — مثلا — أن يكون خالد أو أحد رفاقه قد اكتشف مسألة إبر ضرب النار وعالجها (وهو ما حدث فعلا) فتقع « الطوبة في المعطوبة » .. كما أن طبيعة أنور السادات والقرييين منه الذين يمكن أن يدبروا هذا العمل من باب الدعاية و « البروجيندا » لا يمكن تورطهم في هذا العمل ، لأنه — حتى ولو نفذ بنجاح — فإنه يعطى انطباعاً عكسياً .. ويؤكد أن بعضا من رجال القوات المسلحة قد خرج عليه أيضا .. ولا بد أن يعطى هذا الانطباع انطباعا آخر لدى المعتقلين (في أحداث سينتير) بسلامة موقفهم .. ولا بد أن يكون الانطباع الأخير جزءا من أحاسيس الشعب أيضا .. ولا بد أن يشجع هذا الموقف آخرين على إتيان أعمال مشابهة .. ولكن حقيقة وخطرة .

إن « العيار الذي لا يصيب يدوي » ، ومن غير المتخيل تدبير الأمر على أنه تمثيلية .. مهما كانت مكاسبها .. والأقرب للواقع أن يكون السكوت على بلاغ أبو جبل للتخلص من السادات !
إن هناك أدلة لا بأس بها تدعم الاحتمال الأخير :

١ - تراجع القناصة بعيدا عن المنصة على خلاف ما كان يحدث — من قبل — في كل العروض العسكرية السابقة ، حيث كان القناصة يتركزون في كل المناطق العالية القريبة من المنصة ، ويوجهون فوهات بنادقهم على دائرة مركزها السادات .. والأوامر عندهم كانت الإسراع بإطلاق النار على كل من يشكل خطرا عليه .. وكان بين أفراد القناصة خط اتصال لاسلكي ، حديث جدا .

٢ - عدم تنفيذ عربة خالد على النحو المتبع ولا يمكن أن تكون هذه المسألة محض صدفة ، خاصة بسبب ظروف خالد ووضع الحرج المحاط بالشك والريبة .

٣ - تعطل الدراجة البخارية أثناء العرض وقبل مرور عربة خالد حتى يضطر السائق للبطء في سيره ، فيعطى الفرصة لخالد لكي يقفز بسهولة من العربة .

٤ - إن كثرين حاولوا القضاء على خالد وزملائه رغم أصاباتهم البالغة وذلك — على ما يبدو — لإخفاء معالم وأطراف وتفصيل الجريمة .. وقد كانت الحراسة المشددة التي وضعت على مستشفى المعادى بعد نقل خالد ورفاقه إليه كانت — على ما يبدو أيضا — بهدف منع إتمام عملية التخلص منهم أثناء وجودهم في غرفة العناية الفائقة (الانعاش) .. وبالمناسبة .. يميل أنصار هذا التصور إلى تصديق شائعات كانت قد انطلقت في ذات الفترة وتقول إن ثمة محاولات لهريب وقتل الثلاثة في المستشفى

(٥) قال أبو جبل في تقريره إن محمد عبد السلام سمع منه أن احتمالات نجاح الحطة ضعيفة ، لأن إجراءات الأمن شديدة .

(خالد وعبد الحميد وعطا) .. وتسائل أصحاب هذا الرأي — وقتها — لماذا ينقل المتهمون من السجن الجرفى — الذى نقلوا إليه بعد علاجهم — إلى المحكمة — التى لا تبعد عنه بأكثر من ثلاثة أميال — بكل هذه الحراسة التى تضطربهم إلى إغلاق الطرق ووضع الحراسات عليها بشكل مكثف ابتداء من الفجر (موعد نقل المتهمين) وحتى انصرافهم من قاعة المحكمة مع تحليق الطائرات فوق المراتب التى تقلبهم والتى جلس المتهمون داخلها مربوطين إليها بالسلاسل ومعصوبى العيون .. لماذا كل هذا إذا لم يكن هناك من يسعى للتخلص منهم وضمان سكوتهم ؟!

□ □

على أن كل هذه التصورات لا تمنع وجود تصور آخر ، يرى أصحابه أن ممدوح أبو جيل يمكن أن يكون صادقا في روايته .. وأنه متورط فعلا ، لكن ليس إلى الحد الذى يسمح باعتباره شريكا .. وخاصة أنه تعتمد تسليم المتهمين لأمر ضرب نار غير صالحة .
لكن .. هذا لا يبرر — كما قلنا — تحويله من متهم إلى شاهد .. ولا يبرر عدم عقابه .

ولو كان أبو جيل قد أفلت من محاكمة اغتيال السادات ، فلماذا يفلت من محاكمة تنظيم الجهاد الذى قالت مذكرة تحقيقات مباحث أمن الدولة إنه عضو فيه .. إن هذه المذكرة التى أشرنا إليها إشارة عابرة منذ قليل ، تفيد أن الملازم أول محمد طارق إبراهيم اعترف بأنه « على علاقة تنظيمية بمقدم بالقوات المسلحة يدعى ممدوح أبو جيل » .. وفى نفس المذكرة ينسب لأحد قادة تنظيم الجهاد وهو أنور عكاشة : أن هناك نقيباً يدعى « أمير » بالأسلحة والذخيرة (نفس سلاح أبو جيل) فى « القنطرة » شرق ، يتولى مد أعضاء التنظيم بالأسلحة والذخائر .. وينسب لطارق الزمر : أن الملازم أول « أحمد » ويعمل بالوحدة بجهة « القطامية » على علاقة بالتنظيم ... وينسب له : أن من يدعى نبيل أحمد فرج سليمان وهو من أعضاء التنظيم أوضح له أن أحد أعضاء التنظيم ضابط بقوات الحرس الجمهورى وينسب له أيضا : أن محمد عبد السلام فرج ذكر له : أن التنظيم يضم عناصر عسكرية من سلاح الحرس الجمهورى والمدركات والقوات الجوية والأسلحة والذخائر .

وينسب لنبيل المغزى — فى اعترافاته — أنه على علاقة تنظيمية بالعقيد عبد العزيز ... والعقيد مهندس عباس ... وملازم أول أحمد عبد الستار ، وأحمد جعفر ، وأبو زغلول ... ومحمود عبد البارى والمطراوى ونصار وكل هؤلاء بالقوات الجوية .. وملازم أول المدنى والشرقاوى بالمخابرات .

وترددت أسماء ضباط آخرين على لسان المتهمين أو فى كشوف يقال إنها ضبطت معهم ، وتتضمن اسم لواء كان قد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة سنة ١٩٦٩ بسبب إهماله فى إحدى عمليات حرب الاستنزاف ، ويقال إنه أفرج عنه بعد حرب أكتوبر .. وتتضمن أسماء أخرى لضباط تتراوح رتبهم بين رتبة مقدم وعقيد إلى رتبة ملازم بخلاف ضباط الصف والجنود .

وكل هذه الأسماء جرى تسريحها من القوات المسلحة وتحويل بعضها إلى وظائف مدنية ، بخلاف من

جرى تقديمهم إلى محاكمات عسكرية .. حدث ذلك دون تحديد حقيقة ارتباطهم بالتنظيم .. وكان ملموح أبو جيل ممن جرى تسريحهم ، رغم أنه — على حد قوله — كان أقدم من انضم إلى محمد عبد السلام فرج في عام ١٩٧٧ .. وكان مثل العنكبوت الذى يعرف سر كل الخيوط .. لذلك كان من الغريب والمذهل الاكتفاء بتسريحه .. وكأن هناك صفقة ما ، تمت بينه وبين جهة ما ، تحول على أساسها — وبفضل الخدمات والمعلومات التى قدمها — إلى شاهد ملك .. أو على الأقل كوفى على ما قدمه !

□ □

إن أبو جيل كان — ولا يزال — لغزا محيرا .. وقد سعينا إلى حل هذا اللغز أثناء المحاكمة ، فيما بعد !

قبل أن يدخل أبو جيل قاعة المحكمة تسربت معلومات تفيد أنه محجوز بأحد المواقع العسكرية .. وقيل إنه كان فى السجن الحرقى .. وقيل إنه تعرض للتعذيب .

وعندما وقف أمامنا فى قاعة المحكمة ، بدت عليه مظاهر القلق .. والخوف .. والتوتر .. وبدأ كما لو كان يعاني من صراع نفسى رهيب .. يحرقه ويكاد يحطمه .. كانت كلماته تخرج هائلة لكنها مهتزة .. وحاول أن يكون متماسكا واثقا من نفسه قدر ما يملك .. تميزت إجاباته بالقصر والسرعة .. لكنها كانت أيضا إجابات مرتعشة . وفى كل هذه الأحوال لم تخرج الإجابات عما سبق أن قاله فى التحقيقات ! ! .

إن تلك الإجابات جاءت على أسئلة النيابة .. أما الدفاع فقد اعترض على سؤاله كشاهد .. وكانت حجة الدفاع أن أبو جيل كان فردا فى التنظيم .. عرضت أمامه خطة الاغتيال .. وساهم فى إحضار الذخيرة .. ولا يمكن بعد ذلك أن نفاجأ بأن النيابة تكفى بهذا القدر من التحقيق معه ، ولا توجه إليه أى اتهام ، ولم تدرج اسمه فى قائمة المتهمين ... « وإذا كان هناك قول بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله ، فإن ذلك يفترض وجود متهم دافع عن نفسه بشأن تهمة معينة ، وانتهى الرأى إلى قرار يفيد بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله » .

وردت النيابة : « إن هذا الشاهد ، شاهد نيابة .. حلف اليمين قبل سؤاله » .. و .. « لا بد من معاملته على هذا النحو » .. وكان هذا الموقف من النيابة لوبا للحقيقة .. ولنصوص القانون .

ولم يسكت الدفاع .. طلب من المحكمة استعمال حقها المنصوص عليه فى قانون الإجراءات ضد هذا الشاهد .. وذلك بأن تضمه إلى قرار الاتهام .. وكانت محاولة .. ربما لو نجحت لأسفرت عن كشف حقائق جديدة تقضح طبيعة دور وموقف هذا الشاهد — اللغز .

لكن .. المحكمة لم تستعمل هذا الحق .. بل لم تسأل من جانبها الشاهد .. وتركته للنيابة — وحدها — تسأله .. وكان أول سؤال وجهته النيابة :

س : اذكر معلوماتك بشأن هذه القضية التى أبلغتنا بها وسألناك فيها ؟

سؤال تقليدى .. تقريرى .. موجه لإجابة محددة .. معروفة مقدما .

فغن واقعة الاغتيال قال :

ج : إنه اجتمع في شقة عبد الحميد يوم ٢٩ / ٩ / ٨١ .. كان موجود الأربعة .. خالد شرح الخطة بالتفصيل .. أكد أنهم سينزلوا يضربوا في المقصورة بالتركيز على أنور السادات .. هم قالوا إن فيه ثورة شعبية على أساس تبقى ثورة إسلامية .. محمد عبد السلام هو اللي كان يقول كده^(٦)

كان ما قاله أبو جبل أمام المحكمة عن موضوع الضرب في المقصورة مع التركيز على انور السادات يختلف عما سبق أن قاله في أقواله أمام النيابة .. فأمام النيابة قال : إن المهمة كانت ضرب كل من في المنصة .. والآن يقول : ضرب المنصة مع التركيز على السادات .. وما قاله عن الثورة الإسلامية أمام المحكمة لم يقله أمام النيابة من قبل .. وأغلب الظن أن مقاله أمام المحكمة في هذا الصدد قصد به أن يكون متفقا مع سياق قرار الاتهام .. ومتاشيا مع تصور الأمن للعملية .

وقال أبو جبل أيضا :

ج : « ونظرا لأنى لا أؤيد عملية الاغتيال وبدأت أخاف منهم على نفسى وعلى أسرئى ، رحمت أفكر في خطة مضادة لإحباط خطتهم .. وقلت لهم طلباتكم إيه منى ، قالوا عايزين إبر ضرب نار وخزن ، وقلت لهم موافق على أساس إنى أجيب إبر البندقية الآلية من الكهنة (الخلفات) خير موافقة للبندقية الآلية .. وقلت فى نفسى أناخير بالإبر لغاية آخر لحظة فأحبط العملية » .

س : هل يمكنك الاستزادة فى إيضاح تشكيل الجماعة ؟

ج : نعم !

وشرح ماصبق أن قاله .

س : هل كنت تلتقى مع جماعة محمد عبد السلام ؟

ج : التقيت بها حوالى ثلاث مرات فى منزلى !

س : هل تعرف الجماعات الإسلامية الموجودة على مستوى الجمهورية ؟

ج : برجه عام .

س : على أى أساس كان يتعامل معك أفراد التنظيم ؟

ج : أنا بيتى كان مفتوح لأنى واحد مسلم !

س : لماذا سبورت أن خالد الاسلامبولى لن ينتبه إلى إبر ضرب النار التى لا تصلح والتى قدمتها

له ؟

ج : لأن هذه النقطة لا يفهمها إلا خير أسلحة .

س : لكن خالد ضابط !

ج : لكنه ليس خير أسلحة !

وبعد أن انتهت النيابة .. جاء الدور على التفتاح :

س : لماذا اعطيت عطا طایل ٥٠ جنيتها ؟

(٦) جلسة المحكمة يوم ٨ فبراير ١٩٨٢

- ج : مسابقة له .
- س : هل تقابلت مع منصور (الاسم الحركى لعبود الزمر) ؟
- ج : لا .
- س : كيف علمت أنه عبود الزمر ؟
- ج : من وسائل الاعلام .
- س : لماذا لم تقم بالإبلاغ إلا في يوم ١٩٨١/١٠/٣١ ؟
- ج : خطأ .
- س : وأنت ضابط عظيم بالقوات المسلحة . ألم تخش من فتح منزلك لكل الجماعات الإسلامية ، وحتى بعد أن هدد رئيس الجمهورية الراحل هذه الجماعات وقال إن حركاتهم مرضودة .
- ج : !
- س : ألم تخش إذا لم تقم بالإبلاغ عن واقعة الاتفاق على الاغتيال أن يتم ضبط التنظيم وتصبح شريكاً ؟
- ج : !
- س : ما مدى هيمنة محمد عبد السلام فرج عليك حتى يستدعيك فتذهب إليه ؟
- ج : !
- وبسبب هذا الصمت .. وبسبب إنفعالات الدهول التي بدت عليه ، سأله الدفاع :
- س : أين أنت الآن ؟
- ج : في المحكمة . أمام المحكمة العسكرية العليا !
- س : أين كنت يوم ١٩٨١ / ١٠ / ٦ ؟
- ج : بالوحدة .
- س : من يشهد على ذلك ؟
- ج : قائد الوحدة .
- س : لماذا لم تذكر اسم من أحضر القنابل ؟
- ج : لأني لا أعرفه .
- س : ألم تره صبيحة يوم ١٩٨١ / ١٠ / ٢٠ في سجن القلعة معلقا .. ألم تره معلقا من يديه .. ألا تعلم أن اسمه أنور عبد العظيم عكاشة ؟!
- وجه هذا السؤال عبد الحميد نايل الحامى ، بعد أن قرر أنور عكاشة أن مدوح أبو جبل شاهده معلقا بسجن القلعة .
- ج : أنا مارحش بسجن القلعة إطلاقا في حياتي !
- س : أين كنت يوم ١٩٨١ / ١٠ / ٢٠ ؟
- ج : بوحدي .
- س : هل أنت بوحديك الآن ، أم أنك ملحق على وحدة أخرى ، أم متحفظ عليك ؟

جـ : !

ورفض الإجابة على السؤال .

ولما وجدت المحكمة أن هناك إصرارا من هيئة الدفاع على أن يجيب الشاهد ، أمرته بالإجابة فقال :

جـ : حاليا متحفظ على في جهاز المخابرات بالقوات المسلحة !

ويرتفع صوت النيابة بالاحتجاج .. ويقول مثلها :

— إن الدفاع يحاول أن يثبت أمورا خارج نطاق هذه الدعوى .. والحقيقة أن الشاهد متحفظ عليه لحماية !

ويشعر مدوح أبو جيل بالشجاعة بعد غضب النيابة ، فيقول :

— إنني متحفظ على لدواعي الأمن .. ولست مسجون .. وأنا معزز بكرم .. وأقصد بدواعي الأمن .. الأمن الخاص بشخصي .

ويقول الدفاع :

— إن الشاهد لم يسلم بوضعه تحت التحفظ إلا بعد أن أشارت النيابة إلى ذلك . والدفاع يتمسك بهذه النقطة لبيان مدى صدق الشاهد من عدمه .

ويواصل الدفاع سؤال الشاهد :

س : أين تم التحفظ عليك الآن ؟

وترفض المحكمة توجيه السؤال إلى الشاهد .. بعد أن اعترضت النيابة لدواعي الأمن .. وهنا طلب الدفاع تقديم مستند زعمي يوضح المكان الذي كان يتواجد به الشاهد حتى يوم ١٠/٣١/١٩٨١ وكذلك سماع شهادة قائد وحدته .

س : متى تم التحفظ عليك ؟

جـ : لا أذكر .

س : هل تؤدي عملا، الآن بالقوات المسلحة أم يكتفى بوضعك تحت التحفظ ؟

جـ : هذا الموضوع لا يهم الدفاع .

س : ورد بأقوالك أنه كانت هناك خطة من التنظيم للاستيلاء على الإذاعة ؟

جـ : لا .

س : هل كان محمد عبد السلام تنظيم داخل القوات المسلحة ؟

جـ : لا .

س : هل أحبك أحد في التنظيم بنيت في اغتيال أحد غير الرئيس السادات ؟

جـ : هم قالوا إنهم حضروا الرئيس والناس إلى معاه .

س : هل كان القصد الرئيس فقط ؟

جـ : هو وغيره المتوقع وجودهم بالمقصورة .

س : هل وضع في الخطة أنهم سيقتلون أحدا آخر ؟
ج : مجرد احتمال .

س : ما معيار هذا الاحتمال ؟

ج : يمكن يقتل حسنى مبارك وأبو غزالة !

س : هل ناقش ذلك أحد أعضاء التنظيم ؟

ج : لا .

س : ما خطة أعضاء التنظيم في احتمال قتل أحد غير السيد الرئيس أنور السادات ؟

ج : مكانوش مركبين على شخص غير السادات .

س : هل ذكر أحد من التنظيم الأسباب التي استندوا إليها لتبرير مقتل الرئيس السادات ؟

ج : في عقيدتي مكانش فيه داعي وأنا ماكتش موافق .. وكان كل همى إفساد خططهم ولم أناقش معهم هذا الأمر .

س : كيف يمكنك تبيان الصالح وغير الصالح من إبر ضرب النار ؟

ج : أنا خبير أسلحة .

س : هل تأكدت أنها غير صالحة ؟

ج : ده شغل !

س : كيف تبرر أن نتيجة التقرير الفنى عن إبر ضرب النار قد جاء بها أن اثنتين منها صالحتان ؟

ج : أنا متأكد أنها غير صالحة .

س : كيف كنت مستقيم بإحباط الخطة بالنسبة للقنابل ؟^(٧)

ج : هم قالوا إن أهم حاجة في العملية إبر ضرب النار لأن القنابل إذا كانت مش موجودة تبقى مالهافش قيمة ، ومفتاح العملية إبر ضرب النار .

س : قررت في التحقيق أنك لم تكن محل ثقة مطلقة من المتهمين .. فهل كان يمكن مع ذلك أن يعرضوا عليك خططهم بهذا التفصيل ؟

ج : أنا حسيت بكده .. بدليل إنهم جابوا تفاصيل كثيرة واحتاجوا وكانت مغامرة منهم وماكانوش مقدرين مدى تعاوى معهم .. ويسألوا في هذا .

س : قررت في أقوالك أمام النيابة أنه لا توجد صلة بين تنظيم محمد عبد السلام والجماعات الأخرى ؟

ج : معلوماتي كده !

س : ما ظروف التقرير المقدم منك يوم ٣١/١٠/١٩٨١ ؟

ج : أنا مش فاكتر تواريخ وإمعى مش فاكتر ، وليه ، لأن أبسط حاجة أكفر بها إبلاغى عن الناس دى وأقدم كتابهم إلى المحققين علشان يظهروا الحقيقة ويقدموها للأجيال اللى شربوا هذا السم .

(٧) جاءت القنابل عن طريق آخر غو ممدوح أبو جبل .

س : كيف علمت أن « الفريضة الغائبة » من تأليف المرحوم صالح سرية ؟
ج : أعتقد ذلك لأن محمد عبد السلام فرج قال لي مش أنا اللي ألفتة .
س : هل أبلغت السلطات عن المعلومات التي عندك بخصوص ضابط البحرية (الضابط الذي قيل إنه مستعد لتهرب المتهمين للخارج) ؟!

ج : طالما إنها معلومة غير مؤكدة ، لا يمكن أن أبلغ عنها ، وإلا أتهم بالبلاغ الكاذب !
س : وهل من واجبك تحري صدق المعلومات ؟
ج : أنا رجل مسئول .
س : إذا كنت رجلا مسؤولا كما تقدر الآن ، فلماذا لم تبلغ عن خطة الاغتيال مهما كانت الخطوة من وجهة نظرك تافهة أو مستحيلة .
واعترضت النيابة على السؤال .. لكن المحكمة قبلت توجيهه إلى الشاهد .
ج : دول شوية عصبجية .. وأنا وضعت خطة مضادة .
س : أين تقم الآن ؟

وترفض النيابة السؤال .. وبعد جدل قانوني خاص .. أعاد الدفاع السؤال بصورة أخرى : « أين يتم التحفظ عليك الآن ؟ » وتعرض النيابة من جديد .. وكانت حجتها هذه المرة : دواعي الأمن .. ولقد ردت المحكمة تلك الحجة .. وسجلت في محضر الجلسة على لسان أبو جبل : أنه طلب من النيابة حمايته « من هذه الجماعة حتى تمام شهادته في الدعوى » .. ويقف أحد المحامين^(٨) ليقول نيابة عن هيئة الدفاع : « إنه لم يثبت في تحقيقات النيابة أن الشاهد قد طلب حمايته من المتهمين أو من الجماعة وأنه ليس هناك قرار صادر من النيابة مرفق بأوراق الدعوى يفيد الأمر بالتحفظ على هذا الشاهد لحمايته في مكان لا نعلمه » .

وطالب محام آخر^(٩) بتقديم مستند رسمي يوضح المكان الذي كان يتواجد فيه الشاهد حتى ٣١ أكتوبر ١٩٨١ .

وطالب محام ثالث بسماع شهادة قائد الوحدة العسكرية التي يتبعها الشاهد !!

ثم .. يسأله محام رابع^(١٠) من جديد :

س : متى تم التحفظ عليك ؟

فيرد أبو جبل بهدوء :

ج : لا أذكر !

س : هل تؤدي عملا الآن بالقوات المسلحة أم يكفي بوضعك تحت التحفظ ؟

ويضيق الخناق على أبو جبل شيئا فشيئا ..

(٨) عماد السبكي — الحماسي .

(٩) يسرى محمد — الحماسي .

(١٠) حافظ الحمام — الحماسي .

س : إذا لم تكن متفقاً مع محمد عبد السلام ، فماذا تعلل اطمئنانه إليك وإفضاءه بالفكر إليك ؟
ج : معرفتي !

س : هل زرت أحداً من أعضاء التنظيم بمنزله كما زارك بمنزلك ؟
ج : لا !

وكانت هذه الإجابة غريبة .. تناقض ما سبق أن قرره من أنه زار محمد عبد السلام فرج يومي ٢٨ ، ٢٩ سبتمبر واليوم الأخير هو اليوم الذي قال إنه سمع خطة الاغتيال فيه .

س : وأنت في تحفظك .. هل يصلك مرتبك ؟
ج : نعم .

س : وهل يصل لكل المشبوسين معك مرتباتهم ؟

وقبل أن ينطق الشاهد تدخلت النيابة بعصية شديدة .. وترفض المحكمة السؤال .

ويسأل الدفاع من جديد :

س : هل أسررتك تزورك حالياً ؟

ج : نعم .. لا ... لا .. !

س : ما عملك الحقيقي في القوات المسلحة ؟ ومتى اتصلت — بالفعل — بالأمن الحربي ؟
وتحتج النيابة .. وترفض المحكمة السؤال ..

في تلك اللحظة ، كان ممدوح أبو جبل قد وصل إلى ما يشبه الانهيار ... الدموع تهتز في عينيه .. لكنه كان يحاول أن يبدو متأسفاً ، ويشعر الدفاع أن أقل هجوم عليه سيفقده صوابه .. على أنه قبل أن يشن الدفاع هذا الهجوم ، تدخل خالد الاسلامبولي يطلب من الدفاع أن يتوقف .. وقال بخالد : إنه (أي أبو جبل) أعف في الجهاد ونحن أعلم بظروفه .

وبدون مقدمات .. تقف النيابة فجأة .. ويلقى ممثلها بقنبلة .. يسأل الرجل ، الشاهد :

س : هل تشكو أية شكوى وأنت صاحب الحرية فيما يتعلق بمالك الآن ؟

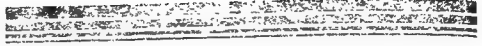
ج : الحمد لله لا ينقصني شيء ... ويصلي مرتبتي ... وأرى أهلي !

ولم يوضح ممثل النيابة ما يقصده « بمالك الآن » .. ويبدو أن أبو جبل والنيابة يعرفان .. وربما المتهمون أيضاً .. لكن .. من المؤكد أن الدفاع لم يكن يعرف :

ويخرج أبو جبل من قاعة المحكمة وسط مجموعة من الحراس — بعضهم يرتدى الزي المدني — ليعود إلى حيث كان .. دون أن يعرف من أين جاء .. ولا إلى أين عاد .. ولا لماذا ظهر .. ولا لماذا اختفى .

إن أبو جبل مفتاح من مفاتيح حل ألغاز قضية اغتيال السادات .. لكن .. ليس من السهل إقناعه بذلك .. لأنه بالقطع يعرف قيمة الحياة .

شهود الإثبات يتقدمون



جرت العادة في المحاكمات العسكرية أن ينادى على المتهم ، وتتل عليه التهم ، ثم يسأله رئيس المحكمة : مذنّب أم غير مذنّب (فإذا أجاب : (نعم .. مذنّب) يكون ببساطة قد قصر دور الدفاع على شرح الظروف التي أحاطت بالمتهم وقت ارتكاب الفعل ... ثم ... طلب استعمال الرأفة !

وفي هذه الحالة قد يختصر الدفاع مرافعته في جملة واحدة هي : (أئتمس من عدالة المحكمة استعمال الرأفة مع موكلي) ! وهذا ما يحدث كثيرا في عديد من المحاكمات العسكرية !

أما إذا أنكر المتهم أنه مذنّب .. فإن المحكمة تبدأ سلسلة معقدة من الإجراءات المضادة .. من سماع شهود النفي إلى سماع شهود الإكبات .. ومن عرض التقارير الفنية إلى عرض تقارير المتخصصين .. ومن سماع مرافعة الادعاء إلى سماع مرافعة الدفاع !

□ □

وسط حشد هائل من الصحفيين والمراسلين ومصورى الجرائد وبطاريات التلفزيون ومنذرى الأذاعات المحلية والعالمية بدأت — يوم ١٢ نوفمبر ١٩٨١ — المحاكمة .

ووسط كل هؤلاء ، نودى على المتهمين .. وكان على رأسهم خالد الإسلامبولي ، وبعد القاء قرار الاتهام ، سئل :

— مذنّب أم غير مذنّب ؟

— مذنّب !

فالها خالد في جراءة .. وثقة .. واقتناع .. وكان هذا يعنى ببساطة أنه يعترف ... ويقر .. ولأن قرار الاتهام كان يشير إلى ما هو أكثر من قتل السادات (مثل تعمد اغتيال كل من في المنصة ، وعضوية تنظيم متطرف ... الخ) فإن هذا الاعتراف كان يعنى أكثر مما كان يقصده خالد .. وهب الدفاع ، وطلب من المحكمة ألا تستمر في سؤال باقي المتهمين إلا بعد أن يناقش خالد ويفهمه معنى السؤال .. وطبيعة التهمة .. وحدث هذا بالفعل ... وأعادت المحكمة توجيه السؤال :: بصوت جهورى أجاب خالد :

— قُلت السادات .. لكن غير مذنب !

وكرر عبد الحميد ، وعطا ، وحسين نفس الإجابة بالنص ، أما محمد عبد السلام فرج فقال دون الإشارة إلى قتل السادات إنه غير مذنب .

وهكذا ...

لم تنته المحاكمة بسرعة ، وبدأ مشوار طويل من الاجراءات المضادة وطلبت النيابة بإصرار أن تكون ضربة البداية سماع شهود الإثبات فوراً .. لكن .. الدفاع تمسك بطرح العديد من الأمور الشكالية أولاً .. مثل ... هل المحكمة المتعقلة هي المحكمة المختصة ؟ .. هل قرار الإحالة إلى المحكمة سليم ؟ .. هل صدر القرار من جهة محايدة ؟ ... هل تمت التحقيقات بصورة قانونية ؟ هل كانت اعترافات المتهمين بدون إكراه وتعبيراً عن إرادتهم الحرة ؟ ... هل من حق رئيس الجمهورية أن يكون الضابط المصدق على الأحكام ١٩ ... إلخ .

إن أى جناية عسكرية — تطبيقاً للقانون — تقضى بوجود أمر بالإحالة ، وآخر مصدق .. والقانون يخص رئيس الجمهورية بالإحالة والتصديق ، ويعطيه الحق بتفويض وزير الدفاع (ومن يليه في الرتبة) في الأمرين .. إلا عند التصديق على أحكام الإعدام ، وطرد الضباط من الخدمة العسكرية .

وفي هذه القضية (القضية رقم ٧ عسكرية — أمن دولة عليا — طوارئ) كان وزير الدفاع هو الضابط الأمر بالإحالة .. وكان رئيس الجمهورية هو الضابط المصدق .. وكان هذا الاجراء مثار اعتراض من المحامين .. إذ أن وزير الدفاع كان خصماً في الدعوى وطرفاً فيها ، لأنه حسب قرار الاتهام كان مقصوداً بالقتل ... (لولا أن نجاه الله) .. وقد قدم إلى أحرار القضية ما يفيد تعرضه لرصاص القنطة ... (كاب) سيادته .. وبطاقة دعوة سيادته لحضور الاحتفال بانتصار القوات المسلحة — الذى هو قائدها العام — يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٦ .. كذلك فإن رئيس الجمهورية كان هو أيضاً طرفاً وخصماً في الدعوى ... فحسب قرار الاتهام قصلوا قتله .. بل وظهر في التلفزيون المصرى مساء ٧ أكتوبر (مع أعضاء مكتب مجلس الشعب) وقد ربط يده .. وعندما توجه — بعد أيام — إلى مجلس الشعب — لإلقاء خطاب ما بعد انتخابه رئيساً للجمهورية — كان الرباط الطبى لا يزال ملفوفاً على يده .

كيف إذن يكون وزير الدفاع وهو مجنى عليه هو الضابط الأمر بالإحالة ١٩ كيف يكون مدعياً عاماً ، ضد من اتهموا بالشروع في قتله ١٩ وكيف يكون رئيس الجمهورية — الذى كان مستهدفاً — الضابط المصدق على الحكم ، والذى لا يمكن أن يكون حكماً صحيحاً إلا بعد التصديق عليه ؟ .. كيف تكون خصماً وقاضياً في وقت واحد ١٩

كانت هذه الأسئلة تمثل أول الاعتراضات الشكالية التى أثارها الدفاع في وجه المحكمة لكنها .. للأسف لم تأخذ بها .. ولا بغيرها من تلك التى أثارها الدفاع !

□ □

أكثر من نوعية ، من المحامين كانوا يشكلون هيئة الدفاع في المحاكمة !

كان هناك المحامون الذين وكلوا ، أو الذين انتدبوا من نقابة محامى القاهرة ، وهؤلاء كانوا يعرفون بعضهم البعض ، وجميعهم يشاركون فى العمل السياسى العام ، وكلهم من أصحاب المواقف السياسية الواضحة وكثيرا ما اشتركوا فى مواقف سياسية محددة .

وكان هناك المحامون الذين انتدبهم المحكمة نفسها للدفاع عن بعض المتهمين أو ليكونوا احتياطيا لها فى حالة ما إذا حاول المحامون الأصليون تعطيل القضية أو فى حالة صدامهم معا ... وهؤلاء كانوا جميعا (نواب أحكام سابقين بالقضاء العسكرى) واقتصر عملهم فى المحاماة على القضايا العسكرية العادية التى لا خلفية سياسية لها .

وكان هناك مجموعة ثالثة من اللوائح السابقين أو من هم أقل رتبة ، وهؤلاء وكلوا من بعض أسر المتهمين . واتفقت المجموعة الأولى على توحيد أسلوب العمل فيما بينها ، بشكل دائم ، وأن لا يخرج أحد على الخط ، وأن يكون هناك دائما متحدث واحد أمام المحكمة يتكلم باسم الدفاع ككل ... وأن توزع التكاليفات بناء على الخبرات الفنية ، أو الفقهية أو العسكرية .. أى أن الدفاع قرر أن يعمل كفريق واحد .. من المهم أن يحرز الهدف دون أى اعتبار لمن أحرزه .

وافتقت المجموعة على بذل جهد مع المحامين المتدنيين .. أو يزاحوا بكل الوسائل عن القضية .. ولتنفيذ هذا ، اتفق على أن يقف كل منهم ليعلن تمسكه بمحاميه الموكل من قبله أو المنتخب من النقابة فقط دون سواه .. وقد بذل الدفاع جهدا خارقا لتنفيذ هذه الخطوة التى لم تكن المحكمة لتقبلها .. وعموما شعر معظم المحامين المتدنيين بالأحراج وتنحوا عن دورهم ، إلا ثلاثة فقط أصروا على الحضور .. وكانت مفاجأة أن يقف أحد المحامين المتدنيين — وهو برتبة عسكرية سابقا — لينضم إلى المحامين الموكلين فى خطبتهم وطلبهم ، ويعلن — بأسانيد قانونية — أنه إذا حضر الوكيل القانونى للمتهم فلا يجوز فرض وكيل آخر عليه .

وبدأت خطة الدفاع تعرف طريقها إلى التنفيذ .. لقد توالى الدفوع الشككية من محام إلى آخر .. وسيطر الدفاع تماما .. لكن المحكمة لم تستجب لها .. وتصورت أن هدف الدفاع منها تعطيل الدعوى .. واستدعت شهود الإثبات .. وكان يجب أن تتدخل .. على الأقل حتى لا تعطى المحكمة فرصتها للإسراع بالقضية إلى نهاية يعلمها المتهمون قبل المحامين .. فكان إصرارنا على تحويل المتهمين إلى الطلج الشرعى لإثبات ما بهم من إصابات .. وبعد ضغوط من الدفاع وصلت إلى حد الانسحاب ، وافقت المحكمة .. وكسبنا بعض الوقت .

□ □

فى نهاية الجلسة الثانية من المحاكمة قررت المحكمة أن تكون الجلسات سرية ! وقد كان هذا القرار معلنا من وزير الدفاع فى الصحف القومية قبل أيام من انعقاد المحكمة .. فقد أشار الوزير إلى أن المحكمة ستعقد جلسة أو جلستين علنيتين ثم تعقد باقى الجلسات سرية .

وقام الدفاع هذا القرار .. وقدم العديد من الحجج .. منها أن من حق المتهمين أن يعرضوا دفاعهم

عن أنفسهم أمام الشعب .. وخاصة أن الإذاعة والتلفزيون وكل الصحف القومية بما فيها المجلات الفنية ، قد سخرت لتشويه صورة المتهمين .. ولم تكن هناك صحيفة معارضة واحدة يمكن أن تنقل الصورة الخالفة .. أو الرأي الآخر .. صحيح كانت هناك جريدة (الأحرار) لكنها كانت محدودة الانتشار .. وصحيح أنها نجحت في إجراء مقابلة مع (أم خالد) لكن صحيحاً أيضاً أنها لا تستطيع نشر أى شيء عن المحاكمة .. وقيل كذلك — ضمن ما قيل — إن من حق الشعب أن يعرف ما يحدث .. وأن يتم هؤلاء (الجموع) كما وصفهم النيابة ... (ألا تصدر الأحكام باسم الشعب) ! لكن .. المحكمة رفضت ذلك تماماً .. وأصررت على أنه لا رجعة في قرارها .. وبعد عدة جلسات ، حاول الدفاع مرة أخرى ، لكن دون جدوى .

وسارعت المحكمة باستدعاء شهود الإثبات .. وكان الشاهد الأول اللواء محمد نبيه السيد رئيس هيئة التدبير بالقوات المسلحة .. وطلبت النيابة الإذن له بالجلوس لكونه مصاباً .. ووافقت المحكمة .. التي لم تسأله سوى سؤالين :

س : هل تستطيع تمييز الشخص الذى أصابك من سلاحه ؟

ج : المتهم الأول هو الذى أصابني (أشار إليه يديه) .

س : هل تستطيع تمييز السلاح الذى يحملة ؟

ج : كان يحمل كارل جوستاف في بادية الأفر .

واستدعت المحكمة الشاهد الثاني : لواء أركان حرب عبد المنعم واصل وهو محافظ سابق ، وكان قائد الجيش الثالث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وأثناء المعركة عين المرحوم أحمد بدوى بدلاً منه في القيادة .

وكان من بين أسئلة النيابة له :

س : هل تتذكر عدد الجنازة تقريباً ؟ (١١)

ج : أربعة بالي في الكابينة .. واحد نزل من الكابينة وواحد اتجه للمنصة ... والثاني لليمين

والثالث اليسار !

وسأله المحكمة :

س : أين مكانك بالمقصورة ؟

ج : في المكان الأول (١١)

س : في أى مكان ؟

ج : الصف التاسع بالمقصورة الرئيسية .

ورفض الدفاع سؤال الشاهد !

كان الدفاع مصراً على مناقشة المحكمة في رفضها للدفع التي تقدم بها .. ومنها الدفع ببطلان اعترافات المتهمين (تقدم به نيابة عن الدفاع المحامون عماد السبكي ، وعبد مراد ، وممدوح مراد) .. وردت المحكمة : إن ذلك حدث باعتبار التحقيقات قد تمت قبل انعقاد المحكمة .. وفي نفس الجلسة نجح الدفاع في اثبات أن كل ما يقال في الجلسة لا يسجل في محضرها .. ومحضر الجلسة في حقيقته —

وطبقا للقانون — شأنه شأن جهاز التسجيل الذى لا يقفل أبدا طالما أن الجلسة مستمرة ... ولم نجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة !

عندما عادت المحكمة للاتعقاد كان الدفاع قرر رد المحكمة .. باعتبار أن اغفال ذكر أى شيء فى محضر الجلسة يعتبر فى حكم قانون العقوبات (تزويرا بالترك) وطلب الدفاع إعطاءه الفرصة لاتخاذ إجراءات المعارضة .. وهو إجراء يعنى تنحية هيئة المحكمة عن نظر الدعوى لأسباب قانونية .. ومرة أخرى لم نجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة للتداول . ثم عادت لترفض الطلب .. ثم أجلت نظر الدعوى ليوم تال .

فى الجلسة التالية ، حاول الدفاع مرة ثانية الطعن فى قرار المحكمة بسرية الجلسات .. والطعن فى الحكم الصادر برفض المعارضة فى المحكمة باعتباره حكماً والقانون يقول إنه لو نظرت الدعوى فى جلسة سرية فإن الحكم لا يصدر إلا فى جلسة علنية وإلا كان باطلا .

وقامت النيابة ... بحجة أنه تم سماع شاعدى إثبات ... طلب المدعى العام العسكرى سماع باقى الشهود ..

وقال الدفاع :

— نحن على استعداد لتصحيح الإجراءات ... الأحكام التى أصدرتموها فى جلسة سرية تعتبر باطلة دستورا وقانونا وقضاء ... أذكر الزملاء إلى إعادة طرح دفعهم من جديد وأن نظرها المحكمة وأن تصدر بشأنها حكما جديدا .. صحيحا !

وقال الدفاع :

— المحكمة عندما أصدرت أحكاما فى الدفوع فإنها تكون قد عبرت عن رأيها فى الدعوى وبالتالى لا يجوز لها أن تنظر الموضوع من جديد . والأمر ينبغى أن يعرض على الضابط المهيمل ليأمر بتشكيل دائرة أخرى ! ..

وكان هذا الذى قاله الهامى وإن كان صحيحا قانونا إلا أنه فى هذا التوقيت كان قتلا للمحاولة التى بدأها الدفاع بعد أن كانت المحكمة فى طريقها للسقوط ...

بمعنى أن الخطوة كانت موضوعة على أساس أن يطلب من المحكمة إبداء الدفوع من جديد ... فإذا وافقت المحكمة وقبلت الدفوع .. يكون للدفاع فى هذه الحالة الحق فى رد المحكمة وإجراء محاصمتها وقبل أن تفصل فى هذه الدفوع على أساس أنها سبق لها أن عبرت عن رأيها أو اتجاهها !

لكن للأسف فشلت المحاولة ... وكان الفشل راجعا لأحد أعضاء هيئة الدفاع الذى حضر يومها متأجرا ولم يكن طرفا فى وضع الخطوة أو تنفيذها وفوجئت هيئة الدفاع بتعجله الوقوف وتدخله فى الموضوع !

لكن هيئة الدفاع حاولت معالجة الموقف ... لكن بدون مداولة ... وبدون أن يلتفت رئيس المحكمة

الى زميله عضوى اليمن واليسار أصدر حكما برفض اللغع المبدى بعلم صلاحية المحكمة . واستدعى الشاهد الذى عليه الدور عميد ا . ح أحمد متولى الزهيرى . الذى قال ضمن ما قال :
— إن المتهمين أخذوا يطلقون النار على المنصة بشكل مكثف على الخط السفلى فيها وحدث فى المقصورة شئ من الذعر حيث كان فى نفس الوقت يجتذب عيون المشاهدين طيران منخفض وما إن بدأت الأعيرة النارية حتى سارع الموجودون بالمنصة الرئيسية بالخروج ومحاولة تجنب النيران ..

« وبحيث عن أسرقى حولى فلم أتمكن من العثور عليها وسط جحافل^(١) المارين من ثقل النيران . وتوجهت على الفور بعد مضي فترة من ٣٠ — ٤٥ ثانية فى اتجاه المنصة الرئيسية كرجل عسكرى للأخذ بيد زملائى ممن يطلبون النجدة أو الإسعاف وفى طريقى للمنصة الرئيسية لاحظت أنها تكاد تكون خالية إلا من مجموعة من القتلى والجرحى والسيد وزير الدفاع عارى الرأس بجوار مقدم المنصة الرئيسية ومن أعلاها . وبجواره الفريق عيد رب النبى حافظ (رئيس الأركان) وجوهامهما مخضبان بالدماء^(٢) ووجدت أحد العسكرين يجرى من أمام المنصة ووجدت أفراد الشرطة يحاولون القبض عليه » .

وحتى أوفر على سيادتكم فأنى لم أتمكن من تحديد شخصية المتهمين .. « كونوا قوامين لله شهداء بالقسط » صدق الله العظيم .. !

ووقف المدعى العام العسكرى لیسأل الشاهد :

س : هل يمكنكم تمييز شخصية أى من المتهمين الموجودين بالقفص الآن ؟

واعترض الدفاع لأن الشاهد سبق أن قرر ذلك فى نهاية شهادته ..

لكن المحكمة ربما لأنها لا تريد أن تكشف النيابة ... أو ربما لسبب آخر أصرت على أن يوجه السؤال للشاهد .. الذى أجاب :

ج : الزى الذى يرتديه المتهمون الموجودون فى القفص زى مخالف لما كانوا يرتدونه وقت الحادث مما يجعلنى لا أعرف على شخصياتهم وعلى ذلك تكون الإجابة بالنفى !

س : هل استطعت تمييز ما كانوا يحملونه من أسلحة ومفرقات ؟

ج : كرجل عسكرى شاهدت أربعة أنواع من النيران أولها القنابل وأنا كخبر عسكرى أقول إنها هجومية لأن الهجومية من خصائصها الطرق بمجرد اصطدامها بجسم صلب وتنفجر على خلاف الدفاعية^(٣) وأيضاً أعيرة من رشاش قصير ٩ مم وكذا أعيرة من بنادق آلية ٧.٦٢ × ٣٩ مم وفى آخر الاشتباك بالنيران سمعت صوت طلقات نارية متتالية أعتقد أنها صوت طلقات مسدسات وأعتقد أنها ليست من المتهمين^(٤) .

(١) صفحة ٥٣ وما بعدها من محاضر الجلسات .

(٢) أغلب الظن أن الدماء التى قرر الشاهد أن وجهى وزير الدفاع ورئيس أركانها كانا مخضبين بها وأجعة الى هوى آخر حيث أن من الثابت أنهما لم يصباهما فى الحادث .

(٣) عند سؤال الشاهد لم يكن قد قرر صفته كعسكرى ، فقط قال إنه ضابط بالقوات المسلحة ... ولما بعد أثبت القاهر الشرعية أنه لم تكن هناك قبلة واحدة هجومية !

(٤) كانت هذه أول إشارة لوجود أسلحة أخرى تطلق بخلاف أسلحة المتهمين .

ويسأله الدفاع :^(٥)

س : هل يستطيع الشاهد أن يحدد لنا عدد القنابل التي قيل إنها انفجرت في مسرح الحادث ؟
ج : لقد رأيت ثلاث قنابل يدوية تلقى تباعاً انفجرت منها اثنان ولقد فاتني أن أذكر أثناء الإلقاء بشهادتي أنى وجدت بالمنصة الرئيسية قنبلة يدوية لم تنفجر بجوار السيد رئيس هيئة التنظيم والإدارة وأسرعت بإبعاده عنها !

س : هل عانيت هذه القنبلة للتأكد من كونها هجومية أم دفاعية ؟

ج : هذه القنابل من خصائص القنابل الهجومية والقنبلة الكاذبة لم يسمح لي الوقت بمعاينتها .

س : على أى أساس تقطع بأن القنابل هجومية ؟

ج : نحن كمسكرين نعلم ذلك !!

س : ما لون القنبلة التي قدرت أنها كاذبة ولم تنفجر ؟

ج : كانت قميل للون الأحمر ومغلقة ومغلقة بشرط^(٦) .

س : كم عدد المهاجمين للمنصة ؟

ج : ثلاثة في شكل مثلث برأس حربة كبير عسكري !

س : هل تستطيع تقدير المسافة التي ألقيت منها القنبلة بالنسبة للمنصة ؟

ج : الأولى قذفت من مسافة حوالى عشرة أمتار من الحافة الأمامية للمنصة ولكنها سقطت على الأرض أمام المنصة الرئيسية وليسست بداخلها^(٧) .

س : هل يمكن بهذه الصورة أن تصيب شظاياها أياً من الموجودين بالمنصة ؟

ج : القنبلة الهجومية شظاياها محدودة وإذا سقطت على أرض صلبة يمكن أن تؤثر على المشاهدين في الصفوف الأولى .

س : هل تم بحث سبب إلقاء القنبلة التي سقطت داخل المنصة ؟ (القنبلة التي لم تنفجر)

ج : هذا أمر طبيعي^(٨) .

س : ذكرت أنك خبير في الأسلحة فهل يمكنكم تحديد كمية دفعات النيران والمسافة ونوع هذه الأسلحة والفواصل الزمنية ؟

ج : أنا ألقف أمام المحكمة كشاهد ولست كخبير .

وقررت المحكمة أن تكون إجابة الشاهد على هذا السؤال باعتباره خبيراً .. فقال :

إنه سبق أن حدد أنواع الأسلحة وأن المدى الزمني كان حوالى ٣٠ ثانية وأن النيران كانت بكميات متتالية ومكثفة ويمكن لأى من المتهمين^(٩) قذف نيران ذخيرة الخزانة دفعة واحدة في أقل من ثلاثين ثانية

(٥) كان الملقى هذا لواء سابقاً .

(٦) أرجو ذلك .

(٧) ر (٨) راجع تقارير الحماية وأقوال المتهمين .

(٩) راجع تقارير الحماية وأقوال المتهمين الخاصة بالأسلحة .

وأستطيع أن أقول إنه ومع كثافة هذه الأسلحة وخصائصها فإن الطلقات التى أطلقت منها وعلى المنصة كانت من ١٠ الى ١٢٠ طلقة^(١٠) .

س : قلم أنكم سمعتم طلقات فردية وبخبركم قلم إنها مسدسات فمتى سمعت هذه الطلقات الفردية ؟

ج : إذا حسبنا الوقت الذى نفذت فيه المهمة تقريباً بزمان ٣٥ ثانية فهى فى العشر ثوالى الأخيرة ١

س : ما مكان وجود القنبلة الكاذبة ومتى شاهدها ؟

ج : إذا تصورنا أن قاعة المحكمة تمثل المنصة فإن القنبلة كانت فى مقدمتها^(١١) .

س : هل شاهدت شظايا من القنابل التى انفجرت ؟

ج : يصعب على أى شخص حتى ولو كان معه تلسكوب أن يشاهد هذه الشظايا^(١٢) .

س : هل أطلق أحد أفراد الأمن على المتهمين النيران أمامك ؟

ج : كانت هناك أعيرة نارية داخل المنصة من كل اتجاه ولا أدرى إذا كان رجال الأمن أطلقوا فى اتجاه المتهمين من عدمه (١١)

س : بصفتك من خبراء الأسلحة هل تستطيع تمييز الطلقات فى الاتجاه المضاد للمتهمين ؟

ج : لم أقل إن هناك إطلاقاً مضاداً . ولكن الضرب كان داخل المنصة^(١٣) .

س : هل كان فى إمكان المتهمين القضاء على الموجودين بالصف الأول من المنصة ؟

ج : بالمقارنة بعدد الطلقات التى صوبت على المنصة إذا ما قارناها بالقتل والإصابات فهى وفقاً للمعدل مقبول .

س : هل يمكن أم لا ؟

ج : رأى الشخصى أن عدد القتل والمصابين ومع الظروف والوقت الضيق الذى نفذوا فيه مهمتهم أعظم أنه من الصعب عليهم إحداث إصابات أكثر من هذا^(١٤) .

وهكذا .. كانت أسئلة الدفاع وإجابات الشهود .. وكان جهد الدفاع واضحاً وخاصة أن الوقت لم يكن كافياً للإطلاع على أوراق الدعوى التى تعدت الألفى ورقة ١

□ □

(١٠) مخبئة الرشاخ فى الوضع الطبيعى من ٣٢ — ٣٦ طلقة كذلك بالنسبة للبدنية الآلية . لكن خالد ورفاقه لم يملأوا الخزان كاملة خوفاً من أى عطل :

(١١) استغل هذا السؤال فى المرافعة فيما بعد للتأكيد على ما قرره خالد وعبد الحميد من أنهما تعمدوا إلقاء القنبلة دون نزع فيها ول مكان محدد .

(١٢) مراجعة تقارير النيابة لمكان الحادث أثبت وجود أجسام غريبة .. صلبة .

(١٣) كان لهذا السؤال أهمية خاصة مظهر فيما بعد .

(١٤) كان الذى وجه السؤالين الأخمين عفت عبد السلام الخامى وشقيق المتهم الثانى فى القضية عبد الحميد عبد السلام ١

ونودى على شاهد آخر.. العقيد محمد قوادحين — إدارة المخابرات الحربية^(١٥)
وبعد الرّوتين المعتاد قال :

« يوم العرض العسكرى كنت بالمنصة الفرعية بين المنصة الرئيسية وبعد ساعة ونصف من بداية العرض وأثناء مرور طابور مدفعية الميدان كان فيه سرب طويان يمر وشاهدنا عرية مدفع تتوقف ونزل منها فرد من ناحية الباب بجانب السائق وثلاثة أفراد آخرين قذفوا قنابل يدوية وأمطروا المنصة بوابل من الرصاص ، وأحدهم ألقى قنبلة داخل المنصة لم تنفجر وبدأوا فى الانسحاب فى اتجاه رابية العدوية وعند وصولهم أمام المنصة الفرعية بدأ أفراد الأمن يطلقون عليهم النار فأصيب ثلاثة منهم وتكاثرت عندهم أفراد الشرطة العسكرية والحراسات والحرس الجمهورى ووجدنا يجب أحدهم حافظة أوراقه وبها بطاقته العسكرية باسم خالد أحمد شوقي »

لم ترفض النيابة العسكرية سؤال الشاهد : قبلأ الدفاع مهمته :

س : هل كان أفراد المخابرات الذين يحرسون المنصة يحملون أسلحة ؟

ج : أفراد المخابرات لا يتواجدون بالمنصة الرئيسية !

س : هل كان مصرحاً لأفراد المخابرات الموجودين بساحة العرض بحمل أسلحة نارية ؟

ج : نعم .. كل فى مكانه .

س : ما نوع تسليحهم ؟

ج : طبنجة .

س : ما نوعها ؟

ج : أنواع مختلفة .

س : هل أطلق أفراد المخابرات النيران من سلاحهم ؟

ج : لحظة القبض على المتهمين !!

س : هل كان فى إمكان المتهمين القضاء على جميع من بالمنصة ؟

ج : نعم .. لولا قدر الله ولطفه .

س : ما مدى الوقت الذى استغرقه المتهمون فى الانسحاب وهل كان ذلك بعد أن فرغت أسلحتهم

من الذخيرة ؟

ج : الأسلحة كان بها ذخيرة^(١٦)

س : متى تم إطلاق النار عليهم ؟

ج : بعد انسحابهم من أمام المنصة .

س : هل ألقوا السلاح بعد مغادرتهم مكان المنصة ؟

(١٥) قاله إحدى المجموعات الهامة فى المخابرات الحربية . وكان ومعاونوه هم الذين تولوا التحقيق مع خالد وإملائه فى غيلة الامعاش ل

المستشفى !!

(١٦) كان هذا السؤال وما تلاه من أسئلة كاشفا حقيقة أن المتهمين لو ألقوا لكائنا ألقوا كل ذخيرتهم فى الموجودين بالمنصة !

ج : بعضهم ألقى السلاح وبه ذخيرة !
س : هل كان بالسلاح وقت إلقاءهم له ذخيرة ؟

ج : نعم .

س : هل شاهدت القنبلة التي لم تنفجر ؟

ج : نعم .

س : ما نوعها ؟

ج : إف . ون .

س : ما لونها ؟

ج : أصفر^(١٧)

س : هل المتهمون سلموا أنفسهم أم انسحبوا وقاموا ؟^(١٨)

ج : هم انسحبوا إلى اتجاه رابعة العدوية وأطلق عليهم الرصاص ونفذت ذخيرتهم وقبض عليهم (١١)

س : هل كان معهم ذخيرة ؟

ج : كان بعض البنادق به ذخيرة والبعض الآخر لم يكن به دليل إصابة بعض ضباط المخابرات

أثناء السحاب المتهمين ... (١١) (١٩)

س : هل القنبلة كانت دفاعية أم هجومية ؟

ج : دفاعية (١١) (٢٠)

وتطورت أسئلة الدفاع إلى اتجاه آخر .

س : رأيت الهجوم على المنصة الرئيسية وتهديد حياة رئيس الجمهورية والمسؤولين بخطر الموت .. هل تمنعك واجبات وظيفتك من التصدي للمتهمين والخروج للتحرك من موقعك بالمنصة التي تلزم بالوقوف فيها من عدمه ؟

ج : تحركنا فعلا .. وقفنا من المنصة الفرعية إلى الأرض لغاية ظهور المتهمين أمامنا .. وبدأ القبض عليهم .

س : كم استغرق وقت تحرككم من مكانكم حتى وصولكم للمنصة الرئيسية ؟

ج : لم نصل للمنصة الرئيسية ولكن تحركنا إلى أسفل حيث بدأنا في القبض على المتهمين .

س : هل يفهم من هذا أن ضرب المنصة الرئيسية يعفيكم من التحرك نحوها ولو كنتم في أى موقع آخر لمفاذة رئيس الجمهورية والآخرين من عدمه ؟

(١٧) الشاهد السابق الذى سجل كخبر حدد لون القنبلة وقال إنها حمراء .

(١٨) و (١٩) كان توجيه السؤال على هذا النحو والإجابة عليه تتعلق بمحاولة لتجميع الإجابة السابقة القاطعة والتي حدد فيها أن الأسلحة كان بها ذخيرة والغريب أن اتهمى الذى وجه هذين السؤالين كان أول مرة يتقدم فيها للسؤال . وآخر مرة لأن الذى وكله قرر الاستعانة به كإ أن اتهمى كان قد قرر من تلقاء نفسه عدم الحضور فهل كان من بيننا من يعمل لغير حساب المتهمين ؟

(٢٠) الشاهد السابق كان قرر وجزم في أكثر من إجابة على أن القنبلة هجومية .

جـ : لا يعطينا^(٢١)

واعترضت النيابة .. قالت : إن طريقة الأسئلة توجه للشاهد بطريقة الاستجواب عن إهمال منه أو تقصير ! واعترض الدفاع على اعتراض النيابة وعلى مقاطعتها واستمر في استجوابه .

س : ما أقرب نقطة وصلتها وطاقتك بعد التحرك من المنصة الرئيسية ؟

جـ : لم نذهب للمنصة الرئيسية . بل كنا أمام المنصة الفرعية في الشارع .

س : ما الزمن ؟

جـ : ثلثي .

س : ثابت أن الحادث استغرق من الوقت ٣٠ — ٣٥ ثانية فما الزمن الذي استغرقه تحرككم ؟

جـ : كان فيه أفراد يطلقون عليهم التيران والقائمون على حراسة المنصة الرئيسية اشتبكوا معهم وعندما اقتربوا منا اشتبكنا معهم .

س : هل كانت إصابة المتهمين من رصاصكم ؟

جـ : نعم .

س : هل كان هناك عائق مادي يعوق المتهمين دون تصفية الصف الأول بالكامل ؟

جـ : مفهش حائل مادي . ولكن العناية الإلهية هي التي منعت تصفية جميع الموجودين بالصف الأول^(٢٢) .

س : صف الحالة التي كان عليها الصف الأول وقت حصول الحادث ؟

جـ : أول ما بدأ ضرب النار كل الناس انبطحت أرضاً .

س : هل كان في مقدرة المتهمين أن يجهزوا على أولئك المنبطحين أرضاً مع ما يحملونه من أسلحة وذخائر ؟

جـ : إذا كان بالأسلحة ذخائر ممكن^(٢٣)

س : إذن ما المانع ؟ وقد قررت أن بالأسلحة ذخيرة ؟

جـ : يسأل المتهمون .

س : نهيد إجابة مبادتك ؟

جـ : يجهز طلعت الذخيرة .. ويجوز ضرروا ولم يصيروا !

س : هل تتصور من موقع المتهمين في الصف الأول بالمنصة الرئيسية إمكان حصول أى خطأ في

التصويب والضرب وإهلاك الصف الأول بالكامل وقت الحادث ؟

جـ : عند اقتراب المتهمين من المنصة كان فيه اثنين في مواجهة المنصة .. واحد طلع يمين المنصة

وإذا كان شاف أى هدف ممكن يطوله والباقي لا يرى أهدافاً من موقعه بعد الانبطاح .

(٢١) رغم اعتراف الشاهد بعدم اغفاله من مسئولية قتل رئيس الجمهورية كان هو الذي باشر التحقيق في القضية ولم .. يفسح الشاهد عما إذا

كانت الأوارب تسمح له بالاقتراب من المصورة أم لا ؟

(٢٢) و (٢٣) لاحظ التعاقب بين الإجابتين .

س : هل تتصور وهو شائفتهم منبطين ومعه سلاحه .. هل تتصور خطأ واحداً في المليون أنه يصفيهم كلهم في الحال ؟

ج : هو فيه مؤثرات أخرى لاجعله يتحكم في الضرب

س : ما هذه المؤثرات ؟

ج : الناس بتوع الأمن في المنصة الرئيسية يضربوا عليهم .

س : قررت إن المتهمين انسحبوا على أقدامهم أحياء فما الحائل دون التصفية ؟

ج : المؤثرات شىء اخر ولا علاقة لها بالاصابة .

س : هل كان أمام المنصة الرئيسية رجال من الأمن؟!

ج : الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة مسئولان عن تأمينها بالكامل وحسب رؤيتى كان فيه .^(٢٤)

س : هل كان يوجد حراس للمنصة الرئيسية أمام الصف الأول مباشرة ؟

ج : كان موجود حرس جمهورى .

س : كم عدد هؤلاء الأشخاص تقريباً ؟

ج : معرفش وكان فيه كثير واقفين !!

س : هل من طبيعة عمل أفراد الحراسة الواقفين التسليح لمواجهة الطوارئ أم لا ؟

ج : معاهم سلاحهم .^(٢٥)

س : هل شاهدت أياً من هؤلاء عند بدء العملية في موقعه ؟

ج : مخدتش بالى (١١)

س : هل كان يوجد حراس في صفوف المنصة الرئيسية من أمن وحرس رئاسة الجمهورية مسلحين ؟

ج : نعم !

س : ما نوعيات الأسلحة لقوات أمن الرئاسة والحرس الجمهورى التى كانت تتسلح بها في يوم العرض العسكرى ؟

ج : الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة معهم طبنجات وينادق آلية وأسلحة مختلفة^(٢٦)

س : ما عيار الطبنجات ونوعيات الذخيرة التى تسلحت بها هذه القوات في يوم العرض لحماية وتأمين المنصة الرئيسية ؟

ج : معرفش .

س : هل اشتركت أى قوات أخرى من سلطات الدولة مع قوات الحرس وأمن الرئاسة في حماية المنصة الرئيسية ؟

(٢٤) و (٢٥) لم يظهر من شرائط الفيديو . ولا من الصور الفوتوغرافية التى عرضت للحادث في المحكمة وجود مثل هؤلاء الأشخاص .

(٢٦) كانت المرة الأولى التى يعرف الدفاع أن حراسة السادات كانت تسليح بأسلحة آلية ... ولكن لم يحدد الشاهد عيار هذه الأسلحة ... وما إذا كانت بنادق آلية من ذات البنادق التى تسليح بها المهاجمون أم لا ؟!

ج : المنصة الرئيسية يحرسها الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة والحراسة الخاصة ... وشرطة الحراسة . (٣٧)

س : هل يسمح بدخول أى شخص للمنصة الرئيسية ومعهم الحرس الخاص أو أى من الشخصيات بحمل سلاح كالسفراء الأجانب مثلاً ؟
ج : لا .

س : هل يتم التأكد من ذلك ؟

ج : لا يدخل المنصة الرئيسية إلا قوات الأمن ويتم التأكد من ذلك بالنسبة لجميع المدعين .
وتنتهى شهادة العقيد ضابط المخابرات . وشهادته تكون كثير من النقاط قد تم وضعها على كثير من الحروف .

□ □

من بين الشهود الذين استدعتهم المحكمة ، كان أفراد طاقم العربة - الجرار ، الذين جلسوا على ظهرها مع عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس ، بخلاف السائق الذى جلس إلى جواره خالد الإسلامبولى .

كان أول هؤلاء العريف زكريا محمود رشاد الذى حدد الأسماء المستعارة التى استخدمها عبد الحميد وعطا وحسين عند انضمامهم للوحدة ، وحدد أماكن جلوسهم فى العربة .. وكيف أنه حاول التعرف على بعضهم أثناء سير العربة :

(أنا قلت لعزت واحنا قاعدين فى العربة أنت متين ؟ قالى من إسكندرية وأحمد قالى من مصر) !

وتوجه الشاهد للتعرف على عزت وأحمد وجمال فى القفص .. أشار إلى حسين عباس وقال : (ده الى اسمه جمال وعينه الضابط خالد عليتنا بوليس) .. وأشار إلى عطا طابيل وقال (ده الى اسمه أحمد وكان ظهره للمنصة) ثم توجه فى براءة وصلت الى حد السذاجة ليقول (وده حضرة الضابط خالد) وكأنه لا يعرفه .. وضجت القاعة بالضحك لأن الشاهد نطق بهذه العبارة وهو متردد فى تأدية التحية العسكرية الواجبة (لحضرة الضابط خالد) .. وتعتوت قدماء وهو يتراجع بظهره للخلف ، كما لو كان خالد مازال قائده .. ولا يفصله عنه سوى القفص الحديدى !

ثم جاء دور سائق العربة ، الجندى عصام عبد الحميد الذى قال :

«يوم الثلاثاء الصبح الى هو يوم العرض تمت على العربة : زيت ومياه وطلعت العربة لقيت ثلاثة أفراد غرباء أول مرة أشوفهم وسألت عنهم قالوا من اللواء ١٨٨ . وفى المرحلة من عند مدينة نصر حتى

(٣٧) أى أن رئيس الجمهورية تحرسه أربع جهات أمنية بخلاف المخابرات العسكرية من الفصوات الجبلية وكذلك رجال مباحث أمن الدولة .
فخلاً عن الفناصة من أفراد القوات المسلحة وكذلك قوات الأمن الأخرى التى تحيط بالموقع . وقد طلب الدلائل ضم الأوامر الصادرة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ التى تحدد القوات المشاركة فى حماية أمن المنصة الرئيسية وعدد أفرادها ونوعات تسليحها وأنواع اللعيرة وأماكن توزيع هذه القوات .. طلب حزمها إلى ملف القضية .

أرض الاصطفاة كان راكب معايا جمال^(٢٨) وسألته أنت منين قال أنا ملحق عليكم من اللواء ١٨٨ وكان راكب جنبى فى الكاينة لأنى أنا السواقى ... الضابط خالد قال كله ينزل يعمل نظافة وواحد بس يقعد فوق ونزلت وإدائى خمسة وعشرين قرش ، وقال لى روح هات فطار ، وجبت له سندوتشين وقال لى أنت غبت وأنا فطرت وخذ منى واحد إداه لواحد جنبه وإدائى الثانى ، وبعدين جه عريف من اللواء اللى جنب مننا وطلب علبه السجائر بتاعة الضابط خالد لضابط ثانى عندهم ، فقال له مفيش دى خلصت وبعدين بعتنى وديتها وبعدين رجعت ... ودخلنا على أرض العرض وقبل المنصة بشوية حوالى نصف متر بصيت لقيت الثلاث عربيات للمتأخرين شاورت لهم يبقوا فى الحذا ولقيت الضابط أخذ الرشاش من جنبى وحطه على رجله وهددنى وقال لى اقف وإذا ما وقفتش حاضريك بالنار ووقفت وفتح الباب ولقيت الدنيا مرتبكة) .

سألته النياية :-

س : ماسبب عدم نزع كتلة الترابس من الرشاش خاصتك بالرغم من صدور الأوامر بنزعها ؟
ج : الضابط خالد قال لى مانتزعهاش أحسن تضيع ولتصاحم .

س : هل كتلة الترابس بها إبرة ضرب النار ؟

ج : نعم !

س : قررت إن خالد أخذ منك السلاح فلماذا سلمته له وكيف كان ذلك ؟

ج : السلاح كان بينى وبينه وفى لحظة ماكنت باشاور للعربات الأخرى لتسيير فى الحذا أخذه من جنبى والعربات كانت متأخرة عن اللى فى الصف .

س : لماذا سبقت أنت العربات ؟^(٢٩)

ج : المفروض هم اللى يحازونى .

س : هل شاهدت الاعتداء ؟

ج : لا .. لأنى مشيت .

س : ألم يستعمل خالد السلاح بعد نزوله ؟

ج : أنا مشيت على طول .

س : ألم تسمع أصوات أعيرة وانفجارات ؟

ج : أنا خلعت وجهيت بالعربية .

س : هل خالد كان يحمل سلاحا غير الرشاش بتاعك ؟

ج : لا .

س : متى فتنشوا العرية وهل وجدوا بها شيئا ؟

(٢٨) يقصد حسين عباس .

(٢٩) عدد العربات فى الصف (بالعرض) أربع عربات وعية خالد كانت بين العربات تجاه المنصة .

ج : بعد ما رجعت بالعربية اللواء .. قالوا لي انت كنت مع الضابط خالد ؟ وقلت أيوه .. قالوا انزل وفهشوا العربية .. وأنا واقف لقوا خزنة رشاش فاضية تحت شلطة الكرسي اللي في الكابينة وبعدين ودولى المجموعة بتاعة المخابرات وبعدين ودولى إدارة المدعى العام العسكرى .

س : إذا كنت تعلم أن الرشاش ليس به ذخيرة فلماذا خفت من الرشاش ؟

ج : أنا خفت من الشيء الأصفر اللي في إيده لأنه كان أول مرة أشوفه (١) .

وجاء الدور على الجندي فوزى عطية ورداني أحد أفراد الطاقم أيضا ... وكانت شهادته مختلفة . قال : عن عبد الحميد وعطا وحسين : إن الضابط خالد هو اللي جابههم ... وعن الحادث قال : حصلنا المنصة ولقينا العربية هدت شوية ووقفت ، فافتكرت إنها تخزيت أو عطلت لأن الأوامر كانت كل واحد يصح قدامه ولا يصح يمينه أو شماله وبعدين أنا بأبص نص بصة لقيت الضابط خالد بعيد عن العربية ٣ ، أو ٤ خطوات وفي إيده حاجة بيحذفها على المنصة والقرد اللي كان قاعد وراء الكابينة على طول رمى كأن شىء على المنصة برضه ، وبعدين أنا إترمت على وشى ومحسيتش بحاجة والعربية مشيت بينا ولما وصلنا مدينة نصر ملقتش غير زميلى زكريا نايم في العربية!!

س : هل الضابط خالد نبه عليكم جميعا بعدم الانحلاط بهم ؟

ج : أيوه

س : ما مدة تجنيديك ؟

ج : ثلاث سنوات .

س : مالمدة التى مكتبها بالمخابرات ؟

ج : عشرة أيام .

س : ماذا كنت تعمل ؟!

ج : كانوا بيسألونى .

س : من الذى ألقى الشيء الأصفر ؟

ج : أحمد.....!

كان الشاهد الثانى فى بساطة الشاهد الأول... اسمى : صبحى عبد المقصود محمود ... يوم الاثنين نادى على الضابط خالد وطلب منى أصلح أفرو لعرزت علشان أنا ترزى وجانى أحمد وطلب إنى أقصر له شعره !! وخل جمال مراسلة عنده ، وطلب مننا نقعد ناكل مع بعض !! وأكلنا وبعدين أمر بجمع السلاح وتسليمه لهم وسلمناه لهم وبقوا مسئولين عنه مسئولية تامة وطلعوا خدمة عليه يعنى جمال وأحمد وعزت طلعلوا خدمة على السلاح والصبح صبحنا الساعة خمسة واستلمت سلاحى وقمت عليه .. الى مفيش فيه ذخيرة والضابط خالد شاور لكل واحد على المكان اللى هيقعد فيه في العربية ومشيئا ... وفى الساعة عشرة جه الضابط خالد وعدل مكان جلوسنا فقعدى أنا فى وش جمال وعزت فى وشه أحمد والعربية مشيت وقدام المنصة واحد مش فاكّر أحمد أو عزت رمى شىء أصفر فى اتجاه المنصة ونزلت من العربية وركبت عربية ثانية مشيت بينا على اللواء

وسألت النيابة السؤال التقليدي إن كان يمكنه التعرف على المتهمين الثلاثة... عزت وأحمد وجمال .
واكتفت بهذا السؤال .. بدأت مناقشة الدفاع :

س : هل سمعت صوت انفجار ؟

ج : أيوه ساعة ماوققت العربية مش متأكد أحمد أو عزت رمى شيء وسمعت صوت انفجار .

س : هل رماه من فوق العربة ؟

ج : نعم والضابط خالد قال ماحدث بيص علشان لو حصل تصوير يبقى المنظر كويس وأنا متأكدتش إن ده صوت انفجار (11)

س : هل سمعت أوامر الضابط خالد بعدم التعامل مع الثلاثة الملاحقين ؟

ج : لأ .. محصلش تنبيه وبكلمهم عادي .

س : ألا تعرف ماهو الشيء الأصفر ؟

ج : معرفش .

س : هل شاهدت أحدا يطلق النار من فوق العربة ؟

ج : لا .

أما الشاهد الأخير من طاقم العربة فقد أمسك العصا من منتصفها إذا كان زكريا قد قرر بأن الذي ألقى القنبلة من فوق العربة هو أحمد ... وجاء صبحي ليقول إنه لايعرف إن كان أحمد أو عزت فإن الشاهد الأخير أراح نفسه وحسم الموضوع ... إن هذا الشاهد هو الجندي كمال الطيب مشرق .. وقد قال :

... يوم ١٠/٥ جمعوا السلاح وخلوا الثلاثة دول خدمة عليه (جمال وعزت وأحمد) واحنا ثلثنا على العربيات وهم ناموا في الخيمة والصبح استلمنا السلاح وفشننا عليه فوجدناه منزوع منه إبر ضرب النار وفي مدينة نصر الضابط خالد قال انزلوا إعملوا صيانة وهو كان متصور يقعد مع الضباط ولكنه لم يجلس معاهم وراح قاعد في كايينة العربية وكان الرئيس وضع إكليل الزهور على قبر الجندي المجهول عند النصب التذكاري ، وكان الضابط خالد فاتح الراديو وأثناء قراءة الرئيس الفاتحة على روح الشهداء قال : إقرأوا الفاتحة على روح الشهداء يارجاله .. وبعدين جه دورنا ومشين ولما وصلنا عند المنصة أحمد رمى حاجة صفراء طلعتها من سترته وعزت برضه

وسأله الدفاع :

س : من الذي رمى القنبلتين ؟

ج : عزت وأحمد !

س : هل رموا القنابل من العربة ؟

ج : نعم !

وانتهت أقوال شهود الاثبات .

ورفعت الجلسة !

وشهود النفي
يتراجعون

انتهت المحكمة من سماع شهود الاثبات الذين اختارهم .. ورفضت سماع شهود النفي الذين طلب الدفاع حضورهم .. إن هذا الرفض كان حلقة من سلسلة أخطاء قانونية لاحصر ولا نهاية لها .. فحتى عندما سمعت المحكمة لشهود الاثبات الذين جاؤوا بهدف إحكام التهمة حول رقبة المتهمين وقعت المحكمة في خطأ قانوني واضح .. وقاتل .

إن القانون ينص على أن يحجز الشهود في قاعة جانبية خاصة ، وأن ينادوا عليهم واحدا بعد آخر .. على أن يبقى من انتهت شهادته في القاعة حتى رفع الجلسة .. وقد قصد القانون من وراء ذلك أن لا يسمع الشاهد ما يندور في الجلسة أمامه فيؤثر في شهادته قبل الادلاء بها .. وقصد القانون من بقاء الشاهد الذي انتهت شهادته في القاعة حتى رفع الجلسة ألا يخرج الشاهد ليملأ على بقية الشهود وقائع شهادته (مادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات) .

لكن في هذه القضية .. لم تقم المحكمة بإبعاد الشهود عن قاعة المحكمة .. دخلوا معا .. وجلسوا معا قبل أن تبدأ الجلسة .. ورغم أن الشهود لم يكونوا معروفين للدفاع إلا أنه نجح في إثبات حضورهم في قاعة المحكمة قبل الإدلاء بشهاداتهم^(١) .

وقد كان مضحكا ، أن تطلب النيابة فور الانتهاء من سماع شهود الإثبات ، أن تبدأ مرافعتها .. كأنه ليس من حق الدفاع استدعاء شهود نفي من جانبه .. وفي جلسة يوم ٩ ديسمبر ١٩٨١ ، وقف الدفاع ليطالب سماع شهادات بعض ممن رأى أنهم قد يخدمون وجهة نظره .. ومن هؤلاء :

- ١ — سماحة المفتي لسماع أقواله ومناقشته في التقرير المقدم منه عن فكر المتهمين .
- ٢ — أي خبير آخر من رجال الدين لمناقشته في فكر المتهمين ولو على نفقة الدفاع .
- ٣ — أي أستاذ أمراض نفسية وعصبية بمستشفى النزيل الجامعي كخبير لتوقيع الكشف الطبي لبيان

(١) ص ٤٣ ، ٤٧ ، ٢٩ ، ٥٢ ، ١٠٧ من محاضر الجلسات .

مدى تأثير التعذيب الذى وقع على المتهمين ومدى تأثيره على حالتهم النفسية وعلى أفرامهم فى التحقيق قبل عرضهم على النيابة العسكرية .

٤ - فضيلة الإمام الأكبر الدكتور ييصار شيخ الأزهر والذى كان متواجدا بالمنصة ليسمع شهادته كشاهد رؤية .. ولسماع رأيه الدينى وكذلك فضيلة المفتى بصفتيهما من كبار موظفى الدولة الذين يتقاضون مرتبات لم يحصل على مثلها رسول الله ﷺ أو غيره من الأنبياء أو الصحابة (٢) .

٥ - كل من صلاح أبو اسماعيل الذى عاصر قانون الأحوال الشخصية وصدوره على النحو الذى انتهى اليه . والدكتور موسى شاهين لاشين والشيخ عبد الله عبد العزيز بن باز رئيس هيئة الفتوى بالملكة العربية السعودية . وسيم استدعاؤهم على نفقة الدفاع .

٦ - السيد كمال الدين حسين (٣) ليشهد ماذا ناله من السادات عندما أرسل له برقية يقول له فيها : اتق الله .

٧ - السيد عبد اللطيف بغدادى (٤) لأنه واحد من الذين خرجوا مع زملائه على طاعة الملك فاروق ومع هذا كتب لهم أثارخ أن يكونوا أبطالا رغم أنهم خرجوا على الإيم الذى أقسموه بطاعة الملك باعتبارهم من ضباطه . ورغم أن ماقاموا به يعتبر جنائية قلب نظام حكم بالقوة معاقب عليها بالإعدام . وهو قد عاش فى ظل حكم السادات وتعرض وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة لما نود أن نعرفه منهم .

٨ - محمد حسنين هيكل وقد كتب عنه أنه هو الذى كان يعد خطاب الرئيس عبد الناصر ثم السادات من بعده .. ومطلوب سماع شهادته فى شأن ماحدث بينه وبين الرئيس السادات من اختلاف والذى انتهى بالتحفظ عليه . ولبيان كيفية مقتل خمسة من الذين اعتقلوا معه فى سبتمبر ومنهم عبد العظيم ابو المطا .

٩ - وزراء الحازجية اسماعيل فهمى ، محمد ابراهيم كامل ، محمد رياض وكذلك . د . اسامة الباز ليشهدوا من جانبهم عن الصلح الذى تم مع اسرائيل (٥) .

١٠ - السيدة أرملة الرئيس السادات لأنها سبق أن أعلنت فى الصحف أنها قد حذرت الرئيس مراراً من أنه سوف يتعرض للقتل إلا أنه لم يكن يأبه لذلك وبدليل عدم ارتدائه للدروع الواقية أثناء توجهه للعرض . كما أنها سبق أن نشر على لسانها من مستين سابقتين على الحادث ، من أن الاغتيال يهددها من كل الجهات . وأن المخابرات الاسرائيلية حذرت من أنه قد يحدث للرئيس حادث اغتيال فى ٦ أكتوبر . وأن كرايسكى مستشار الخمسة حذر السادات أثناء زيارته الأخيرة للخمسة من انقلاب قد يقع ضده فى مصر .. وكشف له عن محاولة اغتيال. أعد لها فلسطينيون تم ضبطهم فى الخمسة

(٢) عبد الحليم ومعتان الخفى هو صاحب هذا رأى .

(٣) و (٤) كل منهما كان عضواً فى مجلس قيادة الثورة سابقا

(٥) كان الصهيون قد قرروا أن واضعهم لكاتب ديبعد هو سبب رئيسى فى قتلهم للسادات .

بأسلحتهم قبل الزيارة مباشرة .. وكذلك فإنه مع حضور جيهان فإنه من اللازم أن تضم للدعوى تقارير رئاسة الجمهورية بخصوص مقالاته هي به .

١١ — السيد قائد الحرس الجمهورى المسئول عن أمن الرئيس والذي يصطحبه معه في كل رحلاته في الداخل والخارج .

١٢ — السيد حسن التهامي : بخصوص مانشر على لسانه في مجلة أكتوبر^(١)

١٣ — د . محمد حلمي مراد والأستاذ ابراهيم طلعت المحامي لأنهما عايشا تجربة تعذيب المعتقلين عليهم في السجون . وليقولوا ما إذا كان المعتقلون معرضين للهلاك في السجون أم لا ؟

١٤ — د . عزيز صدقي و د — ابراهيم حلمي عبد الرحمن^(٢) ، د . عبد العظيم لطفي رئيس الأهرام الاقتصادي . د . سعد الدين ابراهيم الباحث في الأهرام . وجمال الفر رئيس الرقابة^(٣) الادارية التي ألغها السادات ليوضحوا جميعا للمحكمة البعد الخاص بالانحراف والتخطيط في البلاد وكذلك أسباب « انتفاضة الحرامية » في ١٨ ، ١٩ يناير كما اسمها السادات .

وكان ضمن الطلبات العديدة التي تقدم بها الدفاع كذلك ..

ولم تستجب المحكمة لهذه الطلبات .. ولا لأي طلبات أخرى من هذه الطلبات طلب بضم القضايا أرقام ٥ و ٨ / ١٩٨١ — عسكرية عليا والتي اتهم فيها بعض ضباط القوات المسلحة ، وأُسيحت بقضية قلب نظام الحكم وكانت متداولة أثناء نظر الدعوى ، وكان الشهود في هاتين الدعوتين قد أقروا أمام المحكمة العسكرية بوقوع تعذيب عليهم ليشهدوا ضد المتهمين (وبالذات في جلسة ١٢/٦/١٩٨١) ولذلك فقد طلب الدفاع ضم محاضر الجلسات التي أقر فيها الشهود بذلك^(٤) .

كذلك : طلب الدفاع ضم قضية أمين عثمان التي اتهم فيها أنور السادات وأصبح من يومها بطلا في نظر نفسه وفي عهده قدمت الاذاعة والتلفزيون العديد من التمثيليات عن دوره البطولي في هذه القضية ثم حول قاعة المحكمة التي جرت فيها محاكمته (في محكمة جنوب القاهرة) الى قاعة تحمل اسمه . ثم قام

(٦) قال حسن التهامي في مجلة أكتوبر : إن السادات قد أسرى (رحلة الأسراء) من القاهرة الى القدس .. من قصر عابدين الى المسجد الأقصى . وعندما يقال إن المتهمين ذبيون فإن هذا لايجوز عما ادعاه التهامي نفسه من وصفه رحلة السادات الى القدس بأنها إسرار . تشبيها بالرسول ﷺ .

وكان الفرض من شهادته أن يبين توضح مايدعيه أن ماحدث يكون اختلافا في رؤية ديدية قد تحسب لصالح المتهمين أو ضدهم بحسب مايتبني به الرؤية من مناقشات الشاهد .

(٧) وزير التخطيط الأسبق في وزارة مملوح سالم التي شهدت انتفاضة الشعب في ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧

(٨) كان الرئيس مبارك قد أصدر قراره بإعادة الرقابة الادارية بعد أقل من شهرين من توليه الرئاسة .

(٩) احدى هذه القضايا حكم فيها بالبراءة من تهمة قلب نظام الحكم وعد التصديق عليا ألغى رئيس الجمهورية الحكم وأعاد نظر القضية أمام دائرة أخرى .. لكن بعض المتهمين أوقفوا القضية بإجراءات طعن أمام المحكمة الدستورية العليا . ومن المتهمين كان مقدم/ صمام القرى أحد المتهمين في قضية الجهاد .

بتعيين رئيس النيابة المترافع في هذه القضية رئيساً لما أسماه ديوان المظالم . ثم مدعياً عاماً إشتراكياً لفترة^(١٠) ثم قام كذلك بتكريم رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم ببراءته وجعل من تاريخ الحكم في هذه القضية مأسماً عيد القضاء .

كذلك ضم القضية التي اتهم فيها مع السيد/ حسن عزت بتهمة التخاير مع الألمان إبان الحرب العالمية الثانية والتي صورها فيما بعد على أنها عمل من أعمال الوطنية والبطولة في مواجهة الاحتلال الإنجليزي .

وطلب المحامون ضم خطب السادات في مجلس الشعب المصري والتي أعلن فيها مبادرته .. وكذلك خطابه في الكنيست الاسرائيلي تحت خريطة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات والتي كانت تعلق المنصة التي وقف يخاطب عليها !

أيضاً ضم تسجيلات لقاءات الرئيس السادات في أسوان والبيت الأبيض الأمريكي وفي معسكر كامب ديفيد^(١١) وشرع الشيخ^(١٢) . وتسجيلات الصلاة في وادي الراحة بسيينا^(١٣) وبين الخامس من سبتمبر والذي أعلن فيه قرارات سبتمبر الشهيرة .

وضم مشروع قانون تم إعداده بمعرفة لجنة الاقتراحات والشكاوى التي كان يرأسها محمود أبو وافية (عدل الرئيس) بتعيين السادات خليفة للمسلمين يطلق عليه اسم سادس الخلفاء الراشدين^(١٤)

(١٠) للمستشار الور حبيب .

(١١) قيل إن السادات كان يغلخ أولاً بأول من كافة التسجيلات التي تنور فيما بينه وبين أي زائر أجنبي . وأنه قد أحضر جهازاً خاصاً يسمح له بالتخلص من كافة المسندات أو التسجيلات بالطريق الإلكتروني بعد انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ مباشرة . وكان القصد من طلب هذه التسجيلات البات عكس ذلك .. أو على الأقل التأكد منه من ناحية ومن ناحية أخرى ليثبت أمام المحكمة حجم التنازلات التي قيل إن السادات كان يقدمها أو قدمها بالفعل في لقاءاته بالرؤساء الأمريكيين ابتداء من نيكسون وفورد وكارتر وريغان ومن قبلهم روجرز وهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية والآخرين بأمر في فترة نازحه مفاوضات فض الاشتباك الأول والثاني (الكيلو ١٠١) والتي كانت بداية الخطوات إلى كعب ديفيد بعد أن حول السادات انتصار أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى هزيمة بالعين الصحيح للقياس الحروب .

(١٢) بعد لقاء السادات بيجن في خرم الشيخ بأربع وعشرين ساعة قامت الطائرات الإسرائيلية بتدمير المفاعل الذري العراقي بالقرب من بغداد كما تم كذلك بعدها اغتيال عالم الذرة المصري د . الشاذل أثناء إقامته في أحد فنادق بابي وهو أحد العلماء البارزين الذين ساهموا في إنشاء المفاعل العراقي وربما كان تواجدته بقرسا أثناء اغتياله بهدف التفاوض على مفاعل جديد للعراق .

(١٣) كان السادات يقول إنه يشعر براحة عجيبة عندما يعنى أياماً في وادي الراحة بسيينا وهو مكان قديم من جبل موسى وقبر سانت كاترين وقد اصطحب السادات معه في صلاته التي ألقاها في الخلاه شيخ الأزهر الشيخ بشار ، واستقدم إليه أكبر المهتدين العالمين لإنشاء مأسماً لجميع الأديان اليهودية والنسبية والسلام وتصميم قبر طلب دفعه فيه عند وفاته .

(١٤) المعروف تاريخياً أن الخلفاء الراشدين أربعة أومر أبو بكر ثم تلاه عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان وآخرهم علي بن أبي طالب ولقد أطلق مؤرخو الإسلام لقب خامس الخلفاء الراشدين على عمر بن عبد العزيز الخليفة الإسلامي لشدة رعه وعدته لدرجة معها حرم على أولاده وأهل بيته أن يلبسوا أو يأكلوا إلا ما يلبسه ويأكله أهل الناس من عامة المسلمين واتسب الأمر بقتله على أيدي مجموعة من أقاربه الذين مستهم قراره بتحقيل العدالة بين كل المسلمين ، وقصة الاقتراح بسمية أمم السادات بسادس الخلفاء الراشدين رغم أن الدستور الدائم قد أعطى حق رئاسة الجمهورية له مدى الحياة تقنياً وتم التعليل في حياته إلا أن الاقتراح قد ورد إلى لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب من رئاسة الجمهورية . ثم تبناه أحد أعضاء المجلس (المعزو محمد مكي) وقد أدخل للجنة التشريعية لإصدار القانون الذي حال دون صدوره مقتل السادات

وخطاب السادات في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ بمجلس الشعب . وخطابه في مؤتمر الصيادين في سبتمبر : ١٩٨٠ بالاسكندرية^(١٥) .

وطلب الدفاع ضم التحقيقات التي تمت في بلاغ كان قد تقدم به عبد الحليم رمضان المحامي الى النائب العام في سنة ١٩٨٠ يطلب فيه التحقيق فيما نسب للسادات .. اختلاسه لنفسه مبلغ ألف مليون جنيه تسلمها من الحكومة الامريكية^(١٦) .

وأعاد الدفاع طلب مماع شهادة الفريق أبو غزالة وزير الدفاع أما عن طلبات المتهمين فلقد كانوا حتى تاريخ التقدم بهذه الطلبات محبوسين حيسا انفراديا ومنهم الشيخ عمر عبد الرحمن وهو فاقد البصر ومريض بالسكر وانتهت المحكمة إلى تأجيل البت في كل الطلبات التي تقدم بها الدفاع الى جلسة تالية ولى تلك الجلسة رفضت طلبات الدفاع وكلفت النيابة العسكرية ببحث طلبات المتهمين .

□ □

استدعت المحكمة شاهدين كان الدفاع قد أشار إليهما في جلسة استجواب شهود الإثبات .. إن الشاهدين من شهود الإثبات الذين استمعت إليهم النيابة لكن المحكمة لأسباب نجعلها استبعدت مماع شهادتهما ضمن من استبعدتهم من شهود الإثبات ، وعندما أثار الدفاع هذا الاستبعاد ، قررت المحكمة استدعاء الشاهدين ، على أنهما من الشهود الذين طلبهم الدفاع أى شهود النفي ، وفيما بعد ذكرت المحكمة في أسباب حكمها أنها حققت للدفاع ماطلبه رغم أن الشاهدين ليسا أبدا من شهود النفي بالمعنى الصحيح لشهود النفي

كان الشاهد الأول هو : جندي شرطة عسكرية حسن مبروك بيومي .

وكان الشاهد الثاني هو : ضابط مخبرات عسكرية عباس بركات .

ولم يضيف الأول أى جديد تقريبا

أما الثاني فقد قال في إنجاز متعمد :

(١٥) في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ توجه السادات الى مجلس الشعب في موكب شعبي ضخيم ولى سيارة مكشوفة مرتديا الزي العسكري وقد علق على صدره كل الأوسمة والنياشين التي أعطاهها نفسه وأعرها نجمة سيناء العسكرية التي كان قد اصدر قرارا بمنحها لأبطال حرب أكتوبر ولم تكن قد منحت لأحد بعد ولى هذا الخطاب باهى السادات بالانتصار الذي تحقق . ولكنه أعلن في ذات الخطاب مبادرته الأولى للسلام لأنه على حد قوله ليس (قد أمريكا) ولى ذات اللحظة التي كان يخطف فيها كانت جولدماير رئيسة مجلس الوزراء الاسرائيل ومها شارون تلقى بأحاديثها الى الصحفيين العالمين الذين تم استقدامهم بجوار منطقة الزيتية في السويس .. فهل كان السادات على علم بما تم في الليلة السابقة من اقتحام شارون بلواء عسكري اسرائيل منطقة ما ، بين القوات المصرية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس ويصير البحيرات المرة لطوق الجيش الثالث الميداني وبمحاولة احتلال مدينتي الاسماعيلية والسويس والتي قاوتها حتى ١٠/ ٢٤/ ١٩٧٣ عندما التزمت القوات الاسرائيلية بقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ١٠/ ٢٤/ ١٩٧٣ .

(١٦) قال الأستاذ عبد الحليم رمضان في نقابة المحامين ولى أحد المؤتمرات المفتوحة ولى حياة السادات بعد تقدمه بالبلاغ أنه طلب من النائب العام أن يحيله الى المحكمة لو ثبت كذب مايدعيه بشأن السادات ورغم مايقدم به من وثائق كانت قد أرسلت له من بعض الجهات في أمريكا .. إلا أن النائب العام وقتذاك أرسل له أكثر من مرة ، من يطلب منه سحب الشكوى .. ورفض النائب العام في ذات الوقت أن يلجح محضرا بأقواله ليقرر فيه تفصيلا مايدعيه

في طابور العرض كان فيه عربية في الصف اليمين نزل واحد من جنب السواق وتقدم حوالى سبع خطوات وألقى حاجة صفراء ضربت في المنصة^(١٧) وبعد كده انفجرت وحصل هرج وصراخ وأصوات وأنا ضربت طلقة عليهم وبعدين حسيت بألم في رجلي اليمنى .

وسأله الدفاع :

س : اشرح للمحكمة تفصيلاً ماذا حدث أمامك عندما نزل الفرد من كابينه السيارة وماذا شاهدت ومن تبعه وماذا فعل كل منهم ؟

جـ : عربية المدفعية وقفت ونزل الضابط وبعدين لما أصبت لم أتابع الموقف ونقلت للمستشفى !!

كان هروبا من الاجابة ..

ولهذا فلقد فاجأه الدفاع بسؤال:

س : قررت في اقوالك في التحقيقات بالنيابة العسكرية وصفاً تفصيلياً لما شاهدته وما حدث بالضبط فوضح ذلك لعدالة المحكمة^(١٨) ؟

جـ : لما نزل الفرد من العربية رمى قبلة أو شيء اصفر اصطلم بسور المنصة وانفجر وبعد كده سمعت صوت الانفجار وأصوات طلقات نارية وحصل هرج ومرج في المنصة . حاولت النزول ولقيت الناس بتجري . ضربت عليهم طلقة وبعدين أصبت .

س : هل مذكرته أمام النيابة هو ما حدث بالضبط في مكان الحادث ؟

جـ : مش متذكر !

س : قررت في التحقيق أنك شاهدت شخصا يلقي بقنبلة ثم قام بإطلاق النار من سلاح تعتقد أنه طنبجة على مكان الرئيس بالمنصة . أذكر للمحكمة تفاصيل ذلك ؟

جـ : الفرد لما نزل من العربية وتوجه للمنصة ماقدوتش أميز معاه أى سلاح وبعد مارمى القنبلة وانفجرت بالسور . سمعت أصوات طلقات نارية ماقدوتش أميز طنبجة أو غير طنبجة .^(١٩)

(١٧) رغم أنه ضابط بمخابرات عسكرية أسر على تسمية القنبلة بالحاجة الصفراء !!

(١٨) ص ٦٠٩ من تحقيقات النيابة العسكرية وفيها شرح بالتفصيل لما حدث من ساعة نزول خالد الاسلاوى من العربية حتى نهاية العملة .

(١٩) في التحقيقات قال الشاهد من قبل :

كنت معين في ركب السيد/ رئيس الجمهورية وذلك للتواجد فقط ضمن الدهب والإبلاغ عن تحركات الركب الى رئاستى وأثناء العرض العسكرية كنت متواجداً في أهل المدرجات بالمقصورة جهة اليسار . ثم خرجت أثناء مرور العرض يتوقف العربية قبل الأخيرة وقد ظننت أن بها عطلا ثم حاولت السير مرة أخرى ولكنها توقفت نهائياً أمام المنصة مباشرة وفتح باب الكابينة ونزل منه ضابط العربية وكان ينظر الى مؤخرة العربية لما جعلنى أظن أنه سيوجه الى مؤخرها لاصلاح العطل الذى أصابها ولكنه توجه فجأة وبسرعة سيرا على الأقدام الى المنصة حتى مسافة من ١٥ - ٢٠ متر تقريباً وألقاها على المنصة ولكنها اصطدمت بسور المنصة وسقطت على الأرض في مواجهة الضابط الذى ألقاها وبعد لوان قبلة انفجرت القنبلة انفجاراً شديداً ثم رأيته يمسك سلاحا ناريا اعتقد أنه طنبجة ثم قام بإطلاق النار على مكان الرئيس بالمنصة وقد لاحظت أثناء هذه الفرائى القليلة قفز أحد الأفراد من عربة المدفعية مما دفعنى الى إخراج سلاحى

س : اشرح للمحكمة خطوات إلقاء القنبلة حتى انفجارها كما رأيت ؟
ج : القنبلة ألقيت وخبطت في سور المنصة ووقعت على الأرض وانفجرت بعد ثائيتين .
س : في أى اتجاه أطلقت رصاصك ؟
ج : في اتجاه الأفراد اللى كانوا يحاولوا الهرب .

س : ماعيار سلاحك ؟
ج : طبنجة سميت عيارها مش متذكره لأنه سلاح أمريكانى لسه جاى ومنعروفش (٢٠)
س : أين كان الرئيس بالنسبة لك ؟
ج : يمين لأسفل

س : على أى مسافة ؟
ج : حوالى ٧٠ مترا (٢١)

س : مالمدى المؤثر للطبنجة اللى كنت تحملها ؟
ج : ٥٠ مترا .

س : هل الفردان اللذان كانا ينسحبان هل كانا في مدى طبنجتك ؟
ج : اعتقد ذلك (٢٢) ط

س : هل كان في المنصة أشخاص مسلحون ؟
ج : لا اعلم (٢٣)

س : ألم تسمع طلقات نارية من داخل المنصة أثناء عملية الاعتداء ؟
ج : مقدرش أميز إذا كانت من داخل المنصة أم من غير المنصة ولكن سمعت صوت طلقات نارية .

س : ألم تنزل للصنوف الأولى عقب سماع الطلقات ؟
ج : نعم (٢٤)

س : هل قام أحد من المنصة غيرك بمطاردة الجناة ؟
ج : أفراد الحراسة .

س : كم عددهم ؟

(٢٠) كانت إحدى المجلات الأمريكية قد نشرت بعد وفاة الرئيس تسأله عن كيفية اغتياله وقد تم تدريب حراسه وتسليحهم وأنفق على ذلك ٢٥ مليون دولار وهناك شك في أن يكون الشاهد لا يعلم بهمار تسليحه وهو أمر مسلم به بالنسبة لأى شخص يستعمل سلاحا !

(٢١) راجع تقارير معاينة المنصة .

(٢٢) بدون تعليق .

(٢٣) بدون تعليق .

(٢٤) بدون تعليق

ج : مقدري اعدهم لأهم من جهات كثيرة (٢٥)

س : ماذا كانوا يرتدون ؟

ج : ملابس مدنية .. وملابس عسكرية .

س : هل تبعوا الجناء بأسلحة ؟

ج : معرفتي أنا أصبت . II

س : هل تم عرض أفلام للحادث عليك بالمخابرات ؟
ورفضت المحكمة توجيه هذا السؤال ؟

□ □

وفي نهاية الجلسة (١٩٨١/١٢/١٢) أصدرت المحكمة قرارها برفض كل الطلبات التي كان قد تقدم بها المحامون في الجلستين الأخيرتين . ومنها كذلك استدعاء العميد محمد فايز عون الرفيق الحرس الخاص لرئيس الجمهورية لسؤاله عن مكان وجوده وقت الحادث وسبب عدم تواجده بالمنصة . وعن الحراسة الخاصة للرئيس الراحل . وكذلك بيان عن عدد أفراد الحراسة الخاصة الذين كانوا متواجدين بأرض العرض يوم الحادث .

ووقف الدفاع ليعلم أن مايجبث من المحكمة هو اعتداء على حق الدفاع . وأن رفض المحكمة سماع أى شاهد نفى ولو واحد حتى ولو كان يحقق في حضور مصلحة ولو محتملة لمتهم واحد يعتبر خرقاً لما استقر عليه القضاء .. وأصرت النيابة العسكرية على المرافعة .. وفي ذات الجلسة رغم أن الساعة قد بلغت الرابعة بعد الظهر .. وألحت النيابة في طلبها .

□ □

في الجنايات دائما لاكتفي النيابة بتقديم قرار الاتهام وقائمة الشهود (شهود الإثبات) وأى أدلة أخرى تراها لثبوت التهمة ضد المتهم . وإنما تقوم بالمرافعة أيضا وقبل أن يترافع المحامون .. فالتهم دائما هو آخر من يتكلم ، لكن النيابة في أغلب الأحيان تحتفظ لنفسها بحق الرجعة .. تحتفظ لنفسها بحق التعقيب على ماقد يثور من الدفاع .. وتحتفظ النيابة بهذا الحق على وجه الخصوص إذا استشعر عضو النيابة المحاضر أن المحكمة يمكن أن تميل من خلال أوراق الدعوى الى جانب الدفاع .. وعندما تعقب النيابة يكون أيضاً للدفاع أن يتكلم عملا بقاعدة إن التهم هو آخر من يتكلم والمهامي يتكلم بلسان موكله .. التهم .

وقف المدعى العام العسكري يطلب المرافعة .. فيأذن له رئيس المحكمة أن يبدأ ..

(٢٥) بدون تعليق

وكان على هيئة الدفاع أن تتحرك بسرعة .. فمعنى أن تتراجع النيابة هو أنها تسرع بالفصل في الدعوى ... معناه أنه يتعين على الدفاع أن يبدأ فوراً في الرد .

إن القدر المتاح من معلومات يؤكد لنا أن القضية المطلوب الفصل فيها على وجه السرعة لارتباط ذلك بإتمام انسحاب إسرائيل من سيناء يوم ٢٦ ابريل ١٩٨٢ .

ومعنى هذا أن الوقت لا يكفي ، حتى لأن يطلع الدفاع على كافة مستندات وأوراق القضية التي كان معظمها تحت يد المحكمة فقط .. والمحكمة — وإن لم تمنع في الاطلاع عليها — فإن هذا الاطلاع يحتاج الى وقت طويل ، كما أن بعضاً من هذه الأوراق لم يكن قد وصل حتى هذه الجلسة إليها مثل التقارير الطبية عن الأسلحة والذخائر التي ألح الدفاع وبإصرار وفي أكثر من مرة لضمها .

لهذا وقف الدفاع يعترض ..

وقال عبد الحليم منكور — المحامي :

إن هيئة الدفاع تعترض على رفض جميع طلبات الدفاع وإن الرفض لسماع شهود النفي يشكل إخلالاً خطيراً بحقوق الدفاع .. وإهداراً جسيماً ل ضمانات أصلية وجوهرية كفلها القانون في كل بلاد العالم المتحضر وأن القاضي شأنه شأن النيابة ، طالما حقق دعوى فعليه أن يقيم توازناً عادلاً بين طلبات الاتهام وبين طلبات الدفاع حتى لا تنتظر الدعوى من وجهة نظر النيابة وحدها .. ونحن إذ نسجل هذا ونعلن احتجاجنا على عدم سماع وتحقيق أوجه دفاعنا فإننا نستأذن المحكمة الموقرة في أن تأذن لنا بالانصراف مقاطعة منا لمرافعة النيابة حتى لا نتورط بأدلة لم تتح فرصة مناقشتها وقال : إن دفاع المتهمين جميعاً يعلن تضامنه في إثبات انسحابهم من قاعة الجلسة في أثناء مرافعة النيابة بعد أن أخلت لها الساحة بقبول جميع طلباتها ورفض جميع طلبات المتهمين بحكم تنطق به اليوم أيضاً في جلسة سرية .

ويسأل رئيس المحكمة :

هل اعتراض الدفاع على سرية الجلسات أم لسبب آخر ؟

ويرد الدفاع :

إن من حق الدفاع الاعتراض على سرية الجلسات مرة واثنين وثلاثاً وألف مرة خصوصاً إذا كان قرار السرية قد صدر عن المحكمة دون طلب من النيابة أو الدفاع . وإذا ما تجردت الدعوى من أسباب السرية بعد ماتهده الدفاع بعدم ذكر القوات المسلحة وصفاً وتجهيزاً أو إعداداً وفيما يتعلق بالنظام العام فهو يؤمن بحقوق المتهمين قبل أن يؤمن بحقوق الادعاء لأن المتهم أوهن وأضعف من الادعاء وهو الأول بكل الرعاية الانسانية والقانونية ولأنه يظل بريئاً الى أن تصدر في حقه الأحكام .

والتراما بحقوق الدفاع فإننا جميعا نقر بانسحابنا من القضية طوال مدة مرافعة النيابة .

ويتساءل رئيس المحكمة :

هل يستقيم ذلك ؟!

ويقف محام آخر (اسماعيل النجار) ليقول :

الى جانب مسئوليتنا الانسانية والقومية والوطنية والمهنية والمدنية والجنائية والتأديبية فإننا أيضا
مسئولية دينية لذلك فإنه يجب أن تسبغ المشروعية على شكل الدعوى !

وهنا يقف المدعى العام العسكري متفضا ويصرخ :

أطلب توقيع العقوبات التى يفرضها القانون على المحامين !

ويرد الدفاع :

إنه مهما تعرضنا لأمر تعوق أداء مهمتنا فإنه يجب علينا تأدية واجبنا لأن كل قطرة دم تهدر من
متهم إنما هى فى رقبة كل محام منا ونحن لانرعى ولا نخاف ولا نهرب إلا الله سبحانه وتعالى ولا نتبع إلا
الرب ونحن كمحاميين رأينا والرأى لنا فى أن تقول النيابة كلمتها فى غير حضورنا .

ويطلب رئيس المحكمة من كل محام من أعضاء هيئة الدفاع وبمفرده عما إذا كان يود إنسحابه وأن
يوضح أسباب ذلك .. وأجاب المحامون واحدا بعد الآخر بنعم ، وشرحوا نفس الأسباب .

وتصر النيابة العسكرية على المرافعة ... ويقف المدعى العام العسكري ليرتفع فى أبلغ مرافعة فى
أهم قضية :

ويقول : إن النيابة العامة العسكرية تكفى بطلب تطبيق مواد الاتهام على المتهمين!
هكذا... فقط...!

من قتل الآخرين؟

من بين التهم الإضافية التي نسبت لخالد الأسلامبولي ورفاقه ، كانت تهمة قتل وإصابة آخين ، كانوا في المنصة ، أو حولها ..إن هناك حسب قرار الاعهام ٧ قتل ، و٣٦ جرحا ، اعتبروا أدلة إضافية ضد المتهمين .

والذين تولوا هم :

- ١ — اللواء حسن علام .
- ٢ — السيد خلفان ناصر (عماني) .
- ٣ — مهندس سمير حلمي إبراهيم .
- ٤ — الأنبا صموئيل .
- ٥ — محمد يوسف رشوان .
- ٦ — سعيد عيد العوف بكر .
- ٧ — شاذي لوى — (صيني الجنسية) .

وحتى نعرف حقيقة الإصابات التي أودت بحياتهم ، يجب أن نعرف ما جاء في التقارير الطبية التي شخصت حالتهم .

في الصفحة الرابعة من تقرير الصفة التشريحية للواء حسن علام^(١)

— إن المرحوم اللواء حسن علام أطلق عليه عياران ناهيان يتعذر تحديد نوعهما أو نوع السلاح المطلق لهما .

— أصابه العيار الأول من اليسار واخترق الصدر بجمل قليل إلى الأمام واتجاه من مستوى القدمين إلى الرأس .

(١) — تقرير طب شرعي في ١١/١٥ / ١٩٨١ حروء الدكتور رمزي أحمد محمد مساعد كبير الأطباء الشرعيين وواقعه مستشار وزير العدل لشئون الطب الشرعي . وقد تم التفرغ بعد يومين من الحادث .

والعيار الثاني : من مؤخر يسار الصدر بانحراف من اليسار إلى اليمين ومن الخلف إلى الأمام وباتجاه من مستوى القدمين إلى الرأس .

— مسافة الإطلاق من نصف متر إلى واحد متر وقد تزيد على ذلك قليلاً أو كثيراً .
وقد نشأت الوفاة عما أحدثه مقذوف العيارين الناريين من كسور بالأضلاع وتهتك بالأحشاء الصدرية في مسارها وما أدى إليه ذلك من نزيف داخلي غزير .
أما الضابط العماني (مقدم) خلفان ناصر محمد فلم يتيسر إجراء تشريح الجثثانه حيث تم نقل جثثانه إلى سلطنة عمان في نفس يوم الوفاة .

وقد تم فحص ملابسه وكانت عبارة عن جلباب عري من قماش نايلون أبيض به تلوينات دموية .
وانتهى الفحص إلى أنه أطلق على جلباب المقدم العماني عيار ناري (واحد) يتعذر تحديد نوعه أو نوع السلاح المطلق ، وكل ما يمكن قوله أنه عيار ناري مفرد كرصاصة من ذات السرعة العالية أو المتوسطة أطلقت عليه من سلاح ناري معد لإطلاق المقذوفات المفردة ومن مسافة تقدر بحوالى من نصف متر إلى متر وقد يزيد على ذلك قليلاً أو كثيراً 11 وكان إتجاه العيار بالجلباب من اليسار إلى اليمين أماماً^(٧) .

وكان فحص اختراق الجلباب بالرصاص المطلق بالجانب الأيسر أسفل مستوى الإبط بحوالى (٧٠ سم) وخلف الخياطة الجانبية اليسرى بحوالى اسم بفتحة دخول (١) سم .

وبالنسبة للمهندس سمير حلمى أمين ، يقول تقرير الصفة التشريعية المؤرخ ١٤/١١/ ١٩٨١ بمعرفة د . وديع جبران مساعد كبير الأطباء الشرعيين أن :

— إصابة المرحوم سمير حلمى نشأت من عيار ناري واحد معمر بمقذوف مفرد يتعذر الجزم بتحديد نوعه أو نوع السلاح المستخدم .

— أصابه العيار باتجاه أساسى من يسار يمين مع ميل طفيف من أمام لخلف ومن أعلى لأسفل وذلك في الوضع الطبيعي القائم للجسم .

وتعزى وفاته إلى ما أحدثته الإصابة النارية من كسور بالأضلاع والعمود الفقري وتهتك بالركبتين والأورطى ونزيف بالتجويف الصدرى^(٨) .

وبالنسبة للأدبى صموئيل^(٩) : فقد أثبت التقرير الطبى المؤرخ ١٧/١١/ ١٩٨١ والحرر بمعرفة د . فرج

(٢) درج محرر التقارير على استعمال ذات الصير بالنسبة للمسافة أقل أو أكثر قليلاً .. ولا مانع من أن تكون من ذات الأسلحة . وهو ما دعا هيئة الدفاع ل مرحلة تالية لمزاقتها الى طلب استدعائه وطلان هذه التقارير لأنها قامت بجميع النتيجة .

(٣) تم التشرى بعد يوم من الوفاة في حين ورد بالأوراق تقرير طبى شرعى آخر أولى موقع من السيد / كبير الأطباء الشرعيين ثبت به أن الملقى أصيب بعيار ناري واحد أطلق عليه من مساه وخلفه . والتقرير الأخير مؤرخ ١٠/١١/ ١٩٨١ .

(٤) لم يتم تشريح الجثثان لانتقال الكهنة له (أسقف جى سيف) ومحرر التقرير الطبى استناداً لأوراق العلاج الصادرة من المستشفى العسكري بكنزوى القبة والمصمى ملاه .

أسعد نائب كبير الأطباء الشرعيين والمعتمد من كبير الأطباء الشرعيين أن إصابة المرحوم الأنبا صموئيل حدثت بجمجمة من عيار ناري معمر بمقذوف واحد مفرد أطلق عليه من مسافة تتعدى الإطلاق القريب (حوالي متر) ويتعذر تحديدها بعد ذلك وقد تكون عدة أو بضعة أمتار أو أكثر .

وأن مسار المقذوف بالجسم كان من ناحية الرأس نحو القدمين ومن اليسار إلى اليمين ، الأمر الذي يتفق مع وجود الضارب له إلى يساره وماسورة السلاح مصوية بميل نحو القدمين ونفاذ المقذوف من البطن ومن أنسجة الساق يتفق وحصول هذه الإصابة من سلاح ناري مششخن ذي سرعة عالية يتعذر تعيينه نظراً لنفاذ المقذوف من الإصابات ومن الملابس دون أن يستقر كل أو جزء منه في الجسم أو الملابس .

وكانت أوراق علاجه بمستشفى كهرى القبة العسكرية قد أثبتت أنه أصيب من طلق ناري برصاصة بالجانب الأيسر من البطن وخروج من كيس الصفن وأن عضلات البطن وجدت متصلة كما أصيب بجرح ناري بالساق اليمنى . وقد أعطى علاجاً للسكر وأجريت له عملية جراحية تم فيها استئصال حوالي ١٥سم من القولون النازل . كذلك عملية استئصال الخصيتين ...

ووصفت أوراق العلاج الأدوية التي أعطيت لقدامته .. والعلاج الذي دأب عليه المستشفى إلى ساعة وفاته في الحادية عشرة من يوم ١٩٨١ / ١٠ / ٦ .

وأثبت في أوراق العلاج مرة أن الإصابة النارية كانت بالساق اليسرى . ثم أثبت مرة أخرى أن الإصابة النارية كانت بالساق اليمنى .

ورغم ما أثبتته الطب الشرعى إلا أن الثابت بمعاينة ملابس قدامته طبقاً لما هو ثابت بالأوراق :

— أن بالقميص ثقب فتحة دخول مقذوف ناري حوافه مشرزمة ومقلبة للداخل بالسמكة اليسرى أمام اتصالها بالبدن الخلفى مباشرة ١١ تقع أعلى مستوى الذيل بحوالى ٧٠سم والثقب يضاوى الشكل أبعاده ٣ × ٢سم قطره الأكبر يمتد بميل لأسفل نحو الذيل .

— بالبدن الخلفى للقميص مجموعة من خمسة ثقوب متتالية عبارة عن فتحة خروج منها فتحات مرور تنتشر في اتجاه من اليسار إلى اليمين وأسفل .

— وأسفل وعلى مسافة حوالى ٧سم من الطرف السفلى (١١) ثقب كبير غير منتظم الأبعاد حوالى ١٥ × ٨سم (١١) يليه وإلى أسفله ثقب غير منتظم أبعاده حوالى ٤ × ٢٥سم إلى يمين الثقب الأخير هذا بحوالى ٨سم ثقبان ناريان متجاوران العلوى منهما أبعاده ٥ × ١سم والسفلى ١ × ٧٥سم .^(٥) وانتهى التقرير الطبى وتقرير الصفة التشريحية الخاص بالمرحوم / محمد رشوان والذي قتل على السلم اليمنى للمنصة المواجهة للنصب التذكارى : وقد جرى وضع التقرير بناء على أوراق العلاج دون تشرح .

— أصيب بمقذوف عيار ناري بيسار البطن أحدث ثقوباً بالأعضاء الدقيقة والغلاظ ونزيفاً فوق الكلية اليسرى ...

(٥) لا اذكر تفصيلاً ما طرحه بخصوص هذا التناقض أمام المحكمة . لكن في الجمل كان يقوم الدفاع على أساس أن كل الرصاصات التي صليت على الرجل كانت من الحلف ولربما كان قطه مسدداً للقول بأنه تم من مسلمين مطرطين بية خلق حرب ظالمة .

— إن اتجاه العيار في الوضع الطبيعي للجسم كان أساساً من اليسار إلى اليمين .

— يتعذر تحديد مسافة الإطلاق . لعدم فحص الملابس لعدم إرسائها للطب الشرعى .

— إن إصابته قد نشأت من رصاصة من عيلو ٢٨٨ من البوصة مما يطلق من الأسلحة النارية القصيرة المشخصة الماسورة من الداخل والميزة بأربعة ميازب يمينية الاتجاه ومن نفس عيارها ..

ويقول التقرير : والأسلحة النارية التى ضبطت بمكان الحادث ثبت من فحصها أنها عبارة عن ثلاث بنائى آلية مما يطلق الأعيرة النارية من عيار ٧٦٢ ومدفع رشاش مما يطلق الأعيرة النارية من عيار ٩ مللى ويتميز بستة ميازب يمينية الاتجاه .

وبما تقدم كما يقول التقرير : إن إصابة الجنى عليه محمد يوسف رشوان لم تحدث من أى من الأسلحة النارية التى ضبطت مع الجناة بمكان الحادث .

وقد نشأت الوفاة عما أحدثه مقذوف العيار النارى من تمزق بالأعضاء ونزيف وما ضاعف ذلك من حدوث صدمة جراحية شديدة .^(٦)

وكان الباقيان من القتل المرحوم سعيد عبد الرؤوف بكر ، وشانج لوى ، وهما اللذان لم يتمكن من تناول تقاريرهما الطبية ، لأنه ببساطة لم يكن فى ملفى التقارير الخاصة بهما شيء .

أما الذين أصيبوا فكان من الممكن استجوابهم ، كما كان من الممكن مقارنة أقوالهم بما جاء فى التقارير الطبية الخاصة بهم .

وهذه بعض الأمثلة .

□ محمد معوضى كامل : من قوة المخابرات .

قال :

— أنا كنت معينا خدمة على السفير الإسرائيلى وفوجئت بسماع صوت إنفجار فأتجهت لحماية السفير وتم إخلاؤه من المنصة وفوجئت بحالة دوار انتابتني نتيجة ألم شديد بقدمى اليسرى ولا أعرف سبب هذا وتم إخلاؤى من المنصة بواسطة زملائى فى المخابرات .^(٧)

ويقول التقرير الطبى :

« ورد بتقرير المستشفى العسكرى بكويرى القبة أن إصابة المذكور عبارة عن كدمة بالقدم اليسرى وتمزق بأوتار وأربطة الكاحل الأيسر »^(٨)

(٦) كان تركيز صحف أخبار اليوم على مقتل المرحوم محمد رشوان حيفاً من الهجوم الدائم على المتهمين وإخبارهم هم القلة الذين قتلوا الرجل أثناء عمله رغم أنه لم يكن مسلحاً !!

(٧) (٨) — ص ٦٦ من تحقيقات النيابة ، ص ٦٧ من ذات التحقيقات .

□ عريف متطوع محمد عبد العزيز على :

« أنا كنت واقفاً أمام كتية حرس الشرطة العسكرية أمام منصة السيد رئيس الجمهورية وكنت واقفاً بالسيف بدلاً من أحد الضباط لشعوره بإرهاق ومرض مفاجيء وبعد أن تقيأ وأحنا بنعمل كتفا سلاح » .

— أنا مكاني أمام المنصة مباشرة .

— سبب الإصابة أتى وقعت على رأسي على الأرض .

— أنا جالي ذهول من اللى حصل فأغشى على ووقعت .

— لا .. أنا وقعت لوحدي .

— الكتية كلها مكنش معاها ذخيرة !!^(٩)

□ ويقول رائد عبد السلام متولى السبع : من قوة الحرس الجمهورى^(١٠)

— أنا كنت واقفاً أمام الصالون الموجود خلف المنصة الرئيسية للعرض .

— كنت أنظر فى جميع الاتجاهات .

— كنت مسعولاً عن الحراسة الخاصة بالصالون ودورة المياه الملحقة به المخصصة للسيد رئيس الجمهورية وتم التفتيش بواسطة خبير المفرعات للصالون ودورة المياه واستلمتهم منه .

— وأنا نزلت الطليجة من الجراب وتوجهت إلى الباب الزجاجى الذى يفصل بين الصالون والمنصة الرئيسية .

— كنت أقصد تأمين الرئيس وحمايته .

— أنا عرفت من الذكارة إني أصبت نتيجة شظية .

— لا أستطيع أن أحدد هل هى شظية قبل أم شظية شئ آخر^(١١) .

— كان فيه تبادل إطلاق نيران من أسفل المنصة من الأشخاص الذين اعتلوا على الرئيس ومن

المنصة ذاتها ولكن لأستطيع تحديد من الذى أطلق النار ومن أى اتجاه ، لأن ذلك كله لأستطيع الجزم به لأننى سمعته فقط .

□ حسن مبروك بيومى مبروك — من قوة الجوارمة :^(١٢)

— كنت ضمن أفراد السرية لحراسة وخدمة طابور العرض .

(٩) صفحة ٥٧٣ من تحقيقات النيابة وأقوال المصاب تؤكد حجم إجراءات الأمن .

(١٠) صفحة ٤ من تحقيقات النيابة .

(١١) أثبت الطب الشرعى أنه لم يصب أى من الموجودين بالمنصة بأى شظايا من القنابل التى انفجرت .

(١٢) صفحة ٩٢ من التحقيقات .

— مكانى فى المنصة الشمال العليا .

— المسافة بينى وبين الرئيس حوالى عشرة أو خمسة عشر مترا .

— كان معى مسدس بدون ذخيرة !!

— العمل المكلف به حراسة المنصة !!

— إصابتى هى « أغمى علىَّ » !!

□ جعفر على صالح — أمن السكرتارية الخاصة للسيد رئيس الجمهورية : (١٣)

— أن كنت مكلف بإحضار ملابس خاصة للسيد الرئيس وكنت أرافق الموظف المختص فى هذا الشأن وأحضرت المطلوب فعلاً !! وبعد ذلك جلست فى المكان الذى حددته .

— عندما توجهت إلى مكان السيد الرئيس أصبت فى ساق اليسرى .

ويقول التقرير الطبى الخاص به :

— إنه أصيب بطلق نارى من عيار يصعب تحديده من أسفل لأعلى ومن الخلف !!.

□ أحمد على أحمد — مفرجى بنادى القوات المسلحة : (١٤)

— كنت متواجداً بالعرض العسكرى داخل المقصورة الزجاجية وأنا كنت واقفا خلف الزجاج أمام البوفيه أنا وزملائى وكنا شافين عرض الطائرات ثم فوجئنا بأصوات الانفجارات والرصاص ولأعرف مصدرها وفوجئنا بالأواح الزجاج تقع فى اتجاهنا فجربنا فى الاتجاه العكسى داخل الصالة فوجدنا الزجاج بالناحية الأخرى بينكسر هو الآخر فأنا استخيت تحت. السلم ثم خرجت من مكمنى وفوجئت بشخص ملقى على الأرض (١٥) لأعرفه وكانت الدماء تنزف منه ووجدت عربة تبين أنها عربة السيد / سيد مرعى وتقدم أحد الأشخاص الميرى ونقلنا المصاب إلى مستشفى السويس بمدينة نصر والمستشفى رفض الحالة . والعربة سابتنى ثم لقيت عربة عملة صناديق طلبت من السائق نقلى لمستشفى منشية البكرى ولكن لما وصلنا هناك كان للمصاب توفى .

وأنا لم أتعرف على هذا الشخص .

ولم أشاهده فى المنصة أثناء جلوسه قبل الواقعة .

وحالته كانت صعبة جداً وما تسمحش بالكلام .

□ المهندس سيد مرعى :

(١٣) ص ٦١٥ تحقيقات النيابة .

(١٤) ص ٦٣٦ من التحقيقات .

(١٥) ثبت أن الشخص الملقى هو المهندس / سمير حلمى .

أثبت التقرير الطبي عدم وجود أجسام غريبة « رصاص أو شظايا »^(١٦) في إصابته ولقد تبين أنه أصيب بجرح نافذ في منطقة الإكالية اليسرى بقطر أربعة سنتيمترات . ومن الناحية الأخرى اليمنى فتحة الخروج للجسم النافذ بسعة عشرة سنتيمترات .

ويتبى التقرير إلى أن إصابة سيادته بميل من أسفل إلى أعلى من اليسار إلى اليمين .^(١٧)

وقد أخرج المهندس سيد مرعى من المستشفى في ١٠/٢٤ / ١٩٨١ مع استمرار علاجه تحت إشراف الدكتور صلاح شهنبر .

□ عريف محمد أحمد بدوى :

أثبت التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المذكور بالفمخذ الأيسر كانت نازلة نشأت عن عيار نارى واحد معمر بمقدوف مفرد (رصاص) يتعذر تحديد نوعه . وقد أصابه العيار بإتجاه أسامى من أمام خلف وذلك فى الوضع الطبيعى القائم للجسم ونرى أن مسافة الإطلاق قد تجاوزت مدى الإطلاق القريب بالنسبة للسلاح المستعمل وقد تصل إلى بضعة أو عدة أمتار أو أكثر من ذلك مما يتعذر تحديده .^(١٨)

□ السيد / فوزى عبد الحافظ :

لم يوقع الكشف الطبي عليه .. وطلب الطب الشرعى تأجيل أداء المأمورية لحين عودة المصاب من الخارج على أن يكون ذلك مصحوباً بأوراقه الطبية وصور الأشعة .^(١٩)

□ عميد / وجدى سعد — بإدارة المخابرات العامة وقائد الحراسة الخاصة للسيد / رئيس الجمهورية .

قال :

— أنا كنت جالساً فى الصف الثانى خلف السيد / رئيس الجمهورية الذى كان جالساً فى الصف الأول وأنا كنت جالساً خلف مندوب عمان وكان يفصلنى مقعدان^(٢٠) فقط عن مقعد سيادة الرئيس من

(١٦) تقرير طبي صادر عن مستشفى المقاومين العرب بيت أن سياحته نقل لمستشفى المركز الطبي للمقاومين العرب الساعة الثانية بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٠/٦ / ١٩٨١ مصاباً بجروح فى ظهره بمنطقة الإلبيين وكانت حالته العامة متوسطة ومصاباً بصدمة عصبية خفيفة . وأن سيادته يعال من حالة نفسية نتيجة إصابته وظروف الإصابة الوحشية مما يتطلب علاجه بالمهدئات بصفة دائمة ومراقبة علم هوائيه وحكم المرض لأحداث الواقعة أو ظروف إضغاث السيد الرئيس . (تقرير مؤرخ ١٠/٢١ / ١٩٨١)
(١٧) فتحة الدخيل .. تعنى أن الطلقة كانت على حافة الجسم مباشرة أى من سلاح ملاصق للجسم ويؤكد هذا فتحة الخروج ...
(١٨) تقرير طبي مؤرخ ١١/١٨ / ١٩٨١ .

ويقول العريف بدوى إنه كان يقف بجوار الفتحة الرئيسية على الأرض وأنه أثناء تبادل الحرس الخاص بالرئيس وأفراد الأمن الرصاص مع الجناة واعتقد أنى أصبت من شظية من القنابل . والمسافة بينه وبين الفتحة الرئيسية حوالى ٢٥ مترا .

(١٩) كتاب الطب الشرعى رقم ٨١/٦٤ فى ١١/٢٩ / ١٩٨١ ط ٥ ش .

(٢٠) كان مندوب عمان أو مندوب سلطان عمان والذي تولى فى الحادث هو الضيف الرئيسى لجمهورية مصر العربية فى هذا اليوم . وهو الضيف العربى الوحيد .

جهة الشمال . وأنا لم أنتظر نزول الأفراد من العربة . ولكن بمجرد رؤية العربة تهدىء من سرعتها أحسست أن فيه شيئاً غير طبيعي فأسرعت بإلقاء نفسي على السيد رئيس الجمهورية .

— لم أشاهد أحداً يعتدى بإطلاق النار على السيد الرئيس .

— أنا أصيبت بإصابات كثيرة وبكسور في الضلوع وجرح نافذ بالذراع الأيسر واستئصال الطحال ..

— أنا لأستطيع وصف ملاح أو التعرف على الجناة لأن كل هدلى كان إلى أعطى بجسم السيد الرئيس .^(٣١)

وقال الطب الشرعى :

— إن إصابته بيده اليسرى نشأت عن ثبات معدنية صغيرة من مقتولات ناراية (رصاص) كانت قد اصطدمت وتناثرت فاتها قبل أن تصيبه .

□ عقيد نته محمد على — من قوة الياوران :

— أنا كنت واقفا خلف الخيمة للصف الرابع ..

— لما رموا القنبلتين وماوصولوش لناخل المنصة أنا اعتبرت إنها حركة من ضمن مشروع العرض أو أى حد يرمى حمامة سلام . !!

— أنا رميت كرمى على الفرد اللى شابل الرشاش^(٣٢) لأن مكانش معايا سلاح !! وأثناء ذلك أصيبت بطلق نارى فى فخذى الأيمن .

— وأنا كنت معينا خيمة على سيادة الرئيس^(٣٣) .

— أنا لم أشاهد الشخص الذى أصاب السيد / رئيس الجمهورية وماشفتش الرئيس بعد إصابته .

— لايمكننى التعرف على الجناة لأن كان فيه دخان وهرج فى وسط المقصورة .^(٣٤)

□ لواء أركان حرب/ محمد نبيه السيد — رئيس هيئة العمليات .

قال :

— أنا كنت جالسا فى الصف الثالث بالمنصة الرئيسية وكنت فى أحد المقاعد بين الصف الثالث .

— وأنا لاحظت أحد الجناة قرب المنصة وهو فى اتجاه الرئيس وقد قمت بقذف كرمى على الجانى لئمه من الاعتداء إلا أنه أصابنى بدفعة رشاش فى رجلي اليسرى .^(٣٥)

(٣١) سئل المصاب بالدور السابع بطرقة إغماش مستشفى للعادى العسكرى فى ١٠/١٠/١٩٨١ .

(٣٢) سيهر نفس الحكاية أكثر من واحد على مايقال بيانه .

(٣٣) ولم يسأل أبداً كيف يكون ياور ومعنا خيمة وليس معه سلاح !!

(٣٤) ولى المحكمة تعرف عليهم . ولم يحدد أبداً طبيعة الدخان الموجود داخل المنصة رغم ثبوت أن القنابل انفجرت فى خارجها .

(٣٥) هو ذات مالفرة العقيد نته . وسفره بعده آخرون .

— وأعتقد أن إلقاء الكرسي عطله عن الالتحام والوصول إلى داخل المنصة لفترة بسيطة .

ويقول التقرير الطبي المحرر عن سيادته :^(٣٦)

— العيار الناري (عيار واحد) الذى أطلق على السيد اللواء أركان حرب يتعذر تحديد نوعه أو نوع السلاح المطلق !

— وفي الوضع القائم يكون الإطلاق من اليسار إلى اليمين ومن الخلف إلى الأمام !!

— المسافة من نصف إلى واحد متر وقد يزيد على ذلك قليلاً .

محمود حسين عبد الناصر — أمين عام رئاسة الجمهورية :^(٣٧)

قال :

— أنا كنت جالساً خلف السيد الرئيس ومجوارى السيد/ فوزى عبد الحافظ .

— وسمعت صوت فرقة ثلثها فرقة ثانية فنزلت تحت الكرسي وسمعت صوت طلقات وبعدها قمت لقيت نفسى مصاباً وطلبت عريشة وركبوني عربة السيد/ كمال حسن على وأنا لقيت يدي اليمنى تنزف وكـم الجاكه والقميص مقطوعين .

وأنا إصابتي حدثت قبل إصابة السيد الرئيس .^(٣٨)

— العميد أحمد محمد سرحان — مدير إدارة أمن مقر الرئيس الراحل :

قال :

— يوم ٦ أكتوبر كنت مصاحباً السيد الرئيس وكان دورى وطبقاً لطبيعة وظيفتى كنت مسؤولاً عن تأمين مايقدم للسيد الرئيس من مشروبات أثناء تواجد سيادته بالعرض العسكري .
والتأكد من أن الموجودين بالمنصة هم من المسموح لهم بالتواجد داخلها بالاشتراك مع جهات الأمن المعنية برئاسة الجمهورية .

— كنت أجلس في الصف الثانى على يمين الرئيس .

— بعد توقف العربة ونزول شخص منها لاحظت أنه ينزع شيئاً من يده وأيقنت أنه أمر غير طبيعى في مثل هذه الظروف فأخرجت سلاحى الشخصى وهو عبارة عن طبنجة سميس أندريس^(٣٩) عيار ٣٨ مم وأفرغت خمس طلقات في اتجاه هذا الشخص بعد ذلك اتجهت مباشرة الى مكان المغفور له الرئيس الراحل أنور السادات ووجدته ملقى على ظهره . وكنت أكرر عبارة نزل دماغك يا ريس في هذه اللحظة

(٣٦) التقرير الطبي المحرر بمقره د. عبد الفتاح سليم البشرى كبير الأطباء الشرعيين سابقاً ومستشار وزير العدل لشئون الطب الشرعى في ١٩٨١ / ١١ / ١٥ .

(٣٧) صفحة ٤٨٦ من تحقيقات النيابة .

(٣٨) تقرير الإطّلاع على التقرير الطبي الخاص بسيادته .

(٣٩) أول إشارة لنوع السلاح مع الحراسة .

شعرت بإصابتي وهي بعض سحجات نتيجة شظايا بالأذن اليمنى وجرح قطعى بالإصبع الأوسط لليد اليسرى . ونزع ظفر السبابة بذات اليد فضلاً عن جرح قطعى وحدث أن فقدت الوعي لثوان قليلة جداً .. في هذه اللحظة بعد إفاقتي وجدت أن السيد الرئيس أدخل من مكانه فتوجهت مباشرة الى خارج المنصة حيث كان سيادته محمولاً في إتجاه طائرة هليكوبتر وركبت معه الطائرة ووصلنا مستشفى المعادى .

— لم أشاهد تقدم الجنازة للمنصة لأنى بعد أن أفرغت طينجتى توجهت إلى السيد الرئيس زحفاً ووجدته ملقى .

— كثير من الزملاء قالوا إنهم أطلقوا طلقات من تسليحهم الشخصى على الجنازة .

— أنا لم أشاهد المصور الخاص للرئيس الراحل المرحوم/ محمد رشوان .

ويقول التقرير الطبى الخاص به :

— بالكشف على سيادته وجد أنه مصاب بقطع بصوان الأذن الأيمن^(٣٠) . ولم يدخل المستشفى وخرج .

□ ماهر محمد على الظامى^(٣١) وأمين عام مساعد الحزب الوطنى ، قال :

— أنا كنت متواجداً بالمقصورة الرئيسية التى يتواجد فيها الزعيم الراحل الرئيس الشهيد محمد أنور السادات .

— واستطعت أن أخرج خارج المنصة وسط دعر المتدفعين من كل اتجاه . ولكنى لم أشعر بأى إصابة ، حاولت أن أطمئن على وضع السيد الرئيس بعد ماذهبت إلى المنصة الأمامية من الخارج ، ولكنى لم أستطع لتدافع المواطنين واستمرار تبادل لإطلاق النار ، فعدت الى سيارتى فأحسست بألم طفيف بأعلى ساق اليمنى ، فنظرت إليها معتقداً أنها نتيجة الارتطام بأى شئ ، مزقت رجل البنطلون لأنيين موضع الألم فوجئت بالدماء تسيل وتغطي الساق بأكملها فقصدت منزلى وأخذت ابنى ليقودها الى المستشفى وبعد كشف الأشعة شخص الدكتور الحالة بعدم وجود طلق نارى وضمدوا الجرح وطلبوا منى البقاء بالمستشفى تحت الملاحظة ولكنى اعتذرت وطلبت أن أذهب الى بيتى طالما أن حالتي تسمح بذلك فأعطينى حقنة ونحرت لى تذكرة علاج خارجى

وشرح الأستاذ/ ماهر أنواع العلاج وأسماء الأدوية التى كتبت له تفصيلاً ... وأنه أرسل لشرائه من الصيدلية بمعرفة ابنه وأن ابنه الآخر كان يقوم بالتغيير على الجرح لأنه طالب فى كلية الطب^(٣٢) .

(٣٠) مستشفى المعادى فى ١٠/٢٠/ ١٩٨١ .

(٣١) ص ٥١ من تحقيقات النيابة

(٣٢) أسماء المصابين كما وردت بقرار الانمام :

أولاً : مصريون : سيد أحمد مرسى . فوزى عبد الحافظ . محمود عبد الناصر . لواء محمد تيه السيد . لواء عبد النعم واصل . ماهر محمد على . عميد وجدى سعد . عميد معاوية عثمان . عميد شرف/ أحمد محمد مرجان . عقيد نزيه محمد على =

ولابد بعد استعراض هذه الحالات أن يكون السؤال : القنابل .. أصابت من ١٩ ؟

لقد أثبت التقرير الطبي الشرعى المؤرخ ١٠/١١/١٩٨١ أن القنابل المستخدمة فى الحادث هى قنابل دفاعية بدوية مصرية (٣٦)

أثبت كذلك التقرير الطبي الشرعى أن القنبلة التى لم تنفجر والتى عثر عليها بالمنصة الرئيسية قنبلة بدوية دفاعية حية مصرية كاملة وسليمة على غلافها طلاء أصفر وحول منتصفها حزام أمان بمعنى أنه قد تم إلحاقها دون نزع فتيل الأمان (٣٧)

وقد أثبت المعاينة كما يقول التقرير وجود آثار لانفجار قنبلتين بالرصيف الواقع أمام المنصة قد جرى ترميمها . وأحد الأثنين مازال به آثار الاسوداد نتيجة الانفجار . وأن موضعاً ثالثاً لانفجار قنبلة نالتة شوهه عقب الحادث مباشرة بأرضية إحدى جبهتى النجبل اللتين تحددان طريق السيارات الجانبى من الناحية الغربية من موقف الجبل الكراز .

وانفجار القنابل الثلاث (كما يقول التقرير فى صفحة ١٣ منه) فى هذه المواضع الواقعة إلى خارج السور الأمامى للمنصة يستبعد معه أن تكون شظايا انفجارها قد أحدثت إصابات بأى من الموجودين بالمنصة .: ويؤيد هذا الرأى — كما يقول محرر التقرير — أن أحداً من المصابين فى الحادث والذين عرضوا علينا للفحص الطبي الشرعى لم يثبت أنه أصيب بشظايا قنبلة ١١

وكانت تلك مفاجآت ... أصابت قرار الاتهام فى صميمه ... لكن كانت هناك مفاجأة أخرى قال بها التقرير ...

فى الصفحة السابعة من ذات التقرير .. أورد التقرير أنه ورد حرز يحمل رقم ١٨ معنون : مظلوف بداخله ثلاثة أجسام صلبة ضيقت فى ٦/١٠/٨١ فى المكان الذى أغتيل فيه السيد رئيس الجمهورية الراحل . بفتح الحرز وفحصه وجد أنه يحوى :

.... وقطعة من معدن رمادى خفيف الوزن على هيئة أذن ، على جزء منها طلاء أسود وهى (مغالفة) لما يتخلف

عن إطلاق الرصاص . أو عما (يتخلف) عن القنابل المتفجرة فى الحادث ١١.

رأه / معول السبع . ولقد عاين بركات . نقيب محمد إبراهيم سليم . م. ا. محمود عبد اللطيف زهران . جعفر على محمود صالح . برعى محمد عوضين . محمد على عبد . صيف محمد بدوى شاهين .

ثانياً : أجاب : عبد الله حمى لاضل — عمادى . زويل كولور — سفير بلجيكا . رومينكوفايه — سفير كوبا . لوجوفان . وينج . ميشين فان (سفير الجنسية) . جوى دورز — أستراليا الجنسية .

والألمانيين : كهنسفر برهان — هاجن برلك — برك ماكوسكى .

والألمانيين الثلاثة غاد ١٠/١٠/١٩٨١ إلى ألمانيا الغربية ولم تسمع أقوالهم ١١

(٣٣) صفحة ٨ من التقرير الطبي الشرعى . راجع أقوال الشاهد الذى قرر بأن القنابل هجومية وقرر أنه يحدد بذلك بصفته خبيراً للألمانية .

(٣٤) صفحة ١٣ من التقرير الطبي الشرعى . وهو يؤكد ما قرره خاله من أنه اتقى بالقنبلة داخل المنصة . وهى القنبلة الوحيدة التى ألقاها داخل المنصة دون نزع فتيل الأمان منها .

أما سر هذه القطعة فلم يعرفه أحد ... ولم يقل أحد أنه من جسم الجدار الجرانيت الخاص بالمقصورة
فلقد أثبتت المعاينة أن لون هذا الجرانيت والمركب في المقصورة على السطح العلوى للسور مغطى بطبقة
من الجرانيت الأحمر ، بها عروق سوداء بسمك حوالى ٥ سم وعرض حوالى ٣٠ سم . ولم يثبت أن أيًا من
أجزائها قد نزع وإلا لأشار التقرير الى ذلك .^(٣٥)

صحيح أنه يجد المنصة من الخلف جدار مغطى بالجرانيت الأسود على منتصف جزئه العلوى صفر
قريش الذهبى . و سطح المنصة من المصيص الأبيض . لكن لم يثبت أن ثمة كسورا قد حدثت في الحائط
الخلفى يمكن أن يكون هذا الجسم المعدنى قد نتج عنه إذا تصورنا أن الصخر الجرانيتى يمكن اعتباره من
قبيل المعدن . هى مسألة لا يستطيع عام أن يحددها . فإن التقرير رغم هذا أشار إلى :

١- آثار كثيرة حديثة لثقوب نارية سطحية بالسطح الخارجى للسور الأمامى للمنصة و سطحه
العلوى مختلفة الأبعاد جرى ترميمها وما زالت معالمها ظاهرة .
أى إن الآثار عيارة عن ثقوب ... لا كسور .

٢- ثقوب نارية حديثة وبعض كسور صغيرة بسقف المنصة (وهى ليست من الجرانيت)
والحائطين الجانبين (وهما من الجرانيت الأحمر) وهذه الآثار وجدت في معظمها بالجزء الخلفى من
سقف المنصة والأجزاء العلوية من الحائطين الجانبين . كما وجد القليل منها بأرضية المنصة . وهى لا يمكن
أن تكون من الجرانيت .

ولقد أثبت التقرير أن المكلفين بالحراسة قد قرروا بأن أرضية المقصورة كانت مغطاة بأبسطة وقت
الحادث .

٣- إن الثقوب الباقية في الأجسام الجرانيتية قد وجدت على النحو التالى كما أشار التقرير : ثقوب
نارية حديثة قليلة بالسطح الأمامى الجرانيتى الأسود إلى خلفية المنصة حول صقر قريش على ارتفاعات
مختلفة . أى أنه لم يثبت كلك وجود كسور .

كانت تلك المفاجأة الثانية ... لكن كانت هناك مفاجأة أعجب ... وأخطر ...

بالحرز رقم ٣٢ أثبت الطب الشرعى أنه وجد بداخل المظروف ملابة بيضاء ١٢٠ X ٢٢ بها آثار دماء
مقتاترة .

إلى هنا يمكن أن يقال إنه ربما غطى بهذه الملاعة أحد المصابين ... أو أحد القتلى . لكن ما أورده
التقرير كان ينفى هذا التصور ففى أحد أطراف هذه الملاعة ثقب قطره حوالى ٣ سم يشبه أن يكون
مقوداً عن دفعة من الطلقات النارية ...

ويقول الطبيب الشرعي إنه لم ير داعياً لاستكمال فحصها حيث صعب تفسير وجودها في النصبة .
ولقد صعب على كل الدفاع في القضية تفسير وجود هذه الملاعة خاصة أنه لم تكن هناك مثلاً
منضدة أمام الرئيس تغطي بمثل هذه الملاعة . (٣٦)

السادات في القفص!

انقلبت المحاكمة ، من محاكمة خالد الاسلامبولي ورفاقه إلى محاكمة أنور السادات وعهده !
هنا ما نجح فيه الدفاع بعد أن سدت في وجهه كل السبل القانونية .. والشرعية .. وقد كانت هذه
المحاكمة الأولى من نوعها للسادات ، بمثابة فتح الباب على مصراعيه لمحاكمات شعبية ، وسياسية أكبر ،
ولأوسع (١)

إن الإعلام المصري في ذلك الوقت لم يكن ينشر أى شيء عن المحاكمة ، وكان يتولى — من
جانبه — محاكمة خالد ورفاقه . فكان لابد من الرد عليه .. ورغم أن الجلسات كانت سرية ، فإننا كنا
نعرف أنها كانت تسجل بالصوت والصورة على شرائط فيديو ، وكان هذا سبباً إضافياً ، ضاعف من
حماسنا ونحن نحاكم السادات وعصره .. فقد كان هدفنا أن نسجل للتاريخ هذا الموقف .

وقيل — في محاكمة السادات — كل ما يمكن تصويره .. وقدم من المستندات ما لم يكن أحد
يتوقع .. وتكلم من تكلم من الزملاء الذين سبقوني في المرافعة عن وجهة نظر الشارع في تصرفات
الرئيس الراحل .. وتحدثوا عن فكر المتهمين .. تحدث في ذلك المرحوم عطية محيس .. وتكلم عبد الحليم
رمضان عن كل تصرفات السادات وتاريخه ، واتصالاته .. وعلاقاته .. كل علاقاته .. وقدم من
المستندات ما يدعم كلامه .. وتحدث فريد عبد الكريم وتناول موضوع « الدفاع الشرعى عن النفس في
الشريعة والقانون » .. وكيف يجوز لأى مواطن مسلم أن يتصدى « للصائل » الذى يهدد بوجوده
وتصرفاته المسلمين ، وكيف أن السادات خرج عن كل قانون ، وشرع ، ودستور .
وكان لى أن أتحدث عن جانب آخر .. وتحدثت عن حالة الضرورة التى فرضت على المتهمين أن
يفعلوا ما فعلوا .. وحالة الضرورة حالة قانونية ... وإسلامية !!

إن قانون العقوبات (مادة ٦١) ينص على عدم عقابه من ارتكب جريمة أُلجأته ضرورة إلى
ارتكابها .. ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ، ولم
يكن لإرادته دخل في حلوله ، ولا في قدرته منه بطريقة أخرى .

وكان علينا أن نثبت أن هذا النص ينطبق على المتهمين .. ومن ثم كان علينا أن نثبت توافر شروط حالة الضرورة على حادث اغتيال السادات ، وهذه الشروط ، والتي فرضها القانون ، هي وجود خطر جسيم .. وحال .. ولا يمكن تفاديه .. ولادخل لإرادة المتهمين في حوله .

٩ - الحظر الجسيم :

جعل القتل من نفسه إلماً .. وقد اعتدى على الدستور ، حيث أنه أنشأ الأحزاب السياسية التي لاينص عليها الدستور (مادة ٧٣) ، وحيث أنه أهمل المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للسلطات ، ولم يتم تعديل القوانين الوضعية أو مراجعتها لتكون مطابقة للشريعة .. وهو بعد اعتقال معارضيه (مستندا لنص المادة ٧٤ من الدستور) صرح في اجتماعه برؤساء تحرير الصحف (في ١٠ سبتمبر ١٩٨١) أنه يعلم أن ما فعله وما قام به غير دستوري ورغم هذا قام به .. كما أنه قام بزيارة إسرائيل وحالة الحرب بينها وبين مصر معلنة ، بما يكون معه قد ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، والتي كان يحاكم بها أى مواطن لو كان اتصل بإسرائيل واحد .. والرئيس مواطن قبل أن يكون رئيس دولة .. وكذلك خالف الدستور - الذى ينص على احترام الحريات - وافتعل الخصومة السياسية التي أدت إلى اعتقال كل رموز مصر في سبتمبر ١٩٨١ ، وأخذ يؤلب الشعب على بعضه البعض ، ويشجع الفتنة الطائفية .. ثم « أين المكاسب الاشتراكية التي حافظ عليها والتي كانت تستهدف إزالة الفوارق بين الطبقات » .. « ولقد ضاعف من حجم هذه الفوارق بقانون الاستثمار وسياسة الانفتاح » .. وهو لم يراع الفصل بين السلطات الثلاث في مصر ، وكانت السلطة التنفيذية في عهده هي السلطة القوية وكان وزير داخلية يختصب سلطة القاضي والمحقق ، بموافقة ودون المرور على البرلمان .

أما حجم الجرائم التي ارتكبتها طبقاً لقانون العقوبات فهي جريمة القذف والسب العلنى في حق خصومه السياسيين الذين تعرض لهم بأسوأ أنواع الشتائم ، ووصل التعريض في عهده إلى حد أن وزير داخلية قال إنه يستطيع أن يقبض على المعارضين وهم « بلاييص » .. ولاشك بأنه عندما وصف أحد الشيوخ بأنه « كلب » إنما ارتكب بموضع جريمة القذف .

وعندما وقع معاهدة كامب ديفيد ، قبل ألا يكون لمصر قوات مسلحة في سيناء إلا في مناطق معينة ، كما أن نقاطا مصرية مثل طابا وغيرها لاتزال في يد إسرائيل .. وقد ترتب على هذه الاتفاقية أضرار سياسية واقتصادية عديدة لمصر ، فقد ترتب على توقيعها طرد مصر من المؤتمر الإسلامى ، والجامعة العربية ، وقلل من دورها في عدم الانحياز .. يضاف إلى ذلك أنه زعزع الثقة في القوات المسلحة وأضعف من روحها المعنوية عندما أوهم الشعب والقوات المسلحة أننا غير قادرين على محاربة إسرائيل ورغم انتصارنا عليها . في أكتوبر ١٩٧٣ .

ولقد جعل من نفسه إلماً ، يتحكم في أرايق الناس وحياتهم .. أليس في لفظ رب الأسرة أو كبير العائلة ما يؤكد العودة لعصر الفراعنة حيث كان الفرعون يحكم باعتباره الرب .

لقد بدأت حكاية كبير العائلة عندما زار الهند واكتشف أن الهنود يتعاملون مع نهره على أنه أبو الهند

الحديثة .. فقرر أن يطلق على نفسه لقب كبير العائلة ، بجانب ألقاب أخرى عديدة ، ثم يوزع أربابه الأصغر منه على المحافظات . فهذا رب عائلة الاسماعيلية .. وهذا كبير عائلة الاسكندرية ... الخ .. وكان معنى هذا أن كل من كان ينتقده ، كان — في رأيه — ينتقد مصر .. وأن أى خصم سياسى له هو عدو لمصر .. وكان دائم التشبه بالفراعنة ، وكان يفاخر بأنه آخر فرعون عظيم يحكم مصر ، وهو يعلم — مثل أى تلميذ يدرس التاريخ — أن فرعون كان بالنسبة للشعب المصرى هو الإله . ومن مفارقات القدر أن السادات كان يقطن قصرًا على النيل بالجيزة ، مدخله الرئيسى على شارع يسمى « كافور » وهو اسم حاكم ملوكى تشبه بالفراعنة لم يختلف السادات عنه كثيراً حتى في تسميته .

وقد أثبت خيائنه لدينه .. بجعله اليهود دون سائر البشر أولياء له ... ، وشرع في إنشاء مجمع للديان في سيناء رغم اعتراض كل المؤمنين من المسلمين ... بل من أصحاب الديانات الأخرى . ورغم أنه كان يتعين عليه باعتباره مسلماً ... باعتباره مؤمناً بـ « كما كان يدعى — بأن الإسلام هو الدين المتم الذى قال عنه الله سبحانه وتعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » صدق الله العظيم^(٢) ووصلت خيائنه إلى حد التضييق في مياه النيل^(٣) وتضييقه في انتصار القوات المسلحة وإرتباطه بالتحريات المركزية .

واعتقاله كل خصومه السياسيين والمعارضين وترديده أنه لن يرحم .. وأن هناك آفاقاً بل قدرهم بسبعة آلاف يعرفهم واحداً واحداً ولن يتركهم ..^(٤) إن كل إعتداءات القتل ... وحجمها كما أثبتنا من سبقونا تمثل بلا شك خطراً جسيماً .

(٢) طالب السادات بإنشاء مجمع للديان .. ونشر عن مسابقة عالمية لتصميم هذا المجمع الذى يجمع أماكن عبادة الديان الثلاثة . وجاء المصممون العالميون فعلاً لمصر .

بل وتوجه ليصل هناك ... جامعاً وزاده كل أعضاء السلطة التنفيذية وشيخ الأزهر السابق ليصل يوم هناك .

وقد أوصى بدفنه هناك ... باعتباره مكاناً مقدساً يملن فيه الرجل الذى « وحد الأديان » .

(٣) وعد السادات إسرائيل بعد مياه النيل للقدس .. حتى تكون بمثابة ماء يزرع الجديلة التى تروى فعلاً كل أصحاب الأديان ... لأن الله سبحانه وتعالى جل جلاله وقدرته وعظمته لم يفجر ماء يزرع إلا للمسلمين وهاهو الرب المجيد يمنح بركاته لكل الديانات .

ثم وهو الرئيس المؤمن كما يدعى مخالف الآية الكريمة « ولجنود أشد الناس عدواة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا » !!

ومن باب إثبات خيائنه الوطنية قدم الدفاع مايجب فعلونه مع الأثان وهو نسخة من مجلة أكتوبر (العدد ٢٢٢ / ١/١٠ / ١٩٨٢) بعنوان اللغز الذى لم يعرفه السادات ٤٠ عاماً يكشفه كتاب عن روميل صدر حديثاً . كذلك كتب البحث عن الذات هذا قبل الثورة .

وقدمت هيئة الدفاع في ١/٢٦ / ١٩٨٢ عدد جريدة الميزان والذين والى تقول إن القليل كان عضواً بأغابرات المركزية الأنشكية كما نشرت صورة لطاقة عضيته : وقدم الدفاع نص حديثه في ١٠/٩ / ١٩٨١ ليهيارا والترز والذى أقر فيه بمسؤوليته أمام الشعب الأنشكي !!

(٤) كان السادات بالعلم يعلم أسماء الجماعات الإسلامية تقريباً بواسطة أجهزة الأمن التى ثبت أنها كانت تتعامل معهم وأنشأت لكل واحد منهم سجلاً خاصاً .

ول آخر إجتاج للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في مايو ١٩٧١ صاح محمداً : كيف تهاجرونى وأنا آخر فرعون لمصر ذكرت في القرآن ٢٧ مرة ، وقد أقر السادات بأن ما فعله في سبتمبر ١٩٨١ كان مخالفاً للديمور وهذا يد طبقاً لقانون الضمانات جرمته عطف بمسمى الكلمة . واختلف يبيع (طبقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون الضمانات) : « حق الدفاع الشرعى عن النفس » .

٢ - الخطر حال :

كل ما فعله السادات لم يؤد إلى وقوع خطر جسمي .. لكنه خطر حال أيضاً .. ورغم أن هذا الشرط كان واضحاً إلا أننا قدمنا دليلاً قوياً في جلسة ١/٢٦ / ١٩٨٢ ، وكان خاصاً بتفتيش منزل حسين عباس (المتهم الرابع) يوم ٥ أكتوبر ١٩٨١ (قبل الاعتقال يوم) والذي يثبت أن الخطر كان وشيكاً .. أو كان - على الأقل بالنسبة للمتهم الرابع - خطراً حالاً .

ففي ٥ أكتوبر ١٩٨١ تم تفتيش منزل حسين عباس بواسطة مباحث أمن الدولة والخابرات العسكرية ، وأغلب الظن أن ذلك راجع لكونه شقيق زوجة نبيل المغربي الذي كان قد قبض عليه يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ . أى إن التفتيش كان مجرد صلة القرابة التي تجمعهم بأحد الذين نسب إليهم القيام بنشاط ديني متطرف ، ويؤكد هذا أن مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة قد أشارت إلى أقارب من ضباط القوات المسلحة لبعض المتهمين غير الرئيسيين في القضية منهم : عقيد / التاجوري زوج شقيقة المتهم محمد عاطف التاجوري .. والمتهم عصام التاجوري .. وكل من عقيد مهندس / ... علم الدين ، ومقدم مهندس / ... صلاح الدين سيد ، ورائد / محمد خليل وهم على صلة قرابة بالمتهم محمد أشرف حسين عبد الحافظ (الأول ابن عمه ، والثاني زوج ابنة عمه ، والثالث زوج خالته) .. وكذلك نقيب / مصطفى السقا ، شقيق المتهم عبد الله السقا ، ومساعد / الصياد شقيق المتهم صبحي محمد الصياد .. وعقيد مهندس / الرئيس ، ومقدم مهندس / الرئيس ، وهما شقيقا المتهم أحمد الرئيس .

٣ - خطر لا يمكن تفاديه :

هل كان يمكن تفادي الخطر أو الضرر إلا بارتكاب فعل ممنوع ؟

إن ما أتاه هؤلاء الفتية منصوص عليه في الشريعة الإسلامية ، وما أمر به الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم .. ذلك أن إدارة دفة الأمور في المجتمع بلا شورى ليست طريقة الجاهلية فحسب ، بل هي ضد نص صريح قرره الله « وشاورهم في الأمر » ويقول أبو الأعلى المودودي : إن محاولة الإنسان الفصل في الأمور المشتركة وتصريفها وفق ما يراه هو ، والتعدي على حق الآخرين في سبيل الأغراض الشخصية ، وتعظيم النفس واحتقار الآخرين ، كلها صفات أخلاقية قبيحة لا يمكن أن توجد في المؤمن ، فليس المؤمن بالذي في نفسه غرض يتعدي من أجله على حقوق الآخرين لينال فائدة غير مشروعة ، ولا بالتكبر المغرور الذي يعتبر نفسه العقل المدبر والعليم الخبير .

إن الإنسان المؤمن لا يرغب أو يحاول أن يكون رئيساً بالقوة والجبر ، أو أن يفرض نفسه على الشعب فرضاً ، ثم يطلب رضاهم كرهاً وغصباً . أو لا يتشاور مع من أرادهم الشعب أن ينوبوا عنه برغبته وإرادته الحرة ، ويتنقى هو لنفسه ممثلين يشيرون بما يرغبه ويوافقون على كل عمل يتخذ ، وأى من هذه الرغبات لا يظهر إلا في النفس التي تلوث بخواب الضمير والذمة . إن من لا يتورع عن خداع الله والناس هو وحده الذي يحاول التمثيل والظهور على الناس إنه يطبق أن (أمرهم شورى بينهم) في شكله الخارجي والظاهري وأمرهم شورى بينهم معناها :

* أن ينال الناس الحرية الكاملة في تصريف أمور مجتمعهم وبالتعبير عن آرائهم فإن رأوا الخطر لا يصلح ويستقيم عزلوا قادتهم وأولى أمرهم وولوا غيرهم لأن تصريف أمور الناس مع سد أفواههم وتكبيطهم وتركهم دون علم بها كفر صريح لا يمكن أن يقبله أى إنسان يؤمن بالآية الكريمة (وأمرهم شورى بينهم) .

* إن مسؤولية تصريف أمور المجتمع لابد أن تلقى على كاهل من يتم تعيينه واختياره برضا الناس وهذا الرضا لابد أن يكون حراً أما الرضا الناتج عن الإكراه والتخويف أو المشتري بالطمع والحرص أو المحقق بالتزوير والخداع والجدل فليس رضا حقيقياً .

* أن يختار المشاور مع القائد أولئك الذين يحصلون على ثقة الشعب عن غير طريق الضغط والإكراه والتزوير وشراء الثقة والأصوات بالمال والرشاوى أو بالتزوير والهدية والمكر والتحابل .

* أن يشير هؤلاء الممثلون بما يملئهم عليهم ضميرهم وعلمهم وأن ينالوا حرية الرأى كاملة وتامة وإلا فسوف يشيرون بما يخالف ضمائرهم وإيمانهم وعلمهم خوفاً أو طمعاً أو مراعاة لمصلحة جماعة ما .

لم يكن مجلس الشعب الذى تم إنتخابه فى يوليو ١٩٧٩م متحققاً فيه هذا بعد أن حل المجلس السابق بمجرد أن خمسة عشر عضواً فيه رفضوا كامب ديفيد !

ويقول الله سبحانه وتعالى « ولا تمش فى الأرض مرحاً إنك لن تحرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا » — الإسراء ٣٧ .

وقد كان السادات يتباهى بأنه من أشيك رجال العالم ، وأنه يقيم فى ٣٥ استراحة لاعشرين ولاعشرين كما تقول المعارضة وأنه الرجل الذى لا يتبدل القول لديه ، وكان من لا يمجده كافرأ عنده .

قال رسول الله (ص) : « من أراد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه » ولقد خرج السادات عن إجماع الأمة الإسلامية بعقده معاهدة مع اليهود أعداء الله .

ويقول ابن عمر (ض) « لا يؤسر رجل فى الإسلام إلا بحق » أى بتحقيق قانون عادل ، والمحتفظ عليهم (سبتمبر ٨١) لم يكن قد حقق معهم بداية ليقبض عليهم وقال فيهم القتل ما كان مخالفاً للآية الكريمة « لا يسخر قوم من قوم » عندما قال عن أحد علماء الدين (إنه مرمى فى السجن زى الكلب) .

ويقول عمر (ض) : « أطيعوا ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » ..

وقال (ص) : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » أيضاً : « من أراضى سلطاناً بما يسخط ربه خرج من دين الله » .

وقد قال عمر : لا لجل لى فى مال الله سوى كسوتين للصيف وكسوة الشتاء و معاش رجل من أوسط قريش يأخذ لعياله وأنا بعد ذلك رجل من عامة المسلمين . ولقد استشهد القتل فى خطبته

الشهيرة في مايو ١٩٨٠ — عيد العمال — أنه يسير على هدى عمر بن الخطاب ويستلهم خطا على بن أئى طالب وفي عصره الميمون نشرت النيوزليك صورا لحياته وبذخه وصورا أخرى لحياة سكان المقابر في القاهرة عاصمة دولته باعتباره الزعيم المؤمن وفي عصره العظيم أيضا خالف الدستور فرفع مرتبه أثناء فترة حكمه بالمخالفة لأحكام الدستور التي لاجئز لرئيس الجمهورية أن يرفع مرتبه أثناء فترة حكمه وكذلك خص نفسه بما أسماه صندوق الطوارئ الذي كان يضع فيه الأموال بالعملة الصعبة ويقتطع سنويا من ميزانية الدولة ما يملأ هذا الصندوق واعتبر طلب بعض المعارضين بفرض الرقابة على أموال هذا الصندوق جريمة لا تغتفر في حق مصر .

وبعد .. ومن رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ، صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد حاول الجميع أن يغيروا باللسان وبالقلب ولم يفلحوا وكان لابد من أن يتم التغيير باليد استجابة للحديث الشريف ولكل ما سبق .
وبفرض جدلي أن ما أتاه هؤلاء يعد فعلا مجرما .. فهل كان هناك وسيلة أخرى مساواة .. لقد فقدت كل السبل وذلك لأكثر من سبب :

□ — كانت هناك غاية من القوانين الاستثنائية أسماها بالقوانين المكملة للدستور منها القانون ٣٤ لسنة ٧١ بتأمين سلامة الشعب . وقانون رقم ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والقانون رقم ٩٥ لسنة ٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب والقانون رقم ٣٤ لسنة ٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ والذي عاقب مديري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المخرضين والمشجعين والذين يضررون عن أعمالهم وقانون رقم ١٠٥ لسنة ٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة والقانون ١٢٠ لسنة ٨٠ بإنشاء مجلس الشورى والقانون رقم ١٤٤ لسنة ٨٠ بتعديل أحكام قانون الأحزاب والقرار الجمهوري رقم ٣٢٧ لسنة ٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة الإدارية وقانون رقم ١١٠ لسنة ٨٠ بإعادة قانون الاشتباه السابق صدوره في ظل الاحتلال سنة ١٩٤٥ . وقانون رقم ٤٤ لسنة ٧٩ بإصدار قانون الأحوال الشخصية قبل إنعقاد مجلس الشعب ب ٤٨ ساعة وقانون ٢٥ لسنة ٨١ بحل مجلس نقابة المحامين وغيرها من القوانين والتي لم تنشر ومنها على سبيل المثال قانون بتحرير جثث المقتضى عليهم بالإعدام في الجرائم السياسية . كل هذا في الوقت الذي أصدر فيه قرارا بقانون رقم ٦٦ لسنة ٨١ لمنح أعضاء مكتب التعاون العسكري الأمريكي بالقاهرة — برغم أنهم من غير الدبلوماسيين — مزايا وحصانات تمنع تطبيق القانون المصري العادي عليهم .

□ — الصحافة وقانون تعديلها بما لا يمكن معه إلا أن تكون بوقا للحاكم .

□ — مجلس الشعب وكيف تم انتخاب أعضائه بالتزوير للحيلولة دون وصول صوت معارض .

□ — قضايا الاعتقالات التي راح ضحيتها مواطنون اعترضوا على الحاكم .

□ — منع قوى سياسية بعينها من أن يكون لها حزب يعبر عنها .

إن كل السبل كانت مغلفة أمام كل المواطنين ليحصلوا على حقوقهم ، أو يسعوا إلى إنقاذ وطنهم .

وفى هذا الصدد نقدم بالإضافة إلى ما سبق من الزملاء .. بعض واقعات التعذيب الناتجة بأحكام قضائية .. ولا عمل للقول بأنها اصطنعت مقدماً لخدمة هذه القضية .. لقد كان اليأس والظلام يحوطنا .. ولم تكن هناك بادرة من شعاع أمل واحد فى هذا الظلام المخيف :

● — القضية ٥٠٥ / ٨٠ أمن دولة وفيها جرى التعذيب إلى حد أن المحقق أشاح بوجهه هلعاً ... استدار بمقعده عندما وجد أمامه شاباً تهمة كانت إبداء الرأى فأتهم بأنه شيوعى .. وقد نفحهم قضيه ... وتسليخت إليته ..^(٥)

● — القضية الثانية اتهم فيها « ... » وقبض عليه من وسط أطفاله فجراً وجرى تعذيبه أمامهم .. ولقد قبض على المحامى الحاضر مع المتهم .. كان قد اعترض على عدم إثبات واقعات التعذيب التى أحدثوها بمركله ... واصطنعت التهمة حالاً ... وقدم محضر تحريات سريع ... وكانت التهمة الاشتراك فى تكوين تنظيم حزبى غير مشروع !! رغم أن والد المتهم كان أحد قيادات الحزب الوطنى ... وأحد أعضاء مجلس الشعب الموقر ... وجرى تفتيش منزله بعد القبض على ابنه .

● — القضية الثالثة اتهم فيها محام آخر بتهمة جسيمة ... هى أنه عارض اتفاقية كامب ديفيد ... وهاجم إسرائيل أثناء جولاته الانتخابية !

● — قضية الصحفيين والفكرين المصريين الذين أودعوا السجن فى شهر يناير ١٩٨١ لأنهم حاولوا الإثارة كما قالت جهات الأمن بالتنبيه إلى خطورة الغزو الصهيونى للثقافة المصرية ... أو خطورة غزو الثقافة الإسرائيلية لمصر !

● — القضية الخاصة بإثبات حالة أربعة من المواطنين المصريين الذين استتارهم أن ينزل السفير الإسرائيلى الياهو بن اليسار العلم الفلسطينى من فوق ساريتة فى معرض الكتاب الدولى فى يناير سنة ١٩٨١^(٦) .

— تحقيقات عبد العزيز الشورى ، ومحمد فهم أمين ، وفريد عبد الكريم ، وصبحى مراد ، وفتحى رضوان أمام المدعى العام الاشتراكى خلال سبتمبر وأكتوبر بل وأغسطس سنة ١٩٨١ عندما سئل عبد العزيز الشورى عن أنه حرض لقلب النظام فقال إن النظام أضعف من أن يحرض على قلبه .. وكان سبب القبض عليهم أنهم شاركوا فى رفع راية عربية هى علم فلسطين فوق نقابة المحامين وحرق العلم الإسرائيلى .

لم يكن أمام الشعب المصرى .. وسيلة أخرى لصعد رجل كانت مهمته تشويه الإسلام السمح ..

(٥) قدمت ولاتى هذه القضايا للمحكمة وقد تمعدنا هنا عدم ذكر أسماء الأشخاص معاً من الإساءة إليهم . ولقد حضرت شخصياً كل هذه التحقيقات وكان هناك حالات أخرى جرى فيها هتك عرض السياسين .

(٦) كانت أول قضية إثبات حالة تملبب سياسى فى مصر فى تاريخ القضاء ونقل القاضى الذى أصدر الحكم بعد أقل من أسبوع إلى دائرة أحوال شخصية تنظر دعوى التلقة .

وتزيق العربيه .. وتفتيت الشعب المصرى .. بل أكثر من ذلك كانت مهمته تطبيق بروتوكولات حكماء صهيون (٧)

البروتوكول الأول :

الفتنة الطائفية .. وضرب الشعب بالشعب بما يؤدى إلى خراب مصر .. كما جاء فى البروتوكول الأول .

البروتوكول الثانى :

اختيار رجاله ممن يسهل له السيطرة عليهم ! .. أو هو أرادهم كذلك (٨) .
وينص البروتوكول الثانى على « أن الصحافة فى أيدى الحكومة القائمة هى القوة العظيمة التى تعمل بها على توجيه الناس ... »

وقد نفذه السادات عندما قال إن الصحافة هى السلطة الرابعة ... وتحولت الصحافة القومية إلى سوط يلهب .. وهرب كل معارض للسادات ... وتصوره أنه يعارض مصر ... أو أنه شيوعى ... أو عميل .

البروتوكول الثالث :

طحن هذا الشعب وتحوله إلى واحد من أفقر أربعين شعباً فى العالم تطبيقاً للبروتوكول الثالث الذى يقول « إن الحقوق الشعبية سخرية من الفقير . فإن ضرورات العمل اليومى تقعد به عن الظفر بأى فائدة على شاكلة هذه الحقوق » .. لقد أصبح البحث عن لقمة العيش — وقد كان مخططاً — وسيلة لصرف الناس عما يدور فى شئون وطنهم ... لقد كان إفقار الشعب .. غالبية الشعب مثلاً وسيلة للزعم بأن السلام سيحقق الرخاء للناس ...

البروتوكول الرابع :

إن الصراع من اجل التفوق والمضاربة فى عالم الاعمال سيخلقان مجتمعاً أنانياً غليظ القلب منحل الأخلاق .

أى بمعنى أن يحملهم منهكين فى التجارة وهكذا ستصرف كل الأمم إلى مصالحها . ولن تظن فى هذا الصراع إلى عدوها المشترك . ولكى تنزل الحرية حياة الأمميين الاجتماعية زلزالا وتدمرها تدميراً . يجب أن نضع التجارة على أساس المضاربة .

(٧) كانت كل الكتب التى تتضمن هذه البروتوكولات ... أو تحدث عنها قد انحطت تماماً من الأسواق ولم يسمح لأى جهة بطبعها .. وكانت تهرب بعض النسخ منها من طبعات قديمة .. أو من بيروت .

(٨) لقم اللعاب مايت أن افعال يادين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى هو زوج حقيقة ليا نادلر ابنة اليهودى نادلر صاحب محلات نادلر بالاسكندرية وزوجة أحد وزراء السادات القريبين له .

وقد فتح أبواب مصر وخزائنها أمام اليهود ... وقبل اتفاقية كامب ديفيد^(٩) وهو في هذا يحقق حرفياً الفقرة الأخيرة من البروتوكول الرابع ؟

البروتوكول الخامس :

وضع غابة من التشريعات الاستثنائية في مصر .. فاقت وتعدت ماسبق صدوره فيما قيل عنه إنه مرحلة الديكتاتورية .

إن البروتوكول يقول إن الهدف من مثل هذه القوانين أ لا يستطيع إنسان أن يفكر بوضوح في ظلامها المطبق وعندئذ يتعطل الناس بعضهم بعضاً .

البروتوكول السادس :

زيادة القوة البوليسية في مصر وجعلها أدوات الحاكم المنفذة لإرادته . حتى لا يبقى في مصر إلا طبقة صغاليك ضخمة وهو ما يتطلبه البروتوكول من الدول المجاورة للدولة الصهيونية .

البروتوكول السابع :

قال السادات إن الأنبا شنودة بابا الأقباط يريد أن يجعل من أسبوط دولة مسيحية في مصر ... وفي ذات الوقت أرسل للمسيحيين يقول إنه لن يلتزم بما يفرضه عليه المسلمون في مصر من تطبيق الشريعة الإسلامية .. إن اللعب على كل حبل من صميم هذا البروتوكول .

أيضاً ألم يكن في كل خطبه يهاجم مثلاً الحرفيين بكافة حرفهم في الوقت الذي لم يهاجم فيه أبداً واحداً من الإنفتاحيين أو الأغنياء .. بل زارهم في بيوتهم وأكل طعامهم . وحضر احتفالات عرسهم !!

البروتوكول الثامن :

أليس قانون حماية القيم من العيب الذي أصر على إصداره بعد أن هاجمه كل من هاجمه وثبت فيما بعد أنه قانون قد قصد به في حقيقته استعماله في الوقت الذي يشاء ضد معارضي السياسيين فيصدر قرار المدعى الاشتراكي بالتحقيق مع المعتقلين .. بل أصبح إذن المدعى الاشتراكي لازماً في كل قضية سياسية ترفع إلى القضاء .. وبثبت كذلك أن هذا القانون في حقيقته يمثل حماية للأغنياء .. ولسارق أموال الشعب من أن يطولهم قانون العقوبات .. والقضاء الطبيعي ... أليس هذا القانون كمثل وحيد وغيره كثير من ضمن القوانين التي أوصى بها البروتوكول الثامن .

(٩) قدم هنا صورة من الحكم الذي حصل عليه شيكورييل .

ولقد تضمن هذا الحكم تسليم كل الممتلكات من عقارات وأراض إلى اليهودي شيكورييل الذي طعن على قرار التأميم بإصداره من اليهود الذين غادروا مصر سنة ١٩٥٦ مستنداً إلى فتوى صادرة بناء على طلب رئيس الوزراء (مصطفى خليل) بمنح السيدة فاطمة عبد الغفار حقة ابنه السادات والتي تم تسليمها أرضها بموجب هذه الفتوى لكونها حقة لآبئة الرئيس .

كذلك قتل الرومان المصري سعد حلاوة بأمر مباشر من السادات مجرد رفضه لرفع العلم الإسرائيلي في معاء القاهرة .

وتخليقه الحكم عن الجاسوس الإسرائيلي (العطلي) من الأعداء إلى السجن ١٥ عاماً وهو أحد المهينين بقتل عبد الناصر بالسهم عن طريق الدليك لساقه المريضة .

البروتوكول التاسع :

ألم يكن القتل وبقي ، الرجل الذى وضع مكان الملك ليكون أضحوكة في شخص رئيس يشبهه — لقد اخترناه من الدهماء من مخلوقاتنا وعبيدنا — هكذا يقول البروتوكول .

ويقول : « سنعمل على انتخاب هؤلاء الرؤساء بمن تكون صحائفهم السابقة مسودة بفضيحة سياسية أو صفة أخرى مريبة » وقد كان جاسوساً للألمان في الحرب العالمية الثانية وكما نشرت وأكدت ذلك مجلة أكتوبر بعد وفاته وهى المجلة التى أصدرها .. كما كان عضواً في الحرس الحديدي الذى أنشأه الملك .. ، وكانت له فضائح أخرى معروفة .

« إن السادات من هذا النوع — كما يضيف البروتوكول — سيكون منفذاً وافياً لأغراضنا لأنه سيخشى التشهير وسيبقى دائماً خاضعاً لسلطان الخوف الذى يملك دائماً الرجل الذى وصل إلى السلطة .. الذى يتلهف على أن يستبقى امتيازاته وأمجاده المرتبطة بمركزه الرفيع .. »

ولسنا في حاجة لإثبات أن السادات كان من هذا النوع من الرؤساء .

البروتوكول العاشر :

إن الحكومات والأمم تقنع في السياسة بالجانب المبهرج الزائف من كل شيء . نعم كيف يتاح لهم الوقت لكى يختبروا مواطن الأمور في حين أن نوابه المثلين لهم لا يفكرون إلا في الملذات ؟!

البروتوكول الحادى عشر :

ينص هذا البروتوكول على : « أن مجلس يمثل الشعب سينتخب الرئيس ويحميه ويستره . يستخدم هذا المجلس سلطة تقديم القوانين أو تعديلها ... »

وخلال فترة حكم القتل لم يقدم أى قانون عن غير طريق الحكومة أو بوحى منه مثل مشروع قانون سادس الخلفاء الراشدين !!

« هذه السلطة سنعطىها للرئيس المسئول . الذى سيكون ألعمية في أيدينا . ستصير سلطة الرئيس هدفاً معرضاً للهجمات المختلفة . ولكننا سنعطيه وسيلة الدفاع . وهى حقه في أن يستأنف القرارات محكماً إلى الشعب الذى هو فوق ممثل الأمة .. أى أن يتوجه الرئيس إلى الناس الذين هم أغلبية الدهماء »

وهذا النص يتركنا باستغائات القتل الشهيرة وآخرها استفتاءه باعتقال معارضيه . وهل ينسى استفتاءه الشهير بتعديل الدستور لينص على أن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع .. وفي ذات الاستفتاء نص يسمح بتولية السلطة إلى ماشاء الله وإلغاء فترة الدتين ... لقد نفذ التعديل الثانى ولم ينفذ التعديل الأول .

البروتوكول الثانى عشر :

وهو ينص على القيام بانقلاب سياسى حينما تسنح الفرصة للملائمة ... لقد فعلها في مايو سنة ١٩٧١ وفعلها في سبتمبر ١٩٨١ (بعد حوالى ١٠ سنوات تقريباً من الانقلاب الأول) .

وهكذا ... لو راجعنا كل البروتوكولات حتى البروتوكول السابع عشر لوجدنا أن القتل قد نفذها بكل دقة . من الخط برجال الدين مسيحيين ومسلمين . وقصر عمل رجال الدين على جانب صغير جداً من الحياة بمقولة أن الدين داخل الكنيسة والمعبد فقط .

كذلك الديون الخارجية لمصر لدى بنوك العالم ... ألم يجر السادات مصر إلى الاستدانة من هذه البنوك القائم على أمرها يهود العالم .. (أرجوكم اقرعوا بروتوكولات حكماء صهيون) بتمعن ستجدون : أن القتل عندما إلتم بها فلقد كانت التزاماته أكبر من التزامه بالدين .. وأكبر من التزامه بالدستور . ضمومها لأوراق هذه الدعوى التي ينبغي أن تكون تأريخاً لمصر .. واطلبوا تحقيقات القضاء الإيطالي لتعرفوا من كانوا الخمسة الكبار في الحركة الماسونية العالمية الممثلين لمصر .. ولماذا منح السادات جائزة الوكالة الصهيونية ١٩

٤ - لا إرادة للمتهمين في قيام حالة الخطر :

وابتداء .. هذا الشرط لاجل التمثيل عليه ، لأنه بالقطع لم يكن لإرادة أى من المتهمين دخل في قيام حالة الخطر .

وإذا كان شراح القانون الفرنسي يذهبون إلى القول بأنه يشترط أن تكون المصلحة المهددة بالخطر أكثر أهمية من المصلحة المعتدى عليها .. وهو نفس المبدأ الذى استقر في القانون المدنى (مادة ١٦٨) ويقول الشراح للقانون : إن أساس حالة الضرورة خليط من الإكراه وتعطيل المصالح . أى إن الأساس القانوني لحالة الضرورة معناه أن المنافع يفقد مقدرتة على الاختيار أمام الخطر الداهم الذى يهدده ولذلك لايعتبر مسعولاً طبقاً لمبدأ حرية الإرادة الذى تقوم عليه المسؤولية الجنائية . وقد كان الخطر لايتهدد المتهمين فقط وإنما كان يهدد مصر كلها .

باختصار

الشروط التى يفرضها القانون لحالة الضرورة متوافرة في هذه الحالة ... ومن حقهم قانوناً ألا يعاقبوا على ما فعلوا .

وقد أضاف فريد عبد الكريم المحامى إلى ذلك ، أن المتهمين كانوا في حالة دفاع شرعى عن النفس ... وفي حالة رد لصائل اعتدى على حقوق الشعب .

أى إن ماحدث كان لابد أن يحدث .. من خالده ... من رفاقه ... أو من غيرهم !

القاتل المجهول!

فور الحادث ، حملت طائرة هليكوبتر ، من طراز « جازيل » السادات إلى مستشفى « القوات المسلحة بالمعادي » ومن المؤكد أن السادات كان قد فارق الحياة ، قبل أن يحملوه من المنصة .
إن التقرير الطبي الأولي الذي صدر عن أحد عشر طبيباً من أطباء المستشفى والمستشار الطبي لرئيس الجمهورية يشير إلى هذه الحقيقة دون إفصاح^(١) .

فحسب هذا التقرير :

- وصل الرئيس الساعة الواحدة والثلث ظهر الثلاثاء ١٩٨١/١٠/٦ .
 - كان سيادته في حالة غيبوبة كاملة .
 - النبض وضعف ، الدم غير محسوس .
 - ضربات القلب غير مسموعة .
 - حلقنا العين وامتحان ولا يوجد بهما استجابة للضوء .
 - لا توجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالإثارة .
 - عدم وجود الانعكاسات الغائرة أو السطحية بجميع الأطراف .
- ويضيف التقرير :

المنظرة :

أثبت فحص الإصابات بالجلطة :

(١) وقع التقرير الأطباء : لواء طبيب / أحمد سامح كريم مدير المستشفى ، ومحمد عطية مستشار الشؤون الطبية برئاسة الجمهورية ، وعيمد . ط / سيد الجندى مستشار ورئيس قسم جراحة المخ والأعصاب ، وعيمد . ط / أحمد القشيري مستشار ورئيس قسم جراحة القلب والصدر ، وعيمد ط / محمد شلقاني مستشار ورئيس قسم جراحة الأعيرة الفموية ، وعيمد ط . / محمد الزند مستشار ورئيس قسم التخدير ، وعيمد ط . / أحمد عبد الله مستشار الرعاية المركزة والتخدير ، وعيمد ط . / أحمد مجدى مستشار القلب والصدر ، وعيمد ط / محمد عرفة أخصائي جراحة القلب والصدر ، وعيمد ط / محمود عمرو مستشار التخدير ، وعيمد ط / كمال عامر مستشار ورئيس قسم نقل الدم .

- ١ - ففتحنا دخول في الجهة اليسرى أسفل حلمة الثدي اليسرى .
- ٢ - جسم غريب محسوس تحت الجلد في الرقبة . فوق الترقوة اليمنى .
- ٣ - فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام . وخروج بمؤخر الفخذ اليسرى . وكسر مضاعف في الثلث الأسفل لعظم الفخذ اليسرى .
- ٤ - جرح متنتك بالذراع اليمنى من الأمام أسفل المرفق .
- ٥ - امفرزما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى .
- ٦ - دم متدفق من الفم .

محاولة لإعادة الحياة :

ورغم هذا فلقد نقلت جثة الرئيس إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر . وأجريت إسعافات أولية كالآتي :

- تنفس صناعي بوضع قصبه هوائية بالبلعوم بعد تفريغه من الدم .
- تدليك خارجي للقلب .
- إعطاء منشطات للقلب بالحقن داخله مباشرة .
- نقل كميات كافية من الدم من ذات الفصيلة خلال عدد من الفتحات .
- تفريغ الهواء والدم بالقفص الصدري بواسطة أنبوبة .
- توصيل الجثة على أجهزة مراقبة القلب لتسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب .
- توصيل المخ بجهاز رسم المخ الكهربائي .
- صدمات كهربائية للقلب بعد عدم استجابته للتدليك الخارجي .
- تم فتح التجويف الصدري الأسير لعمل تدليك داخلي للقلب . لكن وجد القلب متوقفاً وفي حالة ارتقاء كامل . وكان جذر الرئة اليسرى متنتكاً بما فيها الأوعية الدموية الكبرى . مع تنك كامل بالرئة .
- استمر رغم ذلك عمل التدليك الداخلي للقلب مع اعطاء العقاقير المنشطة واستمرار التنفس الصناعي .
- ولم يكتف فريق الأطباء بذلك ... حاولوا قدر جهدهم أن يفعلوا شيئاً عملوا الأشعات التي أظهرت مكان الإصابات والمقذوفات ...
- لكن في الساعة الثالثة إلا الربع أى بعد ساعة وخمس وعشرين دقيقة (٨٥ دقيقة تقريباً) سلم الأطباء بالوفاة^(٢) .

(٢) تم خياطة الجرح القطني الذي قبل إن الأطباء فحصوه لتدليك القلب : كذلك كل الجروح القطنية الأخرى في الساق .

وسجلوا :

« سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلي بتجويف الصدر وتهتك بالرئة والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى » .

ونقلت الجثة إلى ثلاثة المستشفى .. ولفت بملاعتين بيضاوين ووضع على كل جانب من رأس الرئيس مصحف شريف !!

□ □

كان على الأطباء الشرعيين أن يستخرجوا الطلقات التي أثبتت الأشعة وجودها بالجسم ... فاستأذنوا أولاً في إجراء عمل شق ، في المسافة ما بين الكتف اليمنى والعنق بطول ٤ سم لاستخراج جزء المقلوف الذى بيته الأشعة .

كذلك إزالة الغرز الطبية ، فتبين أن تجويف الصدر ملئ بـنزيف دموى غزير^(٣) لكن نظراً لحالة تهتك الرئة فلقد تعذر استخراج أى من فتات المقلوفات التى وضحت بالأشعة .

وقد قرر الطب الشرعى أن المقلوف الوحيد المستخرج يطابق مطابقة تامة من جميع الوجوه اللب الموجود في رصاص الطلقات الكاملة الحية من الطراز الروسى والتي تستعمل في البنادق الآلية من عيار ٧٥٢ ملميمتر .

وينتهى تقرير الطب الشرعى إلى نتيجة مفاجئة تؤكد أن الرصاصات الرئيسية التى قتل بها السادات ثلاث :

الرصاصة الأولى :

أصاب جانب الصدر الأيسر .. واخترقت مقلوف الصدر في اتجاه من اليسار إلى اليمين ويميل كبير من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس .. واستقر لب المقلوف في منطقة آنية الكتف اليمنى عند اتصالها بالعنق .

الرصاصة الثانية :

أصاب مقلوفها مقدم الساعد الأيمن ونفذ من نفق تحت الجلد دون أن يحدث كسوراً بالعظام .

الرصاصة الثالثة :

أصاب مقلوفها وحشية خلف أسفل الفخذ اليسرى . ونفذ من مقدم الفخذ أعلى حافة الرضفة :

(٣) كان الأطباء قد قرروا أنهم أغروا الصدر من السماء !

وقطع الأطباء الشرعيون أن الرصاصة الأولى والتي تم استخراجها هي من عيار نارى من بندقية آلية عيار ٧٦٢ مم وأنها من الطراز الرومى .

لكن الأطباء الشرعيين قدروا باستحالة تحديد نوع السلاح .. وتقدر تحديد موضع الضارب إلا بعد تحديد وضع الساعد ووضع الذراع كله وقت الإصابة ، بالنسبة للمقتولوف الثانى .

وإذا كان الأطباء الشرعيون قد حددوا وضع الضارب بالنسبة للإصابة الثالثة من أنه (أى الضارب) كان إلى يسار وخلف سيادة الرئيس الراحل وقت الإصابة .

إلا أن الطب الشرعى كعادته قد أمسك العصا من منتصفها فعاد يقول :

« وهاتان الإصابتان فإنه وإن لم يمكن تحديد نوع السلاح المستعمل فى الحادث نظراً لاختراق المقتولوف منطقة الإصابة دون أن يستقر فيها إلا أن نفاذ المقتولوف من الإصابة فى الحالتين وإحداث كسر جسيم مفتت بأسفل عظيمة الفخذ يتفق وحصول كل من هاتين الإصابتين من سلاح نارى مشخشن ذى قوة واختراق عالين ويمكن (يمكن) حدوثه من مثل الأسلحة النارية المضبوطة فى الحادث . وإن كل هذه الإصابات حدثت من مسافة تتعدى حدود المتر وقد تكون عدة أو بضعة أمتار أو أكثر .

أما الإصابات الأخرى . فيقول عنها الأطباء الشرعيون إنها من فئات معدنية صغيرة من مقتولوفات نارية (رصاص) تشير إلى أن سيادة الرئيس الراحل وملابسه كانت موضع إصابات من فئات مقتولوفات نارية كانت قد اصطدمت وتناثرت فئاتها قبل أن تصيب ملابسه وجسمه .

ويحدد الطب الشرعى سبب الوفاة : من الإصابات النارية بما أحدثته من تهتك الرئة اليسرى وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوى من النصف الصدرى وكسور بعض الأضلاع وكسر عظم الفخذ اليسرى وما نشأ عنها من نزيف غزير داخلى وخارجى وصدمة عصبية شديدة !!

□ □

على ضوء هذا التقرير الطبى الشرعى والذى حرره د . رمزى أحمد محمد مساعد كبير الأطباء الشرعيين ود . عبد الغنى البشرى مستشار وزير العدل للطب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين سابقا فى ١٨/١١/١٩٨١ ، فإن أسئلة عديدة طرحت نفسها :

السؤال الأول :

● هل الإصابة الأولى التى قيل بحديثها من طلقة عيار ٧٦٢ × ٣٩ مم والتى أصابت الرئيس فيما بين كتفه وعنقه يمكن أن يكون صاحبها حسين عباس (بطل الرماية الأسبق) ، أم عطا طابيل وهما اللذان قيل لئنهما أطلقا النار من الحربة الكراز ؟

السؤال الثاني :

● هل كان الرئيس واقفاً حتى أصابته الرصاصة الثانية من يساره ومن خلفه ليقال باختراق الرصاصة ونفاذها ؟ إن من الصعب تخيل أن يظل الرئيس واقفاً بعد إصابته بالرصاصة الأولى ، كما أنه لو أصيب بالرصاصة الثانية وهو راقد لاصطدمت بالأرض الصلبة ولتركت فتحة خروج في حالة دخولها (وهو أمر بعيد الحدوث أكبر بكثير مما حدد الأطباء الشرعيون) .

السؤال الثالث :

● أى الرصاصات أصابت الرئيس أولاً ؟

السؤال الرابع :

● كيف حدثت الكسور في الضلوع ، إن الطب الشرعى قطع بأنها ليست من الطلقات النارية ، فهل يعقل أن تكون قد حدثت من مجرد الوقوع ؟

السؤال الخامس :

● أى الطلقات يمكن أن تحدث تفتكا بأنسجة الجسم ؟ ... صحيح أنه كانت ضمن الطلقات ، طلقات خارقة ، حارقة لكن هل هذه النوعية من الطلقات يمكن أن تحدث تفتكا ؟

السؤال السادس :

● هل يمكن لأحد المتهمين أن يدخل المنصة وأن يصيب الرجل من خلف ؟

إن كل هذه الأسئلة وغيرها ، حاولت فيما بعد أمام المحكمة أن أجيب عليها ، رغم أن طرحها على هذا النحو واستنادا إلى تقرير الطب الشرعى يشكك في أن يكون المتهمون هم الذين أصابوا السادات .

وفيما بعد .. في ١٠ نوفمبر ١٩٨١ ، صدر تقرير ثان عن الطب الشرعى .. حرره نفس الأطباء السابقين .. ولم يختلف عن سابقه إلا في بند واحد ، هو :

« إن الإصابات قد أحدثت كسوراً بالأضلاع .. وتفتكا بالرقبة اليسرى وإصابة المحتويات الحبيوية الهامة بالجزء العلوى من المنتصف الصدرى ونزيفاً غزيراً داخل الصدر وكذا كسراً مفتتاً بأسفل عظم الفخذ اليسرى وصدمة عصبية مما نشأت عنه الوفاة السريعة » .

لكن هذا التقرير يضيف على استحياء في البند الرابع منه :

« إن مسار المقذوفات بالجسم يشير إلى أنها أطلقت على سيادته من يساره وإلى خلفه وباتجاه من القدمين نحو الرأس !! ، وكانت تلك مفاجأة جديدة تماماً !

وبقيت الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا !

لكن قبل الإجابة على الأسئلة لابد أن نشير إلى هذه المعلومات الإضافية الهامة .

□ □

في ١٢ / ١٠ / ١٩٨١ .. بعد الحادث بأقل من أسبوع أفادت وزارة الدفاع أن الملابس الخاصة بالرئيس أنور السادات تم تسليمها بالكامل للمقدم الفولى من شرطة رئاسة الجمهورية عدا ساعة اليد فقد تم تسليمها للأستاذ الدكتور/ محمد عطية .

وفي ١٨ / ١٠ / ١٩٨١ ، حررت المخابرات الحربية في الساعة الخامسة مساء محضراً تضمنته : أن الأمين العام لرئاسة الجمهورية قد أرسل كتابه رقم ٤٧٦١ — أ — مرفقاً به ملابس السيد الراحل محمد أنور السادات لعرضها على السيد المستشار الفنى لوزير والمضى برجاء إعادة الملابس إليهم بعد فحصها وبمناظرة الملابس التى كانت ملفوفة بورق ألفتيناها عبارة عن :

سترة زرقاء غامقة مفتوحة من الخلف ومبطنة من الداخل بقماش أسود بها كثافة واحدة للقائد الأعلى للقوات المسلحة وبرقيتها علامتا القيادة وبها أزرار نحاسية ووجدنا بالسترة قطعة من الرقبة اليمنى حتى انتهى الذراع اليمنى وألفتينا بها قطوعات يرجح أنها وليدة طلقات نارية على الكتف اليمنى من أعلى وبالصدر الأيمن وقطوعات أربع من الجانب الأيسر يرجح أن تكون اثنتان منها وليدتي طلقات نارية والأخرى قد تكونا وليدتي شظايا والسترة مغمورة بالدماء خاصة في الكم الأيمن .

والبنطلون أزرق غامق مخطوط بخطوط حمراء طويلة وبسوسته من الأمام وبرجله اليسرى قطعان قد يكونا وليدتي قطع نارى أو شظية وقد لوحظ أن البنطلون آثار دماء .

● وشاح القضاء أخضر اللون يتوسطه صقر يحيط به إحدى عشرة نجمة وينتهى بشراشيب صفراء يسبقها فيونكة وألفتينا بالشواش ثلاث فتحات يرجح أنها وليدة طلق نارى ووجدنا بالشواش آثار دماء .

● وفانلة بيضاء مخمرة ومزقة وبها ثلاث فتحات يرجح أنها وليدة طلقات نارية وهى مغمورة بالدم .

● ومجموعة نياشين بها آثار دماء . وفردتا حذاء جلد أسود بربقة طويلة وبكل منها مشبك فضى مقوس .

● وحزام وسط أسود مخطط به فتحات يرجح أنها آثار طلقات نارية .

وكان هذا هو حصر الملابس الخاصة بالقتيل ... أما فحصها فنياً ... لتبيان فتحات الدخول والخروج ... وكل ما يلزم للقطع بنوعية الذخائر التى قتل بها . فإنه يلزم التعرض لما قاله الطب الشرعى بشأنها .

حذاء الرئيس : بوت طويل . صنع ساكسون .. الحذاء جديد به أثر كحت بالسطح السفلى من

النعل .. من الجلد الأسود المبطن من الداخل بالشموه الأبيض .. وجد خالياً من أى أثر لإصابة .
بمقدوف نارى . لكن وجد به تلوّثات دموية باهتة . ولم يكن هناك « جورب » .

فانلة الرئيس : شبكة بحمالات .. ملوثة بغزارة بالدماء فى جميع أجزائها .. شوهدها بها ثلاثة ثقوب ..
الكل بقطر ٥ سم . والثانى ٤ × ٥ سم ! والثالث ٥ × ٥ سم لم تلاحظ أية آثار ظاهرة لقرب
الإطلاق .

بنطلون بدلة تشهقة الرئيس : بالرجل اليسرى إلى خلف حافة الشريط الأحمر بحوالى ٣ سم أعلى
الحافة السفلى بحوالى ٤٠ سم ثقب نارى مشرذم الخواقي بقطر حوالى ١ سم — وأمام الشريط أسفل
الفتحة السابقة بحوالى ٣ سم ثقب مشرذم أبعاده ٥ × ١ سم — على الشريط الأحمر المحلى به
البنطلون قرب منتصفه تقريباً تمزق سطحي غير نافذ بالنسيج شريحته على الناحية السفلى .

سترة جاكيت السيد الرئيس : شوهدها . قطع بأعلى البدن الأمامى يمتد حتى اتصاله بأعلى الكم
اليمنى . واضح أن هذا القطع وما صاحبه من تفتق بالخياطة عمل بالمستشفى لخلع السترة لعمل
الاسعاف الطبى مثلما تم مع الفانلة . وتلوّث دموى غزير خاصة فى الجهة اليمنى والكم الأيمن . وشوهدها
فى مقابل إصابات الصدر والمساعد الأيمن ما يلى :

٣ ثقب نارية ... اثنان متجاوران . أعلى الحافة السفلى للسترة بحوالى ٣ سم :

— الكل أبعاده ٥ × ٥ سم

— الثانى أبعاده ٥ × ٥ سم

— الثالث شبه يضاوى ٤ × ٥ سم يتجه من أسفل لأعلى والداخل .

وبين هذه الثقوب الثلاثة وإلى أعلاها ثلاثة ثقوب أخرى نافذة لا يتعدى طول أبعادها نصف سم .
وبالكم الأيمن أعلى الحافة السفلى (نهاية الكم من عند كف اليد) فتحة دخول قطرها حوالى ١ سم
حوافها منقبة للخلف وإلى الخارج .. وأعلى هذا الثقب (بالقرب من الكف) بحوالى ٥ سم ثقب
زارى فتحة خروج أبعاده ١ سم × ٥ سم .

الحزام الذى كان يرتديه الرئيس : الوجه الأمامى للحزام . على يسار مشبك التركة بحوالى ١٠ سم
منطقة فقد حديث صغير بالحافة السفلى للشريط الذهب أبعاده ٥ سم × ١ سم . تحتها ثقب
بالسطح الخارجى الأسود لا ينفذ من الجلد الداخلى ، وجد جسم متقر بين طبقتى الحزام ثبت أنه فتات
معدنى من مقدوف نارى . وبعد هذا الثقب بحوالى ١٨ سم تمزق سطحي بالشريط الذهب أبعاده ٥ سم
× ١ سم ويقابله بالحافة العليا للشريط الذهب السفلى فقد مجزء من الحافة العليا فى موضعين
متجاورين .

هذان الأثران — كما يقول التقرير — نافذان من جميع طبقات الحزام . ويقع مقابلهما الثقبان
السفليان النافذان فى إصابة السترة .. (أى إن المقدوف احترق الحزام والسترة) .

وشاح القضاء : شهود به تلوث دموى غزير .. خصوصاً مقابل إصابات الجانب الأيسر من الصدر وكذلك قرب الموضع المقابل للكتف الأيمن وبالجزة الخلفى منه .

ووجد بالوشاح فى مقابل إصابات البدن الأمامى الأيسر . وإلى أعلى منطقة الفيوكة مجموعة من خمسة ثقوب منتشرة فى مساحة أبعادها حوالى 10×6 سم :

ثلاثة منها نفذت من بعض طبقات الوشاح ولكنها لم تنفذ من الطبقة الخلفية .

وثقب يعلوها بوضاوى طول أبعاده 35×5 سم ، نافذ من جميع طبقات الوشاح إلى الملابس التى تليه .

وثقب مرورى غير نافذ أبعاده 5 سم 75 سم وبعمق الفيوكة ثقب صغير غير نافذ ثبت من فحص الأشعة أنه فتات معدنى من مقلوف نارى .

وكانت معاينة الملابس لازمة لتحديد فتحات الدخول والخروج وأقطارها .. لتعرف على نوعية السلاح المستخدم . بشرط أن يثبت أن هذه الثقوب أو القطوع الموجودة بالملابس مطابقة لتى وجدت بالجسم .



وبعد كل هذه المعلومات الهامة نأخذ طريقنا للإجابة على الأسئلة السابقة ولنحدد من الذى قتل أنور السادات بالضبط !

إن المقصورة التى كان يقف عليها الرئيس تقع على رصيف ، يرتفع عن أرضية الشارع بـ 15 سم ، وارتفاع السور من جهة الشارع 150 سم ، وطول الشخص العادى فى المتوسط (وهو تقريبا طول الرئيس من $165 - 170$) إذن فالشخص الواقف على المنصة يرتفع رأسه عن الرصيف ($185 +$) إلى 170) بحوالى $250 - 255$ سم . هذا ما يقوله تقرير المعاينة .

ويقول أيضا :

« إن ارتفاع ظهر الكابينة الخلفية للعبئة بلغ 167 سم .. وارتفاع كتف الشخص العادى والذى يطلق منه النار من البنادق الآلية يكون حوالى 130 سم (عند الكتف) فإن ارتفاع البندقية يكون 30 سم^(٤) . أو ما يزيد قليلا !

إذن وعلى هذا التصور فإن الرصاصة ستكون ساقطة من أعلى لأسفل ... فهل كانت الرصاصة كذلك من أعلى لأسفل أى من ناحية الرأس إلى ناحية القدمين فى حالة الوقوف ؟ تقرير الطب الشرعى الثالث والمؤرخ ١٩٨١/١٢/١٩ يقول :-

(٤) طول عطا وحسين متوسط .

« لما كانت إصابة صدر السيد رئيس الجمهورية الراحل الشديدة والكافية وحدها لإحداث الوفاة السريعة قد حدثت من أسفل لأعلى من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس .. كما يقطع بذلك مسار المقتول في جثمان سيادته » !!

وهذا ما يؤكد أن حسين وعطا لم يصيبا الرئيس .. ويضيف التقرير : « إنها بذلك لم تحدث من الجانبين أثناء إطلاقهما النار وهما على ظهر كابينتا السيارة » !!

وأمام المحكمة أضفت أنهم أيضا لم يقتلوه وهم أمام المنصة ، ثم رحت أسترسل :

ولقول بأن أسلحة المتهمين يمكن أن تكون قد أحدثت هذه الإصابة من جراء تقدمهم بالمنصة فإن ذلك يستلزم التصور الآتي :

أن يتركز أحد الجناة على قدميه لتكون البندقية في وضع ثابت على الأرض أو أعلى منه قليلا مع اعتبار أن طول الماسورة ٤٠ سم لتكون فوهة البندقية على صدر الرئيس تماماً ... فهل يمكن أن يحدث ذلك ؟!

نعم يمكن أن يحدث ... في وضع طبيعي أولاً ... وعلى شرط ألا يكون هناك سور المقصورة الذي يرتفع عن رصيف الشارع بـ ١٥٠ سم .

وقد يقال إن القاتل قفز إلى خلف السور

وهو أمر لم يحدث مطلقاً ... ولم يقم عليه أى دليل بالنسبة لأى متهم ... كذلك فلقد كان سور المنصة ملاصقاً .. أو يكاد يكون ملاصقاً لصف المقاعد الأول الذى كان يجلس عليه الرئيس .

يبقى تصور أن تكون الإصابة قد حدثت والرئيس جالس وهذا الأمر يفترض وضع البندقية كما سبق القول فسيكون المانع هذه المرة ليس ارتفاع السور فقط ولكن عرضه أيضاً !!

يضاف إلى ذلك أن العملية لم تستغرق سوى فترة زمنية خاطفة هي ٣٥ ثانية في حدها الأدنى أو ٤١ ثانية في حدها الأقصى !!

بالإضافة إلى ما قرره الشهود من أن خالد ألقى أولا القنبلة التي لم يترع أمانها ... وكان هدفه إثارة الذعر داخل المنصة . ثم ألقى بعد ذلك القنبلة الثانية التي أخرجها من سترته أمام المنصة وعلى بعد منها .

وهذا ما قرره (في صفحة ٦١٦ من تحقيقات النيابة) جعفر على محمود صالح عندما قال :

(٥) ويقول رائد وفاق أبو السعود ضابط المخابرات أنه عندما عاين العربة التي كان يستقلها خالد اكتشف أنه أطلق عليها دفتان من القزبان ، الدفعة الأولى أحدثت ثقبا في مقدمة الصندوق بحوالى ٥٠ سم وهي عبارة عن طلقة واحدة في الجانب الأيمن . والدفعة الثانية أحدثت ثقبا ٢ سم ويعد عن قائم ارتكاز الباب بحوالى ٧ سم . وهي من تبادل آلية .. ويقطع الشاهد أنها من الحرس الجمهورى الذين كانوا يحملون بنادق آلية عيارها ٧٦٢ × ٣٩ (ص ٥٦٠)

كان عرض الطيران « شغال » وكان عرض المدفعية مستمرا على الأرض وتوقفت عربة من عربات المدفعية نزل منها شخص كان يجلس بجوار السائق ثم اتجه بوجهه ناحية اتجاه المنصة وهو اتجاه السيد الرئيس وألقى بشيء ثم أخرج شيئا آخر من ملبسه وألقاه فأحدث فرقة

ويؤكد ذلك مرة أخرى في ٦١٧ عندما يقول :

« لم أشاهد أى شيء إلا الذى كان يحمله فى أول مرة وألقاه ولم يحدث أى فرقة . ثم الشيء الذى أخرجه من ملبسه وأحدث فرقة .. » .

ولقد كان الرجل — الشاهد كما قال يجلس ، فى ناحية الشمال فى الصف الخامس من الخلف . التصور المقبول أن الرئيس قد تناثر حوله شظايا الطلقات فاستدار فعامله آخر كان قد رقد على الأرض بالطلقة التى أصابته فى صدره وسارت من أسفل إلى أعلى فيه .. لأنه لا يمكن تصور أن تكون هذه الرصاصة قد أصابته وهو راقد على ظهره . إلا إذا أطلقت الرصاصة من طبنجة من يد أحد حراسه .. عمداً أو إهمالاً وعلى أساس أن تكون يد المطلق قد استقرت على جسد الرئيس .

ونأتى للسؤال الثانى :

الرصاصة التى أصابته من خلفه ... من يساره وخلفه تعديدا كما يقول التقرير ... كيف أصابته ؟!

يقول الطب الشرعى على ما سبق أنها لم تستخرج من الجسم لصعوبة استخراجها .. فهل هناك دليل واحد قاطع أنها رصاصة من تسليح البنادق الآلية ؟!

لو راجعنا مكان الإصابة لوجدناه أسفل وحشية الظهر ... هكذا يقول تقرير الصفة التشريحية . وإن العيار قد اخترق ... ونفذ . ليخترق وينفذ العيار يجب أن يكون المصاب واقفاً .. ويجب أن يدخل إليه أحد الجناة وهو مازال واقفاً ليكون يساره وخلفه وليطلق عليه سلاحه !

ولذا افترضنا ذلك والمحكمة تنهينا إلى دخول عبد الحميد من السلم الأيمن فسيكون الوضع كالتالى :

المقصورة كما يقول تقرير المعاينة أرضها على ثلاث مستويات (صفحة ٣ من التقرير) الجزء الأمامى ثم يليه درجة ارتفاعها حوالى ٢٥ سم ثم درجة ثانية بنفس الارتفاع وهاتان الدرجتان فى الثلث الخلفى للمنصة^(٦) .

لو دخل عبد الحميد إلى الثلث الخلفى فى الدرجة الثانية لبقى أعلى بارتفاع ٢٥ سم أى ربع متر ... وهو طويل أكثر من ١٧٨ سم ولو وضع البندقية فى الكتف ستكون أعلى من مستوى كتف الرئيس ولو افترض أنهما فى مستوى واحد فإن الملقذوف سيصيب الرئيس فى الكتف من الخلف وهو ما لم يحدث !!

(٦) عبد الحميد قال فى المحكمة ... إنه عندما دخل إلى القصة وجد أن قدم السادات لى وجه القصة ولقد حسنى مبارك لى وجه السادات !

ولو أمال المأسورة لأسفل (كل هذا وهو مستريح ، .. وبدون مقاومة ... من أى نوع ولفترة كافية) لأصابته الطلقة في ذات المنطقة من أعلى لأسفل ... والتقرير التالى يقول بخلاف ذلك .. التقرير يقول إن الإصابة جاءت من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس !

ولو صعد عبد الحميد درجة ثانية أى أصبح على ارتفاع ٥٠ سم لاستحال حدوث الواقعة كذلك ! .

ولو أن الرئيس كان راقداً على ظهره لخرجت الطلقة عمودية مع النقطة التى دخلت منها واصطدمت بالأرض ...

فهل أصيب الرئيس بالخطأ من أحد الذين اختفوا تحت المقاعد وعلى أساس أن الرئيس كان مازال حتى هذه اللحظة واقفاً ١٩

ربما !!

ويبقى السؤال الثالث :

وطبقاً لتصوير الطب الشرعى لحجم الإصابات التى فوق ومن الأمام أو التى تحت ومن الخلف . فإن أى الطلقتين لو أصابته فإنه كان لا يمكن أن يستمر واقفاً ... ولا بد أن الطلقتين أصابته في وقت واحد ! ..

والتصور أن يكون أصيب من آثار فئات الذخيرة التى اصطدمت بالمنصة في ذات اللحظة التى أصيب فيها من الخلف وعند استدارته عاجلته طلقة في صدره ... هذا هو التصور المقبول من وجهة نظرى .. أو لى ظنى^(٧) ...

أما عن إصابته في ساعده فلا خلاف أنه يمكن أن تكون قد حدثت في ذات لحظة إصابته بتطاير شظايا الطلقات . وإن كان تقرير الطب الشرعى قد قطع باستحالة إصابة أى من الموجودين بالمنصة من شظايا أى قنبلة من القنبلتين اللتين انفجرتا .

أما عن الكسور بالضلوع ... فلقد قالوا إنهم ألقوا بمقاعد ... والمقاعد معدنية ، (ايديال ثقيلة) — ولقد كانت المقاعد كثيرة .. ومع الإصابة عجلت بموته نتيجة لتحطيم ضلوعه !

يبقى في النهاية الحديث عن فتحات الدخول والخروج في جسم القاتل^(٨) ...

الجرح في الصدر كما يقول التقرير في صفحة ٩ (تقرير ١٩/١٢/١٩٨١) شبه يضاوى الشكل أعاده حوالى ١٥ × ١ سم . ومحدداً في مساره كسرا مفتتاً بالضلع السابع في مقابل خط نفاذه

(٧) يقول أحد شهود النصبة (ص ٥٨٥ تحقيقات النيابة) إن الساعات لم يقف إلا بعد إلقاء القنبلة .

(٨) تم الاستعانة وقت المحاكمة ببعض كتب الطب الشرعى العالمية : فرنسية والإنجليزية ، تتعلق جميعها بالأسلحة القديم منها والحديث بالنسبة لفتحات الدخول والخروج .. ويقرب ويبعد التصويب !!

والبنديقية الآلية .. هي سلاح بماسورة ذات شخصنة .. ماسورة طويلة ذات سرعة عالية ... فتحة الدخول لا يمكن إلا أن تكون في ثقب الإبرة أى أقل من ثلث مللى ... إذا كانت على بعد أمتار قليلة .. ومن نصف مللى إلى ثلاثة أرباع مللى لو بعدت المسافة عن ذلك ... ولو بعدت أكثر لا تتعدى نصف \times ثلاثة أرباع مم ولا ينتج عنها إطلاقاً قوة اندفاع تؤدى إلى كسر يفتت العظام كما يقول التقرير ..

الجرح الثانى غير منتظم الشكل أبعاده ٣ سم \times ١ سم كما يقول التقرير فأى سلاح يمكن أن يحدث فتحة دخول بهذا الحجم ... ومن أى مسافة ؟

ولقد كانت أقصى مسافة ما بين العربية (على افتراض أنه تم الضرب من تحتها لا من فوقها بعد أن حسمت الأعيرة) هي مسافة ٤٠ متراً وهذه المسافة للبنديقية الآلية لا يمكن أن تحدث جرحاً نافذاً بهذا الانساع ... والمدى المؤثر للبنديقية من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ متر ويمكن أن يزيد على ذلك ! والجرح الثالث أبعاده لا تقل عن سابقه فهو ٥ سم \times ١ سم .. ويقال فيه ما يقال في سابقه .

إن ثلاث طلقات بثلاثة جروح ... لا يمكن تصور إطلاقها كدفعات واحدة من سلاح واحد وإلا لكانت قوتها واحدة .. وسرعتها واحدة ... وفتحات دخولها متطابقة !

أما عن إصابة الساعد بأعلاه .. ففتحة الدخول ١ سم ... وفتحة الخروج على بعد ٢ سم إلى أعلى من فتحة الدخول متساوية مع فتحة الدخول أى ١ سم كذلك ... وهو مالا يمكن القول بحدوثه من الأسلحة الآلية المستخدمة مع المتهمين . باستثناء الرشاش وقد ثبت فيما سبق القول بتعيين أن خالد لم يطلق منه طلقة واحدة . وهو نفس الأمر بالنسبة للجرح الخامس والذي أصاب القاتل أسفل وحشية مؤخر الفخذ اليسرى فأبعاده كما يقول التقرير ٥ سم \times ١ سم والمقذوف كما يقول التقرير أيضاً أحدث كسراً جسيماً مفتتاً بأسفل عظم الفخذ .

ماذا تبقى ؟

يقول التقرير إن الأعيرة النارية أحدثت تتهكاً في الأنسجة فهل الطلقات الحارقة التى قيل إن خالد قد وضع بعضها في الأسلحة يمكن أن تحدث ذلك ... ؟! الأعيرة الحارقة لا تفتت والطلقات الحارقة توجد آثار حروق عند فتحة الدخول ... ولم يثبت الطب الشرعى منها شيئاً^(٩) .

□ □

وبقى أن نتوقف قليلاً عند تقرير الأسلحة والذخائر الذى قدمه المصنع الحرنى .. إن التجارب التى أجراها الطب الشرعى على نوعين من الذخيرة من عيار ٧٦٢ \times ٣٩ مللى روسى ومصرى ... أثبت إطلاقها من بنديقية آلية .

إن الطراز الأول من رصاصه هذا العيار معبأ ببارود عديم الدخان . ومقذوف (رصاصه) مدببة

(٩) يقول خالد ص ١٢٧ : إن عدد الطلقات التى تسلمها من صالح ٨١ طلقة ومنها ٤ طلقات حارقة حارقة معلمة بعلامة جراء ١١

القمة ومسلوقة القاعدة (أى زورقية) طولها حوالى ٢٦٥ ملى . طول اللب (وهو ما يدخل الجسم) ١٩ ملى وقطره لأنه أسطوانى ٥٥ ملى وقمة هذا اللب نصف قمعية ومبسطة . أما الرصاصة المصرية فطولها حوالى ٢٢٥ ملى . واللّب فى داخلها طوله ٢١ ملى وقمته مدببة وقطره حوالى ٧ ملى ..

ولب الرصاصة المقال باستخراجه من جسم الرئيس بواسطة الطب الشرعى هو حرفيا وكا قال التقرير :

« عبارة عن لب رصاصة أسطوانى مسلوب فى جزئه العلوى على هيئة نصف قمع وهذا الجزء به أثر انفراغ بقمته . ارتفاعه حوالى ٢٠ ملليمتر وقطر الجزء الاسطوانى منه ٥٥ ملى » .

وإذا سلمت جدلاً بأنه من عيار ٧٦٢ X ٣٩ فإن الشهود قد أجمعوا على أنه كانت هناك أسلحة آلية ورشاشات وطبنجات مع أطقم الحراسة داخل المنصة كما سبق البيان . لكنه لا يمكن أن يكون من ذات العيار المستخدم فى بنادق المتهمين .

حسب تقرير المصنع الحرنى وإدارة الأسلحة والذخائر والثابت به أن الطلقات عيار ٣٨ سميت وهى تسليح أطقم الحراسة هى وحدها التى تحدث جروحاً غير قابلة للإلتئام .. وتحدث تهتكاً بالأنسجة ا إن هذا ما قلته أمام المحكمة ، وقد أضفت :

— إن السادات لم يقتل بأسلحة المتهمين .. والواضح أنهم إنما أطلقوا نارا على جثة هامة . وعندما تطلق النار على جثة هامة فإنه يقيناً يكون فى هذا الحالة أمام الجريمة المستحيلة التى يقول بها الفقه والقضاء ولا يعاقب عليها !

لقد كان لهم شرف المحاولة ... ولا يمكن حتى اتهامهم بالشروع ... يمكن القول بأنهم أصابوا بطريق الخطأ بعضاً من الذين أصيبوا .. (تم تبرئهم من التهمة لعدم ثبوتها عليهم كما سنوضح فيما بعد) ويبقى ما يقال أنه اتفاق جنائى^(١٠) !

والمطلوب البحث عن الذى أطلق سلاحاً من يسار وخلف الرئيس فأصابه من يساره وخلفه ومن أسفل لأعلى كما قال تقرير يوم ١٠/١١/١٩٨١ .

لقد صور الحادث على أن عطا وحسين قد أطلقا نيران سلاحهما ... البندقية الآلية من فوق ظهر كائنة السيارة فى اتجاه المنصة .. فى اتجاه منتصف المنصة . وقد كان هذا صحيحاً . وقيل إن رصاصات حسين عباس قد أصابت السادات فى مقتل . لكن الطب الشرعى انتهى إلى نتيجة معاكسة ... النتيجة تقول ...

إن الرصاصات التى انطلقت من فوق ظهر السيارة لم تصب أحداً من الموجودين بالمنصة كان ذلك بالحساب الدقيق للارتفاعات والزوايا ...

(١٠) كان هذا الجزء من المرافعة كسابقه محل مقاطعة مستمرة من المحكمة .. بحجة المناقضة .. وتقييم المواضيع ا

يقول التقرير :

ثبت من الماعنات أن المنصة الرئيسية تقع على رصيف يرتفع عن أرضية الشارع في ذلك المكان حوالى ١٥سم . وأن المنصة يحدها من الأمام سور ارتفاعه عن الرصيف حوالى ١٥٠سم وأن أرضية المنصة ترتفع عن الرصيف ٨٥سم . ولما كان طول الشخص العادى يبلغ في المتوسط ١٦٥ — ١٧٠سم .

فإن الشخص العادى الواقف على المنصة ترتفع رأسه عن الرصيف ٨٥ + ١٦٥ إلى ١٧٠ = ٢٥٠ إلى ٢٥٥سم .

— كذلك من ناحية ثانية — يقول التقرير — فإن ارتفاع ظهر الكابينة الخلفية للجرار الكراز التى استخدمها الجناة فى الحادث وجد حوالى ١٦٧سم . ولما كان ارتفاع كتف الشخص العادى الذى يطلق منه النار من البنادق الآلية عند التصويب يبلغ فى الشخص العادى — أى إن ارتفاع البندقية التى أطلقت من الكابينة الخلفية يبلغ حوالى ٣٠٠سم وبضعة سنتيمترات قليلة كل ذلك — يقول التقرير :

— قاطع بأن أى إصابة للموجودين بالمنصة حدثت من أحد الجانبين الواقفين على ظهر الكابينة يتحتم أن يكون مسار مقذوفها بجسم المصاب من أعلى لأسفل . أى من ناحية الرأس إلى ناحية القدمين فى حالة الوقوف وإصابة الرئيس التى أدت إلى وفاته بخلاف ذلك ... وهو ما أشرنا إليه من قبل بالتفصيل .

□ □

ويبقى فى تقرير الطب الشرعى عن الأسلحة والذخائر نقاط أخرى لا تقل أهمية عما سبق .. وحقيقة أهم نهى بها مناقشة هذا التقرير .

يقول عصام محمد عبد الحميد سائق العربة الكراز :

... أنا أول ما وصلنا إلى أرض اللواء ٤٧ لقيت عربة جيب راكب فيها لواء ونزلى أنا والاثنين الى كانوا راكبين فى صندوق العربة . وقام بتفتيش العربة وكان تحت الشلته الى قاعد عليها الضابط خالد كان فيه خزانة رشاش فاضية وقش مهماتى ... وبعدين أخذنى عند سيارة اللواء من غير رشاش وسألنى شغوى . وبعدين جت عربيات أخذتنا فى الحقة الى احنا موجودين فيها حالياً^(١١) .
لكن التقرير الفنى يشير إلى حرز عليه رقم ٥ مغلق وعليه أختام سليمة ومعنون أنه عبارة عن خزانة رشاش قصير سعة ٣٦ طلقة . الخزانة خالية من الطلقات تم العثور عليها يوم ١٠/٦/ ١٩٨١ فى مكان حادث اغتيال السيد / الرئيس الراحل :

وفى الحرز رقم ٦ ثبت الطب الشرعى وجود خزانة رشاش قصير ٩ملى بورسعيد تم ضبطها والرشاش ٧٧٥٠٩ مع أحد الجناة فى حادث اغتيال الرئيس الراحل يوم ١٠/٦/ ١٩٨١ وبها ست عشرة طلقة عيار ٩ملى مما يستخدم فى الرشاش المذكور .

(١١) ص ٦٥٣ من تحقيقات النيابة .

وإذا كان الرشاش الذى كان يحمله خالد قد بقيت به ١٦ طلقة وإذا كانت خزانة هذا الرشاش تحترق على ٣٦ طلقة أو يمكن أن يوضع فيها بالفعل ٣٦ طلقة... فهل وضع خالد عدد الطلقات كاملاً فى الرشاش . وبالتالى يكون قد استخدم ٢٠ طلقة قبل عطل رشاشه ...

خالد يقول (فى تحقيقات النيابة العسكرية) :

أنا وضعت ١٩ طلقة فقط فى الرشاش لأن هذا النوع من الرشاشات دائم الأعطال .^(١٢)

إذن فخالد لم يطلق سوى ثلاث طلقات !

فأين أطلقها ... ١٩

وهل أطلقها على الرئيس ... ١٩

الغريب ما يقوله النقيب محمد سليم أحد المصايين فى الحادث :

— الى ضربنى خالد من رشاش كان يحمله فى يده ...!!

فهل أطلق عليه خالد دفعة من الرشاش أسفرت عن خروج ثلاث طلقات وبعدها تعطل الرشاش ؟!

لكن آخرين أيضاً يقولون أنهم أصيبوا جميعاً فى أثناء تواجدهم فى المنصة !

لقد أثبتنا أن المصايين والقنلى داخل المنصة لا علاقة لهم برشاش خالد ، كذلك تعترف الرواية الرسمية أن خالد قد ترك مدفعه الرشاش قبل مغادرة أرض المنصة وتناول بندقية آلية من أحد رفاقه وهو ما يشير ضمناً إلى عطل الرشاش وصدق كلام خالد ، يضاف إلى ذلك ما جاء فى التقرير الفنى للأسلحة والدخيرة .

فطبقاً لهذا التقرير فقد ثبت :

— أن عدد الطلقات ٩ مللى التى تم العثور عليها فى مكان الحادث هى :

(٢) طلقتان ٩ مللى تم ضبطهما فى المكان الذى اغتيل فيه الرئيس^(١٣) وهما مطلقتان فارغتان .

(٢) جسمان صلبان مما يتخلف عن إطلاق عيار ٩ مللى^(١٤)

(٤) أغلفة نحاسية لقاعدة مطلوقة وقطر كل منها ٩ مللى^(١٥)

(١٢) أمام المحكمة كان هذا الخرج للتصل .

(١٣) صفحة ٧ من التقرير حرز رقم ١٩ .

(١٤) ذات الصفحة حرز رقم ٢١ .

(١٥) ذات الصفحة حرز رقم ١٥ .

(٢) طلقنا فارغان عيار ٩ملى مطلوقان^(١٦)

(١) قلب ٩ملى متطور بشدة من الاصطدام^(١٧)

وباستثناء قلب المقلوب الأخير باعتبار أنه ناتج عن الإطلاق فإن عدد الطلقات ٩ملى تسليح الرشاش الذى كان يحمله خالد هو عشر طلقات فارغة .

إلا أن المقنوفات المستخرجة من أجسام القتلى والمصابين فطبقاً لتقرير الطب الشرعى فلقد كانت طلقة واحدة عيار ٩ملى مكونة من غلاف نحاسى خارجى بداخله لب من الرصاص .

إذن فإن مجموع الطلقات الـ ٩ملى هو إحدى عشرة طلقة ... لو أن خالد أطلقها من رشاشه الذى لم يضع به سوى ١٩ طلقة .. وهو الثابت باعترافه .. وبقاراره أمام المحكمة ... وللمحامين ولمن قيل أنهم شهدو إثبات . فإن خالد لا يمكن أن يكون قد أطلق أكثر من ٣ طلقات على أساس أنه وجد برشاشه عدد ١٦ طلقة ... فهل أطلق خالد كذلك الطلقات الثلاث ؟ ١

في صفحة ٥٦٣ من تحقيقات النيابة العسكرية قال العقيد محمد نبيل عبد الموجود من الحرس الجمهورى :

« أنا الذى أطلقت الرصاص من الرشاش » .

قال ذلك بعد أن حلف اليمين القانونية ، وفي سياق الاستجواب :

س : هل شاهدت الملائم أول خالد أثناء أحداث إطلاق النار على المنصة ؟

جـ : شاهدت مجموعة من الأفراد الذين قاموا بإطلاق النار على المنصة .

س : هل كان المتهم المذكور يحمل أثناء هجومه على المنصة رشاشاً قصيراً أم بندقية آلية ؟

جـ : الذى شاهدته شخص يحمل رشاشاً قصيراً ولا أعرفه شخصياً من بين المتهمين .

س : وبعد أن تمت أحداث إطلاق النيران على المنصة هل انسحب ذلك الشخص بالرشاش الذى يحمله . ؟ ١

جـ : تم قذف كرسى ايدىال بمسندين وقع على أثره الرشاش القصير من يد هذا الشخص الذى كان يحمله والنقطة أنا وتم إطلاق طلقتين منه بمعرفى فى إتجاه حامله ؟ . وجرى الشخص على أثر ذلك فى إتجاه النصب التذكارى حيث شاهدت مجموعة من أفراد الأرواح يحيطون بهذا الشخص .

جـ : بعد سقوط الرشاش وبه الذخيرة المضبوطة والمسلمة دفعة واحدة عليه لم أر الاجراءات التى تمت بعد ذلك .

(١٦) صفحة ٨ حرز رقم ١٩ .

(١٧) صفحة ٨ حرز رقم ٢٠ .

ج : الأفراد المكلفون بالحراسة خلف وأجنب المنصة من الحرس الجمهورى مسلحون ببنادق آلية والأفراد المكلفون بحماية ركب السيد الرئيس لديهم بنادق آلية والأفراد من قوة الإزهاب مسلحون برشاشات قصيرة أمريكي عيار ٩ملى .

ج : لا يمكن التمييز بين صوت إطلاق النيران من أحد الجانبين ولكن بالمشاهدة بعد ذلك شوهدت نيران متبادلة .

وكانت هناك طلقات من الأسلحة الآتية :

مسدسات الصليح الشخصى الخاص بالخدمة لمنطقة المنصة وما حولها وأنواعها مميت وبرايكوم ٩ملى زائد كمولت زائد وبلى ٢٠ كذلك بنادق آلية طبقاً للتسلح المذكور سابقاً رشاشات قصيرة ٩ملى أمريكي قصير (١٨) .

س : تبين من الأوراق إصابة أحد المدنيين بطلق نارى فى الكتف أدى إلى وفاته فيما بعد وقرر هذا الشخص أنه كان يجلس بالمرادق المقابل للمنصة بجوار النصب التذكارى فهل لديكم معلومات عن ذلك أو أى تصور لمصدر الطلقات ؟؟ (١٩)

ج : احتمال أن تكون إصابته أثناء الاشتباك المتبادل بين الحراس (الحرس) وبين المهاجمين .

س : هل لديك أقوال أخرى ؟

ج : لا .

ونحن أيضاً ليس لدينا أقوال أخرى .

□ □

من بين الأدلة التى سيقى ضد المتهمين التقرير الطبى الشرعى رقم ٨١/٦٨ / ١١/٢٩ والمؤرخ ١٩٨١ / ١١/٢٩ ومؤشر عليه من السيد اللواء المدعى العام العسكرى فى ١١/٢٩ / ١٩٨١ بعبارة نظر ويرفق . كان تقريراً يتضمن فحص الكاب الخاص بسيادة الفريق أول / محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع والذى كان يرتديه يوم العرض العسكرى فى ١٠/٦ / ١٩٨١ أثناء وقوع الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية .

أثبت الدكتور صبحى اسكندر نائب كبير الأطباء الشرعيين أنه اطلع على كتاب السيد / نائب المدعى العام العسكرى . وفحص بمكتبه حرز الكاب الخاص بسيادة الفريق أول الذى كان يرتديه يوم العرض العسكرى أثناء وقوع الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية الراحل وذلك لإعداد تقرير عنه فى حضور السيد الدكتور عبد الغنى سليم البشرى مستشار وزير العدل للطب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين سابقاً .

(١٨) صفحة ٥٦٤ تحقيقات النيابة .

(١٩) الروحوم / سيد عبد الرؤوف بكر وهو غير عصوصى كان بالصوان المواجه للمنصة وتولى بالمستشفى فى ١١/١٠ .

ويقرر محرر التقرير — وقد رأينا أن ننقل تقريره كاملاً لأهميته :

الحرز مغلف وبداخله كيس نايلون شفاف كبير وهو عبارة عن كاب تشريفية برتبة فريق أول بلون أزرق داكن عليها الشارات الذهبية . وبداخل الكاب قرص مستدير رقيق من مادة الأسفنج الرغوي مغطى من أحد وجهيه بطبقة حديدية ذهبية اللون عند رفعها سقطت من الكاب قطعة من غلاف نحاسي لرصاصة !! وتبعاً لذلك أجريناهما فحصاً بالأشعة تبين منه وجود ظل معدني لفتات من المقلدوف تسرب بين طيات قماش القرص العلوي للكاب إلى مؤخره وأمكن تحريكه بسهولة حيث استخرجناه .

والكاب ملوث بالدم حول الثقوب الموجودة بالسطح الخارجي للقرص العلوي . وشوهد بالكاب ثقب مستدير (فتحة دخول) بأعلى السطح السفلي لمقدم الرفف بالناحية اليسرى خلف المنتصف الأمامي بحوالى ١٢ اسم بقطر حوالى ١ اسم يمتد منه تمزق زاوى أحد طرفيه يمتد للأمام بطول ٢ اسم والآخر يمتد لأسفل بطول ٥ اسم حوافه مشرذمة منقلبة لأعلى .

وشوهد بالسطح الخارجي للقرص العلوي إلى أعلى وخلف ويمين ثقب الرفف مجموعة من أربعة ثقوب (فتحات خروج) حوافه منقلبة للخارج وحولها تلوث دموى الأول إلى يمين فتحة الدخول بحوالى ٥ اسم وخلفها بقليل بقطر ٥ اسم مع تمزق وتنسيل طوله ٥ اسم ، وثقب بقطر ٢ مللى إلى يمين الجزء العلوي للثقب الأول بنحو ٤ اسم وإلى خلفه بنحو ٥ اسم ، وثقب طولى اسم مقابل الحافة السفلى للثقب الأول وإلى يمينه بنحو ٥ اسم والثقب الرابع إلى يمين الأول بحوالى ٧ اسم وفى مستوى منتصف أبعاده نصف × ربع سم .

وشوهد تلوث دموى حول كل من الثقب الأول والأخير ويمتد إلى حافة الرفف الأمامية .

وبفحص الكاب من الداخل شوهد بالقرص الأسفنجى مقابل مقدم القرص الخارجي خمسة ثقوب نافذة . وإلى يسارها تمزق غير نافذ بسمك القرص الأسفنجى .

وبفحص أجزاء المقلدوف المستخرجة وجدت عبارة عن جزء من غلاف نحاسي لرصاصة متطورة بشدة أبعادها بحالتها الرهانة ١٢ × ٧ مللى على أحد وجهيهما إنطباع جزء من ميزاب وكذا جزء من فتات معدني لامع متطور أبعاده ٤ × ٢ مللى .

والرأى :

من شكل أجزاء المقلدوف المستخرجة ومن ثقوب الكاب الخاصة بالسيد فريق أول وزير الدفاع ، نرى أن إصابات الكاب قد حدثت من شظايا متطايرة من مقلدوف رصاص كانت قد تناثرت نتيجة إرتطامها بجسم معترض .

« ونرى من تكوين شكل الكاب أنه من الممكن حدوث إصابة نارية نافذة بالرفف خارج منطقة إستدارة الرأس ، الأمر الذى يمكن ألا يتخلف عنه إصابة لابهس بأى إصابات بالرأس !! »

وبرغم أن هذا الكاب قد استعمل إعلامياً لإدانة المتهمين باعتبارهم قتلة خططين أرادوا قتل كل من فى

المنصة ... وقلب نظام الحكم إلى آخر ما رددته أجهزة الدعاية والتي قالت : إن الله . والله وحده قد أنجاه لطفاً وعناية . في حين أنه وقت الحادث ثبت أن سيادته كان خالماً للكتاب واضعاً إياه على سور جدار المنصة هو وجميع القادة^(٢٠) .

وينفى في تقرير الطب الشرعي عن الأسلحة والذخائر الكثير الذي ينبغي أن يقال حتى نصل إلى كيف قتل الرئيس .

يقول عبد الحميد عبد السلام أنه تم وضع ٣٢ طلقة فقط في خزانة البندقية الآلية^(٢١) .

السبب أن لا تتعطل ... أو ضماناً ألا تتعرض البندقية لأي عطل .

وخالد يقول أنه خفض عدد الطلقات إلى ٢٧ طلقة لكل بندقية آلية تسليح عبد الحميد وعطا وحسين^(٢٢) .

وحساب عبد الحميد يكون عدد الطلقات في البنادق الثلاث ٩٦ طلقة آلية عيار ٧٦٢ × ٣٩ مم . وحساب خالد يكون عدد الطلقات في البنادق الثلاث ٧١ طلقة فقط .

وإذا كان حساب خالد هو الذي يعول عليه باعتبار أنه قائد العملية ... ومصدر الأوامر فيها . فإن هذا العدد وهو الأقل سيكون هو أساس الحساب للطلقات التي تم إفراغها بالفعل في اتجاه المنصة . وعلى فرض آخر أنه لم يبق في سلاح أي من الثلاثة بخلاف الرشاش أية طلقات على عكس ما قدره الشهود .

الغريب أن تقرير الطب الشرعي عن الأسلحة والذخائر يقول :^(٢٣) .

الأسلحة النارية المضبوطة هي :

— بندقية آلية رقم ٧٩٧٧ عيار ٧٦٢ × ٣٩ ملم بها سونكي بالجفجر بماسورة طولها حوالي ٤٠ سم بأربعة ميازيب وبخزنة سعة ٣٦ طلقة والسونكي طول سلاحه ٢٠ سم^(٢٤) .

— بندقية آلية رقم ٤١٢٣ عيار ٧٦٢ × ٣٩ ملم وبذخنة (١١) ضبطت بجوار أحد المتهمين لدى إصابته . ومطابقة في الموصفات للبندقية السابقة^(٢٥) .

— بندقية آلية رقم ٨١٥ عيار ٧٦٢ × ٣٩ ملم ضبطت مجاورة لأحد^(٢٦) المتهمين باغتيال الرئيس وبها خزنتها مطابقة تمام الانطباق لسابقتها^(٢٧) .

(٢٠) لم يتضمن كشف الاضرار المرسى من النيابة للطب الفرضي إرسال الكتاب ضمن الاضرار التي أرسلت .

(٢١) ص ١٣ من تحقيقات النيابة .

(٢٢) ص ٦٣ وما بعدها من تحقيقات النيابة .

(٢٣) تقرير ذري رقم ٢ طب ذري سيادة (١١) / ١٩٨١ .

(٢٤) كان يحمل هذه البندقية عبد الحميد عبد السلام .

(٢٥) كان يحمل هذه البندقية حسين عباس .

(٢٦) كان يحمل هذه البندقية عطا طليل .

(٢٧) الرشاش الذي حمله خالد كان يحمل رقم ٧٧٥٠٩ .

تضمن التقرير بالحرز رقم ٢٦ أنه قد أرسل للطب الشرعى عدد ٥٢ طلقة عيار ٧٦٢ × ٣٩ فارغة تم ضبطها في مكان اغتيال السيد رئيس الجمهورية بالإضافة إلى طلقة واحدة حية من الطراز الروسى كذلك وجد في حرز آخر: (٢٨)

— الجزء الأكبر من لب رصاصة بندقية عيار ٧٦٢ مم اسطوانى الشكل بقطر حوالى ٥ سم وارتفاعه بحالته التى وجد عليها ١٨ م .

— جزء أسفل من غلاف نحاسى لمقذوف رصاصة بندقية عليه أثر ميازيب لم يمكن عدّها .
وحرز آخر: (٢٩)

بداخله مقذوف ٧٦٢ × ٣٩ ملوث بالدم . وجزء آخر متطور بشدة من غلاف نحاسى لرصاصة وشظية معدنية لم يمكن التعرف على مصدرها وعليها تلوّثات محمرة جافة تشبه الدم .
وحرز آخر: (٣٠)

وجد به قلب طلقة من ذات العيار يشته في تلوّثها بالدماء . وجد أنه يماثل في شكله وأبعاده لب الطلقة الحية من الطراز الروسى .

وبذلك يكون مجموع الرصاصات المضبوطة طبقاً للتقرير ٥٧ طلقة من عيار ٧٦٢ × ٣٩ .
وطبقاً للتجارب التى تمت أثبت الطب الشرعى :

أن ٢٥ طلقة من (ال ٥٣) أطلقت من سلاح واحد .
وعدد ١٤ طلقة (من ال ٥٣) أطلقت كذلك من سلاح واحد .
وعدد ١٣ طلقة (من ال ٥٣) أطلقت أيضاً من بندقية واحدة .
وقطع الطب الشرعى أن الأطراف الثلاثة والخمسين هى التى تم إطلاقها بمكان الحادث .
أما الرصاصات الآلية التى تم استخراجها من أجسام المصابين: (٣١)

— قلب داخل لطلقة بندقية ٧٦٢ مملى من الطراز الروسى .

ولى حرز آخر: (٣٢)

— مقذوف لطلقة من ذات العيار .

(٢٨) حرز رقم ١٨

(٢٩) حرز رقم ١١

(٣٠) حرز رقم ٢٠

(٣١) حرز رقم ٢٣

(٣٢) حرز رقم ٢٠

— مقلوب لطلقة من ذات العيار من جسم الاسترالي جون ووتر .

— ثلاثة مقلوبات تضاف إلى الـ ٥٧ طلقة السابقة فيكون مجموعها ستين طلقة ... فأين الباقى ١٩؟^(٣٦)

· تثبت أوراق التحقيق:^(٣٧)

أن النقيب محمد إبراهيم سليم من قوة إدارة المخابرات الحربية كان مكلفاً بواجب تأمين السراشق العين الأمامى وقام لدى إطلاق النار على السيد رئيس الجمهورية الراحل أثناء العرض بمطاردة الجناة . وحالة إصابة المتهم^(٣٨) عبد الحميد عبد السلام أن استحوذ على بندقيته الآلية (بندقية عبد الحميد) التى سقطت من يده واستمر فى مطاردة الجناة إلى أن أطلق عليه المتهم خالد أحمد شوقى طلقاته النارية . وتبين — كما يقول المحضر — أن البندقية من طراز روسى خالية من الذخيرة وكانت فى وضع الضرب وغير مؤمنة ولم يوجد بها طلقات باقية ورقمها هو ٧٩٧٧ .

كما أن العقيد محمد يوسف ندا رئيس فرع الشرطة بالدفاع الجوى قد قام بمطاردة عطا طابل رحيل وأخذ منه البندقية الآلية التى وقعت منه ولم يكن بها ذخيرة واستمر فى المطاردة حتى تم القبض على المتهمين المتواجدين بمسرح الجريمة !!

وبمناظرة البندقية تبين أن رقمها ٨١٥ وكانت فى وضع الضرب الآلى .
كما أن خالد والذى تم القبض عليه — كما يقول المحضر المحرر — بواسطة العديد من مأمورى الضبط العسكرية والحرس الجمهورى تم الاستيلاء على بندقيته وهى برقم ٤١٢٣^(٣٩) . والبندقية كانت فى وضع الضرب وليس بها ذخيرة .

قرر كذلك العقيد / محمد نبيل عبد الموجود من الحرس الجمهورى أنه قد ضبط الرشاش القصير الذى وجده ملقى على الأرض برقم ٧٧٥٠٩ وكان به عدد ست عشرة طلقة .

كما أن الحرس الجمهورى ضبط قنبلة دفاعية مصرية الصنع بالقرب من أحد المقاعد المخصصة لكبار الزوار .

كذلك تم ضبط خزانة رشاش قصير خالية من الطلقات !!
وفى محضر الضبط المحرر بعد انتهاء الحادث تم ضبط ثلاث طلقات مفرغة غير مستخدمة فى القوات المسلحة . وثلاثة أجسام غريبة غير معلومة . وجسمين آخرين غير معلومين .^(٤٠)

□ □

(٣٦) ضبطت بحفية خالد السامسوليت ١٤ طلقة حية . فيكون الإجمالي ٨٥ طلقة (صفحة ٧٠٥ من تحقيقات النيابة) .

(٣٧) صفحة ٧١٥ وما بعدها .

(٣٨) كان هو الشخص المثل الذى ظهر فى الفيديو وذكره عباس مبروك فى أقواله .

(٣٩) البندقية فى الأساس كانت مسلحة لحسين عباس .

(٤٠) تم إرسال هذه الأجسام إلى إدارة الأسلحة والذخيرة لفحص تلك الأجسام بواسطة لجنة فية ليان غواص تلك الطلقات والأجسام ونوعها والغرض الذى تستخدم فيه وصنعت من أجله .

الملفت للنظر أنه حتى ١٤/١٠/١٩٨١ أى بعد ٦ أيام من تاريخ بدء النيابة لتحقيقاتها وبعد ثمانية أيام من الحادث لم تكن المخابرات الحربية قد قدمت محضرا بهذه الأسلحة المضبوطة . ولم تقدمه إلا بعد تكليف صادر من رئيس النيابة العسكرية في ١٤/١٠/١٩٨١ .

وقامت المخابرات الحربية بتحرير محضر في الساعة الثالثة بتاريخ الخميس ١٥/١٠/١٩٨١ بمعرفة الرائد حسين عمر . وأثبت به ما سبق . ؟!!

وسلم للنيابة العسكرية في صباح اليوم التالي . حيث قامت النيابة بتحرير محضر عنه في الساعة العاشرة من مساء يوم ١٦/١٠/١٩٨١ .

في صباح يوم ٢٠/١٠/١٩٨١ تم استلام الأجسام الغريبة والطلقات المفرغة من كبير الأطباء الشرعيين وتوجه بها الرائد حسين عمر إلى المصنع الحربي المختص .. وحرر المصنع تقريره عن هذه الأحراز التي أخذت أرقام ١٥ ، ١٨ ، ٢١ .

قال التقرير عن الحرز الأول :

إنه عبارة عن ثلاثة مؤخرات غلاف مقنوف بها آثار شاشخان ذات ستة جزر وبها تمزق معدني أمام كل باب شاشخان وهي من سبيكة النحاس والزئبق . وأن هذا النوع من المقنوف قد حدث به تمزق معدني نتيجة لوجود عيب في السلاح المستخدم أو نتيجة لاستخدام ذخيرة غير مناسبة للسلاح .

ويؤكد التقرير أن السلاح المستخدم عبارة عن سلاح عيار ٩ مم لوجود ستة أبواب بالشاشخان ويحتمل أن تكون (عيار ٣٨ — ١١) ويعطى التقرير بعد ذلك وصفا لسر المقنوف والذي كان السبب في تمزقه إلى اصطدامه بأجسام صلبة .

وقال التقرير عن الحرز الثاني :

إن الجسم الأول من عيار ٧ × ٦٢ × ٣٩ مم يحتمل أن يكون من طلقة روسية الصنع .

والجسم الثاني من مادة الألومنيوم يمكن أن يكون من أثاث المنصة .

أما الحرز الثالث :

فهو من عيار ٣٨ طويل أو ٣٨ خاص .

وأهمية هذا الحرز في أنه قد حدد أن المقنوف الصادر عنه يحدث جروحاً غير قابلة للالتئام .^(١١)

إذا كان قد تم نزع كل الآثار الموجودة بمكان الحادث ...

— تم تجميع الطلقات الفارغة .

— تم تجميع ما قيل أنه شظايا قنابل أو تصور كذلك .

— تم رفع القنبلة التي لم تنفجر ..

— تم ردم مكان انفجار القنابل خارج المنصة ..

إذا كان قد تم كل ذلك يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ . أى بعد الحادث مباشرة ...

وإذا كان التحقيق بواسطة النيابة قد تم في ٨/١٠/ ١٩٨١ ... فلماذا لم ترسل محاضر ضبط كل هذه الفوارغ والآثار المتخلفة عن الحادث إلى النيابة العسكرية إلا بعد طلبها بيوم ... وبعد أكثر من أسبوع على الحادث ... ؟!

هل هذا الذى تم يمكن الاطمئنان إليه ؟.. هل عدد فوارغ الطلقات فعلاً هو الذى تم ضبطه ... أم جرى فرز ... وتجنّب ... وتحديد ... إلى أن كشف تقرير الأسلحة والذخائر أن بعض ما جنب هو من أسلحة الرئاسة لأنه كان بطبيعة التفتك فى الطلقات على النحو الموضح بالتقرير ما يعجز عن تحديد كنهه دون رأى فنى . ١٩

ماذا حاولت أن
أقول؟

ليس من السهل أن أنقل حرفياً ما قلت .. أو حاولت أن أقوله ، أمام المحكمة إنما أستطيع أن أقول باعتبارى — عندما تراءت — أقرب المحامين لأعمار المتهمين ، أننى تحدثت عن الشباب المصرى المتحرق بين تجربتين

تجربة رفعت فيها شعارات . وكان أغلب هذا الشباب يؤمن بها ويدافع عنها حتى حدثت التكلفة ... وأوجد ذلك رد فعل عكسيا لدى الشباب وفقدانا للثقة . تأكد فيما بعد عندما بدأ السادات يقول — وهو واحد من الذين دافعوا من قبل عن تلك الشعارات — إن كل ما سبق كان زيفاً وإدعاء ... إلى أن اكتشف الشباب وفى ظل حياة هذا الرجل أن ما يقول كذلك كذب وهتان . وكان طبيعياً فى ظل هذا .. وفى ظل افتقاد القدوة الصالحة أن يلجأ الشباب .. إلى الدين .. إلى الجماعات الإسلامية بخلاف الشباب الذى هرب إلى الخارج ، بحثاً عن لقمة العيش . وحتى الذين حاربوا وانتصروا فى ٦ أكتوبر لم يجدوا فرصتهم فى مصر . وذهبوا إلى كل الدول العربية بحثاً عن دخل يوفرون به شقة ، رغم ما أعطاه هذا الشباب فى حرب الاستنزاف التى كانت — وحتى — ملحمة بكل المقاييس .

وطلبت من ضمن ما طلبت إحصائية بعدد الشباب المصرى الذى هاجر إلى الخارج ... بل عدد المصريين الذين هاجروا من مصر . فى ظل حكم السادات السعيد والرخاء الذى وعد به الشعب فى ظل الانفتاح والسلام وتمهده بأن يكون عام ١٩٨٠ هو عام الرخاء .

وتحدثت عن كيف حول انتفاضة الشعب فى ١٩٧٧ .. إلى انتفاضة حرامية قادها شيوعيون . وأثبت الحكم — حكم القضاء — عكس ذلك تماماً . وكيف أن كل من يقول رأيه فى مصر هو شيوعى . أو عميل للدولة عربية يقدم بتهمة التخابر معها لصالحها .

وكيف أن الرئيس المؤمن ، لم يكن إلا مؤمناً بأنه هو مصر ... ومصر هو .. وأنه آخر الفراعنة العظام .. وأصبح الإيمان بتاريخه الذى زيفه هو الوطنية بعينها : وكيف وهو مؤمن زادت فى عهده — فى دولة العلم والإيمان — الملاحى وتضاعفت إلى أكثر من ٨٠٠ ٪ من عددها .

وتسائلت إن كانت هناك عدالة توزيع فى مصر .. وإن كانت هناك حياة كريمة لأحد فى عهده إلا

للذين شاركوه وسرقوا ونهبوا ... تساعلت عن عدد المصانع التي أنشئت ، في عهده ... مقارناً بعدد الاستراحات التي بناها . في الوقت الذي يعاير فيه الشعب بأنه يدعم له رغبة خبزه .

وتساعلت عما إذا كانت أخبار ومشاكل المجتمع في مصر تأخذ حقيها بقدر ما كانت تأخذ أخباره وأخبار أسرته وما إذا كان الرجل قد اهتم بالعلم في مجتمعنا كما اهتم بأعياد الفن بعد أن تم إلغاء الأولي^(١) . وعما إذا كان شهداؤنا يتم الاحتفال بهم كما يحتفل بعيدة — عيد ميلاده والذي أصبح الاحتفال به مساوياً لاحتفال المولد النبوي^(٢) .

وكيف أن السادات لم يقبل ببطل غيروه في مصر ... وفي الوقت الذي يتسول فيه أبطال أكتوبر الحقيقيون أرزاقهم في الخارج ترسل للجنان العسكرية للذين هربوا من شرف الجندية إلى الخارج لمساعدتهم في تعدي المأزق : وكيف أن حرب أكتوبر لم يكن لها إلا بطل واحد^(٣) وكل من عده كومبارس .

(١) في نوفمبر ٨٠ علفت في الشوارع للكوفة من بيتة الكائن بشوارع كالقرو بالجيزة وحى شارع فاطمة رضى بالمهم حيث قاعة سيد درويش لاصحات تقول : السادات فنان مصر الأول ، السادات رائد الفن والثلاثين ...

(٢) وفي ذات الشهر حضرت زوجته احتفالاً أحياه احتفال مصر بعيد ميلاد الرئيس المؤسس بمندوقة الحيوان . وفي داخل المندوقة علفت صور للرئيس بخلاف صورة علفت في داخل المندوقة من جهة كهري الجامعة أنشيت بالألوان ملطعا أنشيت كل الأشجار المخططة بسور المندوقة ولم يعرف أحد السر في أن تحفل المندوقات بعيد ميلاد الرئيس

(٣) في شهر فبراير ١٩٧٤ أقام مجلس الشعب المصري احتفالاً ضخمًا تم فيه توزيع الأكراد والبنانيين على المقاتلين المصريين . وفي الوقت الذي علق فيه السادات نجمة ٦ أكتوبر على صدره كأول الأبطال . حرم رئيس أركان حرب القوات المسلحة الذي بدأ القتال — حتى خرف أن يتألم وساماً فاضطر الرئيس القبطي الذي حضر الاحتفال لسمه وساماً باسم دولته . لكن المهم أن الشعب كان يردد أبناء الجيش الثالث في سيناء . وكيف أنه رغم الحصار يكسب أرضاً جديدة وجد بها ماها يشربها المقاتلون والتي لم يكن مسموحاً بقلها إلا من خلال قوات الأمم المتحدة وتمت وقاية إسرائيل . واكتسب قائد الجيش الثالث في هذا الوقت اللواء (الفتيق فيما بعد) أحمد بدوي شهرة واسعة في مصر .

— أولئك السادات الفتيق أحمد بدوي وسأله :

— يا لواء أحمد

— اقدم .

— هل فقدت أوامري بالحفاظ على أرواح أولادى وأبنائى الضباط والجنود أثناء الحصار ؟!

— نعم يا خدم .

— هل حافظت على الأسلحة والمعدات كما أمرتك ؟

— نعم يا خدم ..

— هل حافظت على مصيحات أولادى وأبنائى في الجيش الثالث كما أوصيك ؟

— نعم يا خدم ..

— هل كانت تصلهم رسائلهم .. وطعمهم .. وشرابهم ؟!

— نعم يا خدم .

— ألم أملك بعمد القمصان والقتال إذا لزم الأمر حتى الموت .

— نعم يا خدم .

— انفضل اجلس يا أحمد

ولم يكن في هذا الذي جرى إلا محاولة لطمس أى بطولة أخرى منافسة له .. هو البطل الوحيد . لكنه وهو بهذه الصفة والجيش محاصر أقام احتفالاً ضخماً كان يشبه ليلة من ليالى ألف ليلة لزواج ابنته أحضرت له الطائرات كل أنواع الطعام من أوروبا كذلك المطربين . وبعد ذلك يشهد أحمد بدوي !

وحاولت أن أقدم نماذج عن أغنياء عهده السعيد وكيف اغتنوا ومنهم أشقاؤه . وأبناءؤه ...

وحاولت أن أعرض للاستفتاءات التي تمت في عهده .. وآخرها استفتاء ما أسماء بثورة الديمقراطية عن اعتقالات ٥ سبتمبر . وكيف أن مجلس الشعب .. والصحافة ... وكل أجهزة الإعلام تحت سيطرته الشخصية .

وطالبت بضم مناقشات مجلس الشعب عن الشباب والتي تمت في ١٩ / ١ / ١٩٨٢^(١)

وطالبت بضم مرافعات النيابة العسكرية في قضية التكفير والهجرة والتي طالبت فيها النيابة بحرية الأخذ بالشرعية الإسلامية وسرعة تطبيقها .

إدخال مادة الدين في جميع مراحل دور العلم وفي شتى الفروع .

توجيه أجهزة الإعلام بما لا يمس طبيعة الإسلام وأن يكون الإعداد تحت الإشراف الكامل للمتخصصين في الإسلام .

أن يتولى الأمر الشريف ووزارة الأوقاف مراجعة أسباب التعدد في الدعوة الإسلامية وجفاف النبع الذي يصب في حقل التعليم الديني .

كان ما حاولت أن أقوله مدخلا لازما للقضية كعرض للظروف الموضوعية . وكانت هذه المقدمة تالية لجلسة سابقة يفصل بينهما حوالي أسبوعين . وكانت الجلسة السابقة وما قلته فيها عن اختصاص القضاء العسكري ، قد فهم من أشخاص القضاة على أنه تبريح لأشخاصهم لأنني كنت قد دفعت بأن قضاة المحكمة لا يمكن اعتبارهم في الفهم الصحيح للقانون قضاة وطبقاً لقانون الاحكام العسكرية نفسه ...

وفي هذه الجلسة كانت المحكمة تتعامل معي بعصبية بالغة .. وقوطعت سبع مرات . وفي كل مرة أصر على استكمال المرافعة . وعندما وصفت السادات بأنه الرئيس المدمن . وزوجه بسيئة مصر الأولى

(١) في هذا الاجتماع قال صلاح جلال نقيب الصحفيين وقتها :

إننا أفسدنا الشباب والسبب على أن تقع عليه لأن القرار في مصر مؤتم ثم نقول إن الشباب في مصر منحرف وذلك غير حقيقي . إن الإصلاح في مصر يجب أن يبدأ من الحكم والحكومة وعندما يشعر الشباب أنه في مجتمع عادل .. عندما يرى العدالة في معاملة الكبار وليس الصغار .

وقال أحمد موسى :

الذي حدث هو تشويه تجربة منظمة الشباب . وقيل إن هناك مجموعة من الجواسيس من الشباب يتجسسون على آبائهم والحقيقة غير ذلك ... هناك قضايا وطنية أخطروا على الإطلاق كيف لبنى مصر .

وقال عمرو آخر :

الغريب أن المتهم والمرئى والمناقى يتحدث عن الشباب .. الشباب يعيش في حرمان .. وهو طبعي عندما يتور . والذي يحدث هو الرج بشبابنا في السجون .

وقال آخر : هناك تجاهل للشباب من بعض أجهزة الاعلام . خاصة التلفزيون . حدثت مجلة لقيادات التلفزيون وتحولت السوديديهات إلى شلق مفروضة !

ازدادت حدة المحكمة معى . وكان حظى العائر أنى بدأت المرافعة مبكراً وكانت جلسة سبت ولم يكن فد حضر بعد الزملاء المحامون . ولم يكن فى القاعة الضخمة سوى كمحام . ولم تكن الحراسة الموجودة فى القاعة قد خفضت لتكون عادلة ومتساوية مع محام واحد .. حتى وقف عبد الحميد وبقية المتهمين ليحتجوا لمقاطعة المحكمة المستمرة لى . وطلب عبد الحميد أن أمتنع عن المرافعة . وبالفعل جلست احتجاجاً على موقف المحكمة منى . ورفعت الجلسة ... وتوجه القضاة العسكريون إلى غرفتهم واقررت من القفص لأحدث عبد الحميد . وكان لازماً أن أستمكمل مرافعتى . كنت قد اتخذت لنفسى خطاً مخالفاً ... هو أن أحاول أن أثبت للمحكمة وللمتهمين أنفسهم أن رصاصاتهم لم تقتل أو تصيب من اتهمتهم النياية بقتلهم وإصابتهم . وكان عبد الحميد ينتظر ذلك بشغف لأنى أقسمت له أنى سأثبت ذلك حتى يكفوا عن صياهم . لأنى بمفاجأة أخرى بالنسبة لهم . لم أحدثه عنها وهى أن ثمة رصاصات أخرى أصابت السادات نفسه وقتلته .

□ □

كان باقيا على انسحاب إسرائيل من سيناء حوالى ستة شهور من تاريخ الانتيال

كان السادات قد وقع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى بعد وفاة عبد الناصر وبعد ٥ مايو ١٩٧١ . وفجأة ألغى هذه المعاهدة وأصبح السوفيت أشد أعداء السادات . فهل يلغى اتفاقية كامب ديفيد كما فعل مصطفى النحاس بمعاهدة ٣٦ .

٦ أكتوبر هو يوم الانتصار الذى بسببه أصبح السادات بطل الحرب ، بطل العبور ... فهل يكون الانتيال بهدف القضاء على هذا اليوم .

فكرت ومعى البعض باحتمال أن تكون إسرائيل وراء عملية اغتيال السادات ، كانت عقولنا وعواطفنا ترفض الفكرة لأنه لا يمكن ألا يكون خالد ورفاقه من العناصر الوطنية الشريفة .

وكان لنا أن نطالع اتفاقية كامب ديفيد بملاحقها^(٥)

(٥) فى ٥/١/ ١٩٨٣ (عبد العمال) قال السادات : ه أميكا عاينة إسرائيل عن طريق المفاوضات تأخذ إلى ماخديش سنة ١٩٦٧ . هى ما قدريش تحقق حاجة بالهزيمة التى حصلت سنة ٦٧ ابدأ . احتلت أرض صحيح لكن ماثيرش إرادتها ابدأ . ماخلفاش سلم . ماخديش منا توقيع حتى حل مجرد الاعتراف بأى شيء ابدأ . الحل السلمى الأميكي ليس إلا عرلة جديدة . ليه ؟ علشان تحقق لإسرائيل عن طريق المفاوضات إلى ماقدريش إسرائيل تحققة عن طريق المعركة العسكرية . احنا مش حفرح بفتح القناة وضياح القضية . مفيش حل جزئى .. مفيش حل منفرد مع مصر لوحدها . مفيش مفاوضات وأدى مؤلفنا واضح .. يرده بأكره لا حل جزئى .. لا حل مرحل .. لا حل منفرد .. لا مفاوضات . واضح ؟! وبأنى للمحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد :

م ٥/٢ : لاجبوز لمصر أن تنقضى أى مطاوات حربية فى أرض سيناء .

م ٣/٥ : لاجبوز لها أن تستعمل المطاوات التى سيجلو عنها إسرائيل فى أغراض حربية .

م ٥/٤ : لاجبوز لمصر أن تنقضى أية مؤالى عسكرية فى أى ميقع على شواطئ سيناء .

م ٦/٤ : لاجبوز لمصر أن تستخدم أسطولا الحربى بالمؤالى التى بها .

م ٢ لفترة ٢ بند ٣ : لاجبوز لمصر أن تحفظ شرق قناة السويس وإلى حد الممرات بأكل من لركة مشاة لايزيد جمل أفرادها على ٢٢ ألف فرد ولايزيد اسلحها عن ... (وحددت الاتفاقية عدد كل قطعة سلاح) .

لكن وقيل إغتيال السادات بعام واحد : يقول لصحفية إسرائيلية (ميروا فريخ) في حديث أجرته معه في طائرته بين ميت أبو الكوم والقاهرة . إن قرار السلام وحقق الدماء بين مصر وإسرائيل كان يراوده منذ سنة ١٩٦٨ . وأن هذا القرار قد اختمر نهائياً في رأسه عندما تولى أمانة الحكم في سنة ١٩٧٠ .

إن إسرائيل تدرك أن صراعها في مصر .. مصر بالذات هو صراع وجود لاصراع حدود ، وليتحقق لها ذلك يتعين أن لا يكون لمصر أى وجود . والحرب ليس شرطاً أن تكون بالسلاح .. يمكن أن يكون الانتصار بهزيمة الإرادة لدى العدو . ليتحقق للمنتصر ما يريد ... ولأشك أن لإسرائيل وسائلها وأساليبها لتحقيق مثل هذا الانتصار .. غزو فكري ... غزو اقتصادى ... تمزيق الشعب ... السيطرة عليه ، رغم أنهم حتى هذه اللحظة مازالوا يدركون عن إيمان أن مصر جزء من وطنهم القومى ... ومازالت خريطة من النيل إلى الفرات بمقر برلمانهم ... ويكفى إسرائيل أن مصر حتى هذه اللحظة

— ولايجوز إجراء مناوبات لتدبيرة أهد من خطية عن الحدود المقررة لها .
— لايجوز لمصر أن تكون لها شرق الخط المشار إليه أية قوة عسكرية مقاتلة أو بأسلحة قتالية من أى نوع .
— يبقى بالى سيناء مزروع السلاح (أربعة أمخاس سيناء) . لأن باقى سيناء وعمق ٣٣ كيلو متر من الحدود الشرقية لايجوز لمصر أن تبقى لها إلا قوات شرطة مدنية فقط وقال السادات في ١٩٧٤ / ٣ / ١٩ مجلة تايم الأمريكية :
إن الحديث عن نزع سلاح سيناء يجب أن يتوقف . فإذا كانوا يريدون نزع سلاح سيناء لسوف أطالب بنزع سلاح إسرائيل كلها . كيف النزع سلاح سيناء إذا كان من الممكن أن تكون عرضة لتهددهم في ٦ ساعات .
وفي ٤ / ٤ / ١٩٧٤ كان قد سأله مدير تحرير جريدة نيوزويك الأمريكية :
لماذا يكون نزع السلاح من سيناء انتهاكاً لسيادة المصرية . فيقول السادات إنهم يستطيعون بذلك العودة في أى وقت يريدون خلال ساعات .

وكان السادات يرفض القائمة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قبل الجلاء الكامل عن سيناء .
في ١٧ / ٢ / ١٩٧٧ في مؤتمر صحفي مع فانس وهر حاريجة أميركا قال السادات :
(إذا كنت تسألني عن إقامة العلاقات الدبلوماسية أو إقامة الحدود المتفجرة فإن ذلك يعبر فرجاً للسلام . وهي نظرية بن جوريون القديمة لفرض السلام على العرب وعندما يسأله الصحفي : هل بعد اتمام هذه المرحلة ستكون مصر على استعداد للتعامل مع إسرائيل .
يقول السادات : إن ذلك أمر من صميم السيادة يا عزيزي !

وبعد أربعة أيام من هذا التاريخ (١٩٧٧ / ٢ / ٢١) يقول خطة التلفزيون البيطاني الخاصة :
إذا كان الأمر كما يقول الإسرائيليون أنهم يريدون تبادل العلاقات الدبلوماسية أو التبادل الاقتصادي أو فتح الحدود أو ما أشبه فإن هذا ليس شكلاً من أشكال السلام . إنما هو شكل من فرض شروطهم . ذلك أننا عندما تنسى حالة الحرب ركباً ثم نقوم جميعاً بالتوقيع على ذلك فإن هذا معناه أن كل شيء بدأ يصبح طبيعياً . والحدود المتفجرة أو المبادلة الاقتصادية . أو العلاقات الدبلوماسية وما أشبه مسألة سيادة بالنسبة لكل بلد . وأنا لأعتقد أن أحداً قد قام بعد أى حرب بوضع اتفاق سلام يقضى بأن تبدأ العلاقات الدبلوماسية . إنهم يفرضون شروطهم مرة أخرى . حسناً . نحن لا نتوافق على هذه الشروط .

وفي ٧ / ٢ / ١٩٧٧ في مؤتمر صحفي بأمریکا قال :
عندما سئلت أن أبدأ علاقات دبلوماسية وأقيم حدوداً متفجرة قلت لا أستطيع أن أفعل ذلك . لأن ذلك يعبر فرضاً للشروط علينا .
وتأتى معاهدة كامب ديفيد . ونص الفقرة الثالثة من المادة ٣ منها على :
تتزم مصر ببيدال العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع إسرائيل (يع ذلك بالفعل قبل تمام انسحاب إسرائيل من سيناء) .
وأن تعقد مع إسرائيل اتفاقاً تجارياً يهدف لإنهاء العلاقات الاقتصادية وأن تلغى حدودها للإسرائيليين وسياراتهم وتسمح لهم بحرية التنقل داخلها (م ٤ من الوردفوكول) وأن توقع مع إسرائيل اتفاقاً للطيران والاتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وخدمات نقل الإرسال التليفوني وسلك حديدية وأن تتيح لها البترول (م ٢ / ٤ ، ٥ ، ٦ ، من الوردفوكول) .

لاستطيع أن تطالب بتعويض من إسرائيل مقابل امتيازاتها لأراضي سيناء ويترول خليج السويس ... واستغلال آثارها في السياحة طوال فترة احتلالها لسيناء . بل استطاعت في ظل هذا السلام أن تجعل من القدس عاصمة لها وهو ما لم تكن تستطيعه في ظل الحرب مع مصر .

قبل وفاة السادات تحديداً في ١٩٨١ / ٥ / ٢٩ أجرى مراسل معاريف في القاهرة حواراً مع السيد / نائب رئيس الجمهورية لأنه كما قال الصحفي عنه أنه الرجل رقم اثنين والذي سيكون بحسب دلائل كثيرة أحد المرشحين المضمونين ليحل محل السادات في الوقت المناسب^(١) . وأطلق عليه الصحفي أنه دكتور أكتوبر .

ولكن مبارك في هذا الحديث يقول للمراسل الذي سأله : إن كانت مصر ستمكن قوات التدخل السريعة الأمريكية في مطارات سيناء . لأبد أنكم نصحتم الأمريكيين من أجل استخدام المطارات . لن توجد حساسية في سيناء . لن نسمح بتنفيذ مشروعات مشتركة فيها لا للاسرائيليين ولا للأمريكيين ولا لغوهم سيقول الناس خرج الاسرائيليون وجاء الأمريكيون .

.. إننا بعد تمام الانسحاب لن نغير مااتفقنا عليه والأيام ستثبت ذلك ... ولقد قدم وزير زراعتكم إلى هنا (شارون) لماذا نحن مستعدون للتعاون هل سنبداً في التعاون الزراعي لنوقفه في ابريل . هل سنلغي في ابريل خطوط الطيران بيننا .. إن الرئيس أعلن في الكنيست أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب ... إن الحروب انتهت . ولن نوافق على أن نكون أداة في أيدي أية جهة تريد عمل مشاكل مع إسرائيل^(٢) .

في ١٩٨١ / ٩ / ١١ قبل الاعتقال . بأقل من شهر أجرت نفس الصحفية حواراً مع البروفيسور شمعون شامير الذي كان على وشك زيارة القاهرة وقالت عنه الصحفية : إن المصريين استقبلوه بإعجاب في شوارع القاهرة !! لأنه يحظى بشهرة كبيرة وإهتمام كبير . وقال شمعون هذا .

العلاقات بين المعارضة والسادات بعيدة جداً عن العلاقات القائمة بين قوى ذات حجم متساو تتصارع حول السلطة في مصر . المعارضة في مصر لم تناضل حتى الآن ضد السلطة ولكنها موقفة في إرباك أعمال الحكومة . المعارضة في مصر غير منظمة كقوة محاربة . ما قام به السادات هو إجراء وقائي .

(٦) كان نائب الرئيس حالداً من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية وقالت الصحف وقتها إنه لنجح في مباحثاته مع الولايات المتحدة .

(٧) الفقرة الأخيرة خاصة بسؤال عما إذا كانت مصر ستدخل الحرب مع سوريا لو دخلتها الأخيرة ضد إسرائيل . ورغم أن السادات في ١٩٧٥ / ٣ / ٢٣ كان قد قال جملة روز اليوسف المصرية « إن هذا الانتصار (أكتوبر) ما كان ليحقق لولا تضامن الصف العربي . قبل وأثناء الحرب . وكذلك قال في ١٩٧٥ / ٦ / ٢٢ لجملة الأنوار اللبنانية « أما إن إسرائيل تسعى لتحقيق حل منفرد مع كل دولة عربية فهذا أمر معروف . والسياسي العربي الذي لا يعرف ذلك لا يستحق أن يستمر في موقعه . هذا هدف إسرائيل علينا ألا نغيره أى إهتمام » ... ونص المادة ٦ فقرة من اتفاقية السلام ... يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى . فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون نافذة وملزمة . ومعروف طبقاً للقانون الدولي أن الاتفاقيات التي تكون أطرافها أكثر من دولة تسبق الاتفاقيات الثنائية .

ويذهب شمعون إلى تحليل القوى السياسية في مصر ويقسمها إلى إتجاهين .

١ — الاسلام المتعصب للمتطرف !! وربما يمر اليوم بأحدى مراحل اليقظة الدورية لهذه القوة .

٢ — العناصر اليسارية والناصرية . وهم يقرأون بحماس جريدة الشعب التي يصدرها حزب العمل الاشتراكي وأغلقها الآن السادات وهي جريدة تعبر عن الاتجاهات السائدة بين الطبقة المثقفة المصرية . وهذه المعارضة تربط بينها ثلاثة مكونات :

● — الانفتاح الاقتصادى الذى يرمز إلى ثراء الأثرياء وفقير الطبقات الشعبية . إن نظام السادات (هكذا يقول) قد خلق في مصر طبقة من الأثرياء الجدد عدى الحساسية !!

● — الادعاء بأن السادات يبيع مصر للولايات المتحدة .

● — اتفاقية السلام مع إسرائيل .

إن السادات — كما يقول شمعون — يصنع سلاما مع إسرائيل بسبب الانفتاح الاقتصادى في مصر وبسبب العلاقات مع أمريكا . واستقرار مصر مرتبط باستمرار حكم السادات . وما سيحدث للسلام بعد السادات فإنه يقول :

في المائتى سنة الأخيرة ينقسم التاريخ المصرى إلى فترات زمنية وكل فترة تحوى شخصية زعامية رئيسية ومحمد على حكم مصر ٤٥ سنة والسادات في منتصف حكمه وبعيد عن النهاية ... وأنه يستحيل على أى تيار معارض أن يصل إلى السلطة في مصر !! وإن لديه تأكيدات بذلك .. وأنه من المعقول الافتراض أن الذى سيصل إلى السلطة هى عناصر تواصل طريق السادات لا عناصر تقوم بتحول راديكالى .. ويحددها بأحد رجال الفريق الحاكم الحالى أو أحد رؤساء الجيش .

كان الاهتمام الإسرائيلى بمستقبل السادات السياسى قد زاد بعد أحداث سبتمبر ..

وتجربى الصحف الإسرائيلية أحداث مع سفير مصر في إسرائيل الذى يؤكد أن ما فعله السادات أيده فيه الشعب بالكامل ... وأنه ليس هناك عداً تاريخى بين اليهود والمسلمين . ومن يعارض السلام فإنه يحمى السامية . ويهاهى بأن عدد رحلات الطائرات ما بين مصر وإسرائيل يفوق عدد الرحلات الجوية بين مصر وعدد من الدول العربية . ويعدد السفير الاتفاقيات المتعددة التى وقعت بين مصر مع إسرائيل . وزيارات أعضاء مجلس الشعب . وأنه في ٩/١٣ سيحضر إلى تل أبيب وفد مصرى مكون من ٤٠ من كبار المسؤولين في الوزارات المختلفة ليبحثوا تحقيق سياسة التطبيع في كافة المجالات .

في ٩/١٨ / ١٩٨١^(٨) ينادى اسحاق روفكين أحد الكتاب الإسرائيليين بأن تلعب إسرائيل دوراً في دعم موقف السادات في مواجهة معارضيه ودعماً لمسيرة السلام لأن السادات — على حد قوله — قد نجح في تحويل مصر إلى جزء من النظام الأمريكى في المنطقة والعالم . لأن السلام مع مصر هو مرحلة على

طريق السلام الشامل الذى يعتبر من وجهة نظره الضمان الوحيد للاستقلال السياسى والضمان لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لاسرائيل ..

● بعد الاغتيال بثلاثة أيام :

يقول أحد كبار الكتاب المتخصصين فى إسرائيل فى ذات الجريدة :

المؤامرة التى دبرها أولئك الذين اغتالوا السادات لم يتم بعد حصرها أو كشفها . وحتى الآن لانعرف إن كان هذا العمل قد قام به بعض الأفراد أم أنه بداية لقيام حركة شعبية كبيرة وما إذا كانت هناك عناصر أجنبية مشتركة فى عملية الاغتيال .

ويقول عن السادات .

إنه كسب القلوب فى الغرب وخاصة بسبب أساليبه المتبعة التى كانت جزءاً من الدور الذى قام به (التأتأة) المقصودة .. طريقة استخدام الباب . حالات الصمت الطويلة ... لقد كان أكثر سياسى متقلب فى عصرنا ... إنه الدعامة الرئيسية للغرب فى المنطقة بفروه ستصبح مصر شيئاً آخر ... وأى وريث لحكمه لن يستطيع أن يجابهه أو أن يعمل مثله .

إنه فى الأسابيع الأخيرة من حياته أصبح إنساناً خائفاً .. إجراءاته ضد المعارضة دلت على اهتزاز ثقته الشخصية .

ويقول عن مجموعة الاغتيال :

لايعرف أى شخص إذا كانت المجموعة الصغيرة من الجنود التى خرجت من العرض لاغتيال السادات قد اعتزمت بإبعاد السادات دون المساس بنظام حكمه . إن هذا مجرد تخمين . من يقوم باغتيال سياسى لايمكن أن يكون قصده بشكل عام عقاب ضد شخص واحد ولكنه يقصد تغيير سياسة خاسرة . تغيير نظام الحكم الذى يتبع هذه السياسة !!

بعد ثلاثة أيام من الاغتيال يكتب صحفى ، كان فيما يبدو قريباً من الأحداث فى القاهرة . بل وبالقرب من السادات نفسه .

يتذكر الكاتب :

فى طائرة هليكوبتر تحلق فوق البقعة التى اختارها السادات لتكون مدينة تحمل اسمه ، تطلع نحوى السادات وكأنه يستيقظ من حلم ، إنه قبل حضوره إلى هنا قرأ كل ما نشر عن سدى بوكر (مستوطنة إسرائيلية) وعندما زرت بئر سبع تذكرت نبوءة بن جوريون مؤسس إسرائيل وآماله لتعمير صحراء النقب .

كنا خمسة فى الطائرة .. هو ونائبه مبارك . صهره عثمان .. أنيس منصور وأنا .

قبل إقلاع الطائرة من مدينة السادات أقلعت قبله طائرتان وهما رجال أمن مسلحون للدفاع حتى فى السماء (هكذا يقول الصحفى) . حتى هبوطها بقصر المعمورة .

يرى الصحفي أن شيئاً واحداً قد ضايق السادات وبشكل حاد في السنوات الأخيرة وهو فقدان تاج الزعامة في العالم العربي بسبب معاهدة السلام . وكان يقارن بين نفسه وعبد الناصر والذي ظل رغم حالات فشله المتوالية (من وجهة نظر السادات والكتاب) يشكل رمزاً للقومية العربية وأنه حتى في أسوأ فترة له بعد هزيمة يونيو ، حافظ ناصر على زعامته .. ودعم مكانته . أما السادات فهو غير ذلك .. اتفاقية السلام معنا قادت مصر إلى عزلة لم يسبق لها مثيل . وأنه حتى المؤتمر الإسلامي العالمي الذي رأسه السادات ذات يوم إبان حكم ناصر ، أغلق أبوابه في وجه السادات . وقد أضر هذا بالطبع بمكانة مصر الدولية التي لم تعد تستطيع الادعاء بأنها تمثل الدول العربية كلها أو جزءا منها .

ونشرت الصحف الإسرائيلية هذه المعلومات :

- إنه تمت اعتقالات داخل الجيش قبل الاعتقال بأسبوع .
- إنه بالرغم من الاعتقالات فإنه لم يتم اكتشاف المؤامرة التي تم تدبيرها .
- إن القائمين بالاعتقال قد حصلوا على مساعدات إدارية من زملائهم في سلاح المدفعية وربما كذلك من أسلحة أخرى .
- إن السادات كان قد قلل من زيارته لوحدة الجيش في الشهور الأخيرة بعكس ما كان .
- إن السادات ربما أجل الصراع مع المجموعة المتطرفة في الجيش ، وتأجيل المواجهة معها إلى ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء .
- إن على أمريكا أن تتدخل في الأسابيع القادمة بشكل متزايد بهدف دعم الرئيس الجديد لوضعه .
- إن ابتعاد السادات يثير مسألة مضير معاهدة السلام مع إسرائيل .
- إن حسنى مبارك عندما سأل ذات الصحفي في إحدى رحلات السادات بالطائرة عن الاتصالات السرية التي كان قد أجراها مع حكام السعودية والعواصم العربية تهرب مبارك من الإجابة وبعد إلحاح عليه قال « إن من حق مصر إقامة اتصالات مع أى عنصر ترى ، وليست مطالبة بإبلاغ أى شخص بذلك » .
- وبعد خمسة أيام في ١١/١٠/١٩٨١ قالت جريدة أخرى (دافار) :
إنه لأحد ينكر أنه بوغت بقتل السادات . قبل زيارته للقدس كان شائعاً أن أى رئيس عربى سوف يوقع معاهدة سلام مع إسرائيل سيقتل .
- إن الاتصالات التي جرت أثناء الحروب وبعدها معنا من الجانب المصرى تمت في براعة سياسية غير عادية . إننا نشكر رجال الأمن في مصر أنهم حافظوا على الرجل طوال ثلاث سنوات ونشكرهم على إخلاصهم وتقائهم .

إن ماضى حسنى مبارك ليس شاهداً موثقاً به على أعماله لاقى الحاضر ولا فى المستقبل . لكن هل السادات قبل موت عبد الناصر هو الرئيس السادات .

وفى ١٩٨١ / ١١ / ٢٠ تعرض واليا شاحورى فى جريدة (عل همشمار) لإحدى مناورات النجم الساطع بين القوات الأمريكية والمصرية ، وتصف كيف كانت المنافسة شديدة فى الصحراء الغربية بين جنود الفرق ٢٤ مشاة المصرية والفرقة ٨٣ المحمولة جواً الأمريكية التى تضم بعض المجندين : إن الجنود المصريين استقبلوا الأمريكيان بحفظ . وإنهم عندما ينزلون المدينة يرتدون ملابسهم المدنية . إن الجيش الأمريكى يعيش فى معسكرات بالقرب من العاصمة^(٩) . إن المصريين فى انتظار لما سيقوله مبارك .

وفى ١٩٨١ / ١٠ / ٢٣ كتبت يديعوت أحرنوت :

— إن قبر السادات يحرسه الجنود الذين لم يستطيعوا أن يحافظوا على حياته .. مهمتهم الآن أن يحافظوا على جثثانه . إنهم يحرسونه من الجماهير التى ستأتى إليه . لكن ليست هناك ضرورة لوجودهم فالجماهير لن تأتى إلى هذا المكان . إنهم فى شوارع القاهرة يجتهدون الآن فى رفع صور السادات ليضعوا مكانها صور مبارك . الأذى والحزن يمكن أن نلاحظه فى بيت واحد فى الجيزة . الجنود والأمن يغلزون الطريق إليه . جثمان تقص على زوارها ربما للمرة الألف قصة موت السادات . وعلى بعد أمتار من البيت يشتري المصريون الحلالة والبقلالة

وتقارن الجريدة بين جنازة عبد الناصر وجنازة السادات ... ولماذا كان الحزن مختلفاً عند موت عبد الناصر ولماذا اندفع الملايين إلى الشوارع
وتتساءل الجريدة :

فى القاهرة التى وصل فيها عدد رجال الأمن لأكثر من مائة ألف . كيف حدث الاغتيال .. كيف نجح القتل .. إن القتلة جاءوا من وسط الشعب .. من رحم الجيش .. ليسوا سوريين أو لبنانيين أو فلسطينيين . وكذلك ليسوا إسرائيليين والشعب المصرى لايسأل كثيراً عن الرئيس الجديد .. فخطابه فى مجلس الشعب كان رائعاً .. لقد ذكروهم بلهجة عبد الناصر ... والتلفزيون يتحدث عنه .. عن أنه صاحب الضربة الأولى . فأسامة الباز الذى كان من القلائل الذين يتصرفون بوقاحة أمام السادات . وكان قد ضغط عليه فى الاسماعيلية حتى لايقاوم على المقترحات الاسرائيلية أصبح مديراً لمكتب الرئيس الجديد ويبدو أنه كاتب أول خطاب للرئيس الجديد .

وتعلن إسرائيل الحداد على السادات ... وهى التى أذاعت ليلة موت عبد الناصر أغاني الأعياد .. تطلق اسمه على أحد شوارعها .. لقد فهمت أنا شخصياً وبصرف النظر عن أية مناورات .. ولعلمى أن أسرار الدولة لايمكن أن تعالج أو تنشر فى الصحف وبخاصة لو كانت تتعلق بخبط الدولة فإن موت السادات هو خسارة عظيمة لإسرائيل . ولايمكن بالتالى فى مصلحتها أن تسبب لنفسها هذه الخسارة .

(٩) أشارت إلى مطار غرب القاهرة الذى يبعد عن القاهرة حوالى عشرة أميال .

ولايتمكن حتى التسليم بأنهم ساهموا في قتله بقبولهم مبادرته في نوفمبر ١٩٧٧ . صحيح يومها حمل الرجل أكفانه وتوجه إلى هناك ... لكن ساعة الدفن تأخرت إلى عشرة أكتوبر ١٩٨١^(١) .

كذلك طبقاً لمذكرة التفاهم الموقع عليها من الرؤساء الثلاثة (كارتر — بيجين — السادات) والتي نشرت في ٢٤/٣/ ١٩٧٩ فإن من حق الولايات المتحدة :

١ — أن تتخذ ما تراه ملائماً من إجراءات في حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام . أو تهديد بالانتهاك بما في ذلك الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية .

٢ — تقدم ما تراه لازماً من مساندة لما تقوم به إسرائيل (إسرائيل) من أعمال لمواجهة مثل هذه الانتهاكات . خاصة إذا ما رأت أن الانتهاك يهدد أمن إسرائيل بما في ذلك — على سبيل المثال — تعرض إسرائيل لحصار يمنعه من استخدام الممرات المائية الدولية أو انتهاك بنود معاهدة السلام .

٣ — أن تعمل الولايات المتحدة بتصريح ومصادقة الكونغرس على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل وتسمى لتبليتها .

وواضح من هذا أن مصر قبلت والتزمت بوضوح بتحالف عسكري أمريكي لإسرائيل ضدها .. وهذا ما دعا الحامين فيما بعد للقول بأن السادات ارتكب جريمة الخيانة العظمى في حق شعبه . وكان من المتعين عقابه بمواد قانون العقوبات ابتداء من المادة ٧٧ عقوبات وما بعدها .

والغريب واللافت للنظر أن السادات وقبل انسحاب إسرائيل من سيناء في المرحلة قبل الأخيرة أعلن حالة الطوارئ في الصحراء الغربية بحجة الخطر القادم من ليبيا وقام بنقل غالبية القوات الضاربة المصرية إلى هناك .. إلى غرب النيل ... فهل كان ذلك تنفيذاً لنصوص سرية في المعاهدة . تضمن بها إسرائيل أن أي قوات ضاربة مصرية يمكن أن تنصدي لما إذا احتلت سيناء يتعين عليها اجتياز الصحراء الغربية ، ثم عبور النيل .. ثم القناة بعد ذلك !! خاصة إذا ما كان ظاهراً للعيان أن كل قواعد الصواريخ في المسافة من شرق النيل وحتى غرب القناة لم يعد لها وجود !؟

□ □

وكانت آخر زيارة قام بها السادات لأمريكا في شهر أغسطس سنة ١٩٨١ ... كان قبلها قد وصل إلى أشد حالات الهياج ... وأصبح يهدد كل الناس ..

(١٠) من المهم القول بأن موت السادات لم يكن ليؤثر على عملية السلام ... لأن إسرائيل استطاعت أن تضمن كيف تستمر المعاهدة . فلماطلع للملحق العسكري للمعاهدة حيث المادة السادسة منها يجد أن السلام مفروض أن تضمنه قوات الأمم المتحدة الذين سيتواجدون على الأرض المصرية فقط وستراقب هذه القوات كل نشاط أو تحركات للقوات المصرية إثناء من قاعة السهس وحتى الحدود الدولية . والغريب أن قوات الأمم المتحدة يتعين أن يصدر بتشكيلها قرار من مكتب الأمم المتحدة . لكن في هذه المعاهدة اتفق على أن تنفق مصر وإسرائيل على إخماد هذه القوات . وفي حالة الاختلاف ومما حدث فعلاً تقوم أمريكا بهذه المهمة . ولا يجوز إطلاقاً سحب هذه القوات إلا بموافقة جامعة من الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن وهو ما يبدو مستحيلاً .

وتتضاف لولاقي المعاهدة رسالة من رئيس أمريكا للسادات ويبيّن مضمونها أنه في حالة انتهاك المعاهدة من قبل الولايات بإغفال الاجراء الذي تراه لازماً لتحقيق الالتزام بالمعاهدة . وهي منصوصة بصيغة الاستطلاع الجري حسب الملحق العسكري « مهمة قوات الأمم المتحدة » .

عندما عاد ... وبعد أقل من أسبوعين أصدر قرارات الاعتقال في ٥ سبتمبر ١٩٨١ ... قال الناس يومها إن الرجل اتفق مع الأمريكيان على ذلك ... وأنه ما كان يستطيع أن يفعل ما فعل لولا مراقبة أمريكياء ..

في مضر كانت نقابة المحامين قد أصبحت أمراً مستعصياً عليه .. أصبحت ميداناً يحاربونه منه كل الخصوم السياسيين .

— تصدّت له في مشروع هضبة الأهرام . وكشفته .

— تصدّت له في قانون حماية القيم من العبث .

— تصدّت لكل تصرفات السادات .. وعرت اتفاقية كامب ديفيد .

— تصدّت لمشروعه بمد مياه النيل لإسرائيل ..

حرك جحافل من بلطجية ادعى أنهم من الحزب الوطني لجرد أن قائدهم كان أحد كبار رجال هذا الحزب .. واعتدوا على المحامين والمحاضرين في ندواتهم . وأصبحت نقابة المحامين التي رفعت علم فلسطين فوق مبناها في ذات لحظة رفع علم إسرائيل في الدق ... بل وأصبح تقليداً حرق علم إسرائيل في ذات المناسبة في ٢٦ فبراير من كل عام . بل أجبر المحامون المجلس المعين فيما بعد على إعادة رفع علم فلسطين .

كان السادات قد أصبح نقيباً لكل أنواع النقابات في مصر .. حتى نقابة الصيادين . ارتدى زى كل أصحاب المهن . وكانت أمنيته أن يزور نقابة المحامين . وأن يرتدى روب الحمامة كما فعل عبد الناصر سنة ١٩٥٤ . ولم يستطع أن يزور أى نقابة فرعية للمحامين . حاول في الاسكندرية أن ينظم لقاء بينه وبين المحامين . لكنه لم يستطع الذهاب إلى مقر نقابتها . نظم الاجتماع في مبنى محافظة الاسكندرية وألبسوه روب المحامين الذي كان قد تم تفصيله عن طريقه .. وسجل التلفزيون اللقاء الذي لم يحضره عدد يتجاوز العشرين من المحامين .

في نفس الفترة كانت قد تشكلت في القاهرة جبهة وطنية تضم أغلب القيادات السياسية المصرية من كل الاتجاهات ... تشكلت اللجنة القومية للدفاع عن الحريات . وتشكلت اللجنة القومية للدفاع عن الثقافة .

أرادت إسرائيل أن تخنجر قدراتها اشتركت في معرض القاهرة للكتاب ... تظاهر الشباب المصري عندما رأى سفير إسرائيل يصوره التلفزيون الإسرائيلي وهو يضع خذاعه على علم فلسطين . واعتقل بعض الشباب . وتعرض للتعذيب . ووقف المحامون .. وانتصر لهم القضاء .

في ٢٦ يونيو كان مقرراً عقد الجمعية العمومية العادية للمحامين لمناقشة الميزانية ... عند الفجر امتلأت شوارع القاهرة وميادينها الرئيسية بالافئات تعلن تأييد المحامين للسادات . قام شباب المحامين بإزالة كل اللائحات ... وانهقدت الجمعية العمومية .. وناقشت جدول أعمالها والذي كان يتعين عليه

زيادة المعاشات . في العاشرة صباحاً حضرت جحافل تقتحم النقابة وهي تنهف يسقط المحامون الخونة .. يسقط رئيس مجلس إدارة المحامين . وأعضاء الحزب الوطني من المحامين يحاولون تصحيح المقتاتات دون جدوى ... وأصيب من أصيب من المحامين والمحاميات . . .

وفي نشرة الثانية والنصف كان أول خبر .. إن المحامين برئاسة فكرى مكرم عبيد الذى لم يكن مقيداً في هذا الوقت بجدول المحامين المشتغلين قد صححوا المسيرة . وأعلنوا تأييدهم للسادات . وأسقطوا تقييمهم ومجلسهم . ولم يدع البيان أو ينشر في المرات التالية بهذه الصيغة بعد أن عرفوا أن الذى صاغ الخبر قد تعمد إيقاعهم في مأزق وبعد أن كان قد سلم للمسئول في الإذاعة والتليفزيون إنذاراً موقعاً عليه من نقيب المحامين في الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه ومختوماً بخاتم النقابة .

في اليوم التالى بمدينة دمهور ، يقول السادات إن المحامين الشرفاء ! كمهده بهم قد صححوا المسيرة . وبأى ديمقراطية إسرائيل . وساعتها في نفس اللحظة كان المحامون قد علقوا لافتاتهم حول أسوار النقابة تعلن الحقيقة للشعب بعد أن خرجت الصحف القومية لتنهف الحقيقة . وتولى المحامون حراسة لافتاتهم طوال الـ ٢٤ ساعة معتمدين داخل مبنى النقابة . ولم ينفض هذا الاعتصام أبداً إلا بعد الخامس من سبتمبر ١٩٨١ .

كان هذا الصراع الذى يتسع مداه كل يوم ، كفيلاً بنظر البعض إلى القول بأن أمريكا يمكن أن تنفض يدها عن السادات ، لأنه يسىء إليها كدولة تدعو للديمقراطية . خاصة بعد أن سقط شاه إيران بثورة شعبية .

لكن كان الرد على ذلك أن أمريكا لاتعنيها ديمقراطية شعب آخر ، بقدر ما يعنيها في المقام الأول سيطرتها على هذا الشعب .. أمريكا لايهمها حرية شعب بقدر ما يهمها في الأساس ارتباط النظام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بها ... وأن يكون تحت سيطرتها . لأن الديمقراطية الحقيقية في النهاية قد تكون ضد مصالحها لأنه لو كانت هناك ديمقراطية ما كان يمكن أن يقوم رئيس مصر بالموافقة على انطلاق طائرات أمريكية من أرض مصرية لضرب دولة إيران .

شيلي .. السلفادور .. وعديد من بلدان أمريكا اللاتينية أسقطت نظم الحكم الديمقراطية فيها لأن العداء لأمريكا في هذه الدول قد بدأ يطغى .

قبل شهر من اغتياله أعلن السادات أنه باع لأمريكا أسلحة سوفيتية ليحارب بها المجاهدون الأفغان نظام الحكم الشيوعي هناك .. تصور البعض أن هذا الإعلان قد أضر بالسياسة الأمريكية . وتصور البعض أن السادات على هذا النحو — وبعد أن غضبت أمريكا — قد أصبح شخصياً لايطمان إليه من جانب الأمريكان . لكن هذا رأى لايمكن التعويل عليه بمسلماته لأنه ربما كان السادات بما فعله موجهاً إليه لتسمعه روسيا لحساب توازنات وصراعات دولية وللتلليل على أن الأمريكان من جانب آخر يدفعون ثمن أسلحة يحارب بها أصحاب قضية .. تأخذ طابعاً دينياً .

في أول مايو ١٩٨٠ قال السادات إنه مسلم ورئيس دولة إسلامية . وتشبه في الخطاب بعمر بن

الخطاب . ومرة أخرى يعلى بن أبى طالب . هذه المقالة حلت .. ودرست وبناية في كل دولة يهيمها ما يدور في مصر ...

في الغرب يفهمون هذا بأن معناه أن للأقليات الأخرى الدينية أن تأخذ الموقف الذى تحمى به نفسها وهو ادعاء وإن كان لايفهم حقيقته الإسلام ، إلا أنه يصل عندهم إلى حد اليقين .

لكن الإسرائيلين والأمريكان فهموا اللعبة تماماً . فهموا أن ما قاله السادات هو محاولة من جانبه . أو هى رسالة بمعنى أصبح للمتدينين المسلمين وليست للأقباط . وفهم منها أنه لا يستطيع أن يعمل ضد قوة إسلامية^(١) لأن السادات في نفس الوقت هو الذى سمح بإقامة كنائس بلا أى شروط . وسبق له أن أرسل للجاليات المصرية المسيحية التى تعيش في أمريكا تعهداً أنه لن يطبق أبداً الشريعة الإسلامية .

إن لعبة الفتنة الطائفية لم تظهر أبداً . لم يكن لها وجود إلا في عصر السادات . بماذا يمكن تفسير انفجار كنيسة في يوليو ١٩٨١ ليلة سفره إلى أمريكا . ربما كانت رسالة يتعمد بها أن يطلب دعماً في مواجهة المسلمين المتعصبين . حادث الزاوية الحمراء ولم يكن في حقيقته إلا نزاع عادى يمكن أن يحدث بين مجموعة من المسلمين . لماذا تم تصويره على أنه فتنة طائفية . لقد تحول الحادث بفعل بعض رجال السلطة في نهايته إلى فتنة . ربما كان السادات قد استشعر أن ما طلبه من الجماعات الإسلامية قد استفد . وفي رأيه — بخلاف البعض — أنه كان يكفى تهديد السادات بقطع القروض الأمريكية أو تخفيضها . ليسير في الطريق السليم .. والمرسوم .

صحيح بعض الصحف الأمريكية بعد وفاة السادات قد نشرت عنه ما يدينه ، مجلة تايم نشرت قائمة بممتلكاته وزوجته ...

الواشنطن بوست أيضاً قالت : إنه كان عميلاً للمخابرات المركزية الأمريكية ونشرت وثيقة تؤكد ذلك .

بعض الصحف الأخرى وصفته بأنه متقلب ... وأنه ليس له أمان ودلت على ذلك من تاريخه

ففى يناير ٨١ ألقى السفير الأسبق في القاهرة (اليوتس) محاضرة في إحدى الجامعات الأمريكية وقال فيها إن السادات يمثل كبير .. وأنه ينسى نفسه عندما يندمج في الدور . وأنه يمكن أن يعود في لحظة لأحضان السوفييت . وأمريكا تخسر كثيراً باعتادها عليه . ونشر ملخصاً لهذه المحاضرة في مجلة السياسة الدولية في القاهرة وقبل وفاة السادات .

لقد حققت أمريكا من خلال السادات ما لا يمكن أن يتصور أحد أنه كان يمكن أن يتحقق في يوم ما ...

وفي ١١/٣/ ١٩٧١ أمام مجلس الشعب قال السادات :

(١١) مجلة معانيف الإسرائيلية في ١١/٩/ ١٩٨١ .

إن من أهداف أمريكا في المنطقة عزل مصر عن الأمة العربية ونحن لانستطيع القبول تاريخياً ومصرياً بمثل ذلك لأن مصر جزء من الأمة العربية قدراً ومستقبلاً .

وبعد هذا أصبح السادات ، ولاؤه كله لأمريكا التي عزلته عن العرب . وأصبح ولاؤه للشعب الأمريكي العظيم .

هل كانت في الشارع المصري قوى سياسية منظمة يخشى منها الوثوب إلى السلطة .. تنهى الوجود الأمريكي وتقضى على مصالحه ؟

المعارضة عموماً حتى مصر في ٦ أكتوبر ١٩٨١ لم تكن قد ثبتت أقدامها بعد في الشارع السياسي . الإعلام الحكومي له تأثيره على نسبة كبيرة من الناس .

صحيح كانت هناك صحف تهاجم ، وتكشف الأخطاء .. وتقول ، لكن أهم ما في العمل الحزبي أن تكون للحزب قواعده التي يمكن أن تعمل في الشارع وتقود الجماهير لتحقيق ما يهده الحزب . وإلا أصبح ما تقوله الصحف ليس إلا دعوة غوغائية . كثير من المثقفين المصريين ابتعد عن الأحزاب واتخذ منها موقفاً سلبياً ... وذهب البعض منهم للقول بأن هذه الأحزاب ليست إلا ديكوراً صنعه السادات ويتوجهه أمريكي ...

ألم يصنع حزب مصر ... ثم عاد وصنع الحزب الوطني الديمقراطي ليكون رئيساً له ويضم له كل أعضاء الحزب السابق تقريباً ...

حزب التجمع التقدمي الوحدوي . صحيح أنه تبنى سياسة متشددة من السادات ... لم يكن الحزب بكامله من العناصر الماركسية .. انضم له البعض منهم وبقي البعض الآخر في خارجه لكن الحزب كان متصدياً للدفاع عن أي ماركسي يتعرض للاعتقال . وهناك بعض الماركسيين استخدموا منابر الحزب لكنهم لم يوقعوا أبداً استارة عضوية .. الحزب يضم في صفوفه ناصريين . قوميين ... ورجال دين يطلقون على أنفسهم تقدميين ... لكن الحركة في مجملها والقيادة في حقيقتها للقوى الأكثر تنظيماً للماركسيين .

كانت مواقف الحزب منذ اليوم الأول ضد السادات وضد ممارساته بدءاً من الانفتاح .. وانتهاء بكاسب ديفيد لكن هذا الحزب افتقد للأسف قدرة العمل وسط الجماهير كان يكفي لإطلاق تعبير الشيوعي على أي عضو من أعضاء الحزب ليخاف الكثير من الجماهير ... وما أكثر ما صدرت جريدة الأهالي ... ووجدت القاضي الذي يؤيد المصادرة وبأسباب هي في حقيقتها قذف في حق الحزب لا أسباب قانونية . وفيما بعد يعين القاضي مسؤولاً عن العدالة في مصر .

الحزب الثاني كان يمكن أن يقال فيه أنه ملكي أكثر من الملك نفسه . رأسه أحد الضباط الأحرار . لكنه اتخذ من الهجوم على عبد الناصر وسيلة للانتشار ففشل . كانت جريدة الأحرار في بعض الأحيان تهاجم الحكومة وحزب الحكومة ... وتفتح صفحاتها لبعض القوى الوطنية لتقول ماتشاء ... لكن الحزب

انتهى بمشاركة رئيسه السادات في رحلته للقدس ولم تكن قواعد الحزب إلا موظفى الشركة التى يرأسها رئيسه وهى شركة قطاع عام . ولم تكن كوادره بأكثر من مديرى عموم هذه الشركة ...

وتتشكل حزب الوفد الجديد ... وبارك رئيسه عملية السلام .. لكن فيما يبدو لم يرق للسادات أن يكون هناك حزب يتبنى نفس خطه ويلابسه على ذات الملعب الأمريكى بالذات وأن يقول رئيسه إنه باشا وابن باشا . ولقد وفى فمه ملقعة من ذهب .

وما إن بدأ الهجوم من السادات على رئيس الحزب الجديد حتى فضل الحزب أن يعلن حله لنفسه وأن يتنعد حتى تحين الفرصة الملائمة .

صحيح فلذا الحزب وجود وسط الاقطاعيين القدامى وبقاياهم وبعض أغنياء الانفتاح وأدركوا برعى صادق أن مصالحهم مع هذا الحزب الذى كان ذات يوم يضم كبار أغنياء مصر ... لكن الغريب أن عناصر الحزب لم تتم أبداً وطوال حكم السادات بأى قضية سياسية من تلك التى اتهم فيها الناصريون أو الماركسيون

أما الحزب الأخير فلقد كان أكثر الأحزاب تعرضاً للهجوم عليه من كثير من القوى الوطنية لظروف نشأته . ولكون السادات كان من ضمن مؤسسيه . وتصور الكثيرون أن هذا الحزب إنما جاء لتمثيل المعارضة التى ترضى عنها الحكومة . خاصة أن هذا الحزب كان أحدث الأحزاب الأربعة نشأة .

صحيح أصبح المهندس إبراهيم شكرى زعيماً للمعارضة فى مجلس الشعب وبدأ أعضاء الحزب يناقشون ... ويصوتون من الحكومة ويتقدمون بمشروعات قوانين مضادة . وجاءت اتفاقية كامب ديفيد وأعلن الحزب تأييده لها فى تحفظات ... ولم يكن هذا مرضياً لكثيرين .

لكن سرعان ما غادر الحزب كل الذين دخلوه بضوء أخضر من السادات بعد أن أصبحت جريدة الشعب تنافس جريدة الأهالى فى إدانة سياسات السادات .. وعندما رفع أول علم لإسرائيل فى القاهرة كان حزب العمل الاشتراكى يرفع فوق مقراته وتصدر جريدته وصفحتها الأخيرة عليها علم فلسطين ومانشيت يقول مليون علم فلسطينى فى مواجهة علم إسرائيل . وأصبحت الجريدة ندوة مفتوحة لكل القوى السياسية المصرية ... ومقر الحزب منبر لكل القوى لتقول رأيها . وتصدر جريدة الشعب عدداً خاصاً عن نقابة المحامين تكشف فيه حقيقة ما حدث فى ٢٦/٦/ ١٩٨١ . وسرعان ما أصبح إبراهيم شكرى يقذف بأعنت الألفاظ من عناصر الحزب الوطنى داخل مجلس الشعب وفى جلسات تذاخ على الهواء . واتهم السادات إبراهيم شكرى بنكران الجميل وأوقعت به بعض اعتداءات مادية من قبل عناصر الحزب الوطنى والبلطجية وتشجيع من جهات الأمن .

لكن هذا الحزب أيضاً لم يكن قد خلق لنفسه بعد قواعده المنظمة وكوادره التى يمكن أن يغير بها فى الشارع . وإن كان رضا الجماهير عن الحزب قد بدأ يتزايد وهذا وحده لا يكفى .

وببقى هناك التيار الدينى والتيار الناصرى ..

الإخوان المسلمون يعتقدون بأن لهم حسابا مع عبد الناصر والثورة ، ينبغي تصفيته ... لكنهم في نفس الوقت كانوا قد وعوا الدرس درس الصدام مع السلطة

وبدأت خطوات محسوبة ... ومدروسة تقول بالاكتماء بالدعوة الإسلامية وإنشاء بعض مشروعات اقتصادية بقدر ما يمكن للإنتافاق منها على الدعوة ... وليوم آخر يأتي فيما بعد .

وبدأت مغازلة أنور السادات ووعود بتسليم الإخوان مقر جماعة الإخوان ... وجمع بإعادة صدور جريدة الدعوة لسان حال الإخوان المسلمين وبدأت في العودة الطيور المهاجرة منهم ... عادت بأموالها ... وأقيمت مشروعات ... ابتداء من مزارع الدواجن إلى شركات الأموال ... إلى الآيس كريم والجاتوه

وبدأت دعوة المرشد العام الجديد للإخوان المسلمين لعقد لقاءات مع السادات ... أعلن عن بعضها ...

وخرجت كتب تحمل أغلفة إسلامية ... وتهاجم في ضراوة ... وبعمق عبد الناصر ... ومعتقداته ... وكل تجربته ... وخرجت ادعاءات كثيرة ساهمت بالفعل في تشويه صورة عبد الناصر والثورة ... ساندت هذه الادعاءات حملة منظمة ومتفق عليها من دعاوى التعويضات أمام المحاكم المختلفة عن التعذيب الذي جرى في السجون ... وصدرت بالفعل أحكام نشرتها مجلة الدعوة ... ونشرتها جريدة الأحرار ... ونشرتها بعض الصحف القومية كجريدة الأخبار ...

وقد يقال في نظر البعض — إن هذا الأسلوب لا يننى حزبا ... أو لا يدعم أركاننا ... وكانت وجهة النظر الأخرى أن ما يتم هو الصحيح .. هناك عشرة ملايين على الأقل لم يعيشوا تجربة عبد الناصر ... لأنهم كانوا يحكم السن لا يدركون شيئا ... وهناك من وقف من حيث لا يدرى حتى ولو كانت مصلحته مع الثورة ضد هذه الثورة كان مهما أن يتم الانقضاض على الثورة ورموزها والتضخم بقدر الإمكان في السليبات .. أليس هناك من يدعون أنهم يعتقدون الناصرية ؟ .. ويدافعون عن التجربة .. وهم خصوم سياسيون ؟ .. إذن فإن من المصلحة أن يتم تصفيتهم سياسيا .

وكان الخطأ الوحيد أن الإخوان قد حلوا كل من يدعى بالناصرية وحتى ولو كان في أشد المواقف معارضة لنظام السادات ، مسئولية كل ما نسبوه لعبد الناصر والذين كانوا يحكمون معه .

أيضا هناك الشيوعيون ... وهم الملحدون في نظرهم ... ومعاريتهم يجب أن تبدأ من الآن ...

ولم يقبل كثير من الإخوان للأسف الانضمام إلى أى جبهة من الجبهات التي تألفت وكان من انضم منهم يقرر انضمامه بشخصه (١٣) .

حتى في القضايا السياسية التي يتهم فيها كل من ينسب إلى الاتجاه الديني كان غير مقبول أن يتواجد

في المحكمة محام بخلاف من هو عضو في الإخوان المسلمين ، كذلك لم يكن مقبولا أن يحضر أحد منهم في أى محاكمات أخرى يتم فيها أى اتجاه سياسى من الكفار (١٣) ١ .

وكان الانطباع السائد لدى البعض أن كل الجماعات الإسلامية هي الجناح الشبائى للإخوان المسلمين ... كانت تحركات بعض الإخوان في القضايا التي بدأت أو الاعتقالات التي كانت تتم لبعض عناصر الجماعات الإسلامية توحى بهذا .

لكن كانت هناك حقيقة تقول إن تكوين هذه الجماعات قد تم بعيدا عن الإخوان المسلمين .. كان وجودا مسموحاً به أعد له مكتب في كورنثس النيل ابتداء من سنة ١٩٧٤ ... ومقاول يتولى الدعم المالى ... ومدن جامعية يسمح بفتحها في الصيف لاتجاه آخر بخلاف أعضاء التنظيم الحاكم في ذلك الوقت .

كان لهذه الجماعات هدف ... وطريق مرسوم بعناية ... وجهاز خاص يوجهه ويدير ...

كان الهدف .. تنفيذ وعد قطعه السادات بالقضاء على أى أثر لعبد الناصر .. ضرب كل من يدعى ... أو يحاول الادعاء بأنه ناصرى .. أو ماركسى ... بعد أن كانت المظاهرات الطلابية والتي حركها هذان الاتجاهان قد وصلت مبكرا إلى صدام شخصي مع السادات .. والتعرض له .. ولحياته ... وزوجته التي لم يكن قد أطلق عليها بعد سيدة مصر الأولى .. كان هذا في نوفمبر ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢ . وكانت قد فشلت كل اللقائات التي رتب لها مع الطلبة ... وقف الطلبة يناقشون السادات في عام الحسم .. وعام الضباب .. وغيرها من الأمور ... واتهم وقتها الطلبة من قبل أجهزة مسئولة أن الطلبة يخشون استمرار حالة اللاسلم واللاحرب حتى لا يتم تجنيدهم وإرسالهم على خط القناة مع من سبقوهم إلى ما يشاء الله ..

كان الأسلوب واحدا تقريبا ... تمزيق مجالات الحائط التي يصدرها التقديميون ... التصدى لأى تجمع ... اقتحام أندية الفكر الناصرى التي كانت قد بدأت تعمل في أغلب الكليات ... إطلاق تعبير « الشيوعيون » أو أذنان مراكز القوى ثم التصدى باستعمال التسليخ الشخصي وكان عبارة عن مطواه ... ولم يجر أبداً محضر واحد ضد أى طالب من هؤلاء ... واتسعت الجماعات الإسلامية ... بدأت تخرج في تجمعات صغيرة لأداء شعائر صلاة الأعياد ...

وفجأة ... قبل السادات بحضور شاه إيران لمصر ... وبدأ التضييق على الجماعات الإسلامية ... « العمال كبرت » ويمكن أن يظهر خومينى ... ألم يكن هو ذات الأسلوب الذى اتبعه الشاه في إيران عندما أنشأ حزبا أحماه الحزب الديمقراطى !! وكان أول ملك في التاريخ ينشئ حزبا رسميا وبشكل علنى !؟

تمردت الجماعات الإسلامية ... انقلبت على السادات ... كيف يسمح بحضور الشاه إلى

القاهرة ... وخرجت بعض مظاهرات في المنيا وفي أسيوط ... وتعاملت معها الشرطة بعنف ... وتم القبض على البعض ... لكن لم تحرك قضايا ضد أحد ...

تطورت الجماعات الإسلامية ... شعرت أنها أصبحت قوية ... بدأت تتصدى لبعض التصرفات الشخصية لبعض المواطنين الذين تصوروا أنهم يمارسون حرياتهم ... بدأت تمنع عرض الأفلام في الجامعات ... بدأت عناصرها تحتل منابر المساجد في مناسبات دينية مختلفة ... وبدأت تظهر منشورات تحمل توقيع الجماعة الإسلامية .

في سنة ١٩٨١ بدأ تطور جديد .. لافتات وملصقات بالشوارع والميادين ... على السيارات الحكومية والأتوبيسات ... في القطارات ابتداء من الأسبوع الثالث من شهر رمضان تدعو المسلمين للخروج في جماعات لتأدية صلاة العيد في الخلاء إنها سنة ... والشعب مسلم ..

وكان العيد ... عيد الفطر .. وشهدت كل الميادين الرئيسية في أغلب المدن تجمعات هائلة من أصحاب الجلابيب البيضاء والطاقي البيضاء ... وفي ميدان عابدين بالقاهرة تجمع الآلاف . وخرج أول منشور سياسى من الجماعات الإسلامية يدعى الصلح مع اسرائيل ... ، كانت مجلة الدعوة قد نشرت رأى الإخوان .. الذى يرفض المعاهدة ...

وبدأت بعض المساجد تدخل في الموضوع ... الشيخ كشك بدأ وفي عنف .. الشيخ الحلاوى .. الشيخ المطراوى .. وغيرهم الكثير ... وبدأت الجماهير تحتشد في مثل هذه المساجد .

واختلطت المسائل عند الكثيرين ... « الإخوان ... الجماعات الإسلامية ... شيوع المساجد الذين لم يكونوا في ذات يوم أعضاء في أى تنظيم » .. بدت الصورة عند الكثيرين غير واضحة ... كله اتجاه دينى ... خيط رفيع يفصل بين الاتجاهات ... هل الإخوان استطاعوا أن يسرقوا الجماعات الإسلامية من أنور السادات ... ومن جهاز المتابعة حتى مباحث أمن الدولة ... ؟! أم أن الإخوان شيء آخر وينسبون لأنفسهم ما ليس منهم ؟! ... ولم يكن أحد يعرف الحقيقة ... حتى ما قبل بعد ذلك على لسان بعض المتهمين من الجماعات الإسلامية أثناء تحقيقات القضية من اختلافهم فكرياً وأسلوباً .. وقيادة ... ومن رفضهم لقيادة الإخوان حتى هذا ليس مؤكداً .. ربما تكون إجابات ذكية الهدف منها لإبعاد الشبهة^(١٤) .

لكن هذه الجماعات ... (الجماعات الإسلامية) لم تكن مجموعة واحدة ... كانت هناك خلاقات ... صحيح لم تظهر إلى السطح أبداً لكن لا يمكن القطع كذلك أنها خلاقات حقيقية ... لكن المقطوع به .. والدليل المادى أن هذه الجماعات لم تكن تستطيع وحدها أن تكرر ما حدث في

(١٤) ل قضية الجهاد — فيما بعد — أعلن التهمون بعد مرافعات بعض من المتهمين أعضاء جماعة الإخوان أن ما قيل لا يمثل لكرهم ، ورفض البعض كذلك أن يوافق عنهم البعض من هؤلاء المتهمين ، على اعتبار أنهم توافوا ل قضية الأثنا ضدوة الى كانت تنظر أمام مجلس الدولة .

إيران .. جميعهم مسجلون في الأمن ... معروفون تماماً ... ويرصدون دائماً . على الأقل بقيادات الصف الأول منه أو الصف الثاني والذين يمكن أن يقال بتأثيرهم^(١٥) ...

إلا أن الملفت للنظر أن كل هؤلاء الشباب كانوا يكرهون إلى حد التحريم كل ما يرتبط باسم عبد الناصر ولدرجة معها أن ينسب لبعضهم مثل عبد الحميد عبد السلام (المتهم الثاني) وعاصم عبد الماجد المتهم السابع أنها تابا وأنابا عن كفرهما وأصبحا مسلمين بعد أن تخليا عن فكر الناصرية الكافرة !!

وصحيح أن بعضهم يقول إنهم استفادوا من تجربة الإخوان وتعلموا منها في حين أن الإخوان لم يستفيدوا من أخطائهم .. وأنهم — أى الجماعات الإسلامية — وضعوا كل الاحتياطات التى تمكنهم من أن لا يقعوا في ذات الأخطار ..

إلا أن الصحيح في ذات الوقت ورغم الخلافات الحادة في الاجتماعات والندوات التى كانت تم بين بعض القيادات من الإخوان والجماعات الإسلامية . إلا أن الغالبية من هذه الجماعات تتبنى أفكار وتوجهات سيد قطب الذى يعتبرونه شهيدهم ... فهل كان المرحوم سيد قطب بعيداً عن الإخوان !! نستطيع أن نقول باستعمال تعبير سياسى : إن خطر الجماعات الإسلامية لم يكن خطراً آنياً ... أو بمعنى أصبح لم يكن العمل بعد قد اقترب حتى من مرحلة البداية .

ويتبقى الناصريون .

والناصريون ... مشكلة

استطاعوا أن يفصلوا فيما بينهم وبين الشيوعيين والماركسيين في نظر القوى السياسية الأخرى واستطاعوا أن يكون لهم ما يميزهم ... بدأت أندية الفكر الناصرى في الجامعات المصرية ... في القاهرة وعين شمس أكثر تركيزاً ...

استطاعوا أن يكون لهم احتفال رسمى كل عام في ذكرى وفاة عبد الناصر ولادة تقرب من أسبوعين في جامعة عين شمس ... تحولت احتفالاتهم من التمجيد لعبد الناصر والرد على الخصوم وتفنيد ادعائهم إلى معاداة النظام الذى يمثله السادات ومواجهته . وعند هذه النقطة وبعد أحداث انتفاضة يناير ١٩٧٧ بدأ الهجوم من قبل السلطة يأخذ شكلاً ضارياً ، وبدأ منع هذه الاحتفالات بكل الوسائل والسبل ... وبأمن مركزى. يحاصر المدينة الجامعية في عين شمس ...

وبدأت مرحلة جديدة ... بدأوا يدخلون السجون ... ويتعرضون للتعذيب .. ورأى البعض منهم أن يناضل في الخارج ... أو يناضل بمعنى أصبح من الخارج ...

(١٥) أثبتت محاكمات الجهاد — فيما بعد — رغم أنه تم تقديم ٣٠٢ متهمين ، أن نسبة كبيرة من هؤلاء لم يكن لهم علاقة تنظيمية أو شبه تنظيمية من الجماعين الرئيسيين اللذين اتبعا الحكم إلى تحديدهما ... مجموعة محمد عبد السلام . ومجموعة محمد سالم رجال ... لكن ليس هناك ما يمنع أن يقال أن طول فترة الحبس والاضطقال وما صار فيها من تعذيب وتفكيك بالجميع بلا استثناء وهو ما أثبت الطيب الشرعى قد خلق منهم مجموعة واحدة .

تصور البعض منهم أن الناصرية وهي تحمل مضمونا قوميا ... فإنه يمكن أن يكون هناك التنظيم القومى أو على الأقل الجسور بين التنظيمات والأحزاب الناصرية في بعض الدول العربية ومصر ... وتناسى هذا البعض — وربما كان هو الصحيح — أن الناصرية إذا كانت قد بدأت من مصر . فإن تنظيمها يجب أن يبدأ من مصر أساساً ... وكان من شأن هذا أن نسب إليهم ما يمكن ألا يكون صحيحا من دعم يتلقونه من الخارج ...

لم يستطع الناصريون أبدا أن يوحّدوا أنفسهم ، كان الصراع على القيادة هو الحاكم بالنسبة لهذه المسألة ...

وفشلت كل المحاولات في أن يعلنوا — ولو من قبيل التحدى — عن حزبهم في حضور السادات ... في ظل حكم السادات ... لينفوا عن أنفسهم ما يقال أنهم لا يؤمنون بالديمقراطية الحزبية ... وكانت وجهة نظر الرافضين أن السماح بتكوين حزب في ظل حكم السادات من شأنه الإقرار باللعبة التي يلعبها السادات ... وإيهم لا يقبلون أن يكونوا ديكتورا ، وكان هذا يناقض محاولة سابقة لهم سنة ١٩٧٦ في تكوين المنبر الناصرى عندما دعا السادات إلى تحويل الاتحاد الاشتراكي إلى منابر ... ولم يكن هذا مسموحا به وتدخل السادات ليقول : إنه لن يسمح إلا بتكوين ثلاثة منابر لليمين والوسط واليسار وهي التي تحولت فيما بعد إلى أحزاب الأحرار ومصر ... والتجمع ... وكانت هذه المحاولة من السادات لإجهاض فكرة أن يكون للناصريين منبر ...

وانضم البعض للتجمع ... لكنهم في نظر القطاع العريض من الناصريين أصبحوا ناصريي التجمع ... وأنهم في انضمامهم للتجمع قد يفقدون التمايز المطلوب وقد يقعون في عملية تأثر فكري بالماركسيين .

الناصريون لم يتغيروا أبدا عن أى عمل جهوى ... بل كانوا دعاة لكثير من المواقف التي تجمع بين كل الاتجاهات السياسية بما فيها من الإخوان ، وظهر هذا واضحا من نقابة المحامين ... لكنهم كانوا يتحركون كأفراد .. لا كتنظيم أو حتى تنظيمات ..

البعض يرفض أن يعمل بالناصرية ، كل من شارك من قبل في الحكم إبان فترة عبد الناصر حتى لا يحملوا أوزارا قد تنسب لهؤلاء ... بل إنهم يعادون كل من ادعى أنه ناصري وقبل التعامل مع السادات حتى ولو كان قد انفض عنه فيما بعد ...

والبعض الآخر يقول يتواصل الأجيال ... والحيرة ... وإن من ظلموا بأحداث الثورة المضادة في ١٥ مايو يجب أن يرد لهم اعتبارهم .. وإنه تحيد ينبغي قبوله ... وحمله على أكتافهم ...

البعض يدافع عن التجربة الناصرية بانفعال ... يرفض أى نقد يوجه .. يرفض أى قول بسلبيات ... والسلباس بشخص عبد الناصر هو مساس بالناصرية ...

والبعض يقول إنه طالما لم تكن في الحكم فأنت لست مسئولاً عن سلبيات ... وإن كل تجربة لها إيجابياتها وسلبياتها .. شأن أى تجربة وعبد الناصر كان يؤمن بالتجربة والخطأ .

البعض يحارب أمريكا وي طرح البديل روسيا .. ويذكر بالسلاح الروسى والمصانع الروسية ... ويتكلم عن حركة التحرر العالمى ... وهو عندما يقول بذلك يخسر سياسيا لأنه يعنى ببساطة — أمام رجل الشارع — استبدال أمريكا بروسيا ... وهو أمر يخالف فكرة القومية العربية والامكانيات العربية القادرة على أن تخلق دولة واحدة لها شأنها ...

البعض يرفض البعض ... لكن عند العمل الكل واحد ويبقى الخلاف فى الخلف ...

لكن الحقيقة كانت تقول أن هناك أصولاً ناصرية ، تصدت وبعثت لكاتب ديفيد . ومن قبلها للانفتاح ... ولكتسبات الثورة ... لكن للأسف لم تكن هناك قدرة ناصرية ... أو قوة ناصرية ... لم تكن هناك القواعد ... أو الكوادر الحزبية التى يمكن أن تؤثر فى الشارع وتقوده ، والناصرين أنفسهم حتى سبتمبر ١٩٨١ ، كانوا يعتبرون أنهم فى مرحلة الفرز والانتقاء ... وأن هذا لا يتأتى إلا بالممارسة والنضال ...

ولكنهم بالفعل لم يمثلوا ... أو لم يخلقوا الخطر الذى يخشى منه على السادات ...

□ □

ماذا بعد ١٩

فى ١٨ يناير ١٩٧٧ كان السادات باستراحته فى أسوان ... إحدى الاستراحات العديدة التى كان ينتقل إليها لدرجة قيل معها أن لا أحد يعلم — حتى من المقربين منه — أين يبيت السادات ليلته ؟ أو أين سيقيم له فطوره المكون من غذاء ملكات النحل وفطيرة التفاح التى تصنع خصيصاً له ، ومن دقيق خاص يرد من سويسرا والذى قيل أنه يتكلف تقريباً ٦٠ جنيهاً مصرياً بحساب ذلك الوقت ... أو كلبه الولوف الأمين والذى قيل فيما بعد على لسان زوجته جيهان إنه كان المخلص الوحيد له والذى قتله الحرن على سيده ربما لأنه حرم أيضاً من قطعتى البوفتيك الخاصتين اللتين كان السادات يرى سعادته البالغة فى اطعامهما له صباح كل يوم بيده .

كان السادات يجلس مع صحفية فرنسية يحكى لها ذكرياته ... وكيف أنه أشبك رجل فى العالم .. وكيف أن شعبه يحبه لأنه أنقذه من اشتراكية الفقر .. وأنهى الأحقاد التى ورثها عن سلفه ... وكيف أنه كبطل انتصر فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، بعد آخر الفراعنة العظماء ... فجأة سرح السادات كمادته إلى الفضاء لعله كان يستلهم الوحي فلقد كان يزعم أنه يوحى إليه ... وقبل وفاته قال « أنا لا يبدل القول لدى ... » وفجأة لحث الصحفية عموداً من الدخان على البعد فى أسوان ... ، تصورت إن السادات يطيل النظر إلى حيث هذا الدخان فسألته ...

— سيدى الرئيس ماذا ستفعل إزاء هذه المظاهرات ؟

وأجابها الرئيس بحدة وباستنكار من أين استقت هذه المعلومة ... اندهشت الصحفية ... وتصورت أن الرجل يتحدثها ... فسألته إن كانت أجهزة أمنة لا تنقل له الحقيقة !

احتد الرئيس : رجالى لا يخفون عنى شيئا ... أية مظاهرات تقصدين .
وقالت الصحفية : مظاهرات الشعب فى القاهرة .. وفى الاسكندرية ... حتى هنا فى أسوان
يا سيدى الرئيس ..

— وقال الرئيس تقصدين : الشيوعيين .
— هل الشيوعيون هم الذين قاموا بكل هذه المظاهرات يا سيدى الرئيس ... وكانت أصوات
الطلقات النارية قد وصلت إلى أسماع السادات .. وكذلك صوت القنابل ... وهتافات انمكست فى
سطح السماء وعادت إلى أذنيه لكنها لم تكن واضحة ...

وأبى السادات للمقابلة ... وطلب توصيل الصحفية وتأمينها ... وسأل عن الحكاية ... وعرف أن
هناك مظاهرات ضخمة تحاول الوصول إلى الاستراحة ... وشرح له حراسه أسباب المظاهرات ...
الناس تظاهرت لأن الحكومة رفعت الأسعار مساء أمس ... كان قد تهد ثمن رغيف الخبز إلى
الضعف .. إلى فرش صاغ ... وكأن الناس خرجت لتردد الآية الكريمة :

« ولا تطعموا أمر المسرفين الذين يفسدون فى الأرض ولا يصلحون » صدق الله العظيم ^(١٦) .

فيل إن السادات طلب طائرته على عجل ... الطائرة التى كان قد أهداها له نيكسون فى أول زيارة له
للقاهرة ... زحبط بطائرته فى مطار دراو ^(١٧) ...

هناك وجد بعض الضباط فى انتظاره .. ما إن هبطت الطائرة حتى هرعوا إليه ... ربما فاجأهم أن
السادات لم يكن قد تمكن من خلع جلبابه ، وربما احتاروا هل يؤدون التحية العسكرية له ١٩ ... سمعوه
يقول لهم : إنه كان مخلصا لوطنه ... وإنه خدم شعبه ... وأحب مصر .. وطلب منهم أن يراعوا
ذلك ...

نظر الضباط لبعضهم ... ماذا يقول الرجل .. ربما علت الدهشة وجوههم ... انتبه السادات ...
أدرك أن الأمور مازالت بيده .. إن الضباط خرجوا لاستقبال طائرته بمجرد أن رصدها واتصلوا
بقائدتها ... أو اتصل بهم لتأمين نزوله ..

ضحك السادات ضحكه العالية المشهورة ... وبتأناة مرسومة ... أفهمهم أنه وضعهم فى
امتحان ... امتحن وطنيتهم وحجهم لمصر وإخلاصهم للبلد وشكرهم على هذا الموقف العظيم ...
واستقل طائرته البوينج إلى حيث استراحة برج العرب ... ومن الطائرة طلب تأمين المنزل فى القاهرة
حيث سيدة مصر الأولى ... وحيث أولاده منها ...

ما قيل فى هذه المظاهرات على مدى يومين ... عنه .. وعن زوجته .. وعن أولاده ...

(١٦) الشعراء ١٥١ ، ١٥٢ .

(١٧) أحد المطارات العسكرية بجيب أسوان .

الأزجال التي ألفت ... الشعارات التي رفعت ... صور عدوه عبد الناصر التي ملأت كل مكان ... النداء لعبد الناصر أن يعود ... وأن ينقذ الشعب من ...

كل هذا كان مهينا ... كان صعبا على الرجل ... ويقال إنه من يومها بدأ يتعرض لنوبات من المرض الهستيرى ... وأنه فيما بعد وطوال السنوات الباقية من حكمه كان يصاحبه أحد الأطباء المتخصصين في الطب النفسى حتى في رحلاته الخارجية ليلاحقه بحفنة متى استدعت الحالة ذلك ... وكان هذا الطبيب قد تم رصده في إحدى رحلات السادات الأخيرة له للسعودية إلى أن عرف الأمير فهد في ذلك الوقت سره

وبعيد عن الاحتمال أن تكون الولايات المتحدة بعيدة عن العلم بهذا ... فهل يمكن أن يقال إنها تخلفت منه لهذا السبب . أو مهدت الطريق للتخلص منه ، بعد أن كان قد وصل إلى مرحلة مخيفة بعد قراراته في سبتمبر ١٩٨١ .



بعد حرب أكتوبر مباشرة وبدءاً من سنة ١٩٧٤ بدأت بعض الصحف القومية في مصر تتحدث عن أحلام ... أحلام سيتم تحقيقها في مصر ... المونوريل ... وهو قطار يسير على عمود بارترافح يعلو عن سطح البحر .. عن مدن .. عن مدارس ... عن شركات ستجعل الطعام بالنسبة لكل مصرى بسعر التراب ... كل هذه الاحلام ستتحقق في ظل السلام بعد أن انتهينا من الحرب .. لكن لم يقل واحد وقتها .. مسئول واحد ساعها أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب ... كل ما كان يعلن وقتها أن مباحثات الكيلو ١٠١ بطريق القاهرة السويس ستنتهى إلى ما يشبه الهدنة ما بين مصر وإسرائيل .. وسحب القوات المتحاربة إلى نقاط متفق عليها ما بين الدولتين .

كان المبشرون بكل هذه الأحلام يقولون بأن الذى سيحققها لمصر هي الولايات المتحدة الأمريكية .. بالمعونات الأمريكية .. والمبات الأمريكية .. وخاطبوا بطن الشعب ، ولم يدرك أحد وقتها إلا أن ما يقال ربما يكون مجرد آراء أو أحلام تمثل فكر أصحابها ، ولم يدرك أحد أنه كان تخطيطاً ذكياً للتمهيد لنهارة نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لمصر ...

وحضر نيكسون ... واستقبله السادات في المطار .. واستقلا سيارة مكشوفة قطعت شارع العروبة ! ووقفت قوات الأمن لتفصل ما بين آباء الشهداء وأمهاتهم ... وأهالى الجرحى والمصابين في حرب أكتوبر ... وأهالى المفقودين والذين لم يكن قد علم عنهم شيء بعد ... وما بين الركب .. كان الجميع يردد هتافات منظمة بحماية السادات .. وحياة نيكسون !! وانتشرت اللافتات التي رسم عليها شعار اليمين المتنافقتين ... رمز الصداقة ... وأوقفت قوات الأمن كل العربات في الطرق الجانبية وكنت واحداً من الذين يستقبلون هذه العربات الميرى التي أوقفت ... وشعرت بغصة في الحلق ... وبدعة تتسلل من عيني ... وفي أعماق صوت يصرخ ... من هؤلاء الذين يهتفون ... وينصدق لم أفق إلا و « إمام » سائق العربة يسألني عما قصدت بعبارة « يا ولاد الكلب » التي نطقت بها عفواً ...

واستمرت زيارة نيكسون لمصر ... الذى كان قد أرسل ابتداء من الثامن من أكتوبر الطائرات الأمريكية العملاقة بشحنات الأسلحة إلى مطار العريش المصرى لنجدة القوات الإسرائيلية ... والذى أمر بنقل — ابتداء من ١٠/٢٢ — بعض عناصر من قوات أمريكية تواجدت في منطقة الثغرة على أبواب الاسماعيلية والسويس .

وتلاذت الأضواء في قصر القبة ... ورقصت راقصتا مصر الأوليان في هذا الوقت السديتان نجوى وسهير ونقل التلفزيون الاحتفال بهذا العيد ... أو حفل العرس ... وخرجت الينا مانشيتات الصحف في اليوم التالي تحدد أحجام المعونات ... والتعيم الذى ينتظر الشعب المصرى .. كما وعد به صاحب الفرع .. أو المهي نيكسون ...

وبدأت نعمة أمريكا ورغم أن الشعار الذى حملناه في حرب أكتوبر كان الله أكبر ... وجدت نفسى أقارن بين موقفين عشتهماء في ٤ يونيو سنة ١٩٦٧ عندما وقف البعض يقول من كانت روسيا معه .. فمن يهزمه ... وصرخت وصرخ معى البعض أنه لا ينبغي أن ننسى الله

الآن في ١٩٧٤ ها نحن ننسى الله ثانية ... ونفكر في أمريكا التي ستحولنا جميعاً .. جميعاً إلى أغنياء

وللأسف من يومها وجد الشعب طابوراً خامساً يردد وسطه ... ستعرفون الفرق بين روسيا ... وأمريكا ... والله يلحن من أبعدنا عن أمريكا ... في الماضي ... وكان كل هذا خطوة على الطريق إلى أن أوصلنا الرئيس المؤمن إلى القنطرة بأن في أمريكا ... في يد أمريكا ٩٩٪ من أوراق اللعبة ... والباقي من المائة .. الواحد الباقى هو إرادتنا .. وقوتنا ... وإيماننا بالله سبحانه وتعالى !!

بعدها كان منطقياً أن نسأل ... لماذا نزرع ... لماذا نقيم مصانع ... لماذا حتى نتعلم ... ولماذا أمرنا بالجديد مبتكفل بكل شيء ... وأى شيء ... من رغيف الخبز اللازم لطعامنا ... حتى تسليح جنودنا ... وسنأكل جميعاً « العيش القينو » والخبز الأبيض بعد أن قطع الخبز الأسود قلب الشعب المسكين

ورغم أنه بعد ثلاث سنوات فقط من هذه الزيارة أقدمت الحكومة مشكورة لمضاعفة سعر رغيف الخبز من خمسة مليمات إلى عشرة مليمات ربما لأنها أدركت أن قلة استيراد القمح الذى كنا قد صرفنا النظر عن زراعته قد تضاعفت أسعاره عالمياً !! ولم نع الدرس ... وكان المخطط أن يستمر اعتمادنا في سلعة رئيسية على الولايات المتحدة الأمريكية !

وتغلغلوا في داخلنا وفى كل شئونا حتى أصبح تنظم الأسرة جهازاً أمريكياً ... تعيد طريق في قرية مهمة أمريكية ... حتى بنوك القرى « بنوك التسليف » أصبحت تستعين بنجدة أمريكية رغم أنه لا يوجد في أمريكا قانون لإصلاح زراعى ... وصغار متفهمين !!

أبحاث علمية مشتركة ... أبحاث زراعية مشتركة ... مناورات عسكرية مشتركة ... موظف أمريكي

بجهاز أمريكى يتولى رعاية شئون المعونة الأمريكية التى نكتشف أثناء المحاكمة أنها عمرها ما كانت معونة ... وأنها قروض تدفعها الأجيال الحالية . ويتحمل أمانة دفعها أولادنا وأحفادنا ...

وباتفاقية كامب ديفيد أصبح لأمريكا نقاط انذار مبكر فى سيناء ... ومطارات تستخدمها .. عزم على قواتنا المسلحة استخدامها ... عزم على الطيران المصرى المبوط فيها طبقاً لتصوص الاتفاقية .

وانتقل المركز الرئيسى للمخابرات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط إلى القاهرة .. وأصبح مشاة البحرية الأمريكية ينعمون على كورنيش الاسكندرية فى عربات الحنطور المصرية ببعض السافطات ماذا تطلب أمريكا أكثر من هذا

مصر ... أصبحت فرعونية ... هكذا يقول السادات ...

العرب .. حفاة « جرابيح » تردد أجهزته ... فلسطين خضنا من أجلها أربع حروب وهم الذين باعوا أرضهم .. ليبيا هى الخطر الذى يواجهنا من الغرب ... وقام السادات بتأديبها !! روسيا ... الشيوعية أصبحت مهمتنا الرئيسة عمارتها فى المنطقة ... الشعب .. أصبح مربوطاً من رقبته أمام الجمعيات فى انتظار الفراح الأمريكية والزبدة الأمريكية ... والثبس الأمريكى

مصر ... أصبحت حتى النخاع أمريكية أصبحت ولاية .. ولاية أمريكية .. لكنها أفقر الولايات !! رغم التزامها بالانفتاح الاقتصادى !!

السادات يعلن أمام الشعب الأمريكى فى نادى الصحافة الأمريكى فى آخر زيارته أن ولاءه للشعب الأمريكى العظيم !!

ماذا بعد ...

هل كان هناك غير السادات من يستطيع أن يعطيهم كل هذا ... هل بمقدور أى حاكم آخر .. أى حاكم أن يقدم لهم ما قدم السادات ... أو أن يستمر فى عطائه لهم بنفس القدر !!

لقد سخر لهم ، وهو رئيس أكبر دولة عربية ، مما يسمى بالقومية العربية ... من كل الترهات التى تقول بوحدة عربية ... ماذا يريدون بعد ذلك !!

لقد حطم لهم ... أنبى لهم أسطورة عبد الناصر علوهم اللدود والذى نجا من كل محاولاتهم لتصفيته ... ها هو السادات يصفيه ويصفى تجربته ... بل يحطمها ... ها هو السادات يسلمهم عرينه ...

ماذا بعد !!

تتساءل النيوزويك ... والنيويورك تايمز عن كيفية اغتيال السادات بعد أن تم تدريب قوات الحراسة الخاصة به على نظام الحماية المخمصة للرئيس الأمريكى .. وبعد أن تم تسليحهم بأحدث ما فى العصر من تكنولوجيا الحماية ... تكشف المجلتان الرقم الذى أنفقته أمريكا ٢٥ مليون دولار !!

كل قوات الأمن المصرية المتخصصة لحماية الأمن السياسى والشعب أصبحت مسلحة بأحدث ما فى العصر من أسلحة ... وعصا كهربائية ... ومصفحات !! .. أغلب ضباط الأمن السياسى والجنائى يرسلون فى بعثات إلى هناك ... إلى مراكز التدريب الأمريكية ...

فكيف ... كيف يقتل السادات ٩٩ ؟

هل يمكن أن يقال بعد هذا أن الرجل الذى صورته أجهزة الاعلام الأمريكية فى كل العالم على أنه رجل السلام ... والرجل الأمريكى الأول فى المنطقة ... والذى تسبغ عليه كل الحماية ... هل يمكن السماح بالتفريط فيه ... وبهذه الطريقة الدرامية لتكرار التجربة مع أى عميل أمريكى آخر فى أى دولة من دول العالم ١٩

السادات .. اعتقل ١٥٠٠ مواطن من المعارضين ... صحيح ..

السادات هدد باعتقال سبعة آلاف ... صحيح ..

السادات اعتقل الأنبا شتودة ... صحيح ..

السادات اعتدى على الكنيسة القبطية وهذا يضر بأمريكا دينياً .. صحيح ..

لكن أن ينتصر كل هؤلاء فى النهاية على السادات فإن أمريكا هى الخاسرة . وقبل السادسة من مساء ٦ أكتوبر ١٩٨١ كان كل المقيمين بمنطقة الأهرام يستطيعون أن يسمعوا وحتى طول الليل أنهر الطائرات الثقيلة فى الجو (١٨)والتي تأكد فيما بعد أنها طائرات أمريكية قدمت من قواعد الأطلنطى ومن سيناء لتنتقل للقاهرة قوات أمريكية تجمى ما تبقى من سلطة السادات خشية أن يكون وراء الاغتيال عملية أكبر ... أو تصرف معين قد عمل حسابه ... ، كان هذا لازماً بعد أن قتل صمام الأمان لأمريكا فى القاهرة ...

٠٠ هل كان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تضخى بصمام أمانها ... وإن كان .. هل انتهت كل الوسائل الأخرى لتكون النهاية بهذا الشكل الذى انتهى بمحاكمة صديقها وسياسته ... بدلا من محاكمة قاتليه ١٩

(١٨) قبل انعقاد مجلس الوزراء المصرى مساء ٦ أكتوبر كان ويهان الرئيس الأمريكى قد عقد اجتماعاً بالبيت الأبيض حضره مستشاروه وحضره الرؤساء السابقون نيكسون - فورد - كارتر وهم الذين حضروا مع وزير الخارجية الأمريكى جارة السادات .

اللقاء الأخير

.. واستمرت جلسات المحاكمة .

واستمر الدفاع في مطالبته .. واستمرت المحكمة في رفضها .
ومع كل تشدد كان يديه الدفاع ، كانت اجراءات الأمن التي تحاصره تزداد تشددا .
ومع ازدياد حركة النشر في الصحف العربية والعالمية عما يدور في الجلسات السرية ، وصل تفتيش
الدفاع إلى حد العصبية ، حتى أن أحد كبار المحامين من هيئة الدفاع ، قال لأحد رجال المخابرات
مداعبا : (إن المحامين يضعون أجهزة تسجيل في أماكن حساسة من أجسامهم) !

وقد كانت هناك اجتماعات أسبوعية تتم مساء الخميس أو السبت لتحديد ما يحضر هذه الاجتماعات مع
المحكمة بعض القادة من القوات المسلحة وكانت تنسرب بعض المعلومات التي تشير إلى أن المحكمة تهدد
الإسراع ... بأسرع ما يمكن ، تهدد أن تفصل في الدعوى وتصدر الحكم حتى أن عضو اليسار في
الدائرة كان طوال جلسات المحاكمة يقوم بتدوين أسباب الحكم (أثناء نظر الدعوى) . الأمر الذي
اضطر محامي قواد الدواليبي (أحد المتهمين في القضية) ، أن يطلب منه أن يتابع من القفص ما يفعله
عضو الشمال ... وقد كان يمكن للمتهم ذلك بسبب قرب قفصه من منصة المحكمة .. ولضالة حجم
جسمه التي تمكنه من تسليق قضبان القفص الداخلي . وكان أمراً مثيراً ترتب عليه أن غرمت المحكمة
المحامي أكثر من مرة مع آخرين !

□ □

ووصل تعنت المحكمة إلى حد التدخل في حق الدفاع في المرافعة .

. وحدث أن كان الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامي يترافع وفجأة استوقفته المحكمة ... وقررت إنهاء
مرافعته عند الحد الذي تراءى لها وبالطبع رفض المحامي .. بل ورفضت كل هيئة الدفاع .. فهذا الحق لا
تملكه المحكمة خاصة أن المحامي كان يترافع في صميم موضوع الدعوى ... بل في صلبها وفي مادة اتهام
رئيسية موجهة للمتهمين . وفي صرامة عسكرية شديدة كما لو كان المتحدث يلقى أمراً قتالياً في ميدان ،
قال رئيس المحكمة :

— المحكمة تأمر الدفاع بالوقوف عند هذا الحد ..

وقال الحمادي : إنه لا يسمح لأحد كائناً من كان أن يأمره بأمر يمنعه كمدافع عن أحد الخصم في الدعوى . وإنتا كمدافعين لسنأ جنوداً في جماعة عسكرية .

وهاج الدفاع ... وانتقل ...

فرد رئيس المحكمة : إن هيئة الدفاع تحدث شوشرة في القاعة ... وطلب من سكرتير المحكمة تسجيل ذلك !!

ووقف الدفاع .. وأصر على محو عبارة الشوشرة لأنه لا يجوز مخاطبة الحمادي بمثل هذه العبارة من المحكمة التي يكن لها كل احترام . ولأن الاحترام هو أساس التنظيم القضائي بين المحكمة والدفاع .. ولأن الدفاع في موقفه هو قاض واقف ولأنه لم يشوش من حيث الواقع . لكنه أبدى ويدي طلبات تخص المتهم .

وكان خالد قد وقف في بداية الجلسة وطلب تنحية أحد المحامين المترافعين عنه والاكتفاء بالباقي ... ولم يعجب هذا رئيس المحكمة الذي حاول أن يسأل خالد — بشكل يفهم منه أنه استجواب له — عن أسباب ذلك ؟

فقال الدفاع الباقي عن خالد : إنها أسباب شخصية وليس للمحكمة أن تسأل .. وليس لها عموماً أن تتدخل في العلاقة بين المتهم ومحاميه ، وإذا كان خالد لا يريد أن يفصح عن الأسباب الشخصية ، فذلك من إطلاقات حقوقه . ولا يقبل أى محاولة لاستدراج المتهم لكشف أسرارها والتي قد تسيء للمتهم .. أو تسيء للمحامي الذي طلب تنحيه .

« نحن جميع المحامين نحفظ للجميع سره واحترامه ووقاره ، وحتى لا يفسر سلوكي أو سلوك المدافعين بالجلسة على أنه موافقة على مانري أنه لا يمكن أن يوافق عليه » .

ووقف الأستاذ عبد الحليم رمضان يلتمس من المحكمة سماع باقي المرافعة وترفض المحكمة .. وتطلب من الأستاذ حافظ الحتام محامي (قواد الدواليبي) أن يبدأ مرافعته .. لكنه قال :

— إنه له مواعيد حددتها له المحكمة ولا يقبل منه أن يترافع على أنقاض مرافعة زميل له !

قال رئيس المحكمة :

إن إصرار الأستاذ الحمادي على أن يبدأ مرافعته في المواعيد التي يقول عنها يختبر خروجاً على قرار المحكمة وتأمر بتفريجه بحسين جنبها مع انقطاع نقابة المحامين لاتخاذ اللازم قبله .

فقال الأستاذ حافظ الحتام :

— إنه لم يتراخ في الدفاع .. وإنه جاهز بعد أن يكمل الأستاذ عبد الحليم رمضان مرافعته وإن كنت قد رتيت دفاعي على أساس استكمال دفاعه . وإن قرار المحكمة بمجدولة الدفاع بالصورة التي قررتها

وقاطعه رئيس المحكمة :

— المحكمة تمنع الأستاذ المحامي من الاسترسال ... وقد سبق التنبيه عليه لاستكمال مرافحته . وأن المحكمة تصر على المواعيد التي حددتها للمرافعة على أساس الانتهاء في خلال أسبوعين كحد أقصى ... وقد أمرت المحكمة بتحية الأستاذ/ حافظ الختام عن المرافعة عن موكله ونذبت بدلا منه الأستاذ / محمد عبد المقصود !

— ووقف المتهم ليقرر أنه أعاد توكيل الأستاذ حافظ الختام وأنه يتمسك به .

وبإصرار غريب رد رئيس المحكمة قائلا :

— إن المحكمة تعيد تحية المحامي عن المرافعة !

ويقف المتهم مرة أخرى ويطلب بمحاميه ، وترفض المحكمة ، ويتكرر الموقف مرة ثالثة وهنا يقف المحامي الذي انتدبته المحكمة ليعلم : أنه لا يجوز له الحضور كمنتدب مع متهم يتمسك بمحاميه الموكل .. وأنه لا يجوز أبداً إجبار متهم على أن يقبل محامياً عنه ويرفض آخر .. وأن هذا ليس حق المحكمة .

ولا يجد رئيس المحكمة مفرأ سوى أن يطلب من عبد الحليم رمضان أن يكمل دفاعه ... 11

كان المحامي الذي انتدبته المحكمة هو أحد رجال القضاء العسكريين سابقاً ... وكان الموقف الذي اغتذ به كفيلا بإقناع المحكمة أن الدفاع وحدة واحدة وأنه يمكن أن ينسحب المحامون كما سبق لهم أن فعلوا ...

□ □

كان الانسحاب الأول بسبب تلفظ المحكمة بعبارات عدها الدفاع اعتداء على أحد المحامين .. وكان ذلك بعد أن تمتعت المحكمة مع المحامين ورفضت الاستجابة لطلباتهم ...

يومها تم إثبات اعتراض المحامين في محضر الجلسة ... وإثبات انسحابهم كذلك .. وفيما بعد ثبت أن محضر الجلسات قد جاء خالياً من مثل هذا الأمر ... وغيره الكثير

توجهنا يومها إلى قصر عابدين بالأرواب السوداء وتقابل معنا السيد / اسماعيل مرهوك أحد أمناء رئاسة الجمهورية .. كان الغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية تنبيه رئيس الجمهورية الجديد والذي قال إنه يبدأ عهداً جديداً ، لما يحدث في المحكمة العسكرية والآثار السياسية والإعلامية المترتبة على شكل المحاكمة وما يجري فيها .

وكان لي شرف أن سجلت في سجل رئاسة الجمهورية نيابة عن هيئة الدفاع هذه العبارة :

« بصفتكم ضابطاً مصداقاً في الدعوى فإن ما يجري في المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم ٨١/٧ بىء للقضاء بىء لمصر .. ولا نريد أن يقال عن مصر ما تقوله أجهزة الإعلام عن إيران من أن المحاكمات تجري سرية وبلا دفاع ... وأن أحكام الاعدام تصدر بالجملة »

وقيل وقتها إن رئيس الجمهورية قد رفض مقابلة المحامين حتى لا يتدخل في القضاء !! وصدر شبه بيان بهذا المعنى نشر في الصحف ، مما اضطر هيئة الدفاع إلى عقد مؤتمر صحفى عالمى في اليوم التالى مباشرة ، تلى فيه بيان صادر عن هيئة الدفاع يشرح ظروف المحاكمة . وأسباب الانسحاب والغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية . وفيما بعد قبض على عبد الحليم رمضان المحامى وكاد أن يتم القبض على جزء كبير من هيئة الدفاع بعد انتهاء المحاكمة بأيام بسبب هذا المؤتمر !

وكان الانسحاب الثانى بعد إصرار النيابة على إبداء مرافعتها في ذات جلسة سماع الشهود ورفض طلبات الدفاع في استدعاء شهود نفى !

□ □

واستمرت جلسات المحاكمة .

وكان لازماً الرد على ما قاله المفتى من أنه لا يجوز تكفير الحاكم .. لأنه هو الذى يقيم الحد ... وتساءل الدفاع وقتها : إذا كان الحاكم هو الذى يقيم الحد فإنه لا يمكن أن يقيم الحد على نفسه .. وإن أعمال المسلم هى التى تكفره لأن أحداً لا يستطيع أن يكفر أحداً .. وبالتالي يحق للمسلم الذى قتل الحاكم الخروج الأخير بأعماله عن دائرة الإسلام . فإنه يباح للقاتل ذلك لأنه بذلك يكون قد أزال المنكر ... ويكون قد أدى واجبا عليه . وإذا جحد أحد ما جاء في كتاب الله فقد كفر وإذا كان الأصل أن لا يكفر الحاكم إلا أهل الحل والعقد في المجتمع الإسلامى الكامل كما حدث مع بن أبى طالب ، فإن هناك أكثر من دليل على ردة الحاكم منها جعله اليهود أولياء له .. وصلحه مع إسرائيل واستنزاهه برجال الدين واستنزاهه من طلب المسلمين الحكم بما أنزل الله وقوله أنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ... إلخ .

وقلنا إن هناك فتوى في ١٤ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٩٤٤ ميلادية) وقيل إجابة لسؤال عن المعاملة ما بين المسلمين واليهود .. ولقد أجابت الفتوى وقتها بأن المسلم يكون مرتداً وتنطبق عليه كل الآثار المترتبة على ارتداده بما فيها التفريق بينه وبين زوجته .

وإن على كل مسلم أن يخرج على الحاكم الكافر عملاً بالحديث الشريف من رأى منكم منكراً ... إنه غرض عين ..

صحيح نصح بعض الفقهاء بالصبر على الحاكم إلا إذا ظهر كفر بواح وأصبح لكل مسلم فرض عين . ولكن الخروج على الحاكم يصح بالسيف ، فأبو بكر عندما قال إن أسأت قومونى فقد كان يخاطب عامة المسلمين وهو نفس ماحدث بعد ذلك من عمر بن الخطاب عندما يخاطبه الأعرابي : لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا .

لقد قال أبو حنيفة : إنه لا يستطيع أحد أن يكفر أحداً ، لكن أعمال المسلم هى التى تكفوه ، لأن

الإمام وهو محصن يجوز لأى فرد أن يقتله ، لأنه إن فعل ذلك فإنه يكون قد أزال المنكر وأدى واجباً عليه .

□ □

وبينا الصراع محتدم على هذا النحو بين الدفاع والمحكمة ، كانت أجهزة الإعلام الرسمية تواصل مهمتها في تشويه صورة المتهمين .. فكتب أنيس منصور رئيس تحرير مجلة (أكتوبر) في شهر فبراير ١٩٨٢ : إن مصر مستحفل في شهر ابريل ١٩٨٢ بمناسبتين .. الأولى هي تنفيذ حكم الاعدام في قنلة السادات .. والثانية هي الاحتفال باستلام باقى سيناء من اسرائيل ... وكان هذا الذى قيل وقتها كشفها عن تحديد مسبق بموعده الأحكام ... ووقف الدفاع يطلب محاسبة أنيس منصور على ما ارتكبه في حق العدالة من محاولته التأثير فيها بما قال ... وأمرت المحكمة بإحالة الموضوع للنائب العام للتحقيق ... لكن لم يحقق أبداً مع أنيس منصور على ما قاله ، وكان قرار المحكمة هروباً من الاستجابة لطلب الدفاع باستدعاء أنيس منصور لسؤاله عن مصدر معلوماته عن الحكم الذى قال أنه سيصدر في الدعوى .

وفما بعد ثبت أن ما قاله الكاتب هو الحقيقة فلقد أعدم خالد وزملاؤه بالفعل قبل عشرة أيام من الانسحاب الإسرائيلى عن باقى سيناء !

في ذات الوقت كتب موسى صبرى في مجلة آخر ساعة عن خالد وزملائه .. وقال عن الواقعة إنها « الجبهة العاهرة » !! ولم يكن مقبولاً منه أن يقول ذلك !

ولم تكن الواقعة أبداً جريمة عاهرة ... على الأقل من وجهة نظر المحامين الذين يترافعون في الدعوى ... ، وقمت ومجموعة من الزملاء بكتابة عريضة جنحة مباشرة ضد موسى صبرى .

وحال دون رفعها أمران : أن خالد وعبد الحميد رفضا أن يرد على موسى صبرى ... وتطور أحداث المحاكمة وابقاعها السريع .. والسريع جداً الذى أخذنا للدرجة أن استمرت المرافعات إلى وقت متأخر ليلاً .. وكل يوم تقريباً .. فضلاً عن أنه كان يلزم طلب رفع الحصانة عن موسى صبرى باعتباره عضواً بمجلس الشورى !

□ □

وأثناء نظر الدعوى توفى الأستاذ عبد العزيز الشوربجي المحامى ... وتحولت جنازته إلى مظاهرة كبرى ... وكان مستحجلاً على هيئة الدفاع أن تحضر جلسات المحاكمة ... وأتابت محامياً عنها ليبيت في محضر الجلسة وفاته المرحوم / عبد العزيز الشوربجي المحامى وقدمت المحكمة عزاءها لممثل هيئة الدفاع .. لكن في اليوم التالى فوجئت هيئة الدفاع أن المحكمة أصدرت قراراً بتغريم أربعة محامين كل منهم خمسين جنيباً ، وكان ثلاثة منهم قد سبق تغريمهم وهم عبد الحليم رمضان ، حافظ الختام وشوقى خالد . وأضيف لهم هذه المرة محمد رزق الخامى المنتدب من نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة .

وترافع الأستاذ / عبد الحليم عن الزملاء المحكوم عليهم بها وكانت فرصة لأن يدافع بعدم دستورية النص

الوارد في قانون الإجراءات يجوز تقديم المحامي المترافع ... وطلب تمكينه من رفع دعوى بعدم دستورية هذا النص ... وأصدرت المحكمة قرارها بعد ثلاث ساعات من المرافعة بإقالته وحده من القرامة ، وطلبت أنا من جانبي أيضاً توكيله في المرافعة على لأن المحكمة لم تقبلني من القرامة ... وبدأ المحامي يتكلم ... وقبل أن يدخل في موضوع المرافعة أصدرت المحكمة قرارها بإقالتي من القرامة ... تداركت امكانية أن تتكرر المرافعة فأقلت المحامين الباقين كذلك من القرامة .

واستمرت جلسات المحاكمة .

وبعد أن أثبت الدفاع أن السادات لم يصب برصاص المتهمين ، طالب بإعادة التحقيق في الواقعة ، لكشف الجناة الآخرين .

ورفضت المحكمة الاستجابة للطلب .

وقال الدفاع :

— إن القضاء لا ينبغي أن يتأثر بشخص المجنى عليه وضرب مثلاً بقضية مقتل المستشار الخازندار والقبض على قتلته وإحالتهم لمحكمة الجنايات . وقتها تصور الشعب أن القضاء سيفتك بهؤلاء القتل . ولكن القضاء المصري العظيم حقق الدعوى في نزاهة وحكم بقضاء هو في سجل الشرف لقضاء مصر ...

« وإذا كان المجنى عليه في هذه القضية هو قائدكم الأعلى ولكم في بعض الجرحى والمصابين أصدقاء أو زملاء سلاح إلا أننا واثقون أنكم على نفس القواعد ستسرون فأنتم أفضل خلف لخير سلف . » ..
« المهم أن القضية لا يمكن الحكم فيها حكماً صحيحاً صائباً بعيداً عن الملابس والظروف التي أحاطت بالمتهمين الذين من بينهم الضابط والطبيب والمهندس والطالب » .

□ □

وفي جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٨٢ وقعت مفاجأة لا بأس بها .. كشف للمتهم صلاح بيومي عن اثنين من الموجودين داخل القاعة « قاعة المحكمة » وقال إنهما من الذين قاموا بتعذيبه ... وحاول الاثنان أن يحتفيا . وكان لي شرف اقتيادهما للمنصة التي سألتها عن اسميهما وقال الأول إن اسمه عبد العظيم فرج ، والثاني أحمد سعيد محمد من المخابرات الحربية !

وأحالتها النيابة للتحقيق بعد أن أمرت بإخراجهما من الجلسة غير مقبوض عليهما ... وفيما بعد تبين أنه لم يم أي تحقيق ... بل لم يتم إثبات الإجراء بمحضر الجلسة .. للدرجة أننا فكرنا أن يتطوع أحد أعضاء هيئة الدفاع لوجه اتهامهما للمحكمة بالتزوير في محاضر الجلسات .. التزوير بالترك .. لكن حال دون ذلك تطور جديد !

□ □

كان قد تم الاتفاق بين هيئة الدفاع على أن يتم تقديم طلب للمحكمة الدستورية العليا للفصل في

تنازع الاختصاص بين المحكمة العسكرية ومحكمة أمن الدولة العليا . خاصة بعد أن ثبت أن ذات التهمين بما فيهم المتهمون الأربعة جرت إحالتهم عن ذات التهم بقرار نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن دولة عليا طوارئ ...

وكان مجرد قبول الطلب من المحكمة الدستورية العليا طبقاً لقانونها أن توقف كلتا الجهتين القضائيتين أي إجراء قضائي .

وجاء الأستاذ عبد الحليم رمضان بما يفيد أن المحكمة الدستورية قد قبلت طلب تنازع الاختصاص .. وطلب وقف السر في الدعوى ...

وقال المدعى العام العسكري : إن القضاء العسكري هو وحده الذي يحدد الاختصاص .

ورد الدفاع بأن ذلك ليس صحيحاً . وأن المادة التي يستند إليها الدفاع وهي المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قد قضى بعلم دستورتها .. وأتينا لسنا بصدد تحديد اختصاص .. إنما نحن بصدد تنازع في الاختصاص .- ولقد رفضت المحكمة أن تضم محاضر تحقيقات نيابة أمن الدولة والتي أجرتها مع المتهمين للقضية الماثلة ! .

وقررت المحكمة عدم قبول الطلب والاستمرار في المرافعة وأخذ الدفاع فرصته للتداول ثم تحدث بمثله أمام المحكمة من جديد فقال :

— إن هيئة الدفاع ترى بعد إعلان هذا القرار أنه يطوى اخلافاً باليمين القانونية للقضاة العسكريين المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من قانون الأحكام العسكرية . فيما نصت عليه « أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون » . لأن في القرار الذي أصدرته المحكمة تعدياً على أحكام قانون المحكمة الدستورية فيما نص عليه من اختصاصها دون غيرها في ولاية الحكم في مسائل تنازع الاختصاص كافة عملاً بالمادتين ٢٥ ، ٣١ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية والتي اعتبرت الدعاوى المقدم في شأنها طلب التنازع موقوفة من وقت تقديم الطلب . فضلاً عن تكوين الواقعة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بالمادة ١٢٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ والتي نصت على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين . ومنها دون شك قانون المحكمة الدستورية العليا .

« وترى هيئة الدفاع أن هذا الإخلال والتجاوز لحدود القانون يكون غدراً وخطأً منهياً جسيماً من المحكمة يبرر للمتهمين الحق في خصامة المحكمة في أشخاص قضائياتها وفقاً لأحكام القانون لعدم اطمئنان المتهمين ومدافعهم إلى هيئتها الموقرة بعد ارتكاب هذه الجريمة الميئة الوصف في مادة العقوبات بمحققهم فضلاً عن الأسباب الأخرى التي ستبدي في صحيفة التقرير المخاصمة أمام الجهة القضائية المختصة » وأضاف الدفاع :

— لقد تقدم دفاع المتهمين إلى إدارة المدعى العام العسكري والنيابة العسكرية بطلب التصريح بانتقال موثق من الشهر العقاري للسجن الحرى لتوثيق عقود وكالات رسمية من المتهمين لمداغهم ولم تبت إدارة

المدعي العام العسكري في هذه الطلبات حتى الآن ، الأمر الذي يبرر للمتهمين حقاً في مخاصمة المتبسين عن تعطيل توثيق هذه الوكالات طبقاً لأحكام القانون . لأنه لا يجوز في أى شريعة أو قانون أن يحال بين المحبوسين احتياطياً واستعمال حقوقهم القانونية في توكيل من يشاءون من محامين أو غير محامين »

— وانتهى ممثل هيئة الدفاع إلى الخامس الأمر فوراً لموثق الشهر العقاري بدخول السجن الحرى لتوثيق الوكالات لاجراءات المخاصمة أو ما يراه المتهمون . مع تأجيل نظر الدعوى لاتخاذ إجراءات المخاصمة بمجرد صدور هذه التوكيلات . وأن هذا دفع ودفاع جوهري لا يجوز مصادرته بأى وسيلة ... وذلك دون اخلال بحق المتهمين والمدافعين في اتخاذ الموقف المناسب بعد اعلان قرار المحكمة في هذا الطلب الجوهري وهو متعلق بصلاحياتها في نظر الدعوى . وبعد أن أفصح المتهمون بلسان دفاعهم عن وجود هذه الأسباب المبررة للمخاصمة التي تتعدد ولاية الحكم فيها لمحكمة أخرى في خصومة بين أشخاص القضاة وأشخاص المتهمين بما يودى إلى عدم توافر أسباب الحيطة في نظر الدعوى قبل الحكم في قضية المخاصمة ..

وسألت المحكمة : هل يعنى هذا انسحاباً للمحامين ؟

فقال الدفاع :

— واضح مما قلناه أن ذلك لا يعنى انسحاباً من المدافعين . وإنما يعنى إصراراً وتصميماً على السير بالدعوى في قنواتها القانونية وعدم الانحراف بها إلى غير الطريق القانونى الذى يلتزمه المدافعون من مبدأ تحملهم أمانة وشرف الدفاع عن هؤلاء الأبطال

□ □

وأصدرت المحكمة قراراً بنسخ صورة من محضر الجلسة .. وإحالة الأستاذ عبد الحليم رمضان إلى النيابة العسكرية للتحقيق معه . بتهمة اعتدائه على المحكمة !!

ونادى رئيس المحكمة على الحرس ... ورفع الجلسة ... وتكهرب الموقف !

سحب بعض أفراد الحراسة أسلحتهم وجعلوها في وضع الضرب .. ورفض بعض الضباط القبض على المحامى ... أو مجرد الاقتراب منه .. بل دخلوا إلى غرفة المداولة لمحاولة إنشاء رئيس المحكمة عن قراره .. وزاد انفعال المحامين بالموقف ... ورفضوا إخلاء القاعة والتوجه إلى المكان المخصص لهم بناء على طلب قائد الحرس ... ووقع أكثر من اشتباك .. وفي دقائق قليلة كان قد صدر خطاب مكتوب من العقيد محمود عبد القادر موجهاً لإدارة المدعى العام العسكري الذى كان قد سبق وغادر المحكمة إلى مكتبه . وتضمن الخطاب :

« مرق طيه السيد عبد الحليم رمضان المتهم بالاعتداء على المحكمة بجلسة اليوم ١٩٨٢ / ٣ / ١ تحت الحراسة اللازمة للتحقيق معه ... وجرد المحامى من لقبه .. وأصبح متهما ... وأصبح طى خطاب !! وكان أمراً مضحكاً ومبكياً في ذات الوقت ...

وحاول الدفاع الدخول لغرفة المدافلة لانتفاع المحكمة بأن يشمل قرارها بالقبض على الحمamy القبض على باقي الحمامين ، لأن الحمamy فى حديثه ، وكما عبر صراحة لم يكن يتحدث إلا باسم هيئة الدفاع .. ولكن كان ذلك مستحيلا .

وقدم لواء قائد الشرطة العسكرية ليصطحب الحمamy ولينفذ قرار المحكمة .. وتدخلت بعد أن اتفق على تصعيد الموقف ليتم القبض على كل الحمامين ... وحدث تشابك بالأيدى ... ورفعت الأسلحة لولا تدخل أحد أفراد الحراسة لحمائى ..

وتم اصطحاب الحمamy ومعه محامون رفضت الحراسة أن يستقلوا معه ذات العربة المدمجة بالسلاح .. ورافق العربة عربات أخرى بحراس أكثر عدداً منعاً من هروب المتهم الخطير !!

□ □

عدنا إلى قاعة الجلسة ... ووقف أكبر الحمامين سناً وكان الأستاذ / اسماعيل النجار — ليقول للمحكمة :

« باسم كل زملائى الحمامين ونياية عنهم أقول إن الأستاذ / عيد الحليم كان يتحدث باسمنا جميعاً وهذا قاطع من العبارات التى قالها ... ومن اسلوب هيئة الدفاع من بداية المحاكمة من أن حديث أى محام إنما يتم باسم كل هيئة الدفاع وإذا كانت الهيئة الموقرة قد رأت أن ما حدث يشكل جريمة فإننا نلتزم مع كل التقدير والاحترام أن تصصح المحكمة خطأها وأن تأمر بالقبض على كل هيئة الدفاع الماثلة بجلسة اليوم ... وإن أمكن ، من تغيب منهم أيضا ولا أظن أنهم سيخالفون ...

وسألت المحكمة الحمامين :

هل تسحبون ؟

فقال الدفاع :

— إننا قلنا قبل ذلك إننا لا نسحب ... والدعوى قانوناً تعتبر موقوفة !

ووجه رئيس المحكمة طلباً للدفاع التهم العاشر الذى كان عليه الدور فى المرافعة أن يبدأ ..

فقال الحمamy : الدعوى موقوفة ولا أستطيع أن أترافع !

وأعقبه الحمamy الموكل عن التهم الذى يليه ... وهكذا.... فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٣ أى تأجيل الدعوى لمدة ٤٨ ساعة !

□ □

توجهت هيئة الدفاع لإدارة المدعى العام العسكرية لحضور التحقيق مع زميلهم ... ورفض دخول الحمامين ...

وتوجه المحامون إلى النقابة العامة .. ولم يكن هناك إلا المجلس المعين .. لكن استمر تواجد المحامين فيها ... وأصدروا من هناك بياناً وزع على الصحفيين !

□ □

لم يبدأ التحقيق مع عبد الحليم رمضان إلا في العاشرة مساءً أى بعد حوالى ١٢ ساعة من القبض عليه ... وأصدرت النيابة في الثانية عشرة بعد منتصف الليل قرارها بالإفراج عنه بكفالة ... وتحديد جلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٣ محاكمته عسكرياً . أى في ذات تاريخ الجلسة الجديدة .

وفي مساء نفس اليوم ١٩٨٢ / ٣ / ١ حضرت السيدة الفاضلة والدة خالد لتطمئن على المحامين ١١ وأثناء انصرافها من النقابة صدمتها دراجة بخارية ... وأخذ قائد الدراجة ييكى بعد أن أصابته شبه هيسيتيا بعد أن علم أن من صدمها هي أم خالد الاسلامبولي !

في مساء نفس اليوم ... وفي اليوم التالى وطوال النهار والمساء كان يمارس ضغط عنيف من تالى القائمين على أمر السجن الحرقى ... والمخابرات العسكرية .. وأعضاء النيابة على المتهمين لاستبدال المحامين .. وبالأذات محامو المتهمين الأربعة . نفس ما حدث في أثناء انسحاب المحامين السابق . ورفض المتهمون .. وتمسكوا بمحاميههم ... في المرة الأولى كان هناك انسحاب وتمسك المتهمون .. وفي هذه المرة لم يكن هناك انسحاب وكان التمسك أشد وأكثر إصراراً .

□ □

اجتمع مجلس النقابة الفرعية لمحامى القاهرة في ١٩٨٢ / ٣ / ٢ وصدر عن الاجتماع بيان أرسل إلى المحكمة .. إلى وزير الدفاع .. وإلى وزير العدل وإلى رئيس الجمهورية يدين تصرف المحكمة مع المحامين ... ويؤكد حق المحامين في استخدام الأسلوب الذى يرونه ... واستنكروا القبض على المحامى ... وانتهى البيان إلى تكليف المحامين باستكمال واجبه القانونى ... مثلما حدث في المرة الأولى للانسحاب .

□ □

وجاء ١٩٨١ / ٣ / ٣ ...

انقسمت هيئة الدفاع إلى فريقين ...

— فريق توجه للمحكمة العسكرية التى تحاكم عبد الحليم رمضان ، وكان هذا الفريق مع محامين آخرين قد وصل أفرادهم إلى ١٠٧ محامين ...

— وفريق ثان توجه لمقر المحكمة العسكرية التى تحاكم المتهمين لحضور جلسة المحكمة ... وكنت مع الفريق الثانى .

فوجئنا بحراسة مشددة .. دبابات .. ومصفحات .. وجنود مدججين بأسلحة ... وثمت احاطتنا

جميعاً .. وكنا حول سبعة ... وأبعدنا عن بوابة المعسكر لمسافة كافية وأصبحنا وسط دائرة يحوطها جنود يشهرون أسلحتهم ...

وقيل لنا : ممنوع دخولكم .. إلا بإذن من المدعى العام العسكري ... وتوجه محام إلى هناك ... ولم يحضر ...

وفجأة قدمت أربع سيارات عسكرية فيات .. بكل سيارة كان يجلس في الخلف محام .. وبجانب السائق حارس بمدفع الرشاش ...، لم توقف العربات بالدوابة كالعتاد .. وجمع لها بالدخول مباشرة إلى حيث قاعة المحكمة ...

واحتج المحامون ... وتقدم أحد الضباط .. وقال إنه يحمل أمراً من المحكمة بإطلاق النار واستعمال القوة قبلنا إذا لم نتصرف من أمام المنطقة العسكرية ...

وتوجه أحدنا إلى مكتب المحامي العام لشرق القاهرة لإثبات الحالة .. ورفض المحامي العام أن يفعل شيئاً .. قال إن ذلك يخرج عن حدود اختصاصه .

وتوجه محام آخر إلى قسم شرطة مدينة نصر ليحرر محضراً لكن قيل له « مستحيل .. ليست لنا علاقة بالقوات المسلحة » .

واستمر وقوفنا ... وبعد أقل من ساعتين كانت العربات التي دخلت بالمحامين الأربعة قد عادت وأيقنا أن مهمتهم قد انتهت وازداد التحرش بنا ... وقررنا جميعاً التوجه لمكتب النائب العام لإبلاغه بالواقعة .. وجرى تحقيق تولاه المستشار حلمي خليفة رئيس المكتب الفني والنائب العام المساعد !

في مساء نفس اليوم تسربت لنا تفاصيل ما حدث في جلسة هذا الصباح .. وعرفنا أن المتهمين رفضوا بضرورة حضور المحامين الأربعة الذين انتدبتهم المحكمة للدفاع عن ٢٤ متماً بعد أن كانت ترفض من قبل حضور محام واحد مع أكثر من متهم بحجة التعارض .

وتخاطب المتهمون ضمائر المحامين الأربعة ... وتمسك كل متهم بامس محاميه الموكل والمتراجع عنه . وأقنيت المتهمون بعد الاعتداء عليهم داخل القاعة وبحضور هيئة المحكمة للوقرة إلى خارج القاعة ووضع كل متهم في عربة مصفحة مقيد اليدين والقدمين معصوب العينين ...

واستمر دفاع كل محام عشر دقائق من ورقة مكتوبة بالآلة الكاتبة !!

وقبل أن ينتهوا كانت إذاعة القاهرة قد أذاعت في العاشرة صباحاً خبراً يتضمن أن المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت قرارها بحجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٦ !!

□ □

أن تمجز الدعوى للحكم في يوم ١٩٨٢ / ٣ / ٣ ويحدد للنطق بالحكم لجلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٦ فإن الفترة المتاحة للمحكمة لا تتعدى ٤٨ ساعة !!

وعقدت هيئة الدفاع اجتماعاً بنقابة المحامين .. وحاصرتنا الصحفيون ليسألونا ماذا سنفعل ... في اليوم التالي كان عليّ أن أقوم بتنفيذ ما استقرت عليه هيئة الدفاع ... أن أتقدم للمحكمة العسكرية بطلب فتح باب مرافعة ... وكان عليّ أن أتوجه بعد ظهر نفس اليوم إلى مقر المحاكم العسكرية بالعباسية لأقدم هذا الطلب ... تطوع أحد الأصدقاء من المحامين ليكون معي ... (الأستاذ / أحمد عوض المحامي) . ووصلنا هناك حوالي الساعة مساء ... ورفض سكرتير الجلسة قبول الطلب ... رفض الاستلام (إلا بتأشيرة اللواء ميمر فاضل رئيس المحكمة شخصياً ... والتقيت برئيس المحكمة ... ومعه أعضاء الهيئة الموقرة ... وقبل أن أتكلم سألتني كيف استطعت الدخول إلى المنطقة العسكرية في هذا الوقت من الليل؟! ... أنت رجل مدني .. وأجبتني أنني دخلت في حماية القضاء العسكري . حمايتكم ... وشرحت له مهمتي ... ورفض بعد مناقشة طويلة — في جدوى هذا الطلب — أن يتسلمه شخصياً أو أن يأمر باستلامه !

شرحت ما يوجب قانون المرافعات في هذه المسألة .. للخصم أن يتقدم بأي أوراق .. وللمحكمة أن لا تستجيب ...

سأل : ما علاقة قانون المرافعات ؟

قلت : أنتم أعلم منا بالقانون ... وقانون المرافعات يكمل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالأحوال التي لم يرد فيها نص .. وأن إجراءات تخصمة القضاة الجنائيين ليس منصوصاً عليها في قانون الإجراءات ورغم هذا فإن النص المطبق هو قانون المرافعات .
قال : أعلم ... لكن لن أستلم .

قلت : لكنك لا تستطيع أن ترفض !

قال : لا . أستطيع !

قلت : لا تستلم أنت ... فليستلم سكرتير الجلسة .. ثم مرق أنت الطلب ... فقط يوقع لي بالاستلام .

قال : نحن وراعنا عمل ... أرجوك انصرف أفضل !

قلت : أهد أن يستريح ضيموري !

قال : لقد فعلت ما عليك !

وطلبت أن أنتظر .. حتى يغلو الرئيس لنفسه وربما بعد مداولة يقبل الطلب ... كان ظني أنه يمكن أن يتصل الرجل بأى جهة ويسألها في الإجراء .. وقد يجد نصيحة منها بقبوله .

فقال : أنت حر ... ونحن لسنا مسئولين عن وجودك في هذا الوقت في منطقة عسكرية !

ولكنني انتظرت بالفعل أكثر من ساعة ... وأرسل لي سكرتير الجلسة .. وتصورت أنه سيأمره باستلام الطلب ... لكن السكرتير عاد ليقول إن القرار نهائي ... لن تتسلم المحكمة أية أوراق !

وغادرت المنطقة العسكرية ... بعد أن استوقفتنا البوابة التي سبق لها أن سمحت بدخولنا ... وأشهر السلاح في وجهينا ... لكن كان هناك بين الحراس من جعل المسألة تمر بعد أن عرف بشخصياتنا وعرف ألى زميل قديم في الجيش !

عدنا لنقابة المحامين ... تجمعت قيادات عديدة من الأحزاب السياسية وحزب العمل والتجمع ، وبعض القوى المستقلة من الناصريين والوفديين . واستمر النقاش فيما يجب أن يتبع ... وكان قد تم إرسال صورة من طلب فتح باب المرافعة مشفوعاً بذاكرة إلى السيد الضابط المصدق : رئيس الجمهورية .

وفي صباح الجمعة ١٩٨٢ / ٣ / ٥ كان على أن أكمل المهمة ... ومعى مجموعة من المحامين ... أن أسلم طلب فتح باب المرافعة في أى جهة عسكرية .. ولتكن السرية ٢٨ شرطة عسكرية المختصة عسكرياً بكل إجراءات التقاضى العسكرية ... وحاولوا في سرية الشرطة أن يفعلوا شيئاً .. وتم الاتصال بمدير إدارة القضاء العسكرية بمنزله ... ومستولين في وزارة الدفاع ... وأحالونا إلى السرية الخامسة شرطة بهابدين .. للتوصل إلى منزل رئيس المحكمة لتقديم الطلب إليه في منزله ... لكن لم تكن النيات الطيبة وحدها تكفى ... وفشلنا ... وفي آخر النهار تجمع عدد آخر من هيئة الدفاع ... وتوجهنا إلى قسم مدينة نصر بمجرد فتح محضر بإثبات حالة !

وفي القسم كاد أن يقع أكثر من اشتباك . وتم الاتصال بمديرية الأمن .. وبمنزل الوزير بواسطة قائد قطاع شرق القاهرة .. وقيل بصراحة : .. إنه لا دخل لنا !

□ □

وجاء يوم ١٩٨٢ / ٣ / ٦ .. يوم النطق بالحكم ... وتوجه بعض الزملاء على أمل حضور المحكمة .. وحضور إجراءات النطق بالحكم ... تصوروا أن المحكمة ستنطق بالحكم في جلسة علنية ... لكن الذين توجهوا إلى المحكمة ما كانوا يتعدون نفق صلاح سالم (على بعد أكثر من ٣ كيلو من منطقة الجبل الأحمر وحيث موقع المحكمة) حتى فوجئوا بإذاعة الحكم في موجز أنباء العاشرة صباحاً وكان يقضى بإعدام الخمسة الأول ! .

أما كيف تمت جلسة النطق بالحكم .. فكانت كالآتي :

سأل المتهمون عن المحامين ... وقيل لهم إنهم انسحبوا .. ورفض المتهمون أن يتم سماع الحكم في حضورهم ... كانوا قد علقوا لاقتات حمراء ... عليها آيات قرآنية ... وعلقوا على صدورهم الأحكام التي توقعوها لأنفسهم ... وأنهم شهداء ... وحاول أحدهم أن يلقي بيانا باللغة الانجليزية إلى الصحفيين الذين حضروا ... ومنع بالقوة .

وتم قطع الكهرباء عن قاعة المحكمة حتى يستحيل تصوير الجلسة بالفيديو وتم اقتياد المتهمين بعد تكميلهم إلى خارج قاعة المحكمة ... وتم تعصيب عيونهم ... ووضع كل منهم بمصفحة ... وعقد رئيس المحكمة جلسة للنطق بالحكم في ردهة خارج القاعة بحجة أن الكهرباء يستحيل عودتها ونطق بأحكامه وأسدل الستار على دوره ...

وفيما بعد .. في أول يونيو ١٩٨٢ كان عضو اليمين قد أحيل للتقاعد لأنه قيل إنه أظهر تعاطفا مع المتهمين أثناء التداول .. وفي أول يوليو أحيل الدكتور اللواء رئيس المحكمة الى المعاش .. وحل مكانه (كرئيس لفرع المحاكم العسكرية) عضو اليسار .

□ □

وبدأ مشوار جديد للدفاع .. وانتشر المحامون في أماكن مختلفة . كان هناك من توجه لاستلام صورة من أسباب الحكم .. قيل له : تعال هات ورقة وقلمنا وانقل ما تريد من الأسباب .. وتحت الحراسة .. في مقر إدارة المدعى العام العسكري !

ولجأنا إلى القضاء الإداري ... لنطلب الحكم بالزام إدارة المدعى العام العسكري .. وإدارة القضاء العسكري .. ووزير العدل .. ورئيس الجمهورية وكل مسئول عن المحاكم العسكرية بتسليم المحامين صورة من الحكم !

وكان هناك من يتولى الاتصال بالسياسيين وزعماء الأحزاب وتم .. الاتصال بالمهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل والأستاذ / خالد محي الدين رئيس حزب التجمع وغيرها وتصورنا أن ثمة جسراً يمكن أن يكون ممدوداً بينهم وبين الرئيس الجديد للحيلولة دون أن يصدق على الحكم ... أو لإقناعه بإعادة المحاكمة مرة ثانية أمام محكمة تحقق العدل للمتهمين .. وكانت الردود التي تصلنا كهيئة دفاع تدعو للاطمئنان إلى أن فوجئنا بأنه تم التصديق على الحكم يوم السبت ١٩٨٢ / ٣ / ٢٠ والرئيس في طريقه للخارج ... وقيل إن التصديق تم في مطار القاهرة !

وبدأ حساب مدة الخمسة عشر يوماً التي يتعين خلالها تقديم التماس بإعادة النظر لرئيس الجمهورية ...

وتم تداول الدعوى في مجلس الدولة ... وكان المؤمل أن تستجيب المحكمة للطلب وأن تأمر بتعيين هيئة الدفاع من لقاء المتهمين بالسجن الحربي للتفاهم معهم حول أسباب التماس ... وحاول محامو الحكومة تعطيل نظر الدعوى !

وكنا قد تقدمنا في أول ابريل أنا والأستاذ عبد الحليم رمضان بطلب الى المدعى العام العسكري يتضمن الرغبة في :

١ - تسليم هيئة الدفاع صورة من أسباب الحكم .. وصورة من التقرير المرفوع لرئيس الجمهورية بالتصديق على الحكم^(١) مع استعادتنا لدفع الرسوم .

٢ - التصريح بزيارة موكلينا المحكوم عليهم بالإعدام .

٣ - التصريح بالمأموري الشهر العقارى لدخول السجن الحربي لتوثيق توكيلات للمحامين .

(١) كانت قد تناحرت المعلومات بخصوص مذكرة التصديق المعدة بمعرفة القضاء العسكري عن الحكم .. كانت هناك معلومة تسربت أن المذكرة انتهت إلى طلب إلغاء الحكم لبطان في الاجراءات . ومعلومة ثانية أن الحكم قد جرى التصديق عليه دون مذكرة ... أو بعد رفع المذكرة منه .

وصدر الحكم في اليوم السابق على انتهاء مدة الخمسة عشر يوماً ... وتوجهت لإعلانه مع المحضر المختص وتنفيذه باستلام أسباب الحكم ومدوناته .. ومذكرة التصديق ... ورفض المختصون استلام الإعلان ... وبالتالي استحال التنفيذ .^(٢)

وفي اليوم الأخير ... توجهنا ثانية وفي مواعيد العمل الرسمية ... للإعلان وتنفيذ الحكم ومعنى المحضر المختص ... واستلم نائب المدعي العام العسكري الإعلان ... ورفض تنفيذ ما جاء فيه ... وأثبت المحضر ذلك !



وفي أثناء حضورنا بمجلس الدولة في دعوى أخرى كان قد أقامها الأستاذ عبد الحليم رمضان للأزام رئيس الجمهورية بمكين الأستاذ / أحمد شوقي الاسلامبولي المحامي والد خالد من زيارة ابنه في السجن الحرى أو زيارة خالد له في سجن بور سعيد أو أى سجن آخر يكون قد أودع فيه^(٣) في أثناء ذلك تسألنا لماذا لا نحاول أن نزرور خالد وزملاءه ... ماذا سنخسر لو حاولنا وفشلنا ... وقررنا أن نتوجه للسجن الحرى ولنحاول ... وفي طريقنا اشترينا بعض الجباتوهات لهم .

وصلنا السجن .. سئلنا عن تصريح المدعي العام العسكري ... وقبلها بيوم أو يومين كان قد رفض ... وبعد نقاش بسيط استخدمنا فيه مخاطبة القلوب والضمائر ... وعلاقى القديمة بالجيش سمح لنا^(٤) . على أن نقابلهم الخمسة واحداً واحداً ...

اصطحبنا أحد الضباط إلى أحد عابري السجن ... تسلموا منا علبه الجباتوه .. وضعوها على منضدة .. بعد أقل من خمس دقائق جاء خالد ... ابتسامة غامرة تملأ وجهه ... راحة غريبة تبدوعل سحتته ... تعطر بالمسك ... احتضننا واحداً واحداً ... وقبلنا أكثر من قبلة ... ضحكاته تملأ أركان القاعة ... لفت نظره العلبه الموجودة على المائدة تحت النافذة ... ضحك ... نحن مازلنا صالمين .. لماذا ؟ وقد برأكم الحكم من قتل من كانوا مع السادات .. لنقابل الله ونغن صيام !

شرح له الأستاذ / عبد الحليم مضمون الطعن ... والحكم الخاص بوالده ... أكد خالد أنه استشهد من ٦ أكتوبر ١٩٨١ ... وأنه ينتظر نفاذ أمر الله ... المهم مصر ... ألبك ... لماذا كل هذا التعب وهذا الجهد وهذا الاتهام ... ووجدت نفسى أبكى ... وطالعت وجه زملائى فوجدت الدموع قد انسابت ... وخالد يحاول أن يخفف عنا !!

(٢) الدعوى رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٦ قضائية .

(٣) تم نقل والد خالد إلى سجن بور سعيد قبل فترة قصيرة من صدور الحكم على خالد .

(٤) الأستاذان عبد الحليم رمضان وعبد الحميد نايل الخيامان وأنا .

جاء أحد الأفراد فتح العلبه وطلب أن تذوق بعض قطع الجاتوه خشية أن يكون قد وضع فيها شيء !!

وفجأة ... طلب المسئول عن السجن إنهاء الزيارة ... وتمسكت بإصرار بآلا أخرج من المكان إلا لو قابلت موكلى ... عبد الحميد واشتروا أن يتم اللقاء سريعاً ... ووافقت ... وحاولوا أن يأخذوا خالد قبل حضور عبد الحميد ... لكن خالد تمسك بالبقاء ... وتمسكنا نحن كذلك .

وجاء عبد الحميد ... كان أكثر اشراقاً ... ابتسامة عريضة واعتصرنى فى أحصانه وشفته تمسح وجهى ... وتعانق مع خالد ... وضحكا .. كانا طفلين صغيرين يرتين يلتقيان بعد طوال غياب فاستند بهما الفرح .

ولم تخرج كلمات عبد الحميد عن كلمات خالد التى سبق أن قالها ... بل تطابقت الحروف ...
« المهم مصر !! »

وأمسك الاتماس الذى كانت معى صورته ... وقلبه ... وسأل لماذا كل هذا الجهد ... هل أستأهل كل هذا ... لقد أنعمناكم معنا ... وتقدم الحراس .. وأنهاوا اللقاء ... وهمس عبد الحميد فى أذنى برصيته وأن لا تموت أبداً قضيتهم !! .

وفى الطريق ... على طول الطريق كدنا أن نصدم بأكثر من سيارة وعبد الحليم رمضان يقود عربته الصغيرة .. كانت الدموع فى العيون تحجب عنا الطريق !!^(٥) .

وصلتنا بصورة ما بعض صفحات من أسباب الحكم من ... واستكملنا الباقي من الزملاء الذين تطوعوا وقبلوا أن ينقلوا فقط الجزء من الأسباب التى تتعلق بموكلهم وتحت الحراسة فى حجرة خلفية بحديقة مبنى إدارة المدعى العام العسكرى ...

انقطعت عن كل شيء إلا حضور جلسات مجلس الدولة المغلقة بحكم الأسباب ... خمسة عشر يوماً متصلة بالمكتب وزملاء المكتب يشاركوننى بعد حضور الجلسات استخدام صفحات من المراجع الفقهية القانونية والدينية ... ومجموعات القفص وتجميع لكل ما قيل فى أثناء المحاكمة !

وفى الليلة الأخيرة تجمعنا جميعاً (أسرة المكتب)^(٦) حول كنية النسخ ... تملى عليهم وهم يكتبون ... وفى الخامسة من صباح اليوم الأخير فى ميعاد الاتماس كما ترتب الصفحات ... وقدمت الاتماس قبل نصف ساعة من انتهاء الموعد الرسمى .

وارتاحت النفس بعض الشيء ... ربما كان هناك أمل .. مجرد أمل ولو واحد فى الألف ... فى المليون أن يستجاب للظعن ... ماذا يمنع من المحاولة . ربما .. !

□ □

(٥) أنظر رسالة خالد من داخل السجن للمدعى العام العسكرى - الوثائق .

(٦) الأماتلة/ رفعت سويلم والسيد/ عثمان وأحمد عزت .

وكننت قد أرسلت خطابا للرئيس تسلمه منى لتوصيله الدكتور / محمد حلمى مراد الذى شرفنى بالحضور بنفسه إلى مكتبى ... وقلت فى الرسالة ما تصورت أنه يمكن أن يأتى بنتيجة ... ولم تكن الرسالة الوحيدة كانت هناك رسائل أخرى عديدة... بعضها من قادة الثورة (ثورة يوليو القدامى) ... وبعضها من الشخصيات العامة ... وعلق عليها فيما بعد رئيس الجمهورية فى خطاب عيد العمال فى أول مايو ١٩٨٢^(٧) .

صحيح كنت أصغر من أن أخطب رئيس الجمهورية ... لكنى قلت ماذا يمنع ؟.. ألسنت مواطناً مصرياً ؟ وما العيب ؟.. وماذا سيصينى ؟.. وهل يمكن أن يصينى ما أصاب عبد الحميد وخالد ؟ وكانت هذه المحاولات ضرورية قبل أن ينفذ الحكم ، وينتفى كل شيء تماماً !

□ □

كثيرون للأسف من الشعب المصرى لم يعلموا بتاريخ تنفيذ الحكم .. بل لم يعلموا أن الحكم قد جرى تنفيذه أساساً ...

وتنفيذ الحكم لم ينشر إلا فى طبعة أولى من جريدة الجمهورية .. ولم يجرؤ أن يشير إليه إلا كاتب واحد فى جريدة الأهرام ، وربما صلفة .. فلقد كتب الأستاذ / أحمد بهجت فى جريدة الأهرام فى طبعتها الأولى فى بابه صندوق الدنيا موضوعاً بعنوان الشهداء ... وفى الطبعة الثانية تم رفع الموضوع ووضع مقالة قديمة مكانه ...

وانتشرت الشائعات ...

قال البعض إن خالد قد هرب إلى خارج مصر ومعه زملاؤه .. وقال البعض إن إحدى الدول العربية طلبتهم كجزء من صفقة ... وقال البعض إنهم ليسوا المتهمين الحقيقيين ولذلك هربوا وسُغت فى ذلك ، فى أكثر من مناسبة .

وقلت إن الذين يرددون ذلك إنما يقصدون قتل روح النضال لدى الشعب المصرى ... الذين يرددون ذلك يقولون إن سليمان الحلبي ليس مصرياً ... وإبراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى مجنون ... الخ .

الذين يقولون ذلك يريدون أن يشعروا المواطن المصرى أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ... وإن من يفعل فيجب أن يكون بأوامر من دولة ما ... أو محمياً من جهاز ما ... ومن يقل ذلك يريد أن يشوه صورة المصريين جميعاً لا صورة خالد وعبد الحميد وعطا وحسين .. أشرف ظاهرة مصرية فى الربع الأخير من القرن العشرين .

ولى ١٢/٤/٨٢ رفض رئيس الجمهورية الطعون

(٧) انظر صورة الرسالة فى الوثائق

وفى ١٣/٤/١٩٨٢ أصدرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حكمها فى الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق بإلغاء قرار اعتقال الأستاذ / أحمد شوق الاسلامبولى (والد خالد) .

وفى اليوم التالى ١٤/٤/١٩٨٢ وضعت الصيغة التنفيذية على الحكم لتنفيذه ... وليمكن والد خالد من لقاء ابنه ... وعلى تصور أن يتم التنفيذ فى نفس اليوم ... أو فى اليوم الذى يليه دون ماطلة من الحكومة .. أو إشكال فى التنفيذ من قضايا الحكومة .

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٤/٤/١٩٨٢ وفى مكبى فوجئت برنين التليفون ... رفعت السماعة . كان على الطرف الآخر واحد يجهش بالبكاء ... تصورت أنها مداعبة سخيفة وكنت مشغولاً بموضوع هام . فأغلقت السماعة .

عاد رنين التليفون وإذ بالأستاذ / عبد الحليم رمضان يعاتبنى أنى أغلقت فى وجهه السماعة .. وفهمت لماذا يبكى ... ودون أن أكمل الحوار معه ... كنت أقطع الطريق من شارع شريف (مكبى) إلى منزله عدواً ... لم أنتظر المصعد لينقلنى للدور الخامس من المبنى العتيق ...

وفتح الباب .. كان خلفه والدة خالد وأجلستنى فى أول مقعد ... ، كانت متأسكة بشكل يدعو للدهشة .. ودخلت حيث وجدت بعض الزملاء قد تجمعوا ... كان قد ورد خطاب من فرع الشرطة العسكرية ينبه على الحامين بالحضور إلى إدارة المدعى العام العسكرى بناء على الطلب المقدم منهم^(٨) فى ٧/٤/١٩٨٢ .

كان الاخطار قد ورد ضمن مظلوف أميرى يحمل رقم س ٣٧/٨٢/١ فى العاشرة مساء .

ولم يكن الاخطار بمحدد ساعة أو تاريخ حضور لمقر إدارة المدعى العام العسكرى ...

وقلت رأى من واقع خبرة سابقة بالقضاء العسكرى .. إن هذا الخطاب يعنى أنه تم تنفيذ الحكم فى آخر ضوء فى خالد وحسين على أساس أن قرار الاتهام قد أوردتهما كعسكريين وهو نفس ما تضمنه الحكم ، ولأن الاعداد شتقاً فى الباقى لابد أنه يجرى فى ذات الساعة .

وتوافد الحامون والدة خالد تشارك فى تقديم الشاى لهم ... وتسح عنهم دموعهم ... واتفق على اجراءين ..

الأول : إعداد إشكال لتنفيذ الحكم ... لمجرد تعطيل تنفيذ الحكم^(٩)

الثانى : أن أتوجه أنا لإدارة المدعى العام العسكرى للتأكد من أن الحكم لم ينفذ .

(٨) كان بعض الزملاء قد تقدموا بطلب جماعى لحضور اجراءات تنفيذ حكم الاعداد طبقاً للقانون . وكانت محاولة ذكية ليعلموا بوقت تنفيذ الحكم .

(٩) كان يجرى كبرياء ... ألا تسمح لإسرائيل أبداً أن تفرض شروطها ... أن ينفذ حكم الاعداد على وطيين مصريين وهنا للاستحباب من سيناء ... كما تريد أن تفرط الفرصة ... يجرى كما قلت كبرياء وطنى .. لكن الموج كان أكبر منا ... وكنا نبحث فى بحر ..

وتوجهت لإدارة المدعى العام العسكرى وبصحبتي زملاء المكتب الذين كانوا قد لحقوا لى . وكان المقر يحجم عليه الظلام الشديد على غير العادة . والحراسة مشددة ... وطلبت من الحراسة أن أقابل الضابط النوبتى .. أو أى مسئول .. وكانت قد حضرت عربة أخرى تقل مجموعة من المحامين من غير الموكلين فى القضية .. وخلفهم عربتا مخابرات ...

وجاء من قال إنه المسئول .. وحاولت أن أعرف منه على نحو صريح .. ولم أتمكن ... لكن كانت إجابات الرجل أنى « عسكرى سابق وأعلم الأوامر .. وأنه على أن أنصرف » كفيفة بأن أفهم ... لكنى لم أعرف تحديداً هل تم تنفيذ الحكم فى خالد وحسين من عدمه ...

وتوجهنا إلى سجن الاستئناف .. هناك حجرة الشق ... وكانت المصفحات تملأ المنطقة ابتداء من جامع السبع بنات حيث تقاطع شارع الأزهر وشارع بور سعيد وحتى مستشفى أحمد ماهر تقريبا ... وعربات ملاكى على جانبى الطريق .. عليها ما يفيد أنها عربات جهات رسمية والعيون تترصد بالعربة التى نستقلها ، كان كافياً أن نرى حجرة الإعدام مضاعة بكشافات ضوئية عالية ينبعث ضوءها من خلف مبنى مديرية أمن القاهرة لنعلم أن هناك تنفيذاً إما يتم أو على وشك أن يتم . وكانت كل محلات المنطقة على غير العادة ما زالت مفتوحة رغم أن الوقت قد قارب على الواحدة صباحاً .

وعندنا أدراجنا إلى حيث باقى المتهمين وقد نهارت مقاومتي لمنع دموعى ... وبذلت والدته خالد جهداً كبيراً لإقناعى بأن ما يحدث منى لا يتفق والدين وأن ابنها شهيد .. ويكفى تشابه اسمى واسمه .. وأنى ابنها ... وكان ما نقوله بهراطة جأش عظيمة كفيلاً بأن أفقد القدرة على التحكم فى دموعى .

ونزلنا جميعاً ... كل الذين حضروا ... إلى حيث سجن الاستئناف ... وأمام البوابة ما بين مبنى المديرية والسجن ، توقفنا أمام الحراسة المكثفة . وطلبتنا مقابلة المسئول فى السجن ...

جاء أحد لوابيات الشرطة ... قدمت له صورة من اختطاف المدعى العام العسكرى . وأفهمناه أننا حضرنا بناء على هذا الخطاب ودخل الرجل ليستأذن فى دخولنا ... وعندما عاد بعد ما يقرب من خمس دقائق كان مختلف الملامح ... شعره قد تطاير ... قميصه الأبيض الذى يرتديه خرج من البطولون ... نظرت لمن حولى لأبدي ملاحظتى فاكتشفت أنه شخص غريب . ضخمة الجثة طويل ... وبجواره أيضاً واحد بنفس المواصفات ... عن اليسار .

كيف تم فصلنا عن بعض كمحامين ومتى ؟ وكيف ؟ لم نعرف ... ومعنا اللواء يقول ... سيادة النائب مش جوه ... ولا سيادة النائب ... ولا وكيل النيابة ولا عبد الحميد ... ولا أحد مطلقاً ... أنتم عاجزين إيه مفيش حاجة ... ابعلوا عن هنا ، وقطع استرساله فيما يقول ثلاثة اصطحبوه إلى الداخل وثلاثة آخرون جاءوا ليتحللوا بهدوء

— ليس لنا علاقة بهذا الخطاب ...

□ وقع لنا على الصورة بهذا المعنى .

— لا ...

□ نريد إثبات أننا حضرنا لإخلاء مسؤوليتنا .

— ليست مسؤوليتنا .

□ ماذا نفعل ؟

— لا أعرف .

□ نريد أن تثبت حالة .

— توجهوا لمديرية الأمن ...

وتوجهنا إلى مديرية الأمن .. وهدوء أبلغنا ضابط دون أن نوضح له مقصدنا : توجهوا إلى قسم
الدرب الأحمر .. نحن نحرر محاضرنا هناك

وتوجهنا إلى قسم الدرب الأحمر ... دخلنا جميعاً .. (المحامون أحمد مجاهد . وعبد الحليم منلور
وعبد الحليم رمضان . وعفت عبد السلام .) وغيرهم (٢٠ محامياً)
ورفض المسئول في القسم اجراء أى شيء « إلا بعد حضور البيك ضابط المباحث وسعادة الباشا
للأمور » على حد قوله .

وحضر رئيس المباحث ومعه رجاله ... وللمأمور وحوله مجموعة من رجاله وأحيط القسم بحراس
من قوات الأمن . وكان أول ما قابلنا به المأمور من تحية هو « اخرجوا به ... محامين إليه .. يلعن أبو ده
يوم أسود ... ويلعن أبو اليوم الى اشتغلت فيه ضابط . »

كان الرجل منكوش الشعر ... بياض عيني تحول إلى لون الدم .. حمرة وجهه تحولت إلى زرقة
داكنة

وكاد أن يحدث اشتباك بالأيدي ... وخرجنا من القسم حيث قابلنا أحد الذين يرتدون معطفاً أبيض
ويصحبته أحد الجنود يحمل صندوقاً من الشويس البرتقال .. ما إن لحنا حتى قال ...^(١٠)

« ما خلاص ما تروحوا تروحوا »

وكان خالد وحسين في ذات الوقت تقريباً الثالثة من صباح الخميس ١٥ / ٤ / ١٩٨٢ ربما يتناولان
سحورهما ، كل في زفافته أو أنهما يمدان أنفسهما لمواجهة ميدان الرماية الذى أعد في الجبل الأحمر
وتحددت له الساعة ٦٠٠ أو السادسة صباحاً موعداً للتنفيذ .

ودفن الخمسة في مكان واحد .. قبر واحد .. لم يسمح لأى مخلوق أن يعرفه .

وبعد ظهر اليوم نفسه غادر القاهرة إلى تل أبيب وزير الزراعة الاسرائيلى ايريل شارون بعد أن أمضى في
القاهرة ٢٤ ساعة في زيارة عمل^(١١) .

□ □

(١٠) انظر تصديق رئيس الجمهورية على الحكم وتنفيذ الحكم — الوقائع .

(١١) راجع صفح الجمعة ١٦/٤/١٩٨٢ والذات الصفحة الأخيرة من جريدة الأهرام « بدون عنوان » وبها خبر عن نقل النائب
العام لـ مستشاري القانون العرب لإصابته بانهايار عصبي مفاجئ» ١١

حاولت قدر جهدى المتواضع أن أعرض للقضية .. وعلى قدر ماحصلته ذاكرتى .. ومما قلته خلال الأوراق السابقة كان جزءاً من كل .. وربما يكمل بعدى آخرون هذا الجهد بما يضع الحقيقة كاملة أمام الشعب ..

وفى القضايا السياسية كثيراً ما يكون الحكم معروفاً سلفاً .. وتبقى المغامرة من جانب المحامى أن يخوض فى دعوى يعلم أن حكمها معروف سلفاً . لكن فى هذه القضية كانت مهمة المحامين لا أن يترافعوا لإنقاذ أرواح المتهمين لأنهم اعتبروا أنفسهم فى عداد الشهداء ... ولكن ليرافعوا ضد المجرى عليه باعتباره الجانى ... لقد عبر المتهمون عما أرادوا بالرصاص .. وبقي علينا أن نصوغ لهم مقالوه بالكلمات والمستندات ...

من أجل مصر ... ومن أجل شعبها ... ومن أجل ألا تتكرر التجربة فى تاريخها المستقبل .
ومن أجل أن نعى جميعاً ... حكاماً ومحكومين معنى الرسالة التى صاغها رجال من القوات المسلحة مرة فى ١٩٧٣/١٠/٦ ومرة أخرى فى ١٩٨١/١٠/٦ . كما لو كان قدر رجالنا المسكرين أن تكون مهمتهم دائماً هى رفع رءوسنا ...

فهل وعينا الدرس ؟ .. أم نسيناه ؟

هل فهمنا الرسالة ؟ .. أم مازال البعض يحمل أعباء الكبريت ؟

وهل تعلمنا منه ؟ .. أم تعمدنا أن ننسى دروس التاريخ ؟

الجزء — ١٩٨٦

وثنائق لم تنشر من قبل

الوثائق التالية من قضية اضميال
السادات ، اخترناها بعناية ولأهميتها ...
أما لدعم ما جاء في الكتاب .. وأما
لمساعدة المؤرخين الذين لن يعبروا بالقطع
هذه القضية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكري الأمريكي بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين في بثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨١.

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٤٧ و ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ووفق على اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكري الأمريكي بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين في بثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨١ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨١)

حسين مبارك

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧ بشأن الموافقة على اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكري الأمريكي بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين في بعثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧

قرر :

(مادة وجبة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون "عسكري الأمريكي بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين في بعثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦

ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨١/١٢ •

كمال حسن على

هذا الكتاب

صِيحَات الْمُسْلِمِينَ تصرخ

ألم يَأْنِ لِلْمَارِدِ أَنْ يَنْتَفِضَ

وَصِيحَاتِ الْبَشَرِ تصرخ

نَحْنُ نَحْتَاجُونَ لِقِيَادَتَكُمْ

وَلَكِنْ أَيْنَ الطَّرِيقُ؟

هذا الكتاب هو الإجابة

المضمون

فتلاوة القرآن

دارالانشاء

١٤٠ ع. _____ بحور بالظاهر في _____ (ع. ١٩٨)

(70)

• وهو ما نهى الله سبحانه و تعالى عنه •

ولا يكون الجهاد بقتل النفس التي حرم الله قتلها ، لأن له نطاقا حددته الله .

وإنما الجهاد في مواضعه ما مضى إلى يوم القيامة ، جهاد بالقتال إذا لزم الأمر ودفاعاً عن دين

اللَّهُمَّ وَعن بلاد المسلمين • وعن النفس وعن المال وعن العرض • وجهاد للنفس حتى تكون

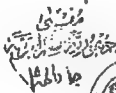
في طاعة الله ومجاهدة الشيطان ، فليس الجهاد فرقة غريبة ، ولكنه فرقة ماضية

إلى يوم القيامة في حدود أوامر الله ، وكما يفسر رسول الله قوله سبحانه : (وان هذا

صراطی و مستقیم اقامتجو ، و لاتتبعوا السبل فتنفر بكم عن سبيله ذلكم و ماكم به لعلكم تتقون)

• صدق الله العظيم •

والله سبحانه وتعالى أعلم •



C: 11

(١) الآية ١٥٣ سورة الأنعام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

وزارة العدل

مصلحة الطبيب الشرعي

مكتب المختص بالفنسي

للسيرينر المعدل

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

تقرير طبي شرعي أولي

في حادث الاعتداء على السيد رئيس الجمهورية

أثناء المعرض العسكري يوم ١٠/٦/١٩٨١

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

من تقرير الأطباء المعالجين بمستشفى القوات المسلحة بالعادي ومن نتيجة تحوي الاشارة
وبما تبين لنا من الكشف الظاهري وفحص لب القذف المستخرج أثناء هذا الكشف وبعد
فحص الحلائل نقرر ما يلي :-

١- أن السيد الرئيس بعد أنور السادات أصيب من الحادث بمقدومات ثلاثة أعيرة نارية
مسيرة بالرصاص أصاب أحدها الجانب الأيسر للصدر وفقد في تجريفه حتى استقر
لب الرصاص عند اتصال قاعدة العنق بالكنتالامين وأصاب آخر منطقة أسفل وحشية
خلف الفخذ الأيسر وفقد من السطح الأمامي وثالث أحدث مسارا نفقا بمقدم البعده
اليمين .

٢- وقد أحدثت الأضياء كسورا بالأضلاع وتحتها بالركبة اليسرى وأصابة المحتويات الحيوية
البهاة بالجزء العلوي من النصف الصدري وتزيفا غزيرا داخل الصدر وكذا كسورا
ففتنا بأسفل عظم الفخذ الأيسر وحدة صلبة ما نشأت هذه الوفاة المريعة .

٣- ويستبين لفحص لب الرصاص المستخرجة من إصابة الصدر أنها لرصاصه بندقية .

من تاريخ ٢٢ ر ٧ المحتر

... أول تقرير طبي شرعي عن اغتيال السادات

الصفحة الثانية

أما وأن مسار التغذيةيات بالجسم يشير إلى أنها أطلقت على مبادئه
 لا من مسار إلى خلقه وإنما من القادحين نحو الرأس .

مستشار السيد وزير العدل لشئون الطب الشرعي

مساعد كبير الأطباء الشرعيين

رئيس الأطباء الشرعيين سابقا

دكتور

عبدالحق بن الشيخ

دكتور رمزي أحمد محمد

دكتور عبد الحفيظ سليم الشمسري

١٠ / ١١ / ١٩٨١م

القاهرة في ١٣ محرم سنة ١٤٠٢

١- أن السيد الرئيس الراحل/مجد أنور السادات أصيب في حادث الاختطاف
يوم ١٨٨١/١٠/٦ أثناء وجوده في القصور الأمامية في ساحة العرض ، أصيب أساماً
بثلاثة أمثلة نارية .

أحدها أصاب جانب الصدر الأيسر واخترق مقدوله تجويف الصدر في اتجاه من اليسار لليمين
وصيل كبير من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس حيث دخل من الساحة الضخمة السابعة
اليمرى واخترق له في منطقة أنسية الكتف الأيمن عند اتصاله بالعنق .

وأن فعلى باب الرضاة المنفرد من هذه الإصابة قاطع بأنها حدثت من عيار ناري أطلق
من مسدس آلي عيار ٧.٦٢ ملم وأن الرضاة الحية كانت من الطراز الروسي .

وصار ثاباً أصاب مقدم الساعد الأيمن ونفذ من ثقب تحت الجلد دون أن يحدث كسراً بالمعظم .
ونظراً لأن الساعد والذراع أجزاء متحركة تتخذ أوضاعاً كثيرة فانه يتمدد وتحديد موضع الضارب
إلا بعد تحديد وضع العائد ووضع الذراع كله وقت الإصابة .

وعلى الثالث أصاب وحشية خلف أسفل الفخذ الأيسر ونفذ من مقدم الفخذ أعلا حاشية
الرضفة وكان الضارب إلى يسار خلف سيادة الرئيس الراحل وقت الإصابة .

وفي هاتين الإصابتين فانه وإن لم يكن تحديد نوع السلاح المستعمل في الحادث نظراً لاختراق
المقدوف منطقة الإصابتين دون أن يستقر فيها إلا أن نفاذ المقدوف من الإصابة في الحالتين
وأحداث كسر جميع عظام الفخذ يخلق وحصول كل من هاتين الإصابتين من سلاح ناري
مستعمل ذي قوة واخترقاً طابقتين ويمكن حدسه من مثل الأسلحة النارية الضبوطية بالحادث .
وكل هذه الإصابات حدثت من مسافة تتعدى حدود المتر وقد تكون عدة أو مضة أسلحة
أو أكثر .

أسوان ماثبت من فحوص الصدر بالأشعة من وجود ظلال متعددة مختلفة الاشكال
والإبعاد بتجويف الصدر قرب الانضلاع وفي مسار العيار بالصدر ، مع ماثبت من فحص الملابس
من وجود ثقب ناري يهبط بعضها نافذ وبعضها غير نافذ من كل طبقات الملابس
ومؤيداً بنتيجة فحص الأشعة من وجود ظلال غثات معدنية بها ثقب ماثبتين لبعضها
بعد استخراجها من أنها غثات معدنية صغيرة من بقايا نارية (رصاص) كل ذلك
يشير إلى أن سيادة الرئيس الراحل وملازمة كانت موضع إصابات من قذائف نارية

والتي

(بعده ١٠٠٠/١٠٠٠)

(ص ١٥ من التقرير الطبي الشرعي ، في القضية رقم ١٩٨١/٧ أمن دولة عسكرية طيا)

كانت قد اصطدمت وتناشرت فتناثرت قبل أن تصيب بالوجه وجسمه .
وقد نشأت وفاة السيد الرئيس الراحل عن الإصابات النارية بما أحدثته من تهشم
الرئدة اليسرى وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوي من النصف
الصدري وكسور بعض الأضلاع وكسر عظم الفخذ الأيسر وما نشأ عنها من نزف غزير
داخلي وخارجي وصدمة عصبية شديدة .

الناشرة في : ١٩٨١/١١/١٨

(محمود حسن)

مستشار وزير العدل لشئون الطب الشرعي
وكبير الأطباء الشرعيين سابقا

عميد قنصلية جنرال

د . محمد الغني سليم الهنري

الديبر العام

ومساعد كبير الأطباء الشرعيين

رئيس

د . رزي أحمد

١ تمليك رقم ٢١١ مع ٢٥٠

(تقرير طبي عن إصابة)

مجلس الوزراء

رقم درجة لسان وحدة اسم خالده احمد شوقي الاسلامبولي
الذکور دخل المستشفى العقلی السلخ بالعماد بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٠
مصابا بطفلة ناتجة بالجنين وبعث بالجرح الامن من الامعاء الدقيقة - ثقب في الحلق
طالعه بعينه بجراح الصدر الترسى وخالته البين متوسطه

الطبيب المبالغ عصفه طه بخير محمود ماهر

المستشفى العسكري رقم القيد التاريخ قائد

التقرير الطبي الخامس بأصابة المذكور أعلاه مرسل وجاء عمل النظر في أسباب إصابته
وإرسال صورة من الإبرامات إلينا بعد التصديق عليها من قائد المستشفى العسكري
ملاحظة : ترسل صورة من قرار مجلس التحقيق عند ورودها إلى إدارة الطبقات الطبية (قسم التسجيل)
(إدارة الطبقات والنشر) ٢٢٤٩/٧٠/١٩٧١/٢٠٠٠

نظرا وعرفه

— تقرير طبي عن إصابات خالده الاسلامبولي بعد القبض عليه

شهادة الجرحى
(تقرير طبي عن إصابة)

التوقيع رقم ٢١١ مع. ط. ٥

رقم _____ درجة رقيب _____ وحدة _____ اسم محمد الحميد عبد السلام عبد السلام
المذكور دخل المستشفى العسكري بالسلاح بالمعالي تاريخ ١٤٦١/١/١١
مصاباً بجرح في البطن والفخذ الأيمن والثقة الآن جرحه بعد معالجته
استجاب

الطبيب المعالج عقيدته / علي محمد أبو
المستشفى العسكري _____ رقم القيد _____ التاريخ _____ قائد

التقرير الطبي الخاص بإصابة المذكور أعلاه مرسل وجاه عمل _____ فليعلم _____
للتفريق أسباب إصابته
وأرسال صورة من الإجراءات التي بعد التصديق عليها من المستشفى المختصة لأعد التقدم بها
على المستشفى العسكري المعالج
ملاحظة : تصل صورة من قرار مجلس التحقيق عند ورودكم إلى إدارة الجرحى طرية (هم التسجيل)
(إدارة الطبوعات والنشر ٢٢٤٩/٧٠/١٩٧١/٢٠٠٠)

نقرا در رسمه

— تقرير طبي عن إصابات عبد الحميد عبد السلام بعد الفحص عليه .

٢١١ رقم ٢١١ (تقرير طبي عن إصابة) تاريخ ٢١١ رقم ٢١١

رقم درجة وحدة اسم تاريخ
 للذكور دخل المستشفى التاريخ تاريخ
 مصابا تاريخ تاريخ
 تاريخ تاريخ
 تاريخ تاريخ

الطبيب المعالج عبد الله محمد محمد

المستشفى العسكري رقم القيد التاريخ قائد

التقرير الطبي الخاص بمصابة المذكور أعلاه مرسل رجاء عمل
 وإرسال صورة من الإجراءات إليه بعد التصديق عليها من
 قائد المستشفى العسكري
 ملاحظة: تم إرسال صورة من قرار مجلس التحقيق عند ورودها إلى إدارة
 (إدارة المطبوعات والنشر ٢٢٤٩/٧٠/١٩٧١/٢٠٠٠)

نفاذ

"بسم الله الرحمن الرحيم"

وزارة الدفاع

ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع

الاسم الحربي

الدرجة / ٢٥

الذخيرة : بخصوص القضية * ٨١ / ٧

امن دولة عربية علي

الرقعة / ١١ / ١٩٨١

الرقعة : ٧٥ ٨٥ / ١ / ١٩٨١

التاريخ : ١٩٨١ / ١١ / ١٠

الو / ادارة المدعى العام العسكري

ايضا الى كتابتي رقم " ٨١ / ٧ / ١٩٨١ " المؤرخ في ١٩٨١ / ١١ / ١٠م بخصوص

الموضوع

مرسل طيه التقرير الفني الوارد لنا من ادارة الاسلحة والذخيرة بكتابها رقم " ١٩٢٢ " بتاريخ

١٩٨١ / ١١ / ١٠م تتضمن بنتيجة فحص الثلاثة قطع المعدنية الواردة الينا رفقة كتابتي

المذكور - وكذا الحوز الوارد لنا من ادارة الاسلحة والذخيرة رفقة كتابها التشار الي

بالتالي

مع واقر التوقيع

لواء / محمد حسن عبد الله

مدير ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع

بالتوقيع

محمد / محمد فؤاد حبيب

رئيس الجبهة / ٢٥ بالتالي

اللائحة - شهادة تامين

١٩٨١

خطاب المخابرات الحربية الى ادارة المدعى العسكري الذي ارفق
مع التقرير الفني للأسلحة والذخيرة المستعملة في حادث القصة

تقرير فني

بخصوص الحزب المرسل الى ادارة الاسلحة والتخزين خاصه القضيه رقم ٨١/٧ أين
دوله عسكريه عليها .

يتضح من فحص محتويات الحزب الاتي :

١ - المحتويات عبارة عن ثلاث ابر ضرب نار .

٢ - هذه الابره متخذه في الرشاش الخفيف ٧٦٢ x ٣٩ سم الروسي المصنع .

٣ - هذا النوع من الابره وبالتالي الرشاش خاصه يستخدم بالقواصم للملاحقه .

٤ - الفرض من هذه الابره احداث طرق في كبسولة القذائف خاصه الرشاش اكد يحدث

اذا لم يملح له هذه القذائف داخل القذائف وبالتالي خروج القذائف من خلال مسوره

الرشاش المذكور .

٥ - بعد فحص الثلاث ابره وجد ان اثنين منها سديمان ومالجان للاستخدام والاخره التالفة :


وغير صالحه للاستخدام ووجد على هذه الابره علامه مميزه هي 313 K O وهذه

العلامه المميزه تمثل الرقم المسجل على جميع اجزاء هذه الرشاش وبالتالي فهو المما

المميزه الرشاش نفسه أما الابرتين الصالحتين فلا يوجد عليهما أي علامه مميزه .

عسكري	عسكري	عسكري
التوقيع ()	التوقيع ()	التوقيع ()
م / حمدي محمد أحمد	توقيع / دكتور محمد عبد الوهي	رأى / يحيى محمد محمد

التوقيع ()
يد / محمود خيرى عبد الحميد
أكد الرؤيه الرشاشه للملاحقه



بسم الله الرحمن الرحيم

تم الايام ١٤/٤/١٩٨٢ باخطاري بانه ارسلنا / عبد الحليم رضا به الممان قد رفضه الاخطار على من القضييه وانه له طلبات بالنسبه للمعاملات الخاصه بالقضييه ولد اعرف غير ذلك . فتمت بكتابه هذا الخطاب للمعسكر :

السيد المدعي العسكري / فؤاد خليل / آمر مدينه

قد تم اخطارنا اليوم ١٤/٤/١٩٨٢ بالقرار الذي ارسلتموه لي من السجبه القريبه وقد علمنا انه اخبرني عن الرد على هذه المذمومه العسكريه هده ١٤/٤/١٩٨٢ واتخاذ اللازم نحو الاحكام الباطليه . فليكن يتيقن انه في مكافاه يجرى اتصال بدفاعه وانتم قد سلمتم جميع الحقوقه شرعا بالنسبه للاسير او المدافع واصبحت انتم قد سلمتم القضييه بسواد التوقيعه - اصحاب الاحكام - - الاخطار - - فاعلموا انهم قد سلموا القضييه ايضا !! وهات علىكم زقافه التسليمه وحاجه الله ورسوله وعدم قبول التناكم بيننا وبينكم لكتاب الله - سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وقد كانه الامر اني انفسوا المدافع بمقابلتي لكيوم الامر وانما جليا قبل هذا لمعه ...
 او قد تم موعده الاخطار ثلاثه ايام على الاول لاداعه الفرضه لاتخاذ اللازم ...
 او السماح بدخول اهل الزياره بالمراسم ١٤/٤ لاداعوا بالموقف لاتخاذ اللازم ...
 فلو انتم ظنتم انهم يارسالكم مثل هذا الاخطار في قد اديتم واجبك الروتيني وغير موعده كهذا ... فالله اعلم بما تكتبونه .

اما وقد كدت لنا كيدا فاعلموا ان الله عز وجل يقول :
 " قل له يصيبنا الله ما كتب الله لنا هو مولينا وعلى الله فليترك المؤمنون . قل هل يترجمونه بنا الا اعداء الحقيقه ونحن نترجمهم انهم انهم يصيبكم الله بعدا به به عنده
 ان بايدينا فترجموا الا بكم مترجمونه ."
 فله تسطيعوا انتم ولد جنودكم وراسلتم انتم انتم الاله باذنه الله .
 اما وقد سولت لكم انفسكم قتل المسلمين وحمايه ائمة الاكرام والعباد والصلوات في البلاد . والمدافع به هذير والغيار وجعل المسلمين كالحجر من ... فانتم لم ونحنه لندشكروا بشنا وحزنا الى الله عز وجل وانته من بيته ويصبر فانه
 فانه الله قد يضيح امر المحسنين .

ولنعلم ان الله انت ومنه بعد ان شابت شعورك وبانيت ان دفاعكم به الباطل له يضر الله شيئا واعلموا ان دولة الباطل سلطه ودولة الحق الى قيام الساعه فخير لدنقوله لكم ان الله حبيبنا الله ونفسه الذي بعد ان جمعتم لنا .
 والله اعلم بالامر . انتم سريانه نريه نريانه له نار جهنم لا يمتوت في ولا يحيى .
 وتعالوا لندشكروا فيه انكم لا تعلمونه قول الحق تبارك وتعالى :

" ولئن قتلتم في سبيل الله او ممتنعين من الله ورسوله فاني جمعهم ."

قاله مولانا وانتم لمولى لكم .

رفع الله اقدانكم وبيعه ووجهكم

خالد الاسلامبولي

١٤/٤/١٩٨٢

ملاحظه : اني مقرر على توكل برسله الممان
 وارفضه جميع الحلول التي منكم

خالد

السلامة من الله غالية
والسلامة من الله غالية

فهذا هو نعت الخطاة الذي ارسله الى المدينة لمكرن بعد له نصحا شيئاكم
واعلاما لغيرهم ومكرهم في هذه القضية التي لم تنتهي باقتلوا اشخاص
نماذج المد يدافعهم فيه عقيدة واقعة لدرك الابواب وانه الاسلام
له يستحق يقتل خلافة محمد ومحمد بن علي وعلمه طاهر وصيه علي بن
فوايه هلا به الجورم الغفيرة التي تريد سلامة الله الخالية (الجنة)

"فليقتل في سبيل الله الذين يشربون الخمر بالضرورة
ومنه يقتل في سبيل الله فيقتل أو يطلب صوف نؤتيه أجرة عظيمة"

"وإن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة فيقتلونه
في سبيل الله فيقتلونه ويقتلونه. وعسا عليه حقا في التوراة والانجيل
والقرآن. ومنه أوفى بعهده من الله. فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به
وذلك هو الفوز العظيم"

أخي أنت حر مراد السود
أخي أنت حر تلك القيد

إذا كنت بالله متصفا
فماذا يضيرك كيد العبيد

أخي تتبرج بوجه الظلام
ويشرب في الكؤ، فخير جد يد

فالجملة لروحك اشراقك
تري النور يرقعك من بعيد

سخطك ولكنه لم يدريه
وامضى الى متى في يقينه

فأولها الى التعريفه المرام
واما الى الله في الخالدين

أخي أنتي اليوم حبيب المراس
أولك صخر الجبال المراس

عندما أصبح بياض الملاهي
رؤس الرغامي الى انه قبيد

أخي انه ذوقك على الدرع. وبليت قبيك بلم فخره
فأردك لهم من رفاقتك الشيوخ. وسيرها بلم فخره

والسلام على من رزقه الله ورزقه
والسلام على من رزقه الله ورزقه

لغاية الحامين الفرعية

بالمقابلة

در القضاء العالي

صادر ٢٦ يوليو

تاريخ ١٣٧٢

القاهرة ٢ / ٣ / ١٩٨٢

مجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة

بالجلسة المصغرة بدار النقابة بدار النساء العالي يوم الثلاثاء الموافق ٢ مارس سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد الأستاذ / زكريا ادريس. سكرتير عام النقابة
وسكرتارية السيد الأستاذ / محمد يزو. عضو المجلس
وعوية السادة الاجتادة / عبدالسلام كشك * عبدالمنعم محمد * عباس المصري
* رفعت ابراهيم * ابراهيم المازي * سعيد الطار *

اولا : النظر في قرار احالة المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة وحالة
الاستاذ عبدالحليم رمضان المحامي وعرضه للدفاع في القضية
رقم ٢ لسنة ٨١ أمن دولة عسكرية علي الز. النيابة العسكرية بتهمة
اهانة المحكمة اثناء مرافحته وتحدد يوم ١٩٨٢/١/٣ لمحكمة
أمام المحكمة المركزية بهذه التهمة *

بمناسبة قرار المحكمة الصادر بانتداب محامين ومطلب النيابة العسكرية
بذلك *

وقرر المجلس بالاجماع :-

١ - استكمال قرار المحكمة العسكرية العليا الصادر بإحالة الاستاذ عبدالحليم

رمضان المحامي الز. النيابة العسكرية لمحاكمة هذا القرار لا حكم

المادتين ٩٥ و ٦٦ من قانون المحاماة * لما يشمله من اعتداء

سافر على حد الدفاع وحريته *

واعتبار مجلس نقابة المحامين بالقاهرة هيئة دفاع عن الاستاذ عبدالحليم

رمضان في التهمة السندة اليه *

— قرارات نقابة الحامين حددت المحكمة العسكرية التي نظرت القضية

تغاية المحامي الفرعية

بالتأخرة

دار القضاء العالي

مارم ۲۶ یو ایو

٧٤١٣٧٢ المليون

القاهرة في ١ / ١ / ١٩١٠

ثانياً :- متافضة قرار المحكمة الصادر بانتداب محامين وتكليف الطلبة

العسكرة بذلك •

١ - قرر المجلس تأكيد قراره الصادر بجلسته السابقة المنعقدة في

١٩٨١/١٢/٣١ باعتبارها صاحبة الحق الأصل دون غيرها

وانتداج المحامين والعاير ابداء الى المحكمة العسكرية

• العليا وإلى إدارة المدعي المحكمي •

ب- يفرض المجلس أن قرار المحكمة يتخلف النيابة العسكرية بنظم

محامين جدد للدفاع عن المتهمين هو قرار بتجنية هيئة الدفاع

ويكلف المجلس هيئة الدفاع العامة بالاستمرار في أداء واجب

الدفاع المقدس لصيانة للعانون ولحقهم المشرعين •

ويحظر على غيرهم الحضور ندبا عن غير المولى النعابة.

ثالثاً : ينشر هذا القرار بغرف المحامين

ونخطر ہے

المحكمة العسكرية العليا

والمدعي العام العسكري

وأقبل السحر على ما تقدم حيث بلغت الساعة

5

رئيس الجلسة

زکریا ادريس

السيد / الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية
بعد التحية

كاتب هذه السطور شوقي عبد الحميد خالد الخايمي وهو واحد من مواطني مصر الذي كان يقف ابتداءً من سنة ١٩٧٤ في موقع المعارضه الموضوعية لسياسة الرئيس السابق أنور السادات محاولاً دائماً قدر جهيدى أن أكون موضعياً في معارضتى ٥٠٠ غيراً على وطنى حتى شاء الله عز وجل أن يكون أمر توليكم حكم وطننا العظيم . وأقول بعد صدق كنت واحداً من الذين لم يتجهوا الى صناديق الاقتراع رغم سابق معرفتى بسيادتكم أثناء قادتكم لقواتنا الجبهة ٥٠ حتى بدأت أعاتب نفسي على عدم التصويت لكم . وأرجو أن أكون صادقاً لبلدتي حينئذ .
'فهي عزلتنا أولاً ٥٠ أولسنى . لا نأمن هذا طوال عمرى ولن اتمنوه ٥٠٠ حتى شاء الله أن أكون أحد الذين شاركوا لى الدفاع لى القضية رقم ٨١/٧ جنابات امن دولة طيبا والخاصة بأعتبال الرئيس السابق .

وأقول ونختبى الصدق والصراحة . انه كانت لى تحفظات موضوعية عديدة على الجماعات الاسلامية . ورسمة خاصة لى مكانها هذه الرسالة لكن عندما وجدت خالد الاسلامبولى ورفاقه بعيدين تماماً عن التعصب الذى كنت ارى عليه الجماعات الاسلامية . او كانت تصوره عنهم الصحفي وأجهزة الاعلام . كانت لى وقفة مع النفس . وبالذات عندما اكتشفت أن غالبيتهم بالحوار التبادل والافتناع يمكن أن تتبدل لديهم افكار كثيرة وشكل هذه الحلول كذلك سيدى الرئيس لى مكانها هذه الرسالة .

لكسنى اذكروا ننى قلت للسيد / اسماعيل سرهنتك البار برئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ بعد انسحاب هيئة الدفاع من جلسات المرافعة

من اتنا جئنا الى القصر الجمهورى حبا نسى مصر ... وحتى لا يقسمال
ابدا عنا ما يقال عن دولة ايران بالحق . او بالباطل ان محاكمات
سريسة تجرى . واحكام اعدام بالجملة تتم ، وان هناك محاكمات صورية
تتم .

ورغم ان الصحف قد فاجئتنا بنبا تصديق سيادتكم على الاحكام
الصادرة من المحكمة العسكرية ... ورغم ما خلفه هذا فى أعناقى من حزن
... وقلق ... وخوف يرجع الى الاسباب الاتية : —

اولا : اننى واحد من الذين كانوا يتمكنون بقوة امام المحكمة العسكرية
بالدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة واحالتها الى محكمة أمن
دولة خاصة طبقا للقانون ١٠٥ / ١٦٨١ ونمسا للحرج
عكس من ناحية ومن ناحية اخرى تجنبكم مسئولية هذا الحكم
الذى كنت اترك ومن وصى أنه عند ما يصدر سيكون حتما مراعيا
لاعتبارات سياسية فى الدرجة الاولى .

ثانيا : أن الجميع فى مصر يشعرون الان بالامن جفوة ... وبدأ
شاغلهم الشاغل الان كيفية انقاذ مصر من الخطر المحدق
بها والتمثل فى اقتصادها ... والدين التى تتحللها وغيرها
من اخطار خارجية جسام الامر الذى يجب ان تتوحد عنده كل
القوى السياسية فى مصر ... انقاذا لها ... وحبا فيها ومن
ثم فانه لا يبقى على الاطلاق من وجهة نظرى والكثير من
اي مجال لاهاترات سياسية او ما يشبه .

ثالثا : ان الشعب المصرى بطبيعته شعب يكره العنف ... وأن صبر
عليه من حاكم فانما يرجعه الى ايمانه بالله . وتمسكا

بالأية الكريمة وشعر العايبين .. وأضياتا جميعا
.. آمال هذا الشعب ان يتحقق له ارتباط حقيقي لا يقبل
التجزئه بين الحاكم والحكومين .. ان تحقق لصور
عظمتها .. وتميد لها تاريخها الحضاري المعجز
ولطالما شعرنا بالفيرة من اليابان او من ألمانيا اللاتسي
تتأصلان حاليا على قمة الاقتصاد العالمي وألنا نسي
أن تكون مصر مثلها ..

رأبها : ان حوارات عديدة قد جرت بين الكثيرين من المعارضين
للحكم السابق بينها وبينها كيف نغطي للرئيس
الجديد الاحاسان الشعب معه ... وانه ليشي اي -
الشعب على ان لا يكون هناك بينه وبين حاكمه عازل استعجى
قد يصور له الامر على عكس حقيقتها ..

خاصا : ان القوى الوطنية وقوى المعارضة بينها ان تقيم بينها وبين
رئاسة سيادتهم جسورا قوية وبها تسيرة بلا عازل مبطع تقل
اليكم التبني الحقيقي للشعب المصري دون وصاية من احد
او محاولات لتشويه الحقائق من اي من المفرضين ..

سادما : اننا من الحرص على سلامة هذا الوطن .. ومن الرغبة نسي
وضع نحد لكل ما مضى رغبة في الانصراف الى تحقيق آمال
هذا الوطن العظيم .. ونما لتكرار مثل ما حدث بدو
من قضية الفنية العسكرية مروراً بأحداث ١٨ ١٩٥٠ بناسر
الى مقتل الشيخ الذهبي انتها ١٩ باقتيال السادات

كما نريد ان تنافى بحاكمنا عن اى صراع مع اية قوى .. وكفى
ما حدث .. ومن ثم كان يحدونا الامل فى انكم عند ما تقرأون
القضية لن يكون التصديق عليها بحالتها ..

سابعاً : ان هناك من عمل فى مصر دأباً على الفصل ما بين الحاكم
والشعب ... للتصوير للحاكم بانهم يحومونه من اعداء له ...
ومن مؤامرات تحاك ضده ... ولو باختلاق مؤامرات وتنظيمات
وهيمه .. او من يصور للشعب كذلك غير الحقيقة عن الحاكم
فحقق الهوية التى قيد يزايد عليها مستفيدا منها .. ولكن
نأمل ان تنتهى هذه الصورة ... رغم ما فاجئني به الصحف
.. رغم الاحساس بما قدمت الا اننى وجدت انه يتعين على أن -
أكتب لسيادتكس .

وارجوان اكون صادقاً فى عرض لما اراه حقيقى . ان مأسوته
بعض الجهات فى مصر بغية الفصل ما بين الحاكم والشعب
بصدده قضية اغتيال السادات من ان هدف الإرهابية
الفين هاجبوا النصبة كان اغتيال كل من فيها يناقضه الاتى : -

- أن اسلحة التهمين كانت ملأه بالذخيرة .. ولم تكن هناك
مقاومة جادة لهم بالنصبة تحول دون تحقيق هذا الهدف
لواراده .. وقد كان كل هدف الجموعة الوصول الى
أنسور السادات فقط دون سواء ويقصر قائد الجموعة
٢٥ مخابرات انه القى القبض بواسطة رجاله على التهمين عند
النصبة الفرعية .. وبعد ان اتوا املحتهم التى اثبت التقرير
الفنى ما بها من ذخائر ان التقرير الفنى الفرق بالاوراق

(٥)

قد قطع بان القابل التي القيت كانت على مسافة بعيدة
عن النصة وانها لم تحدث اطلاقا اية اصابات - وهو امر يشتق
مع ما قدره الشهيدين في محاضر الجلسات من انهم تعمسوا
القاب القابل الثلاث خارج النصة لجرد الارهاب
وانهم القوا الرابطة داخل النصة دون نزاع الفتيل
لسدات النفر ٥٥ بل ان احدهم وهو الشهم الثاني
اصيب بطلق ناري من النصة ولم يثنأ ان يرد بالنار على
من اطلق النار .

- وما كفى بدليل واحد فقط من اوراق القضية يشهد
ان الشهيدين لم يكن هذينهم اغتيال كل من في النصة . ارجو
مطالعة التقرير الطبي الخاص بقتل الصفي محمد رشوان
لبيان ان الطلق الذي أدى الى قتله من عيار مختلف ومن
سلاح مختلف ومن موقع مختلف . ويكفي ان اضيف
هذا العدد معلومة ارجوان تتأكدوا منها وهي ان
الاربعة كانوا قد صابوا منذ بدء التحقيقات معهم حتى
منتصف شهر فبراير تقريبا فكفروا عنهم عن قتل واصابة بعض
من كانوا في النصة بطريق الخطأ .

- اذ كنت اضع بعض العلائق امام سيادتكم بالاوراق ملصقة
بعلائق اخرى تسمى من ان الشهيدين ما كانوا يستحقون -
المعقبة التي قفت بها المحكمة العسكرية في حقهم من وجهة
نظري - اوعلى الاقل من محكمة اهدرت القانون .

ارجو في الحاج صادق مشوب حب لا يتوزع لمر العظيمة ان تعاد دراسة

القضية ثانية ورقة بعد تقديم الدفاع للالتباسات اعاد النظر بواسطة
جهة محايدة ترؤسها سيادتكس .

اننى آمل ان لا يأتى يوم يقال فيه - لا قدر الله - اتساقا مع قرار الاتهام
ان الحكم كان انتقاما .. لان الامر بالاحالة .. والصدق كانا ضمن النصفة
التي تمرغت للجسم وان سيافهما من لحقت بهما أصابات ذلك مالا اتناه
واتنى ان لا يقوله أحد في يوم من الايام .

ولست اريد ان اكون صريحا اكثر من ذلك فيسأه فهمي وترجو أطمئنين
الا تنقم الهيد الكره التي اصيبت خطأ بالتصديق على الحكم .

ان الحاماه رسالة قبل ان تكون منهية بواجب الامانة فبسى
نطاق الرسالة ان تنقل لسيادتكس نبض جماهير الشعب المصرى الحقيقى
بعيدا عن وسائل الاعلام واجهزة الصحافه واساليبها فان نبض الشعب
المصرى الذى تصور كرهه الاحكام صواب بعدة قاسية وحقيقية من جراه
هذه الاحكام .

واخيروا رجوا ان لا اكسون قد تجاوزت قدرى .. فأنا مواطن رأيت أنه
من حقى ان اخاطب من يتولى امري بالكلمات التي اسعفتني بها قدراتى ..
ومكونات عقلى .. وهى العرة الاولى التي نجحت فيها فى ان تكون مثل هذه
الرسالة جسرا بيني كمواطن ورئيس الدولة كولى امرنا يشجعنى على ذلك دون ادنى
شك التمس .

وفتكم الله لما فيه خير مصر .

وتغفلوا بقبول وانتم احترامى

وفدوت المحكمة اتعاب بحاماه اللامه الحاجين القديسين بواقع المائسة
جنبها عن كل شمس تحت المرافعة منه .

صدر هذا الحكم وتم النطق به علنا بجهة المجلس الاحمر بالقاهرة بجلسته
التيعته الموافق ٦ مارس ١٩٨٢ .

التوقيع : عبد الحليم التوقيع : عبد الحليم التوقيع : عبد الحليم
لواء / عبد المنيز معطي الشاعر لواء / مصطفى ماهر تافضل لواء / دكتور / سيدي محمد تافضل
عضو المحكمة العسكرية العليا عضو المحكمة العسكرية العليا رئيس المحكمة العسكرية العليا

يُصدر إلى المحكم
عبد الحليم

تم تنفيذ حكم المحكمة
رعايا بالبرصا من من من
من المحكوم عليه بالدين اول
فوالد احمد شوشن ليدس المودع والمحكوم عليه بدينه موقوفه من من من
الدين المحكوم عليه لواء ٨٢/٢/١٥ بوجه مدينه رعايا ليدس المودع بالدين
تاريخ في الدارة المودعة من الدارة
للقدر المستحق - نرى لظهوره ليدس

في ٨٢/٢/١٥
عبد الحليم
تم تنفيذ حكم المحكمة

١٩٨٢/٢/١٥
مجلس المحكمة
لواء / عبد المنيز معطي الشاعر لواء / مصطفى ماهر تافضل لواء / دكتور / سيدي محمد تافضل
عضو المحكمة العسكرية العليا عضو المحكمة العسكرية العليا رئيس المحكمة العسكرية العليا

ملف القضية

٥	أهداء	• •
٧	مقدمة الناشر	• •
١١	الرجل المنتظر	• •
١٩	الالتصامه الباهتة	• •
٣٣	الأمن أول من يعلم	• •
٤٧	أول القصيدة	• •
٦٥	النيابة تبدأ متأخرة	• •
٧٥	أمام الكاميرا	• •
٨٧	شاهد ملك	• •
١٠٣	شهود الإثبات يتقدمون	• •
١٢١	وشهود النفي يتراجعون	• •
١٣٣	من قتل الآخرين ؟	• •
١٤٩	السادات في القفص	• •
١٦٣	القاتل المجهول	• •
١٨٩	ماذا حاولت أن أقول ؟	• •
٢١٩	اللقاء الأخير	• •
٢٤٣	وثائق لم تنشر من قبل	• •



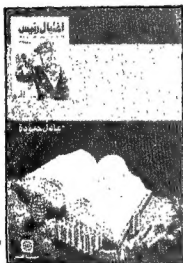
من إصدارات سينا للنشر

إغتيال رئيس

عادل حمودة



الطبعة الرابعة



الطبعة الثانية

قنابل ومصاحف

قضية تنظيم الجهاد

عادل حمودة



سليمان خباطر

السلام . الموساد . الموت

عادل حمودة

خالد يوسف

رقم الايدع ١٩٨٦/٥٤٥٨

الطبعة الثانية ١٩٨٦



مطبعة اطلس

IMPRIMERIE ATLAS

مؤلف هذا الكتاب - الوثيقة - شوقي خالده الذي كان واحداً من أبرز
 اخامين في هيئة الدفاع في قضية اغتيال السادات . وقد اتاح له ذلك
 ان يرى ما لم نراه . ويسجل ما لم نسمعه . ويعيش تفاصيل حرمانها .
 ويطلع على وثائق كان من رابع المستحيلات ان نلمسها . واتاح له ذلك
 ان يعيش ساعات طويلة مع خالده الاسلامبولي ورفاقه . يحاورهم . ويتفلسف
 معهم . ويرصد انفعالاتهم . ويسمع القصص منهم . وقد تحولت هذه الفرضية
 الباردة التي اتاحت له . الى كتاب ...
 اصبح متاحا الآن بين يدي ملايين القراء في العالم .



سينا للنشر

تصديق الرئيس حسني مبارك
 على الحكم

أحمد علي حلم
 تم تنفيذ حكم الإعدام
 معاً بالبرصا من من قبل
 من يملكون عليه بلونهم اول
 خالده احمد شوقي الاسلامبولي
 البعث في ١٠/١٠/٨٠
 ١٩٨٠/٣/٢٠
 البعث في ١٠/١٠/٨٠
 البعث في ١٠/١٠/٨٠

انني اتم ان لا يأتي يوم يقال فيه - لا قدر الله - انشاقا مع قرار الاتهام
 ان الحكم كان انتقاما ... لان الامر بالا حالة ... والصدق كانا ضمن النصفة
 التي تعرضت للجهنم وان سافرت بها من لعنت بها اصابها ذلك ما لا انشاء
 انني ان لا يقول احمد في يوم من الايام ...

من خطاب شوقي خالده (المؤلف)
 الى رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم
 قول الحق تبارك وتعالى
 "ولله قتلهم في سبيل الله او قتلهم لكونهم
 رافع الله اقدامهم وبه
 خالده الاسلامبولي
 من خطاب خالده الاسلامبولي
 العام العسكري . يعرض
 الحكمة من الدفاع

Bibliotheca Alexandrina



0412967

